

بَحْثُ أَفْعَالِ الْمُقْبِلِ صَدِّقِ
فِي شَرْحِ الْقَوْلِ غَلَّةِ

تأليف

المحقق الثاني

الشيخ علي بن الحسين الجبلي

الطبعة سنة ١٤٠٠ هـ

لجنة التحقيق

محقق

مفتي الجمهورية الإسلامية السورية



مرکز تحقیقات کتب و علوم اسلامی

مَجْلَدُ الْمُقَدِّمَاتِ
وَالْمَقَامَاتِ



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

جَنَّاتُ الْمَقْصُودِ

فِي شَرْحِ الْقَوْلِ عَلَيْهِ



تأليف
مركز تحقيقات ودراسات إسلامية

المحقق الثاني

الشيخ علي بن الحسين البكري

الطبعة سنة ١٤٠٠ هـ

الجزء العاشر

محقق

مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

حُقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية

١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

مركز تحقيقات الكمبيوتر علوم إسلامي

مؤسسة آل البيت لإحياء التراث

بيروت - لبنان - ص ب ٢٤ / ٩٤ - تليفاكس ٥٤١٤٣١ - هاتف ٥٤٤٨٠٥

E-mail: alalbait@inco.com.lb



تنبیه

النسخة المعتمدة التي اعتمدناها في تحقيقنا لكتاب القواعد
هي غير النسخة التي اعتمدها المحقق الكركي في شرحه
للكتاب، وهناك اختلافات بينة لا تحقق على القارئ
اللييب

المقصد الرابع: في الوصايا وفيه فصول:
الأول: في أركانها ومطالبه أربعة:
الأول: الوصية تمليك عين أو منفعة بعد الموت،

قوله: (المقصد الرابع: في الوصايا وفيه فصول:
الأول: في أركانها ومطالبه أربعة:
الأول: الوصية تمليك عين أو منفعة بعد الموت).

الوصية مأخوذة من وصى يوصي بوصية، وأوصى يوصي ووصى يوصي توصية، يقال: وصى إليه بكذا إذا وصل به، وأرض وأضية: أي متصلة النبات. وسمي هذا التصرف وصية لما فيه من وصلة القرابة الواقعة بعد الموت بالقرابات المنجزة في الحياة. وقد عرفها المصنف بأنها (تمليك عين أو منفعة بعد الموت)، فقوله: (تمليك عين أو منفعة) بمنزلة الجنس، يعم الهبة والوقف وسائر التصرفات المملوكة. وفي ذكر العين والمنفعة تنبيه على متعلق الوصية، ويندرج فيها العين الموجودة بالفعل، والموجودة بالقوة كالشجرة والثمرات المتجددتين، ويندرج في المنفعة: المؤقتة، والمؤبدة، والمطلقة.

وقوله: (بعد الموت) كالفصل يخرج به الهبة وغيرها من التصرفات المنجزة في الحياة.

ونقض في عكسه بالوصية بالولاية فإنها ليست تمليك أحد الأمرين، بالوصية بالعق فإنه فك، والتدبير فإنه وصية عند كثيرين، ووقف المسجد فإنه فك، وينتقض بالوصية بالمضاربة والمساقات.

فإن قيل: إنها مملوكة لحصة من الربح والثمر. قلنا: قد لا يحصل الربح ولا الثمرة فينتفي التمليك.

وتفتقر إلى إيجاب: وهو كل لفظ دال على ذلك القصد نحو: أوصيت بكذا، أو افعلوا كذا، أو اعطوا فلاناً بعد وفاتي، أو لفلان كذا بعد وفاتي، أو جعلت له كذا.
ولو قال: هو له، فهو اقرار يوخذ به في الحال، لا يقبل منه حمله على

وزاد في التذكرة: (تبرعاً)^(١)، وتشكل هذه الزيادة بمرور الوصية بالبيع ونحوه من المعاضات؛ لأن ذلك وصية ولا تبرع فيه.

وعرفها شيخنا الشهيد في حواشيه بأنها تنفيذ حكم شرعي من مكلف أو في حكمه بعد وفاته، ويشكل بعدم صدقه على شيء من أقسام الوصية؛ لأن المنفذ لها هو الموصى إليه أو الحاكم. *مركز تحقيق كتاب ميراث علوم اسلامی*
وفي الدروس: أنها تملك العين أو المنفعة بعد الوفاة، أو جعلها في جهة مباحة^(٢)، ويشكل بأن الجعل في جهة مباحة لا يصدق على الوصية بالولاية، ولا على الوصية بالعق ونحوه، إذ ليس الوصية بذلك نفس جعل العين أو المنفعة في جهة مباحة، بل الجعل هو التصرف المترتب على الوصية.

قوله: (وتفتقر إلى إيجاب: وهو كل لفظ دال على ذلك القصد، نحو: أوصيت بكذا، أو افعلوا كذا، أو اعطوا فلاناً بعد وفاتي، أو لفلان كذا بعد وفاتي، أو جعلت له كذا).

أشار بذلك القصد إلى ما اقتضاه قوله: (تملك عين)، وفي اعتبار القصد اشعار بأن خصوص اللفظ لا ينظر إليه، فتستوي الكناية والتصريح إذا علم القصد.
قوله: (ولو قال: هو له فهو اقرار في الحال لا يقبل منه حمله على

(١) التذكرة ٢: ٤٥٢.

(٢) الدروس: ٢٣٩.

الإيصال، إلا أن يقرنه بما يفسد الإقرار كما لو قال: هو من مالي له، فهو وصية. ولو قال: عيّنت له كذا، فهو كناية ينفذ مع النية. ولو قال: وهبته وقصد الوصية لا التنجيز فالأقرب صحة التفسير؛ لأنه بمنزلة ملكة.

الإيصال إلا أن يقرنه بما يفسد الإقرار كما لو قال: هو من مالي له فهو وصية).

إذا قال: هو له فهو إقرار لصراحته في ذلك، واحتمل المصنف في التذكرة أنه لو قال: نويت أنه له بعد الموت يكون وصية؛ لاحتمال اللفظ له، وهو أعرف بنيته وقصده^(١)، وهو ضعيف؛ لأن ذلك نصرف في اللفظ الصريح في الإقرار بما يقتضي إبطاله.

وإذا قرنه بما يفسد الإقرار كقوله: هو من مالي له، بناءً على أن إضافة المال إلى نفسه ينافي الإقرار به للغير فقد حكم المصنف بكونه وصية. ويشكل بانتفاء ما يدل على ذلك، وفساد الإقرار غير كاف في وجوب صرف اللفظ إلى الوصية. نعم لو وجد في اللفظ ما يقتضي ذلك كقوله: بعد وفاتي فهو وصية، وكذا لو دلت على إرادته قرينة، وبدونه فالعتمد العدم.

قوله: (ولو قال: عيّنت له كذا، فهو كناية ينفذ مع النية).

وذلك لأنه لا يدل على قصد الوصية بشيء من الدلالات، فإن التعيين قد يكون للتملك والإعارة ولغيرهما، فما لم توجد قرينة تدل على إدارة ذلك لم يحكم بكونه وصية ولا تعليقاً.

قوله: (ولو قال: وهبته وقصد الوصية لا التنجيز فالأقرب صحة التفسير؛ لأنه بمنزلة ملكة).

وقبول بعد الموت، ولا أثر له لو تقدم.

وصحة الوصية بمنكت ثابتة، فكذا وهبت لكونه بمنزلته. ومحمّل العدم؛ لانتفاء دلالة اللفظ على هذا المعنى لغة وعرفاً، بل الهبة والوصية متباينتان فلا تقع إحداها على الأخرى، بخلاف منكت الذي هو كالجنس للوصية. والمتجه أن يقال: إن وجدت قرينة حالية أو مقالية تدل على إرادة الوصية بلفظ الهبة تعين الحمل على الوصية؛ لأن عاقبته أن يكون محاراً ولا يمتنع ذلك في الوصية، والآثار واحد للفظ معوناً في موضوعه وصدر على وجه حقه أن يمتنع اعتبار التفسير من المالك؛ لوقوع القول ولقبض المالك من ذي الرحم، المقتضي الخروج المعلن عن ملكه على وجه الضرر لم يكتف به قوله - ما يخالف ذلك - وبدون ذلك فالوجه قبول تفسيره، لبقاء سلطانهم على العين، فيقبل قولهم في قصده باللفظ الصادر عنه قوله: (وقبول بعد الموت، ولا أثر له لو تقدم).

لما كانت الوصية عمداً اعتبر فيها مع الإيجاب القبول كسائر العقود، إلا أن يكون الموصى له غير معين كالفقراء وبني هاشم، أو تكون الوصية في مصلحة كنحو مسعد وقنطرة ثم إن أصح القولين للأصحاب عدم اعتبار القبول لوقوع في حال الحياة؛ لأن الإيجاب في الوصية إن تعلق بها بعد الوفاة، لأنها تمليك بعد الموت، فلو قبل لم يطابق القبول الإيجاب.

فإن قيل: المراد قبوله التمليك بعد الموت

قلنا: ما قبل الموت لم يكن متعلقاً بالإيجاب وجب أن لا يعتد بالقبول الواقع فيه، كما لو باعه ما سيملكه فقيل، ولأن القبول إما كاشف أو جزء السبب، وعلى كل تقدير يمتنع اعتباره قبل الموت، أما جعل كاشفاً فلأن الكاشف عن الملك يجب أن يتأخر عنه ويمتنع الملك قبل الوفاة، وأما إذا جعل جزء السبب؛ فلأنه إذا تم العقد وجب أن يترتب عليه أثره، وهو هنا ممتنع قبل الموت. ولقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يكون الموت شرطاً لحصول الملك بالعقد،

وبها ينتقل الملك مع موت الموصي، ولا يكفي الموت بدون القبول، وبالعكس.

ولا يشترط القبول لفظاً، بل يكفي الفعل الدال عليه، ولا اتصال

كالبيع فإنه لا يتم الملك إلا بعد انقضاء مدة الخبار على رأي الشيخ^(١)، وجوز ابن ادريس القبول قبل الموت وبعده^(٢)، ويلوح من الدروس اختياره^(٣).

وبحسب المصنف أقوى، وإلا لم يعتبر قبول الوارث ولا رده لومات الموصي له قبل موت الموصي وقد قبل، وهو باطل؛ لأن إطلاق الأخبار يقتضي عدم الفرق بين تقدم قبول الموصي له وعدمه، فيكون قبول الوارث مبرراً

قوله: (وبها ينتقل الملك مع موت الموصي، ولا يكفي الموت بدون القبول، وبالعكس)

لما سبق من أن الوصية عقد فلا بد منها من قبول، وأنه لا يعتبر إلا بعد الموت، إذ لا يؤثر بدونه على اختلاف العول.

قوله: (ولا يشترط القبول لفظاً، بل يكفي الفعل الدال عليه) كالأخذ والتصرف، وذلك لأن الوصية غير مسجزة فلم يشترط فيها القبول لفظاً، لكونها شرعت على غير نهج لعقود اللارمة واكتفي فيها بالكتابة، ومن ثم لم يعتبر في القبول إتصاله بالإيجاب على الوجه المعتبر في العقود اللارمة، بل لا يكاد يتفق على القول بأن القبول إنما يعتبر بعد الموت، وإلى ذلك أو ما بقوله: (ولا اتصال القبول)، إلا أن قوله: (فلو قبل بعد الموت بمدة، أو في الحياة بعد مدة صح ما لم يرد) يقتضي بأمرين:

(١) المبسوط ٢: ٨٤

(٢) السرر ٢٨٢

(٣) الدروس ٢٢٩

القبول. فلو قبل بعد الموت بعمدة، أو في الحياة بعد مدة صح ما لم يرد، فإن رد في حياة الموصي حاز أن يقبل بعد وفاته، إذ لا اعتبار بذلك الرد.

أحدهما، أن الاتصال المسمي اشتراطه هو اتصال القبول بالموت، ولا لم يتفرع عليه صحة قبوله بعد موت بعمدة، وليس كذلك قطعاً، إذ المسمي هو الاتصال المعتبر بين الإيجاب والقبول كسائر العقود اللازمة فإن قيل ربما اتصل الموت بالإيجاب فلا ينحقق التراضي حتى يردحي القبول عنه.

قلنا أولاً تأخيرها إلى ما بعد الموت غالباً يقتضي التراضي، فلاحاحه، إلى اعتبار المدة بعده.

وثانياً إن اعتبار المدة بعده يشعر بأن المسمى للاتصال هو هذا التراضي، دون التراضي الواقع بين الموت والوصية، ولو قال: فلو قبل بعد الموت ولو بعده لكان أولى الثاني، إن حكمه بالصحة لو وقع القبول في الحياة بعد مدة ماضى ماضى من قوله، (ولا أثر للقبول لو تقدم) وتلوه شيخنا الشهيد - بأن المسمي أولاً هو أثر خاص، وهو نقل الملك.

والمراد بالصحة هنا الاكتفاء به عن لقبول بعد الموت، وهو محال فاحتار المصنف في المختلف^(١)، وإن طابق اختياره في التحرير^(٢) ومقتضى قوله، (ما لم يرد) أنه لو رد لم يكن له القبول، سواء كان الرد في الحياة أو بعد الموت، لكنه نقه بقوله: (فإن رد في حياة الموصي حاز أن يقبل بعد وفاته، إذ لا اعتبار بذلك الرد)، وأعلم أن قضية اعتبار القبول في الحياة عبارة الرد فيها أيضاً لقوات أحد ركني العقد حين اعتباره.

(١) المختلف: ٤٩٩

(٢) التحرير: ٢٩٢

ولو ردّ بعد الموت قبل القبول بطلت وإن كان بعد القبض، وبعده لا يبطل وإن كان قبل القبض على رأي

قوله: (ولو ردّ بعد الموت قبل القبول بطلت وإن كان بعد القبض) أي: بطلت وإن كان الرد بعد القبض، فهو وصلي لما قبله، واعلم أن أقسام الرد بعد الموت أربعة، هذان قسمان ولا خلاف في حكمهما

قوله: (وبعده لا تبطل وإن كان قبل القبض على رأي). أي: وبعد القبول لا تبطل وإن كان قبل القبض على رأي في الأخير، وهو المدلول عليه بجملة من الوصله، وهذا القسم اساقبان من الأربعة وهول المصنف (ولو كان بعده لم يبطل جمعا) هو أحد هذين القسمين، وكأنه إنما أعاد ذكره لعائدة الإختلاف بالإجماع

أذا عرفت ذلك فالرأي المشار إليه هو بخار المصنف، والمحقق بجم الدين^(١) وذهب الشيخ^(٢)، وابن حجر إلى صحة الرد وبطلان الوصية^(٣)، لأن ملك الموصى له لا يستقر، لا بالقبض كما في الوقف، ولأن الهبة تبطل بالرد قبل القبض، وهي أقوى من الوصية، لأنها مسجّرة والمهر أقوى من المعلق، ومن ثم قيل بتقديم مسجّرات المريض في بطلان الوصية بالرد قبله أولى.

وحوايه إن القبض قد ثبت اعتباره في الوقف والهبة دون الوصية، ولحقاقها بهما قياس، ولأولويه المذكورة ممنوعه، فإنها ب تكون مع تعقل العلة وكونها في الفرع أقوى، ولا نسلم أن المنجز أقوى من المعلق عن أن الفرق قائم، فإن الملك في الوقف والهبة إنما يكون بالقبض، بخلاف الوصية من القبول بما كاشف أو ناقل والأصح

(١) شرائع الإسلام ٢ ٢٤٣

(٢) المبسوط ٤ ٣٣

(٣) الرميّة ٢٧٥

ولو كان بعده لم يبطل اجماعاً.
ولو ردّ بعضاً صح فيها قبله، وفي ردّ رأس العبد مثلاً اشكال، ينشأ
من بطلان افراده، فيبطل الرد أو الوصية.

مختار المصنف، لأن روال المنك بعد ثبوته يتوقف على وجود السبب الناقل، والأصل
عدمه، ولعموم قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ
تِجَارَةً﴾^(١) وبحوه.

قوله: (ولو كان بعده لم يبطل اجماعاً)
هذا، والذي قبله هما القسمان الباقيان من الأربعة.
قوله: (ولو ردّ بعضاً صح فيها قبله)

المراد انه ردّ بعضاً وقيل بعضاً، وحكمه الصحة فيها قبله، والبطلان فيها رده
إعطاء لكل منها حكمه.

وليست الوصية كالبيع وبحوه يجب فيها مطابقة العيول للأحباب لأنها برع
محض، فلا يتفاوت الحال فيها بين قبول الكل والبعض، ومن ثم لو رادت على الثلث
وقبل الموصى له بطل الزائد خاصة، ولم ينظر إلى التصرر بالشركة لو كان الموصى به
شيقاً واحداً.

قوله: (وفي ردّ رأس العبد مثلاً اشكال ينشأ من بطلان افراده
فيبطل الرد أو الوصية).

أي: لو ردّ بعضاً لا يمكن افراده بالحكم كرأس العبد الموصى به ویده، ففي
صحة الرد وبطلانه اشكال ينشأ من متنازع افراده حتى لو خصه بالرد كان باطلاً،
فيحتمل بطلان الوصية؛ لأن الرأس قد يعبر به عن الحملة، وأقل أحواله أن يكون
مجازاً.

ولو مات قبل القبول قام وارثه مقامه في قبول الوصية، ولا يدخل في ملك الميت،

والأصل في أفعال المكلف وأقواله الصحة والصيانة عن الهذر، ولأنه قد رد الوصية في الرأس ولا يتم إلا برد الجميع، وليس في كلامه ما ينافيه فيجب تحققه تحصيلًا لمراده بحسب الممكن.

ويحتمل بطلان الرد، لأن رد الرأس وحده ممتنع، ولم يتعرض لرد ما سواه فيتمسك فيه بأصالة بقاء الوصية. ويضعف بأن ذلك يقتضي إلقاء رده في الجزء المردود مع إمكان تنفيذه، فالبطلان أقرب.

وقد أشار المصنف إلى وجهي الإشكال بقوله: (اشتأ من بطلان إفراده) وفي بعض السح إفراده، بالراء عوض الدال، فإنه يلزم إما اختصاصه بالبطلان، لامتناع الرد فيه، أو سريانه إلى الباقي، لتوقعه عليه قوله: (ولو مات قبل القبول قام وارثه مقامه في قبول الوصية، ولا يدخل في ملك الميت)

أي: لو مات الموصى له قبل قبول الوصية قام وارثه مقامه في ذلك، وحينئذٍ فلو قبل لم يدخل الموصى به في ملك الميت، وتبحث هنا يقع في أمرين: أحدهما: عدم بطلان الوصية، وهو مشهور بين الأصحاب، سواء كان موت الموصى له قبل موت الموصي أو بعده، وقبل تبطل الوصية واختاره المصنف في المختلف^(١)، وحصّ نجم الدين البطلان بما إذا مات الموصى له قبل موت الموصي^(٢) والأصح لأول؛ لرواية محمد بن قيس عن الدير عليه السلام قال: «قضى أمير المؤمنين

(١) المختلف ٥١٣

(٢) الشرائع ٢ ٢٥٥

عليه السلام في رجل أوصى لآخر، والموصى له غائب، فتوفي الذي أوصى له قبل الموصي، قال: الوصية لو ارث الذي أوصى له، إلا أن يرجع في وصيته قبل موته^(١)، وهي نص في الباب.

ولا منافاة بينها وبين صحيحة أبي بصير ومحمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال: سُئل عن رجل أوصى لرجل فمات الموصى له قبل الموصي، قال: «ليس بشيء»^(٢) ومشهد موثقة مسطور بن حازم عنه عليه السلام^(٣): لأنها إن نُزلت على أن المراد - ليس بشيء - يقتض الوصية بل هي على حالها فهو ظاهر، وإن نُزلت على أن المراد بطلان الوصية حصصاً بما إذا غيرها الموصي في حال حياته، أو علم منه بعلق غرضه بكونها للمورث، لأن الأولى تدل نصاً وهاتان تقيلاً للتأويل، وحينئذ فلا حجة فيها للقاتل بالبطلان والاحتجاج بأن الوصية للمورث - ولادلالة لذلك على استحقاق الوارث قبولها بشيء من الدلالات - لا يطر إليه في مقابل النص

الثاني: إطلاق المصنف عدم دحولها في ملك الميت لو قبل الوارث لا يستقيم: لأنه إن قبل بعد الموت وقبلنا: إن القبول كاشف - كما سيأتي إن شاء الله تعالى اختياره في كلام المصنف - دخلت في ملك الميت، وسيأتي تحقيقه إن شاء الله، وعليه يزل ما ذكره المصنف في العتق. من أنه لو أوصى له ببعض ولده، فمات قبل القبول، فوارثه ولده وقبل الوصية بأخيه اعتق على الأب إن خرج من الثلث، فكأنه القابل. فعلى هذا ينبغي أن يزل كلام المصنف هنا على موت الموصى له في حياة الموصي، وما في العتق على كونه بعد موت الموصي.

(١) الكافي ٧: ١٣، حديث ١، الاستبصار ٤: ١٣٧، حديث ٥٩٥

(٢) التهذيب ٩: ٢٣٦، حديث ٩٠٦، الاستبصار ٤: ١٣٨، حديث ٥٩٨

(٣) التهذيب ٩: ٢٣٦، حديث ٩٠٧، الاستبصار ٤: ١٣٨، حديث ٥٩٩

قلو أوصى بالحامل والحمل من الزوج له، فمات قبل القبول فقبل الوارث لم ينعق عليه ولا على الوارث، إلا أن يكون ممن ينعق عليه، ولا يرث إلا أن يكونوا جماعة.

ولو انعتق على بعضهم، كما لو كان الوارث ابناً وبنتاً والحمل انثى، انعتق ثلثاها وورثت ثلثي سهم بنت مما عداها خاصة، بخلاف ما لو انعتق ثلثاها قبل الوفاة.

قوله: (قلو أوصى بالحامل والحمل من الزوج له، فمات قبل القبول، فقبل الوارث لم ينعق عليه ولا على الوارث، إلا أن يكون ممن ينعق عليه، ولا يرث، إلا أن يكونوا جماعة).

مرع على ما سبق ما إذا أوصى مالك الحارية بالحمل من روحها بها وبالحمل للزوج، حيث يكون الحمل رقيقاً للمولى بشرط ونحوه حيث يصح، ثم مات الزوج قبل القبول وقبل موت الموصي على ما حققناه، ثم قبل الوارث فإن الحمل لا ينعق على الموصي له، إذ لم يدخل في ملكه، ولا على الوارث إلا أن يكون الوارث ذكراً والحمل انثى، فإذا عتق لم يرث إلا أن يكون لوارث متعدياً، لينتفعق زوال المانع من الإرث قبل القسمة.

قوله: (ولو انعتق على بعضهم، كما لو كان الوارث ابناً وبنتاً والحمل انثى انعتق ثلثاها، وورثت ثلثي سهم بنت مما عداها خاصة، بخلاف ما لو انعتق ثلثاها قبل الوفاة).

أي، لو كان الحمل بحيث ينعق على بعض الورثة دون بعض، كما لو كان الوارث ابناً وبنتاً والحمل انثى انعتق ثلثاها بقبولها الوصية، وذلك نصيب الابن ويبقى الثلث وهو نصيب البنت على الرقية، لعدم انعتاقه عليها كما هو ظاهر. وترث ثلثي سهم بنت ببعضها الحر مما عداها خاصة - أي دون نفسها -؛ لأنها

ولو قبل أحد الوارثين وردّ الآخر صح في نصيب القابل، فإن كان ممن ينعتق عليه عتق عليه وقوم الباقي.
وتصح مطلقة مثل: إن مت فثلثي للمساكين، ومقيّدة مثل إن مت في مرضي هذا، أو في سفري هذا، أو في سنتي هذه، أو بلدي فثلثي للمساكين، فإن برى، أو قدم، أو خرجت السنة عليه حياً، أو خرج من بلده فبات بطلت المقيّدة لا المطلقة.

إنما ترث ما جرى عليه ملك الميت ولم تدخل في ملكه، ومن ثم لا ترث من أمها شيئاً، وإن كان قوله: (وورثت ثلثي إسمهم بت مما عداها خاصة) يقتضي إرثها بما سواها خاصة.

ولو اتفق موت الموصى له بعد موت الموصي وقبل الفيل فقبل الوارث والصورة هذه لم ترث من نفسها؛ لسبق استقرار ملك أخيها واحتها، ولذلك عتق سهم الأخ، فيكون ذلك بصلة القسمة، وترث حينئذ من كل ما عداها.

قوله: (ولو قبل أحد الوارثين وردّ الآخر صح في نصيب القابل، فإن كان ممن ينعتق عليه عتق عليه وقوم الباقي).
أي: عتق عليه نصيبه وقوم عتق نصيب الباقي، وفيه نظر يشأ من التردد في ثبوت التقويم في مثل ذلك.

قوله: (وتصح مطلقة مثل: إن مت فثلثي للمساكين - إلى قوله - فإن برى، أو قدم، أو خرجت السنة عليه حياً، أو خرج من بلده فبات بطلت المقيّدة لا المطلقة).

الفرق اختصاص الوصية بمحل العيد، فلا وصية بدونه، بخلاف المطلقة، والأمر ظاهر.

ولو عجز عن النطق كفت الإشارة الدالة على المراد، ولا تكفي الكتابة بدون الإشارة أو اللفظ، وإن عمل الورثة ببعضها على رأي، سواء شوهده كاتباً أو اعترف بأنه خطه أو عرف.

قوله: (ولو عجز عن النطق كفت الإشارة الدالة على المراد).
لصحيحة الحلبي عن الصادق عليه السلام أن أباه حدثه «أن أمانة بنت أبي العاص بن الربيع توجعت رجماً شديداً حتى اعتقل لسانها، فأتاها الحسن والحسين عليهما السلام فجعلا يسألانها عن الشيء، وهي تشير برأسها نعم أم لا، وأخبر عليه السلام: أنها عليهما السلام «هذا ذلك»^(١). أما مع إمكان النطق فلا تكفي الإشارة؛ لانتفاء دليل الصحة.

قوله: (ولا تكفي الكتابة بدون الإشارة واللفظ وإن عمل الورثة ببعضها على رأي، سواء شوهده كاتباً أو اعترف بأنه خطه، أو عُرف).
إذا وجدت وصية بخط الميت ولم يكن أقربها ولا أشهد عليها لم يجب العمل بها على الورثة، سواء شاهدوه يكتب أم لا، وسواء اعترفوا بأنه خطه أو عُرف أم لا، وسواء قدر على النطق أولاً، وسواء عمل الورثة ببعض الوصية أو لا.

وقال الشيخ في النهاية إن عملوا ببعضها لزمهم العمل بجميعها؛ لما رواه الصدوق عن إبراهيم بن محمد الحمدي قال كتبتُ إلى أبي الحسن عليه السلام رجل كتب كتاباً بخطه ولم يقل لورثته هذه وصيتي، ولم يقل بي قد أوصيت، إلا أنه كتب كتاباً فيه ما أراد أن يوصي به، فهل يجب على ورثته القيام بها في الكتاب بخطه ولم يأمرهم بذلك؟ فكتب عليه السلام «إن كان له ولد ينفذون كل شيء يحدون في كتاب أبيهم في وجه البر أو غيره»^(٢)، ولادلاله فيها على مراد الشيخ والأصح الأول؛ لأن

(١) التهذيب ٢: ٢٥٨ حديث ٩٣٦

(٢) النهاية ٦٢٢

(٣) الفقيه ٢: ١٤٦ حديث ٥٠٧

ولو كتب وصية فقال: اشهدوا عليّ بها في هذه الورقة، أو قال: هذه وصيتي فاشهدوا عليّ بها، لم يجزى، حتى يستمعوا منه ما فيه، أو تقرأ عليه فيقرّبه.

الكتابة قد لا تكون على قصد الوصية، وهو مختار بين ادريس^(١) وأكثر الأصحاب^(٢). ويعمهم من قول المصنف (ولا تكفي الكتابة بدون الإشارة) أنه لو اقترن بها إشارة مفهومة تدل على المراد كفت، وقد تقدّم في عبارته الاكتفاء بذلك مع العجز عن اللطق، ولا شك فيه.

أما مع القدرة فقد يحمل المصنف في استدكرة الاكتفاء؛ لأن ذلك بمثابة الكتابة وهي كافية في الوصية^(٣). وبشكل بأن الاكتفاء بالكتابة من الألفاظ لا يعصي الاكتفاء بها مجري مجراها من الإشارة والكتابة، والاشهاد الشرعية إنما تشب بالتلقي من الشارع، ولا دليل على الثبوت هنا.

قوله: (ولو كتب وصية وقال: اشهدوا عليّ بها في هذه الورقة، أو قال: هذه وصيتي فاشهدوا عليّ بها لم يجزى حتى يسمعوا منه ما فيها أو يقرأ عليه فيقرّبه).

وذلك لأن الأمر اليهم لا يعقل تحمل الشهادة به، لأن الشهادة مشروطة بالعلم، لقوله صلى الله عليه وآله مشيراً إلى الشمس: «على مثلها فاشهد، وإلا فادع»^(٤). وذهب بن الحنيد^(٥)، وبعض العامة إلى الاكتفاء بذلك^(٦) وضعفه ظاهر.

(١) السرائر، ٣٩٢.

(٢) مهم المحقق في معصر النافع ١٦٣، وإعلامه في التذكرة ٢ ٤٥٢ والشهد في اللعة ١٧٦.

(٣) التذكرة ٢ ٤٥٢.

(٤) رواء المحقق في السرائر ٤ ١٣٢.

(٥) نقله عنه لإعلامه في معتلد ٥٩٤.

(٦) انظر في المحتاج ٣ ٥٣.

فأما ان قرأه الشاهد مع نفسه فقال له الموصي. قد عرفت ما فيه فاشهد عليّ به فالأقرب القبول. وكذا البحث في المقر. وإذا ردّ الوصية رجع المال إلى التركة.

قوله: (فأما إن قرأه الشاهد مع نفسه فقال له الموصي: قد عرفت ما فيه فاشهد عليّ به فالأقرب القبول)

يجوز في تاء (عرفت) العنع والصحة عن إرادة الموصي نفسه أو الشاهد، ولعل الصم أولى ليكون إخباراً عن علمه بما في الكتاب، وإيه ليس بصحهم عنده، فإن شرط الإشهاد كون المقر عالماً بما أقربه.

ووجه القرب. أن ذلك جارٍ في الصرافة بحري ما لو أخبرهم به مفصلاً، لأن الدلالة على الأمور المتعددة اجمالاً كافية كالدلالة عليها مفصلاً، ويحتمل العدم لقاء الإيهام مع الاجمال، وهو ممنوع، وما قرّبه المصنف أقرب.

قوله: (وكذا البحث في المقر)

أي الحكم في المقر بكتاب لإقرار كالحكم في المقر بكتاب الوصية، فإن أقر بما فيه من غير أن يعلم الشهود بما فيه لم يجر ولم يعد بذلك مقراً. وإن قال. قد عرفت ما فيه فاشهد عليّ به. وقد قرأه الشاهد وعنه ما فيه. فإنه يكفي ذلك في الشهادة على إقراره على الأقرب.

قوله: (وإذا ردّ الوصية رجع المال إلى التركة)

إذا وقع الرد بعد الموت وقبر القبول من الموصي له، أو من يقوم مقامه بطلت الوصية، وكان الموصي به معدوداً من حملة تركه يصرف في مصادرها ولا يخفى أن في قوله. (رجع) توسعاً لأنه لم يخرج عن التركة بمجرد الوصية والموت ليعود إليها وإن قلنا إن القبول كسب عن ملك بالموت؛ لأن الرد على هذا القول كاشف عن عدمه نعم على دعوى أن الموصي له يملك بالموت ملكاً غير ثابت فيستقر بالقبول. ويستقل بالرد إلى الورثة يستقيم ذلك، إلا أنه قول غير مرضي.

فإن عين بالرد واحداً وقصد تخصيصه بالمردود لم يكن له ذلك.
أما لو رده في موضع يمتنع فيه الرد، فإن له تخصيص من شاء هبة،
ويحصل الرد بقوله: رددت الوصية، أولاً قبلها، وما أدى معناه.

والمصنف ارتكب التوسع في ذلك ليس إلا.
قوله: (فإن عين بالرد واحداً وقصد تخصيصه بالمردود لم يكن له ذلك،
أما لو رده في موضع يمتنع فيه الرد فإن له تخصيص من شاء هبة).

أي حيث كان رد الوصية يقتضي رجوع المال إلى التركة، فإن عين الموصي
له بالرد واحداً من الورثة، قاصداً بذلك تخصيصه بالمردود لم يكن له ذلك وكان للجميع،
لأن رده امتناع من ملكه يبقى على ما كان عليه

ولأنه لا يملك دفعه إلى الأجنبي، فلم يملك دفعه إلى وارث حصه به، بخلاف
ما لو رده في موضع يمتنع فيه الرد؛ لاستقر ملكه عليه، فإن له أن يخص به من شاء من
الورثة وغيرهم؛ لأنه ابتداء هبة وتقليد.

فلو قال: رددت هذه الوصية لفلان سئل عن مراده، فإن قال أردت تقليدك
إياها فهي له هبة إن قبلها، وإن قال: أردت ردها على جميع الورثة لرضي فلان فهي
هبة للجميع إن قبلوا، وإلا فإن قبل واحد فله حصته.

قوله: (ويحصل الرد بقوله: رددت الوصية، أولاً قبلها، أو ما أدى
معناه).

مقتضى ذلك أن قصد الرد غير كاف في حصوله، وهو صحيح، كما أن إرادة
القبول لا تكفي عنه، وكما أن إرادة الوصية لا تعد وصية، ووجهه: أن الأسباب من عقود
وايقاعات وفسوخ الشارع وتعيينه، فلا بد لها من عبارة متواضع عليها يستدل
بها على المراد.

ولو كانت الوصية لغير معين كفى في التملك الإيجاب والموت، ولا يتوقف على القبول، كمن أوصى للفقراء، وكذا لو أوصى للمصالح كعمارة مسجد.

وهل القبول كاشف عن انتقال الملك إلى الموصى له بعد الموت، أو سبب؟ فيه اشكال ينشأ: من انتقال ملك عن الميت، وعدم دخوله في ملك الورثة؛ لقوله تعالى: ﴿من بعد وصية﴾، فلو لم ينتقل إلى الموصى له بقي بغير مالك. ومن كون القبول إما جزءاً من السبب أو شرطاً - كقبول البيع

قوله: (ولو كانت الوصية لغير معين كفى في التملك الإيجاب والموت، ولا يتوقف على القبول، كمن أوصى للفقراء، وكذا لو أوصى للمصالح كعمارة مسجد).

وذلك لأن القبول هنا متعذر إن عمر من الجميع، ولست الوصية للبعض فيكتفى بقبوله.

وقد سبق في الوقف قول بقبول الحاكم عنهم وعن المسجد ولم يذكروا مثله هنا، ولعله لكون محال الوصية أوسع، أو لا يقدح فيها عدم السجور، ولا يشترط صراحة الإيجاب، ولا وقوعه بالمريية مع القدرة، ولا فورية القبول، فلم يستهجن عدم اشتراط القبول في الموضع المذكور

قوله: (وهل القبول كاشف عن انتقال الملك إلى الموصى له بعد الموت، أو سبب؟ فيه اشكال ينشأ: من نفعاء الملك عن الميت، وعدم دخوله في ملك الورثة؛ لقوله تعالى ﴿من بعد وصية﴾، فلو لم ينتقل إلى الموصى له بقي بغير مالك.

ومن كون القبول إما جزءاً من السبب أو شرطاً كقبول البيع،

وانتفاء الملك عن الميت - ممنوع، كما لو قتل، وكما لو نصب شبكة
فوقع فيها صيد بعد موته، والآية يراد بها من بعد وصية مقبولة والأول أقرب.
وتنفع سببية القبول، بل هو كاشف عن صحة الوصية وفسادها،
والمقتول والمديون لا يملكان، لكن الدين يتعلق بالتركة، والدية تعلق الرهن،
والصيد لا يملكه الميت،

وانتفاء الملك عن الميت ممنوع كما لو قتل، وكما لو نصب شبكة
فوقع فيها صيد بعد موته، والآية يراد بها من بعد وصية مقبولة، والأول أقرب.
وتنفع سببية القبول بل هو كاشف عن صحة الوصية وفسادها،
والمقتول والمديون لا يملكان، لكن الدين متعلق بالتركة، والدية تعلق
الرهن، والصيد لا يملكه الميت.

اختلف الأصحاب فيها به يملك الموصى له الوصية على أقوال ثلاثة.
الأول: أنه بالقبول يتبين دخوله في ملك الموصى له من حين موت الموصي،
وبالرد يتبين دخوله في ملك لوارث حيثئذ، ويُعبر عنه بكون القبول كاشفاً، وهو
اختيار الشيخ في بعض كتبه^(١)، وابن الحميد^(٢)، والمصنف هنا وفي التذكرة^(٣).
الثاني، أن الملك ينتقل إلى الموصى له بالقبول، فيكون إما جزء السبب، أو
شرطاً، وهو اختيار الشيخ في كتاب العطرة من الخلاف^(٤)، وابن إدريس^(٥)، والمصنف
في المختلف^(٦).

(١) المبسوط ٤، ٣٣

(٢) بالله عنه العلامة في التذكرة ٢: ٤٥٤

(٣) التذكرة ٢: ٤٥٤

(٤) الخلاف ٦: ٢١٣ مسألة ٢٥ كتاب زكاة العطرة

(٥) السرائر ٣٨٧

(٦) المختلف: ٥٠٠

الثالث: أنه يسفل بالوفاة منك غير مستقر، وبالقبول يتحقق استقراره ويبرول بالرد، وهو قول الشيخ في موضع من خلاف^(١)، وحكاه في المبسوط وصعفه^(٢). واختاره المصنف في أول المبحث من الذكر^(٣) ثم في آخره بقى البأس عن القول الأول^(٤). ولاريب في صعفه؛ لأنه يقتضي جوب الملك للموصى به على وجه قهري كالإرث، وهو على خلاف الأصل

وأيضاً فإنه لو صح ذلك لم يوجب إثبات قبول ورث الموصى له لو مات بعد الموصي وقبل القبول والرد، وظاهرهم الإصباح على التمسار قبول الوارث وردّه وفيه نظر، فإن لقائل أن يقول يسفل الملك إليه غير مستقر كأنتماله إلى مورثه، ولصعب هذا القول لم يلتفت إليه المصنف هنا^(٥)، ولاشكال باعتباره القولين الآخرين

ووجه الأول: أنه لولاه لزم بقاء ملك بعير مالك والمالام باطل اتفاقاً، بيان المالامه أن المالك هنا محصر في الميت والموصى له ولوارث، والمحصر هنا اجماعي أما الميت فيمنع ملكه؛ لأنه بالموت يخرج عن أهلية الملك ويصير كسائر المحادات وينتقل أمواله عنه، ولهذا لا تتعلق به أحكام المالكين وكذا الورث، لظاهر قوله تعالى: ﴿من بعد وصية يوصى بها أو دين﴾^(٦)، ولو كان للقبول دخل في حصول الملك للموصى له لكان المصير بعده في ملك الوارث هو الوصية المقبولة لا مطلقاً، فإذا انتفى الملك عنها ولم يثبت للموصى له لزم المحذور، وهو بقاء ملك بعير مالك

(١) الخلاف ٦ ٢١٣ مسألة ٢٦ كتاب الوصايا

(٢) المبسوط ٤ ٣٣

(٣) الذكر، ٢ ٤٥٤

(٤) الذكر، ٢ ٤٥٥

(٥) التبيين، ١٩

ووجه الثاني أن القبول معتبر في حصول الملك، فهو إما جزء السبب أو شرطه كقبول لبيع فيمتنع تقدم الملك عليه، ولأن الموصى له لو رد الوصية بطلت، ولو كان قد ملك لم يرل الملك بالرد، ولأن الملك الثابت في الحال لا يجوز تعليقه بشرط مستقبل؛ لامتناع تقدم المشروط على شرطه.

واعترض على الأول بجمع استدء الملك عن الميت، فجاز أن يبقى على ملكه، كما حار أن يتجدد له الملك لو ما به قتلًا، ووجببت الدية فإنها تدخل في ملكه وتؤدي منها ديونه ووصاياه، وكما لو نصب شبكة حياً فوقع فيها صيد بعد موته، وكما لو كان على الميت دين فإن ما يجب صرقة في الدين من التركة باق على ملكه، وكذا ما يحتاج إليه من مؤنة تجهيزه ودفنه.

ولادلالة في الآية على انتفاء ملك عن الوارث في الوصية؛ لأن المراد من بعد وصية مقبولة، بدليل أنه مع عدم القبول يكون الملك للوارث لاحالة، أو أن المراد من قوله تعالى: ﴿ولكم نصف ما ترك أزواجكم﴾^(١)، أي لكم ذلك مستقراً، بدليل أن الدين لا يمنع ثبوت الملك للوارث مع أنه أقوى من الوصية، على أن الآية إنما تدل على عدم ملك الوارث قبل الوصية وأدين بمفهوم المخالفة، وهو ضعيف، ومن ثم يملك الوارث النهاء.

وجوابه: إما قد بينا أن الموت سبب في انتقال الملك عن الميت وحروجه عن الأهلية، وتعلق الدين والوصايا بدية المقتول لا يستلزم كونها مملوكة له، إذ يكفي في ذلك تسببها عنه فيثبت التعلق وإن كانت مملوكة للوارث، وليس في النصوص ما يدل على ثبوت الملك له، وليس هذا بأعجب من تعلق الدين بإل الغير إذا رهن.

وتعلق الدين بالتركة لا يقتضي كونها مملوكة للميت؛ لعدم المناقاة بين تملك الوارث إياها وتعلقه بها، وكذا مؤن التجهيز والدهن، ولهذا لو فقد ميت أو بذل ذلك

فعلى الأول النباء المتجدد بين الموت والقبول للموصى له، وللورثة على الثاني.

بأنه كان الجميع ملك للوراث، ولو خرج عنه لم يعد إليه إلا بسبب، والصيد إنما يملكه الوارث دون الميت لقيامه مقامه، فكان كما لو نصب الشبكة هو بنفسه.

وعدم دلالة الآية على انتفاء الملك في الوصية عن الوارث لا يقدح، لثبوت انتفائه بدليل آخر، وهو أنه لو ملك نكاح تنقي الموصى له الملك عنه لا عن الموصى، وهو يقتضي خروج الملك عن المالك لا بسبب من قبله بل على وجه القهر، حتى لو أراد حلافه لم تؤثر إرادته شيئاً، وذلك على خلاف الأصل، فعلى هذا القول بات القبول كاشف قريب.

ويؤيده أن مدخلية القبول في حصول ملك مستغنية بالأصل باعتباره فيه يكفي فيه كونه كاشعاً وللوصية حكم مجرد عن البيع وشائر العقود، فلا يبعد مخالفتها في حكم القبول وبطلان الوصية بالرد لا يستلزم كون القبول سبباً أو شرطاً لجواز كونه كاشعاً عن الملك، والرد كاشف عن عدمه.

وعلى تقدير كونه كاشعاً فليس الملك ثابت في الحال معلقاً بشرط مستقبل، بل انكشاف الحال عندنا هو المشروط، ولا يخصي أن لنصف رحمه الله حكمي دليل الجانبين، وأورد لمنع على كل منها، ولم يبين صحة واحد منها.

قوله: (فعلى الأول النباء المتجدد بين الموت والقبول للموصى له، وللورثة على الثاني)

لما فرغ المصنف من دليل القولين شرع في ذكر المسائل المنفرعة عليهما، فمن ذلك حكم النباء المتجدد بين الموت والقبول.

فعل الأول - وهو القول بأن القبول كاشف - يكون نباء للموصى له؛ لأن القبول كشف عن أن الموصى له ملك بموت الموصى.

وعلى الثاني - وهو القول بأن القبول سبب أو شرط - يكون للورثة، فإن

ولو أوصى له بزوجه فأولدها بعد الموت وقبل القبول فالولد حر وأمه أم ولد على الأول، وعلى الثاني الولد رق للورثة.

ولو مات الموصى له قبل القبول والرّد، فإن قبل وارثه ملك الجارية والولد وعنتى عليه إن كان ممن ينعتق عليه على الثاني على قول الشيخ رحمه الله، وتكون الجارية أم ولد ويرث الولد أباه وبحجب القابل إن كان أخاً على الأول ولا دور باعتبار أن توريثه يمنع كون القابل وارثاً فيبطل قبوله فيؤدي توريثه إلى عدمه لأننا نعتبر من هو وارث حال القبول لولاء كالاتقرار ولا يرث على الثاني ولا تصير أم ولد.

الموصى به إما مملوك لهم أو لغيرهم، وكيفية كونه فإلهاه طبع.

قوله: (ولو أوصى له بزوجه فأولدها بعد الموت وقبل القبول فالولد حر وأمه أم ولد على الأول، وعلى الثاني الولد رق للورثة).

هذا من المسائل المتفرعة أيضاً، وبحقيقه أنه إذا أوصى مالك الأمة المروجة بها لزوجه فأولدها الزوج بعد الموت وقبل القبول، وكان الولد مشروطاً رحمه لمولى الأمة، فعلى القول بأن القبول كاشف - وهو لأول - يبين بالقبول أنه ملك بالموت، وأن علوقها بالولد ثبت في ملكه فيكون الولد حراً فتكون الأم أم ولد وعلى الثاني يملكها من حين القبول، فيكون الولد رقاً للورثة ولا استيلاد.

قوله: (ولو مات الموصى له قبل القبول والرّد، فإن قبل وارثه ملك الجارية والولد، وعنتى عليه إن كان ممن ينعتق عليه على الثاني على قول الشيخ رحمه الله تعالى، وتكون الجارية أم ولد، ويرث الولد أباه، وبحجب القابل إن كان أخاً على الأول).

المراد: أنه في المسألة السابقة - وهي ما إذا أوصى له بزوجه فأولدها - حيث يكون الولد رقاً لموات الموصى له قبل القبول والرّد، فإن قبل الوارث ملك الجارية

والولد، وعنتق عليه إن كان ممن يهتنى عنده كمن لو كان نسي والوارث ابن أو أخ، ويستقر ملكه على الحاربه ولا يكون أم ولد له عن القول لثاني وهو أن لقبول سبب، ولو كان لوارث ابناً عصب عليه أمه نصاً، وعنده المصنف حاله من ذلك

ولا يخفى أن هذا الحكم إنما يستقيم على قول الشيخ من أن الحمل كالحرم من الأم يدخل في بيعها والوصية بها، ما على القول الآخر - وهو الأصح - فإنه يكون مملوكاً للورث بناءً على لقول بأن القول يجب، وعلى القول بأنه كاشف - وهو القول الأول - فالولد حر والحاربه أم ولد ويرث الولد منه، لأنه قد ثبت علوها به في الملك، وبحجب لقابل إن كان أخاً وصحوة

فإن قيل يلزم من إرث الولد منه الولد المتعارف عند الفقهاء، وهو استلزام سبب الشيء بغيره، وذلك لأنه يلزم من توريثه كون القابل عمر وارث فيبطل قبوله، فلا يكون الولد حراً فلا يرث، وكل ما أدى فرض سببه إلى بطلان حجب الحكم بغيره

فلما لا دور، لأننا نعتبر قبول من هو ورث حال القبول، ولا وارث سواء لولا لقبول، ولا علة بها يتحدد بعد ذلك كما - نذكر في الإقرار بالسبب صدوره ممن هو وارث حين الإقرار وبحكم بتوريثه، وحجبه من لو كان أولى، وإلى ذلك أشار المصنف بقوله (ولا دور باعتبار أن توريثه يسمع كون القابل وارثاً فيبطل قبوله فيؤدي توريثه إلى عدمه، لأننا نعتبر من هو ورث حال لقبول لولاه كالأحرار)

ولا يخفى أن الجار في قوله (باعتبار) متعلق بمحذوف هو مقترن بهولنا كائن، وثابت، ونحوهما وفي قوله (لأننا نعتبر) بما يدر عليه قوله (ولا دور) وهو بغير لزومه وقوله: (ولا يرث على الثاني ولا تصير أم ولد) كان حقه أن يكون بعد قوله: (على قول الشيخ) وقبل قوله: (وتكون الحاربه أم ولد) لأنه من مروج ذلك القول في هذه المسألة، فكان حقه أن يكون مذكوراً في جملتها

ولو أوصى له بأبيه فمات فقبل به، فعلى الأول تثبت حرите من حين الموت فيرث السدس، ولا دور من حيث أنه لو ورث لاعتبر قبوله. ولا يجوز اعتبار قبوله قبل الحكم بحرته. وإذا لم يعتبر لم يعتق، فيؤدي توريثه إلى ابطال توريثه؛ لأنه أقر جميع الورثة - وهم ابن الابن - بمشارك، فيثبت نسبه ويرث. وعلى الثاني يعتق الجدة على ابن الابن ولا يرث.

قوله: (ولو أوصى له بأبيه فمات فقبل به، فعلى الأول تثبت حرته من حين الموت فيرث السدس، ولا دور من حيث أنه لو ورث لاعتبر قبوله، ولا يجوز اعتبار قبوله قبل الحكم بحرته، وإذا لم يعتبر لم يعتق فيؤدي توريثه إلى ابطال توريثه؛ لأنه أقر جميع الورثة - وهم ابن الابن - بمشارك فيثبت نسبه ويرث، وعلى الثاني يعتق الجدة على ابن الابن ولا يرث).

هذا أبصاراً من المسائل المتفرعة على لقولين، وتحقيق القول فيها، أنه إذا أوصى لشخص بأبيه المملوك للموصي، فمات الموصي له بعد الموصي وكان له ابن فقبل الوصية، فعلى الأول - وهو أن القبول كاشف - تثبت حرية الأب من حين الموت، أي موت الموصي فيرث السدس لتحقق موت الموصي له عن أب وابن ولا يرد لزوم الدور من حيث لو ورث لاعتبر قبوله في الوصية؛ لأن المعتبر قبول جميع الورثة، واعتبار قبوله حينئذٍ ممتنع؛ لأنه إذا ذلك رقيق فلا يحكم بعنقه، لتوقعه على قبول جميع الورثة، وهو ممتنع بالنسبة إليه فيلزم عدم توريثه، فيكون توريثه مؤدياً إلى ابطال توريثه، وما هذا شأنه وحسب أن يكون باطلاً فيحكم ببطلان توريثه.

ودرجه عدم لزوم الدور: أن المعتبر قبول جميع الورثة حين القبول، وقد تحقق الانحصار في ابن الابن، فكان كما لو أقر ابن الابن بأب، فإن الوارث حين الاقرار منحصر فيه فيثبت الارث باقراره.

ولو كان على الموصى له دين فقبل وارثه قضى منه الديون والوصايا، ويعتق من يعتق عليه على الأول دون الثاني.

ولو وطأ الوارث قبل القبول فعليه المهر، ولا تصير أم ولد لو أحبلها على الأول دون الثاني.

وعلى الثاني - وهو القول بأن القبول سبب - يعتق الجد على ابن لابن لدخوله في ملكه بالقبول، ولا يرث لسبق استحقاق الابن تركه أبيه على عتق الأب. وأعلم أن عبارة المصنف لا تخبر عن مسألة، فإن ذكر لإقرار في قوله. (لأنه أقر جميع الورثة) لا موضع له لأن المسألة معروضة في قول الوصية لابي الإقرار، إلا أن يريد محادها بمسألة الإقرار، وفيه تكلف لا يخفى وكذا قوله (فثبت سبه) فإن سبه لا يثبت بمجرد قراره. إلا أن يحمل على أن المراد ببنوته في حقه.

قوله: (ولو كان على الموصى له دين وقبل وارثه قضى منه الدين والوصايا، ويعتق من يعتق عليه على الأول دون الثاني)

هذا أيضاً من المسائل المتفرعة على القولين، وتحققها. أنه لو كان على الموصى له دين، أو كان له وصايا ومات بعد موت الموصي وقبل القبول فقبل وارثه، فعلى القول بأن القبول كاشف يقضى من الموصى به دين الموصى له ويتخذ وصايا، ولو كان في الموصى به من يعتق على الموصى له خاصة كبسه والوارث ابن آخر عتق.

وعلى القول بأن القبول جزم السبب يستقر ملك الوارث على الموصى به، ولا يقضى الدين منه، ولا ينفذ منه الوصايا، ولا يحكم بالعتق؛ لعدم دخوله في ملك الموصى له

قوله: (ولو وطأ الوارث قبل القبول فعليه المهر، ولا تصير أم ولد لو أحبلها على الأول دون الثاني).

هذا أيضاً من الفروع، وبما به: أنه لو وطأ وارث الموصي الجارية الموصى بها بعد موت الموصي وقبل قبول الموصى له؛ فعلى القول بأن القبول كاشف يجب عليه

وزكاة الفطرة على الموصى له لو تحلل الهلال الموت، والقبول على الأول دون الثاني.

المهر؛ لأنه وطأ شبهه، ولا نصير أم ولد لأنه قد تبين دحوظها في ملك الموصى له من حين الموت، وعلى القول الآخر نصير أم ولد لعلوقها منه في ملكه ولا مهر عليه، لكن تقوم عليه عند القبول

وقد أطلق المصنف هنا وفي لمذكرة صيرورتها أم ولد على لقول الثاني^(١)، وهو إنها يتم إذا قلنا بأن الموصى به مستقل بالموت إلى الوارث وبالقبول إلى الموصى له، أما إذا قلنا بأن الموصى به قبل القبول باقياً على ملك الميت فيشكل الحكم بذلك. قوله: (وزكاة الفطرة على الموصى له لو تحلل الهلال الموت والقبول على الأول دون الثاني)

هذا أيضاً من المروع، وببعض أنه لو كان الموصى به عبداً، ومات الموصى قبل هلال شوال وقبل الموصى له بعده، فعلى القول بأن القبول كاشف تحب الفطرة على الموصى له؛ لأنه قد تبين كونه مملوكاً له عند الهلال، لأنه دخل في ملكه بالموت، وعلى القول الآخر لا تحب عليه، لأنه لم يكن مالكاً عند الهلال.

فعلى هذا هل تحب على الوارث أم تسقط؟ فيه وجهان مبنيان على أن الموصى به قبل القبول - بناء على أن القبول سبب - هل هو ملك للميت أم للوارث؟ فعلى الثاني يتعرج الوجوب، وعلى الأول السقوط.

ويحتمل - على القول بأن القبول كاشف - السقوط أيضاً؛ لامتناع تكليف العاقل، لعدم تعيين المالك وقت الوجوب لاحتمال حصول القبول فيكون هو الموصى له، والرد فيكون هو الوارث، خصوصاً إذا لم يتبين الحال إلا بعد خروج وقت الأداء ولقائل أن يقول: إن عدم العلم بذلك وقت الوجوب لا يقتضي السقوط

المطلب الثاني: في الموصي ويستلزم فيه البلوغ، والعقل، والحرية.
فلا تنفذ وصية الصبي وإن كان مميراً في معروف، وغيره على رأي.

أصلاً، ولا يستلزم تكليف العاقل، إذ الكلام في الوحوب إنما هو بعد وصوح الأمور بين المالك بعينه بالقبول والرد، كما لو ولد له قبل هلال ولم يعلم إلا بعده، أو مات مورثه كذلك فملك عبده، أو ملكه كذلك بشره، وكنيه ونحوه، ولم يعلم بالحال إلا بعد وقت الوحوب، فإن القول بعدم الوحوب في هذه الموضع بعيد، فحينئذ إنجبه الوحوب على الموصي له على الأول وعلى الوارث على الثاني لأن الميت ليس مالكاً وهذا كله إذا لم ينع أحدهما بأن كان يأكل من كسبه، أما مع تبسولة فإن الفطرة على لعائل

واعلم أن القول في صحة المقيّد الموصي به ومؤنه بعد الموت كالقول في فطرته على ما ذكره المصنف في التذكرة، قال "وإذا توقف الموصي له في القبول والرد الرّم ليعقه، فإن أراد لخلاص رد، فال ويحتمل لزم الوارث إن قلنا أنه يملك بالقبول خاصة بعد الموت".

قوله: (المطلب الثاني: في الموصي: ويستلزم فيه البلوغ والعقل والحرية، فلا تنفذ وصية الصبي وإن كان مميراً في المعروف وغيره على رأي).
قال الشيخ: يصح وصية من بلغ عشر في المعروف وهبته وعتقه بشرط وضعه الأشياء في مواضعها^(١)، وبه ابن الرّاح^(٢)، وحوّر المقيّد الوصية والعق وبيع الهبة، ولم يصرح بأشراط وضع الأشياء في مواضعها^(٣) ربيعة سلار^(٤)

(١) التذكرة ٢ ٤٥٥

(٢) النهاية ٦١١

(٣) المذهب ٢ ١١٩

(٤) المقصد ١٠١

(٥) المراسم ٢٠٣

ولا وصية المجنون مطلقاً، ولا السكران.

ولو جرح الموصي نفسه بها فيه هلاكها ثم أوصى لم تقبل.

ولو قيل بالقبول مع تيقن رشده بعد الحرح كان وجهاً، وتحمل

الرواية على عدم استقرار الحياة على اشكال.

والحاصل أن المشهور بين الأصحاب تجوز تصرف الصبي في المعروف وإن اختلفوا في تعيين ذلك وشروطه، ومنعه ابن ادريس مطلقاً^(١)، والمصنف معه بارة وجوزة أخرى. والروايات الدالة على لجواز كثيرة، مثل رواية زرارة عن الباقر عليه السلام قال: «إذا أتى على العلام عشر سنين فإنه يجوز له في ماله ما أعنتق، أو تصدق، أو أوصى على حد معروف وحق فهو جائز»^(٢)، ويعبر ذلك من الأخبار الصحيحة والمناسبات لأصول المذهب وطريقة الاحتياط، لقول بعدم الجواز قوله: (ولا وصية المجنون مطلقاً).

أي، في المعروف وغيره، لرفع القلم عنه، ومثله المعنى عليه والسكران.

قوله: (ولو جرح الموصي نفسه بها فيه هلاكها ثم أوصى لم يقبل، ولو

قيل بالقبول مع تيقن رشده بعد الحرح كان وجهاً، وتحمل الرواية على عدم

استقرار الحياة على اشكال).

المشهور بين الأصحاب أن من جرح نفسه بها فيه هلاكها ثم أوصى لا تقبل

وصيته، وجوز ابن ادريس وصيته إذا كان عقله ثابتاً^(٣).

وجه الأول: أنه سعيه فلا ينفذ تصرفه في المال، أما أنه سفيه؛ فلأن إنلاف المال

وأفساده يقتضي السفه، وإنلاف النفس أولى وأما أن السفه لا ينفذ تصرفه فسيأتي

تحقيقه إن شاء الله تعالى، ويقول الصادق عليه السلام في رواية أبي ولاد: «فإن كان

(١) السرائر ٢٨٨

(٢) الكافي ٧: ٢٨ حديث ٦

(٣) السرائر، ٢٨٩.

ووصى بوصية بعد ما أحدث في نفسه من جراحه أو قتل لعله يموت لم تحر وصيته»^(١)
وروى أبو ولاد عنه عليه السلام «به إن كان أوصى قبل أن يحدث حدثاً في نفسه
من جراحة أو قتل أجزت وصيته في ثلثه»^(٢)

احتج ابن دريس بأنه عاقل رشيد فتعد وصيته كغيره، ويعموم السبي عن
بديل لوصية^(٣)، والمصنف رحمه الله في المصنف يعي اليأس عن قول ابن دريس^(٤)،
ويظهر من كلامه هنا ليل إليه حيث قال: «ولو قيل بالقبول مع تيقن رشده كان
وحيها».

وأجاب عن الاحتجاج بالرأيه بحملها على عدم استقرار الحياة، ومقتضاه
أن المريض إذا صار عمره مستقر الحياة لا تنفذ وصيته على أشكال في الحمل المذكور
ينشأ. من أنه مع كونه خلاف الظاهر فقد يدل إنه غير صحيح في نفسه؛ لأنه حي
بالع رشيد فتداول وصيته الأدلة الدالة على وجوب تعدد الوصية. من غير فرق بين
وصية مستقر الحياة وغيره، والنحوي يصحح في دليل

ومن أن من بلغ هذه الحالة صار في حكم الميت، فلا تجري عليه الأحكام
الجارية على مستقر الحياة، ومن ثم لم يحتاج إلى بذكية الصيد إذ أزال جرحه استقرار
حياته.

ويضعف ذلك بمنع كونه في حكم الميت، وسدء وجوب الدية على قاتله، ولمضى به هو
المشهور.

(١) الكافي ٧ ٤٥ حديث ١، لقيه ١ ١٥٠ حديث ٥٢٢، التهذيب ٩ ٢٠٧ حديث ٨٢٠

(٢) المصادر السابقة.

(٣) السرائر ٢٨٦، سورة البقرة: ١٨١

(٤) المختلف: ٥٠٥

أما لو أوصى ثم قتل نفسه فإنها تمضي، وتصح وصية المبتلى والمفلس.

قوله: (أما لو أوصى ثم قتل نفسه فإنها تمضي).
بدل عليه ما سبق من رواية بي ولأد، ولو أوصى ثم خُس، أو صار سفيهاً - على
لقول بعدم صحة وصية السفيه -، هل يقدح ذلك في صحة وصيته؟ في لرواية إيهاء إلى
أن ذلك لا يقدح، وهو المناسب للحال. فإن حال المريض يؤول إلى ذلك آخر الأمر
قوله: (وتصح وصية المبتلى والمفلس)

لمشهور بين الأصحاب جوار وصية السفيه في الكبر والمعروف، لصحة عبارته، ومع من
ذلك بعض الأصحاب^(١)، وحكاها في مدروس^(٢) على ظاهر ابن حمزة^(٣)، واختاره المصنف
في التحرير^(٤) ومعهم من^(٥) قول المصنف في المسألة السابقة (ولو قيل بالقبول مع نقص
رأسه) إن عدم لرشد مانع من صحة الوصية، وإلا لكان ذكره مستدركا، وعدم
صحة وصيته قوي

وأما المفلس فإن وصيته نافذة لكامله، إلا أن تنصص وصيته التصرف في شيء
من الأموال التي تعلقت بها حقوق لغيره فإياها غير نافذة ولو رصوا بالتعيز فهي
جوازه اشكال يشأ من تجوز ظهور نحرهم آخر.

يبني أن يكون صحة وصية المفلس والسفيه بعد روال المانع؛ لأنه إن أريد
صحة وصيتها بمعنى النفوذ لم يصح، لانقضاء ذلك بالنسبة إلى كل منها، إذ كل منهما
محجور عليه في التصرف المالي، فلم يبق أن يراد بالصحة إلا صحة عبارتها، بحيث
إذا زال المانع نفذت، بخلاف عبارة الصبي والمجنون.

ويمكن أن يقال بتصور وصية المفلس ونفوذها في مثل ماله أوصى بأرض

(١) مسهم أبو الصلاح الخطيب في الكافي في الفقه ٣٦٤، وسلا في المراسم ٢٠٣.

(٢) المدروس ٢٤٠ بوسيلة ٣٧٢.

(٣) التحرير ٢١٣-٢.

ولو أوصى العبد لم تصح، فإن عتق ومك ففي النفوذ اشكال.

حجرتها، فإنه قد صار أولى بها ولم يملكها فلم تتحقق بها حقوق الفرما، ومثله الوصية بها التقطه، أو الحصة من العيمة قبل الفسقة، بناء على أنه لم يملك بل ملك من يملك، بخلاف المبذر فإن ذلك لا يصح منه، إذ لا يصح منه شيء من التصرف في مال ولا في حكمه.

قوله: (ولو أوصى العبد لم يصح، فإن عتق ومك ففي النفوذ اشكال).

لا ريب أن وصية العبد - إذا مات على اليهودية - لا غية، لأنه لا يقدر على شيء، ولا مال له تنفذ منه وصيته.

أما لو أوصى ثم عتق ومك ومات ففي نفوذ وصيته اشكال يشأ من أن العبد مملوك الأهلية، لأنها تصرف على فلا يدرى من المملوك أو الأهلية فتقع وصيته لا غية، ولأن من شرط صحة الوصية كونه بحيث متى مات لم يكن ثمة مانع من نفوذها، والشرط منقضيها، لأنه لو مات قبل العتق لم تنفذ قطعاً ولأن وصيته في حكم المعلقة على شرط؛ لأن الحكم بالصحة إنما هو على تقدير العتق، والتعليق منافي للصحة ومن أن الوصية تصرف بعد الموت، ووقع الآن إنما هو العبارة الدالة على ذلك، والعبد صحيح العبارة؛ لأن العرض يلوعه وعقله ورشده، وقد تحقق شرط صحة التصرف قبل الموت فوجب القول بالصحة؛ لقول الياقوت عليه السلام: «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في مكاتب قضى نصف ما عليه فأوصى بوصية فأجاز نصف الوصية، وقضى في مكاتب قضى ثلث ما عليه فأوصى بوصية فأجاز ثلث الوصية»^(١). ولم يستفصل عليه السلام عن موته قبل العتق وعلمه، وترك الاستفصال دليل العموم.

ولقائل أن يقول: إن ترك الاستفصال إنما يكون مع حكاية الحال، وهنا

وتنفذ وصية الكافر إلا بخمر أو خنزير لمسلم - وفي الذمي اشكال -

لاحكامية، وإنما المروي قصاؤه عليه السلام ولا عموم له. وسلب أهلية العبد إن أُريد به بالسببة إلى العبارة فممنوع، وإن أُريد به بالسببة إلى التصرف لم يصح؛ لأننا نحاول بصحة الوصية نفوذها بعد الموت على تقدير العتق، ونمنع اشتراط صحة العبارة بكونه متى مات يجب النفود، والتعليق المدعى لزومه غير قادح كما لو قال: إن مت في سفري هذا، وهذا الشرط معتبر بحسب الواقع فلا يعدّ اعتباره تعليقا فالنفود لا بأس به، لكن قوله عليه السلام: «لا وصية لمملوك»^(١) ينافي صحة الوصية منه.

قوله: (وتنفذ وصية الكافر إلا بخمر أو خنزير لمسلم، وفي الذمي اشكال)

إسما تنفذ وصية الكافر لا يستلزمها شروط الوصية من البلوغ، والعقل، والحرية، ونفوذ التصرفات، وعدم صحة الوصية بالخمر والخنزير للمسلم ظاهر، لأنه لا يملك ذلك.

وأما الذمي فممنشأ الاشكال فيه، من أن شرط صحة الوصية كون الموصى به مملوكاً في نظر الشارع، وليس الخمر والخنزير كذلك. ومن أن ذلك يملكه الذمي، ويصح بيعه وسائر العقود المترتبة عليه، وبحور للمسلم قبض ثمنه منه بمعاوضة وبحرها، والأصح الصحة. والعجب أن المصنف يجوز وقف الذمي على مثله الخنزير ويوقفها، مع أن الوقف أكد من الوصية، لأنه يشترط فيه كونه قربة.

وأعجب منه أن الشارح الفاضل ولد المصنف بنى في هذه المسألة على أن الكافر مخاطب بفروع العبادات^(٢)، فربما يحكم بكونه مخاطباً بها، وتمضي تصرفاته

(١) التلخيص ٩/ ٢١٦ حديث ٨٥٢، الاستبصار ٤: ١٢٤ حديث ٤٨١

(٢) إصباح الفوائد ٢/ ٤٨١.

أو عمارة كنيسة، ولو أوصى بعمارة قبور أنبيائهم جاز
وتنفذ وصية الآخرس بالإشارة المعقولة.
ولو عقل لسان الناطق، فعرضت عليه وصية فأشار بها وفهمت
إشارته صحت وصيته،

المجارية على الخمر والخنزير، ونمى من غصبه رتلافها، وبوجب على المسلم ردها
وضمان القيمة عندهم.

قوله: (أو عمارة كنيسة).

هذا من جملة المستثنى، أي. تعد وصية الكافر إلا في عمارة الكنيسة، لأن
ذلك ممنوع منه شرعاً، نعم لو أوصى بذلك في موضع لا يمنع منه شرعاً حار، وبه صرح
في الدروس^(١).

وبشكل ذلك؛ لأن ذلك معصية في نفسه، إذ هي يرب عبادهم العاصيه
وموضع مشاتم لرسول عليه السلام، والغرض من صحتها تنفيذها لها، ولو أريد
بصحتها، عدم تعرضها لهم إذا أرادوا تنفيذها ولم يتحاكموا، لئلا كان ما ذكره الشهيد
صحيحاً

قوله: (ولو أوصى بعمارة قبور أنبيائهم حار).

لأن ذلك جائز من المسلم، لما فيه من تعظيم شعائر الله وإحياء الزيارة لها
والتبرك بها، فلا مانع من المجاوز في حق الكافر

قوله: (وتنفذ وصية الآخرس بالإشارة المعقولة، ولو عقل لسان
الناطق فعرضت عليه وصيته فأشار بها وفهمت إشارته صحت وصيته)
قد تقدم في الخبر من فعل الحسن والحسين عليهما السلام مع أمانة^(٢) ما يصلح
دليلاً لذلك.

(١) الدروس ٢٤٠

(٢) الفقه ١٤٦: ١ حديث ٥٠٦، التهذيب ٩: ٢٤١ حديث ٩٣٥

ولو أوصى الفقير ثم استغنى صحت وصيته.

ولو قال العبد: متى عنقت ثم مت فتلني لفلان فالأقرب الجواز
وكل من عليه حق من مال أو غيره وجب عليه أن يوصي به إذا
ظن الموت.

قوله: (ولو أوصى الفقير ثم استغنى صحت وصيته).

لأن له أهلية التملك، وهي قائمة مقام الملك في صحة الوصية.

قوله: (ولو قال العبد: متى عنقت ثم مت فتلني لفلان فالأقرب
الجواز).

وجه القرب: أنه يصرف وارد على حالة الحرية، فيصح لعموم وجوب العمل
بالوصية السالم عن معارضة كونه عبداً.

ويشكل بأن المانع عدم الأهلية حين الوصية فتقع لاغية، كما لو أوصى الصبي
على تقدير بلوغه ثم موته، ولما فيه من تعليق الوصية وهو مانع، وللرواية السالفة عن
الباقر عليه السلام^(١) إن ثبت العموم لمدعى سابقاً، لكن ضعف الاشكال معلوم مما
سبق فالجواز قريب.

قوله: (وكل من عليه حق من مال أو غيره وجب عليه أن يوصي به
إذا ظن الموت)

لا خلاف في الوجوب هنا، ولو كان له حق يخاف ضياعه فليس بهميد القول
بالوجوب، لأن ذلك تخصيص للمال عن لوارث، ولم أجد التصريح به، لكن إطلاق
الأخبار مثل قوله عليه السلام: «من مات بغير وصية مات ميتة جاهلية»^(٢) يتناوله.

(١) التهذيب ٩، ٢٢٣ حديث ٨٧٦.

(٢) المفرد: ١٠٦، مستقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ٢: ٤٦.

المطلب الثالث: في الموصى له.

ويشترط فيه امران: الوجود وصحة التملك، فلو أوصى للمعدوم لم يصح، وكذا للميت، سواء علم بموته أو ظن حياته فبان ميتاً، أو لما تحمله المرأة، أو لمن يوجد من أولاد فلان وتصح لتحمل الموجود بأن تأني به لأقل من ستة أشهر، أو لأكثر مدة الحمل مع حلوها من زوج ومولى

قوله (المطلب الثالث: الموصى له) يشترط فيه امران: الوجود، وصحة التملك فلو أوصى للمعدوم لم يصح، وكذا للميت سواء علم بموته أو ظن حياته فبان ميتاً، أو لما تحمله المرأة، أو لمن يوجد من أولاد فلان) لما كان شرط صحة الوصية لعدم أن يكون له ملك التملك، لا مباح محقق الملك مقصود بالوصية من دونها، لم يصح الوصية للمعدوم، ولا للميت على حال وإن علم بموته، خلافاً لما لك مع العلم بموته فإنه حكم بصحة الوصية له، ويكون الموصى به تركه، وكذا ما تحمله المرأة، أو من يتحدد من أولاد فلان^(١)

وعلم أنه قد سبق في الوقف حواراه عن المعدوم إذا كان تابعاً، كما لو وقف على أولاد فلان ومن سيولد له، فأبي ماع من صحة الوصية كذلك؟ وإذا أوصى بشعره بستانه مثلاً خمسين سنة لأولاد فلان ومن سيولد له فلا مانع من الصحة، بل تحويز ذلك في الوقف يقتضي التحويز هنا بطريق أولى، لأنه أصح محالاً من الوصية.

قوله: (ويصح للحمل الموجود بأن تأني به لأقل من ستة أشهر، أو لأكثر مدة الحمل مع حلوها من روح ومولى، بشرط لصحة الوصية للحمل امران

ولو كان بينها وهي ذات زوج أو مولى لم تصح؛ لعدم العلم بوجوده حين الوصية، وتستقر بانفصاله حياً، فلو وضعته ميتاً بطلت.

أحدهما أن يكون موجوداً حالة الوصية، لأن الوصية للمعلوم لا تصح إجماعاً الثاني - انفصاله حياً فبطل بدور ذلك، ومع الشرطين تصح الوصية له إجماعاً، كما ثبتت إسناده.

ويتحقق وجوده بأن تأتي به أمه لأقل من ستة أشهر من حين الوصية، للقطع بوجوده حينئذ، فلو كان لسنة فصاعداً ولها زوج أو مولى فليس وجوده حين الوصية بمعلوم؛ لإمكان تحجده، والأصل عدمه. نعم لو حلت عن زوج ومولى وأنت به لما دون أكثر مدة الحمل من حين الوصية فإن الوصية تصح أيضاً للحكم بوجوده شرعاً حين الوصية، لوجوب إلحاقه بصاحب كنفه.

ولا يحى أن الأولى أن يقول المصنف: لدون أكثر مدة الحمل، بدل قوله: (أو أكثر مدة الحمل)، لأنه إذا محل بين الوصية والوضع أكثر مدة الحمل حكم بعدم وجوده حين الوصية قطعاً.

قوله: (ولو كان بينها وهي ذات زوج أو مولى لم تصح؛ لعدم العلم بوجوده حين الوصية).

أي: لو كان الإتيان به بين أقل مدة الحمل من حين الوصية وأكثرها، وهي ذات زوج أو مولى يأتيها لم تصح الوصية للحكم بكونه معدوماً استناداً إلى أصالة عدمه. قوله: (ويستقر بانفصاله حياً، فلو وضعته ميتاً بطلت)

تلوح من هذه العبارة صحة الوصية للحمل قبل الانفصال غير مستقرة، وبانفصاله حياً يتحقق الاستقرار، كي أنها لو وضعته ميتاً بطلت.

وعلى هذا فلو وضعته حياً وتحقق القبول ثبت الملك من حين موت الموصي فتيحه الهاء، وهو صحيح في موضعه ولا فرق في ذلك كله بين أن يكون قد حلت الحياة في بطن أمه أو لا؛ لأن الحياة المعتبرة هي ما بعد الانفصال اتعاقاً، ولا فرق بين أن يسقط بجناية جانٍ أو لا.

ولو مات بعد انفصاله حياً صحت وكانت لورثته، ويسقط اعتبار القبول هنا على اشكال.

ولو ردّ الولي للمصلحة فالأقرب بطلان الوصية إن ردّ بعد الموت.

فرع: لو وضعت أحد التوأمين لأقل من ستة أشهر، ثم ولدت الثاني لأقل من ستة أشهر من الولادة الأولى صحت الوصية به، وإن راد ما بين الثاني والوصية على سته أشهر وكانت المرأة حراً، لأنها حمل واحد، كذا قل في التذكرة، وادعى فيه الاجماع^(١)، والحكم واضح.

قوله: (ولو مات بعد انفصاله حياً صحت) وكانت لورثته، ويسقط اعتبار القبول هنا على اشكال)

بشأن من إطلاق الأصحاب كون الوصية للمحمل سواء مات بعد الانفصال يكون لورثته، ولتعذر القبول هنا محرم محرم الوصية للجهات العامة في عدم اشتراط القبول.

ومن إطبافهم على اعتبار قبول الوارث لو مات الموصى له قبل القبول، وهو مسأل محل النزاع، وثبتت اعتبار القبول هي عدا الوصية للجهات العامة ولم يدل دليل على السقوط هنا فيقتد إطبافهم في محل نزاع والأصح أنه لا بد منه هنا أيضاً.

قوله: (ولو ردّ الولي للمصلحة فالأقرب بطلان الوصية إن ردّ بعد الموت).

أي: لو ردّ ولي غير الكامل في موضع يكون لرد اغبط فالأقرب بطلان الوصية إن وقع الرد في موضع يعتبر تأثيره وهو بعد الموت، ووجه القرب: أن الولي قائم مقام المولى عليه في جميع التصرفات، ويحكم بنفوذه ما وقع على وفق العبطة منها، فيجب الحكم بالنفوذ في محل النزاع.

وكذا لو ردّ بعد بلوغه وهل الساء المتجدد بين الوفاة والرد تابع أو للموصى له؟ اشكال.

ويعتدل ضعيفاً بعدم؛ لأن ذلك إزالة ملك بغير عوض فكان بمنزلة الإتلاف، وليس لأن الولي قائم مقامه ففعله مع المصلحة بمنزلة فعله، ولو رد قبل الموت فلا اعتبار به، كما لا اعتبار برد الموصى له حينئذ.

قوله: (وكذا لو ردّ بعد بلوغه).

أي وكذا تبطل الوصية لو ردّ الولي عليه بعد بلوغه قطعاً لأن قبوله ورده حينئذ ينع معتبراً، وهذا إذ لم يسبق قبول الولي عنه للمصلحة.

قوله: (وهل الساء المتجدد بين الوفاة والرد تابع أو للموصى له؟

اشكال)

أي هل الساء الحاصل من الموصى به امتحدد بين الوفاة واردة تابع للحال الموصى به؟ - فإن قلنا إنّ القبول كشف كان الساء للوارث مع الرد، وإن قلنا إنه سبب فالسواء للوارث، سواء قلنا إنّ موصى به في تلك الحال للورثة، أو على حكم مال الميت - أم هذا الساء للموصى به، بناءً على أنه يملك بموت الموصي ويستقر بالقبول ويروى بالرد؟ فيه اشكال يشأ من تعادل دلائل هذه الأقوال.

ولا يخفى ما في هذه العبارة وهذا الاشكال من الخلل، أما العبارة؛ فلأن مقتضى قوله: (وهل الساء تابع أو للموصى له) يماي الأمرين، وليس كذلك، لأنّ دا حكماً بأنه للموصى له فإنما هو باعتبار تبعيته للميت، ودخولها في ملك الموصى له بالموت من دون اعتبار القبول.

وأما حلل الاشكال؛ فلأنه قد سبق في كلامه رحمه الله اختيار كون القبول كاشفاً، فلا وجه للاشكال في حال الساء بعد ذلك، لوجوب كونه مع الرد للوارث، فيكون رجوعاً عن الجزم إلى التردد.

ولا تصح لمملوك الأجنبي، ولا لمديره، ولا لأم ولده، ولا لمكاتبه المشروط على اشكال، وغير المؤدي وإن اجاز مولاه، ولو اعتق عند الاستحقاق، ولا تكون وصية للمولى.

قوله، (ولا تصح لمملوك الأجنبي، ولا لمديره، ولا لأم ولده، ولا لمكاتبه المشروط على اشكال، وغير المؤدي وإن اجاز مولاه ولو اعتق عند الاستحقاق)

لا تصح الوصية لمملوك العمر سواء كان قبيحاً أم مديراً أو أم ولد عديداً لأن العبد لا يملك وإن ملكه سيده، فمع تلك العبر أولى، فهي بمنزلة المردوم، ولما رواه عبد البر بن الحجاج عن أحدهما عليهما السلام قال: «لا وصية لمملوك»^(١). وفي الوصية لمكاتب العمر المشروط اشكال أيضاً كما ذكرناه بمحواه، وبؤيده رواية محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام في مكاتب كانت تحته امرأة حرة فأوصت له عند موتها بوصية، فقال أهل الميراث لا تحير وصيتها أنه مكاتب لم يعتق ولا يرث، ففضى عليه السلام أنه يرث بحساب ما اعتق، ويحوز له من الوصية بحساب ما اعتق منه^(٢).

ومن بقطاع سلطنة المولى عنه، ولهذا يصح بيعه واكتسابه والهبة له، فأبي مانع من الوصية وإنما هي نوع اكتساب؛ والمثابر في الرواية الأولى من المملوك غير المكاتب، والثانية وافقة عين فلا عموم لها، ومع ذلك فمحمد بن قيس مشترك بين الثقة وغيره، فصحة الوصية له لا تخلو من قوة.

ولمكاتب المطلق الذي لم يؤد شيئاً - وهو المراد بقوله، (وغير المؤدي) - يطرده فيه الاشكال السابق وأولى بالصحة من المشروط؛ لأن مقتضاه الحرية أشد منه.

(١) التهذيب ٩: ٢٦٦ حديث ٨٥٢، الاستبصار ٤: ١٣٤ حديث ٥٠٦.

(٢) الكافي ٧: ٢٨ حديث ٩.

ولو أدى المطلق البعض صحت بنسبة الحرية، وفي الوصية للجزء
الحر اشكال.

وتصح بالجزء لشائع لعبد الموصي ومدبره ومكاتبه وأم ولده، ثم
يعتبر ما وصي به بعد خروجه من الثلث، فإن كان بقدر قيمته عتق ولا شيء

وقوله (وإن أجاز مولا) وصلي لقوله (ولاتصح للملوك الأجنبي)، وسيأتي إن شاء الله
تعالى حكم الوصية للملوك نفسه وكذا قوله (وإن عتق عبد الاستحقاق)، أي:
ستحقاق الوصية، وذلك عند الموت، وقوله: (ولا تكون وصية للمولى) رُدَّ به على العامة
الفائلين بذلك إذا استمر رقه.

قوله: (ولو أدى المطلق، البعض صحت بنسبة الحرية)

كما يصح إرثه بتسكنها!

قوله: (وفي الوصية للجزء الحر اشكال).

سواء من أن صحة الوصية بها هي باعتبارها منصح له، ومن أن المالك هو
من تحرر بعضه لا البعض الحر، وبذلك وردت لأخبار، وحرم عليه كلام الفقهاء
وحقق اشارة الفاضل أن المالكية من الأعراس العينية والملوكية من
الأعراس الجسدية، وحصول الأول بنفس الإنسانية كاملاً مشروط بإنتفاء الثاني عن
البدن، فإن انتفت عن بعضه ثبت المالك بالنسبة^(١).

وما ذكره صحيح، ولا يرد عليه أنه لو كان المالك النفس لما زل الملك بالموت؛
لما عرفت من أن لاتصال النفس بالبدن دحلًا في ذلك، وكيف كان فالظاهر عدم صحة
الوصية.

قوله: (ويصح بالجزء المشاع لعبد الموصي، ومدبره، ومكاتبه، وأم
ولده، ثم يعتبر ما أوصى به بعد خروجه من الثلث، فإن كان بقدر قيمته عتق

له وكان الموصى به للورثة، وإن كانت قيمته أقل اعتق وأعطى الفاضل، وإن كانت أكثر سعى للورثة في الباقي وإن بلغت الضعف على رأي،

ولا شيء له، وكان الموصى به للورثة، وإن كانت قيمته أقل أعتق وأعطى الفاضل، وإن كانت أكثر سعى للورثة في الباقي وإن بلغت الضعف على رأي).

إذا أوصى لعبد نفسه بجزء مشاع في التركة كثلثها ورهبها وصحت الوصية، سواء كان قنّاً أم لا.

ثم ينظر فإن كان الموصى به بمحل يخرج منه الثلث بقدر قيمة العبد عتق ولا شيء له، ويكون باقي التركة للورثة ويجرى ذلك مجرى ما إذا قال اعتقوا عبيدي من ثلثي.

وإن كانت قيمته أقل أعتق وأعطى، والمصل، وإن كانت قيمته أكثر عتق منه بقدر الوصية إن كانت الثلث فما دون، أو بقدر ما يحتمله الثلث إن رادت، واستسعى للورثة في الباقي، سواء كانت قيمته ضعف الوصية أم لا، ذهب إلى ذلك الشيخ في الخلاف^(١)، وعلي بن بابويه^(٢)، وأبو إسحاق^(٣)، وابن إدريس^(٤)، وأكثر المتأخرين.

وقال المفيد: إذا بلغت القيمة ضعف الوصية بطلت^(٥)، وهو اختيار الشيخ في النهاية^(٦)، وابن الجراح^(٧)، لما رواه الحسن بن صالح بن حمي عن أبي عبد الله عليه

(١) الخلاف ٢: ١٨٥ مسألة ٤٨ كتاب الرضا

(٢) نقله عنه العلامة في المختلف: ٥٠٥

(٣) الكافي في الفقه: ٣٦٥

(٤) السرائر ٣٨٦

(٥) المقنن: ١٠٢

(٦) النهاية: ٦١٠

(٧) المهدب: ٢ ١٠٧

وفي المعين اشكال

السلام في رجل وصى لمملوك له بثنت مائه فقال «يعوم المملوك بقيمه عادلة ثم ينظر ماثلث الميت، فإن كان الثلث أقل من قيمة العبد بقدر ربع القيمة استسمى العبد في ربع القيمة، وإن كان الثلث أكثر من قيمة العبد أعتق العبد ودفع إليه العاضل»^١ وهي دالة بمفهوم اشترط لقوله «فإن كان السب أقل من قيمة العبد بقدر ربع القيمة استسمى العبد في ربع القيمة»، وهو حجة عند الأكثر، ويضعف ذلك بوجه

الأول: ضعف سند الرواية

الثاني: إن مفهوم الرواية - إن سلم - يخدم الاستسعاء إذا كان لثلث أقل من قيمة العبد بزيادة على ربع القيمة، وهم لا يقولون به، والتحديد بالضعف لا دليل عليه

الثالث: مع كون المفهوم ذلك، بل لمفهوم. عدم كون الاستسعاء في ربع القيمة إن كان الثلث أقل بزيادة عن الربع، ونحن نقول بموجبه، ودعواهم عدم الاستسعاء حينئذ مطلقاً لعدم الاستسعاء على هذا الوجه، والأصح الأول، لعدم الدلائل الدالة على صحة الوصية الشاملة لمحل النزاع بغير معارض، وتدل على الأحكام الباقية لسابقة مع هذه العمومات وإجماع الأصحاب الرواية المذكورة.

قوله: (وفي المعين اشكال)

أراد بالمعين هنا: مالهيس جراً مشاعاً في التركة وإن كان مشاعاً من معين كنعصف دار أو فرس، ومعه أنه لو وصى لعبد به ليس جراً مشاعاً في التركة ففي صحة الوصية اشكال ينشأ من أنه إنما تصح في المشاع؛ لأنه متناول من حيث الصلاحية لرقبه لعبد، فصار كأنه موصى بعته، وذلك مستقر في محل النزاع ولعموم

ولو أوصى للدابة فإن قصد التملك أو أطلق بطلت
ولو قصد الصرف إلى علفها ولأقرب الحيوان.

قول أحدهما عليها السلام: «لاوصية لمملوك»^(١)، ولأن تنفيذ الوصية بالمعين محال؛ لامتناع غلك العبد هنا، والتخطي إلى رقبة عبد يقتضي تبديل الوصية ومن عموم الرواية السالفة لمتضمنة لوصية لمملوك بثالث المال^(٢)، فإنها أعم من المعين وغيره، فإن ترك الاستفصال في حكاية الحال يدل على العموم، وعموم ﴿فمن بذله بعدما سمعه﴾^(٣)، وغير ذلك من دلائل صحة الوصية، ولإطلاق كلام الأصحاب المتناول لمحل الرأع، ولأنه إنما صحَّت الوصية في المشاع لتناول رقبة العبد.

ولم لا يجوز لكونه وصية كالأمر غير ذلك، والتبديل مغير لازم؛ لأن ذلك تنفيذ للوصية بحسب المحكى، ولو منع من ذلك مع الإشاعة، لأن التخصيص برقبة العبد خروج عن الإشاعة التي هي مناط الوصية، والأصح الصحة في المعن أيضاً
فرع: وصية الإنسان لعبد لا تتوقف على القبول؛ لعدم اعتباره من العبد، ولتنزيل اعتقاده فكانت كالوصية بهتفه.

قوله: (ولو أوصى للدابة، فإن قصد التملك أو أطلق بطل).

أي بطل ما فعل من الوصية، ولا بحث في البطلان مع قصد التملك، فأما مع الإطلاق فوجه لبطلان: أن المتبادر من إطلاق اللفظ التملك، وذلك ممتنع في الدابة. واللفظ عند الإطلاق إنما يحمل على المعنى المستفاد منه بالوضع.

قوله: (ولو قصد الصرف إلى علفها فالأقرب الحيوان).

وجه القرب أن ذلك في الحقيقة وصية لملك، لأن علفها واجب عليه، ويحتمل

(١) التهذيب ٩: ٢١٦ حديث ٨٥٢، الاستبصار ١٣٤: حديث ٥٠٦

(٢) التهذيب ٩: ١٩٤ حديث ٧٨٢، الاستبصار ١٢٠: حديث ٤٥٦

(٣) انقرة: ١٨١

والأقرب التوقف على قبول المالك، وحينئذ ففي الدفع إليه اشكال، فإن دفع
ففي جواز الصرف إلى غير العلف اشكال.

المنع، لأن الذي دل عليه اللفظ كون وصية للمدعي وذلك محتج. ويضعف بأن المراد
منه المحار، إذا المراد على ما قلناه، إنها هو الوصية للمالك على الوجه المخصوص، والمحتار
الجواز

قوله: (والأقرب التوقف على قبول المالك).

وجه القرب أنها وصية لمعين، فيعتبر قبوله كما في غيرها من الوصايا، على حد
ماله أوصى له بمهارة داره، ويحتمل العدم، لأنها وصية في وجه قرينة، لقوله عليه السلام:
«على كل كبد حري أجر»^(١) ويضعف بأنه وإن كان قرينة، إلا أنه وصية لمعين، وحدث
المالك له من غير رضا على وجه كهرري خلاف الأصل، فالأقرب قريب

قوله: (وحيثئذ ففي الدفع إليه اشكال).

أي، وحينئذ كان الأقرب توقف هذه الوصية على قبول المالك؛ لكونها في
الواقع وصية له، ففي دفعها إليه اشكال ينشأ من أنه المالك لها، وكونها معتبرة بقبوله.
ومن أنها وصية في وجه حاص منبولاها الولي أو الحاكم، والأصح جواز الدفع
إلى المالك ليصرفها في العلف، ولا يجوز الصرف إلى غيره، فينبغي أن يكون عدلاً، لأن
الدفع في ذلك حقاً لله تعالى.

قوله: (فإن دفع ففي جواز الصرف إلى غير العلف اشكال).

ينشأ من أنها وصية للمالك فيصع بها ما شاء، ومن أنها وصية على وجه
مخصوص فلا يجوز تبديلها، وربما تعلّق غرض الموصي بمخصوص هذه القرينة، وقد
بيننا سابقاً أنه لا يجوز الصرف في غيره.

فإن قيل: لم لم تجز الوصية للعبد إذا قصد بها الصرف إلى مؤنته، كما جاز في

والأقرب صحة الوصية للذمي وإن كان أجنبياً، والبطلان للحربي والمرتد،

الذاهة ذلك

قننا. الظاهر أنه إذا علم إرادة ذلك لأمير من الجوار، والمبعوث عنه في العبد إنما هو ذا قصد هو بالوصية، أو لم توجد قرينة تدل على شيء، وذلك لأن خلاف العامة القائلين بأنه إن اعتق بالوصية به، وإلا فبمولا، إنها هو هذا، فلا يستقيم فرض المسألة فيما ذكرنا لأنه خروج عن محل النزاع.

قوله: (والأقرب صحة الوصية لسمى) وإن كان أجنبياً، والبطلان للحربي والمرتد).

ختلف الأصحاب في جواز الوصية للكافر على أقوال^(١) الأول: المنع مطلقاً، وهو مختار ابن الرراج^(٢).

الثاني الجواز مطلقاً، وهو مختار المعيد^(٣) وابن اندلس^(٤).

الثالث: جواز الوصية للكافر الأقرب دون غيره، وهو مختار الشيخ في المبسوط^(٥)، وجماعة.

لرابع: جواز الوصية للذمي دون الحربي، وهو مختار الشيخ في الخلاف^(٦)، والمصنف

وجه الأول: أن الوصية تستلزم المؤدة وهي محرمة بالنسبة إلى الكافر، ويضعف

(١) نقله عنه العلامة في المختلف: ٥٠٠

(٢) المقصود ١٠١

(٣) السرائر ٢٨٦

(٤) المبسوط ٤ ٤

(٥) الخلاف ٢، ١٨٦ مسألة ٢٦ كتاب الوصايا

بمعارضته بقوله تعالى ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ﴾^(١) وبقوله عليه السلام: «على كل كيد حرى أجر»^(٢)، وبرؤية محمد بن مسلم الآية، ويستقضى بحوازية الدمى وأطعمته.

ووجه لابي عموم قوله عليه السلام «على كل كيد حرى أجر»، وضعفه طاهر بما سنده إن شاء الله تعالى.

ووجه الثالث ما ورد من الحديث على صلة الرحم مطلقاً.

ووجه الرابع يستفاد مما ذكر، لأن فيه مجمعا بين الدلائل، وهو أولى من الجمع بينها باشتراط كونه ذا رحم، لأن مقتضى قوله تعالى ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ﴾ الآية إياها يتحقق بحيث يجري على ظاهره.

فإن قيل يستعص ذلك بالسوء والصبيان من أهل الحرب، فإنهم لم يقابلوا ولا هم يصدد ذلك، وعلى لتحصن بالدمى لا تخور الوصية لهم.

قلنا لا مسلم هم ليسوا يصدد ذلك، لأنهم من بواع أهل الحرب والمحمدين لهم.

فإن قيل كيف حارت الهمبة للحربي ولم تجر الوصية له

قلنا: قد حقق المصنف في المختلف وجه المرق بأن ملك الحربي غير لازم.

وماله غير معصوم، ولا يجب دفع ماله إليه بخلاف الدمى، فلو جارت الوصية للحربي لكان إما أن يجب الدفع إليه، أو قيل وهو باطل، أولا وهو المراد من بطلان الوصية له؛ لأننا لا نريد من الباطل في العقود إلّا ما لا يترتب أثره عليه، وأثر الوصية اتباع أمر الموصي^(٣)

ويريده بيانا ما رواه محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام: في رجل أوصى

(١) المختلف: ٨

(٢) عوالي اللآلي ١: ٩٥ حديث ٢ و ٣

(٣) المختلف: ٥٠٦

وتصح الوصية للأجنبي والوارث، سواء أجاز بقية الورثة أو لا.

بإله في سبيل الله، قال: «اعط لمن أوصى له ورث كان يهودياً أو نصرانياً، فإن الله تعالى يقول ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنِّي إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾»^(١) وفيه إيحاء إلى عدم صحة وصية محربي، من حيث أنه عطف بأن الوصية ما أداها كان يهودياً أو نصرانياً، ولو كان المعطوف عليه شاملاً للمحربي لكان المناسب أن يعطف بالفرد الأحق، وهو المحربي الوثني دون محربي أهل الكتاب، ماقتضاه على اليهودي والنصراني يشعر بأنه يريد التضييق

وأما المرتبة، فإن كان عن غير فطرة أو كان امرأة فلا مانع من الوصية له، وإن كان عن فطره وكان ذكراً لم يصح، إلا إذا قلنا بأنه يمكن الكسب المنعقد، كما احتاره في الدروس^(٢) وسبأني إن شاء الله تعالى أنا لا نقول به، لأنه صار في نظر الشارع مقتولاً بدليل خروج أمواله عنه.

قوله: (وتصح الوصية للأجنبي والوارث، سواء أجازت بقية الوراث أو لا)

المراد: أنه لا فرق بين الوصية للوارث وغيره في صحتها إذا كانت ثلثاً فما دون، ولا اعتبار بإجازه بأبي الورثة بلا خلاف في ذلك عندنا وقالت العامة، لا تصح الوصية للوارث^(٣)، وبعضهم جعل الحكم في الوصية له كالحكم فيها لو أوصى بزيادة على الثلث^(٤).

(١) لكاتب ١٤٧٧ حديث ٢، الفقيه ٤: ١٤٨ حديث ٥١٤، تهذيب ٩: ٢٠١ حديث ٨٠٤، الإسهارة ١٢٨ حديث ٤٨٤

(٢) لدروس، ٢١٣

(٣) المعنى لا ينعدمه ٦: ٤٥٠، الشرح الكبير (المطروح مع المعنى) ٦: ٤٦٢

(٤) المعنى لا ينعدمه ٦: ٤٥٠، لشرح الكبير (المطروح مع المعنى) ٦: ٤٦٢

ولو أوصى لأم ولده فالأقرب أنها تعتق من الوصية لا من النصيب على رأي.

قوله: (ولو أوصى لأم ولده فالأقرب أنها تعتق من الوصية لا من النصيب على رأي).

لا خلاف في أن وصية لإسار لأم ولده صحيحة إلا أن الأصحاب مع اتفاقهم على صحتها اختلفوا في عتقها هل هو من الوصية أم من نصيب ولدها على أقوال أربعة:

الأول: عتقها من الوصية، فإن صارت بالباقي من نصيب ولدها، احتاره ابن ادريس^(١)، ونجم الدين في الشرائع^(٢)، والمصنف هنا وفي الارشاد^(٣)، لتأخر الإرث عن الوصية والدين بمقتضى قوله تعالى: ﴿مَنْ يَعْهَدْ وَصِيَّةً يَوْصِي بِهَا أَوْ دِينَ﴾^(٤)، وقد علم ضعفه مما سبق، وإن الآية لا دلالة لها على ذلك، وإن دلت فإنها تدل على أن المتأخر هو استقرار الملك لنفسه.

الثاني: أنها تعتق من نصيب ولدها وتأخذ بوصيه، واحتاره الشيخ في النهاية^(٥)، ونجم الدين في النكت^(٦)، والمصنف في المختلف^(٧) وهو الأصح؛ لأن التركة تنتقل إلى الوارث من حين الموت، فيستقر ملك ولدها على جرمها، فتعتق عليه وتستحق الوصية.

(١) السرائر، ٣٨٦

(٢) الشرائع ٢، ٢٥٤

(٣) الارشاد ٦، ٤٥٨

(٤) النساء، ١١

(٥) النهاية: ٦١١

(٦) نكت، النهاية (الجوامع الفقهية): ٦٧٠

(٧) المختلف، ٥٠٦

فإن قيل، الوصية للمملوك لا تتوقف على لقبول، وحينئذ فيحكم بالعق
بحسب الوصية من حين الموت، فلا يتحقق دخول ثم الولد في ملك الولد، إلا أن
يفضل منها شيء عن الوصية.

قلنا: ليس كذلك، لأن تنفيذ الوصية موقوف على معرفة القيمة ووصول التركة
إلى الورث، وملك الورث لا يتوقف على شيء.

وفيه نظر؛ لامكان القول بالانكشاف عن العتق بالتقويم وقبض الورث
التركة، نعم يمكن أن يقال إنه لولا الاعتق من المصيب لزم التوزيع إذ لا مرجح
للوصية، وهو باطل إجماعاً.

وقد روى أبو عبيدة في الصحيح قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن
رجل كانت له أم ولد له منها علام، فسأ حصره الوفاء أوصى لها بألفي درهم أو بأكثر،
للورثة أن يسرفوها؟ قال: فقال «لا، بل تُعْطَى من ثلث الميت وتعطى ما أوصى لها
به»^(١). قال المصنف في التذكرة والمختلف وغيره: وفي كتاب العباس^(٢) نعتق من نصيب
ابنها وتعطى من ثلثه ما أوصى لها به^(٣)، وهذا الموجود في كتاب العباس نص في
الباب^(٤).

أقول، وهذا هو الحاري على الأصول لأن اعتاقها من ثلث الميت واعطاءها
الوصية لا يخرج له، على أنه لا اختلاف في المروي في عطائها الوصية، فيبقى

(١) الكافي ٧: ٢٩ حديث ٤، التهذيب ٩: ٢٢٤ حديث ٨٨٠

(٢) هو العباس بن معروف، كما قاله السيد محمد حراد العاملي في مفتاح الكرامة ٩: ٤١٠ وروى أنجاشي، العباس
بن معروف، أبو الفضل، مولد جعفر بن عمران بن عبد الله الأشعري، قمي، ثقة له كتاب الآداب وله تواتر
رجل الكتاب ٢٨١

(٣) ورد كلام العباس في نيل صحبه في عبيدة المروية في الكافي والتهذيب

(٤) تذكرة ٢: ٤٦٣، المختلف ٥٠٦

وإطلاق الوصية يقتضي التساوي في المتعدد، فلو وصى لأولاده وهم ذكور وإناث تساؤوا، إلا أن يفضل، وكذا لو أوصى لأعمامه وأخواله.

اعتاقها من نصيب الولد ثبت بالدلائل القاطعة، بل يكون شاهداً على ما في كتاب العباس.

الثالث: أنها تعتق من ثلث الميث، اختاره محمد بن باهويه^(١)، لرواية أبي عبيدة السالفة^(٢). وقد استعنا ببيان ترحيح ما في كتاب العباس، ومثل على كون نصيب ولدها مقدار الثلث، وهو بعيد.

الرابع: أنها تعتق من الوصية أو نصيب الولد وتمطى بقية الوصية، وهو قول ابن الحنبل حكاه المصنف^(٣) وغيره.

قوله: (وإطلاق الوصية يقتضي التساوي في المتعدد، فلو أوصى لأولاده وهم ذكور وإناث تساؤوا إلا أن يفضل، وكذا لو أوصى لأعمامه وأخواله)

هذا هو الشهور بين متأخري الأصحاب: لاستواء نسبة الوصية إليهم، وانتفاء ما يدل على التفصيل في كلام الموصي فيجب الاستواء.

وقال الشيخ^(٤)، وابن البراج^(٥)، وابن الحنبل: للأعمام الثلثان وللأخوال الثلث^(٦)، وقد روى ذلك في الصحيح^(٧) وغيره، ولعمل على الأول. والرواية منزلة على ما إذا أوصى على كتاب الله تعالى ومكتوبة سهل بن زياد في الوصية للأولاد: «أما

(١) الفقيه ١٤، ١٦٠ حديث ٥٥٩

(٢) الكافي ٧، ٢٩ حديث ٤، التهذيب ٩، ٢٢٤ حديث ٨٨٠

(٣) لمختلف: ٥٠٦.

(٤) النهاية: ٦١٤.

(٥) نقله عنه العلامة في «مختلف»: ٥٠٨.

(٦) نقله عنه العلامة في «مختلف»: ٥٠٨.

(٧) الكافي ٧، ٤٥ حديث ٣، الفقيه ٤، ١٥٤ حديث ٥٣٥، التهذيب ٩، ٢١٤ حديث ٨٤٥

ولو قال: على كتاب الله فللمذكر ضعف الانثى، وكذا الوقف.
ولو أوصى لقرايته فهو للمعروف بنسبه، سواء كان ذكراً أو أنثى،
صغيراً أو كبيراً، غنياً أو فقيراً، من قبل أب انتسب إليه أو من قبل أم،
بعيداً كان أو قريباً بالسوية.

وقيل: لمن يتقرب إليه إلى آخر أب وأم له في الإسلام، ومعناه
الارتقاء إلى أبعد جد في الإسلام وإلى فروعه، ولا يرتقي إلى آباء الشرك، ولا
يعطى الكافر، وكذا لو قال: لقراية فلان.

تكون بينهم على كتاب الله^(١) ضعيفة سهل بن زياد ومهجورة
قوله: (ولو قال: على كتاب الله فللمذكر ضعف الانثى).
لأن ذلك حكم الكتاب في الآية والمتبادر من هذا اللفظ في الاستعمال هو هذا
المعنى.

قوله: (وكذا الوقف).

لمراد به التساوي في المتعدد مع الاطلاق، واتباع التفييد بالتفصيل ولو بقوله
على كتاب الله في أن للمذكر ضعف الانثى.

قوله: (ولو أوصى لقرايته فهو للمعروف بنسبه، ذكراً كان أو أنثى،
صغيراً أو كبيراً، غنياً أو فقيراً، من قبل أب انتسب إليه أو من قبل أم، بعيداً
كان أو قريباً بالسوية، وقيل: لمن يتقرب إليه إلى آخر أب، أو أم له في
الإسلام، ومعناه: الارتقاء إلى أبعد جد في الإسلام وإلى فروعه، ولا يرتقي
إلى آباء الشرك، ولا يعطى الكافر، وكذا لو قال: لقراية فلان).

لا خلاف بين العلماء في صحة لوصية بقرايه، إما الخلاف في أن القرية من هم؟
فقال لشيخ في المبسوط والخلاف هم من يعرف في العادة بأنه من قرابته،

(١) الكافي ٧، ١٥ حديث ٨، لقيه ٤ ١٥٥ حديث ٥٣٦، التمهيد ٩ ٢١٤ حديث ٨٤٦

سواء كان وارثاً أو غيره^(١)، واختاره ابن البراج^(٢)، وابن ادريس^(٣)، وأكثر المتأخرين، وهو الأقوى، إذ لانص في ذلك فيجب أن يحكم فيه العرف.

وقال الشيخ في النهاية: هم جميع ذوي نسب المراجعين إلى أخراب وأُم له في الإسلام^(٤)، ونقحه المصنف بأن المراد به: مَنْ تَقَرَّبَ إليه ولو بأبعد حد أو جدة بشرط كونها مسلمين، فالجد البعيد وَمَنْ كان من مروعته وإن بعدت مرتبته بالنسبة إليه معدود قرابة إذا كان الجد مسلماً.

ووجه صدق اسم القرابة عليه لغة من حيث المشاركة في النسب، وإنما اعتبر الإسلام لقوله عليه السلام: «قطع الإسلام أرحام الجاهلية» . ويؤيده قوله تعالى لنوح: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ أَنَّهُ عَمِلَ عَمَلٍ سَالِحٍ﴾^(٥)، فعلى هذا لا يرتقى إلى آباء الشرك، ولا تصير القرابة بسببهم، ولا يعطى الكافر.

وقال ابن الجهم: هم من تَقَرَّبَ من جهة الولد أو الوالدین، قال: ولا أختار أن يتجاوز بالتفرقة ولد الأب الرابع، لأن لمبي صلى الله عليه وآله لم يتجاوز ذلك في تفرقة سهم ذوي القربى من الخمس^(٦).

ولا دلالة في ذلك على أن ذوي القربى حقيقة في مستحق الخمس، وإنما كان ذلك أمراً أراد الله تعالى، وفسره النبي صلى الله عليه وآله، بدليل ما روى أنه لما نزل

(١) البهوت ١: ٤٠، الخلال ٢: كتاب الوصايا مسألة ٢٤

(٢) نقله عنه العلامة في المختلف: ٥٠٣

(٣) البرائر ٢٨٣

(٤) النهاية: ٦١٤

(٥) هود: ٤٦

(٦) نقله عنه العلامة في المختلف: ٥٠٣

ولو قال: لقراية النبي عليه اسلام فهو لأولاد عبد المطلب وأولاد هاشم، دون بني عبد شمس وبني نوفل، ولأقرب دخول بني المطلب هنا.

قوله تعالى ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾^(١)، قيل: يارسول الله من قرايتك هؤلاء السديس وبيت علينا مودتهم؟ قال: «علي وفاطمة عليها السلام وابناهما»^(٢)، ذكره صاحب الكشف وغيره

وهذا معنى آخر للقراية بالنسبة إليه عمه السلام سوى الأول، وهو قاض بأن للنبي صلى الله عليه وآله في القراية معنى خاصاً به، للقطع بأن القراية في حق غيره لا تقتصر فيها على إحدى بناته وأولاده وبعلها الذي هو من شجرته، فالمرجع حينئذٍ إلى العرب، ومثل ما قلناه هي لو أوصى لقرايته يجيئ فيها لو أوصى لقرايته غيره بخير تفاوت.

قوله: (ولو قال: لقراية النبي فهو لأولاد عبد المطلب وأولاد هاشم، دون بني عبد شمس وبني نوفل، والأقرب دخول بني المطلب هنا). لا ريب في دخول أولاد عبد المطلب وأولاد هاشم في قراية النبي صلى الله عليه وآله فإذا أوصى لقرايته صلى الله عليه وآله دفع إليهم دون بني عبد شمس وبني نوفل، والأقرب عنده دخول بني المطلب في ذلك لقوله عليه السلام: «نحن وبنو المطلب لم نفترق في جاهلية ولا اسلام»^(٣) فجعل بني هاشم وبني المطلب كالجماعة الواحدة والقبيلة المفردة بقوله: (لم نفترق)، إذ ليس المراد الافتراق المكاني، فكان لهم حكم بني هاشم في تناول لفظ القراية لهم، فكل ما جرى على هذا اللفظ من الأحكام الشرعية جرى عليهم.

(١) الشورى: ٢٣

(٢) الكافي: ٣: ٤٦٧

(٣) المنبر: ٢: ٦٣١

ولو أوصى لأقرب الناس إليه، أو لأقرب أقاربه ينزل على مراتب

فإن قيل: فعلى هذا يلزم استحقاقهم الخمس ولا يقولون به، وقد نبه المصنف عليه بقوله: (هنا).

قلنا: مستحق الخمس لم يستعده من لفظ القرابة، وإما هو معلوم من قول الشارع وفعله، بخلاف الوصية الجارية على لفظ القرابة.

ولقائل أن يقول: إن الله تعالى جعل الخمس لذي القربى، والأصل في الاستعمال الحقيقة، فالأزم أحد الأمرين: إما دخول بني المطلب في مستحق الخمس، أو حروجه من ذوي القربى، ولما انتهى الأول تعين الثاني، إذ ليس في الشرع ما يباهيه.

والنيادر من قوله عليه السلام: «نحن وسمو المطلب لم نعتز في جاهلية ولا إسلام»^(١) عدم الالتحاق في المناصرة والمعاضدة بعريضة ذكر الجاهلية، فإنه لم يكن هناك احراء للإسلام عليهم وأيضاً فإن (لم نعتز) للماضي، وهو غير دال على عدم الالتحاق في المستقبل ليدل على محل النزاع.

والذي أورده المصنف في التذكرة أن النبي صلى الله عليه وآله أعطى بني المطلب مع بني هاشم، وعمل عطيتهم بأنهم لم يفارقوا بني هاشم في جاهلية ولا إسلام^(٢)، وهو ظاهر فيها قلناه.

وهذا كله بناء على أن المراد ب (ذي القربى) في الآية مستحق الخمس من أقربائه صلى الله عليه وآله، وأما على ما رواه أصحابنا من أن المراد بهي القربى هو الإمام عليه السلام فلا يتجه ذلك، فعلى هذا دخول بني المطلب في ذلك محل تأمل.

قوله: (ولو أوصى لأقرب الناس إليه، أو لأقرب أقاربه نزل على

(١) المستبر ٢، ٦٣٦

(٢) التذكرة ٢، ٤٧٥

الارث، لكن يتساوى المستحق، فللذكر مثل الانثى، وللمتقرب بالأب مثل
المتقرب بالأم.

وفي تقديم ابن العم من الأبوين على العم من الأب هنا نظر.
وفي التسوية بين الأخ من الأم والأخ من الأبوين في العطاء نظر.

مراتب الإرث، لكن يتساوى المستحق، فللذكر مثل الأنثى، وللمتقرب
بالأب مثل المتقرب بالأم).

أما السريال على مراتب الإرث ^{مظاهر} لأن أهل المرتبة الأولى أقرب من أهل
المرتبة الثانية قطعاً.

وأما أن المستحقين يتساوون فلا يفرق بين الذكر فالأنثى، ولا بين المتقرب
بالأب وللمتقرب بالأم، فلا سواء سببهم إلى سبب الاستحقاق وهو الوصية، والأصل
عدم التفاصل والفاضل في الإرث هذه من قبل النص لأن قبل القرينة للاجماع
على أن لأقرب يحجب الأبعد، ولو كان ذو السهم الأكثر أقرب لمحجب الآخر

قوله: (وفي تقديم ابن العم من الأبوين على العم من الأب هنا نظر)
يشأ من تقدمه عليه في الميراث عند جميع علمائنا، وما ذاك إلا لأنه أقرب
فيقدم هنا وفيه نظر، لتصريحهم باستثناء هذه المسألة من عموم قولهم، كل أقرب
يحجب لأبعد، ومن أن العم أقرب في الدرجة، ولأصح به لا يقدم هنا، والارث خرج
بالنص.

قوله: (وفي التسوية بين الأخ من الأم والأخ من الأبوين في العطاء
نظر).

يشأ من أن الأخ من الأبوين متقرب بسبب كل منهما لو ائرد لاقتصى
لاستحقاق، وبرواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في الوصية للأعمام والأحوال:

ولو أوصى لجماعة من أقرب الناس إليه، ووجد ثلاثة من أقرب الناس إليه، فما رد في درجة واحدة أعطوا، وفي جواز تخصيص ثلاثة به دون الزائد نظر.

«ان للأعمام شتى وللأحوال الثلث»^(١) وكتب سهل بن زياد الأدمي إلى أبي عبد الله عليه السلام: رجل له ولد ذكور وأُنثى فأقر بضبعة أنها لولده، ولم يذكر لها بينهم على سهام الله تعالى موقع عليه لسلام،^(٢) إن لم يكن أبوهم قد سَمى شيئاً ردوها على كتاب الله^(٣) ومما طُور له النص ومحل النزاع واحد، فإذا ثبت التفصيل في النصوص ثبت في المنازع

ومن استوانهم في الدرجة، والتفصيل في الإرث ثبت بالنص فلا تلحق به الوصية. والروايتان لا تتصلان بحجة على ذلك، والأصح النسوة

مرع هل يقدم الأخ من الأبوين على الأخ من الأب فلا يستحق معه شيئاً؟ صرح بذلك في التذكرة محتجاً بحجبه إياه في إيراث، وهو محتمل وقال فيها: إن الأخ من الأبوين أقرب من الأخ من الأم فلا يشاركه في الوصية وإن شاركه في الإرث^(٤)، وليس بجيد.

قوله: (ولو أوصى لجماعة من أقرب الناس إليه ووجد ثلاثة من أقرب الناس إليه فما زاد في درجة واحدة أعطوا، وفي جواز تخصيص ثلاثة به دون الزائد نظر).

ينشأ: من حصول لامتنال بذلك، لأنه يصدق صرف الوصية إلى جماعة من أقرب الناس إليه، ولادليل على وجوب الصرف إلى ما رادوهذا ذائقنا بأن أقل من

(١) الكافي ٧: ٤٥ حديث ٢

(٢) الكافي ٧: ٤٥ حديث ٦

(٣) التذكرة ٢: ٤٧٦

ولو لم يوجد ثلاثة في درجة واحدة أكمل من الثانية أو الثالثة، فلو كان له ابن وأخ وعم تساورا.
ولو كان له ابن وثلاثة أخوة دخلوا أجمع في الوصية، والأقرب إعطاء الابن الثلث.

يصدق عليه اسم الجمع ثلاثة، ولو قلنا اثنان لا عندنا كما نبه عليه في التذكرة^(١). ولأن الموصى له ليس هو الجميع؛ لعدم دلالة لفظ الوصية عليه، فتعين أن يكون البعض، وليس محبباً بخصوصه بل هو منتشر فيهم، فيتحقق الامتثال بالصرف إلى ما يقع عليه لفظ الجماعة منهم.

ومن استواء نسبة اللفظ إليهم، فلا يختص به بعض دون الباقي، وليس بشيء، وإلا لزم التعميم لو صرح بالوصية لثلاثة ممن أقرب الناس إليه، ويوجد في درجة واحدة أزيد من ثلاثة، والأصح الأول.

قوله: (ولو لم يوجد ثلاثة في درجة واحدة أكمل من الثانية أو الثالثة، فلو كان له ابن وأخ وعم تساورا، ولو كان له ابن وثلاثة أخوة دخلوا أجمع في الوصية).

أد لم يوجد ثلاثة في درجة واحدة أكمل من الدرجة الثانية إن وقت، والآ فمن الثالثة؛ لأنه يصدق حينئذ على من في الدرجة الأولى ومن أكمل به ممن هو في الدرجة الأخرى أنهم جماعة من أقرب الناس إليه، لأنهم أقرب بالأضافة إلى من عداهم كابن وأخ وعم.

ولو وجد ابن وثلاثة أخوة مثلاً، فقد حكم المصنف بدخولهم أجمع في الوصية، وقد سبق عن قريب ترده في جوار تخصيص ثلاثة دون الرائد في وجوب الصرف إلى الجميع، فيكون هذا رجوعاً عن التردد إلى الحرم، وعلى ما احترياه في محب الدفع

إلى أخوين مع الابن.

وقوله: (والأقرب إعطاء الابن الثلث) تفريع على وجوب الصرف إلى الابن وجميع الأخوة، إذ لو أوجبنا الدفع إلى أخوين لكان للابن الثلث لا محالة ويمكن أن يقال: إن هذا لا يختص بوجوب الصرف إلى الجميع؛ لأننا إذا لم نقل بالوجوب فلا ينتفي الجواز، فعلى هذا ما الذي يجب دفعه إلى الابن إذا أريد الدفع إلى جميع الأخوة وجوباً أو جوازاً؟ الأقرب عند المصنف دفع الثلث، ووجه القرب؛ أنه لو كان مع الابن ابنان آخران لسعوا الأخوة وكُفِدَ هو الثلث، واستحقاق الأخوة إنما هو لنصيب الابنين المعدومين.

وعارض بأن الأولاد ثلث كاسود أربعة ودفع الوصية إلى الجميع وجوباً أو جوازاً لاستحقاق الابن الربع، فيكون للأخوة على هذا الفرص نصيب المعدومين من الأولاد هنا ثلاثة أرباع دون ثلثين، ولو كانوا خمسة لكان الخمس له وهكذا ولا ترحيح لواحد من هذه الأمور المفروضة على غيره، فم يبق إلا اعتبار عدد الجميع حال الدفع.

وربما احتج للأقرب بأننا أقصد من وحد في الدرجة الثانية مقام من عدم من الدرجة الأولى؛ لضرورة الجميع

ويرد عليه: أن المعدوم من الدرجة الأولى كما يمكن فرضه اثنين كذا يمكن فرضه أزيد، على أن استحقاق من وجد في الدرجة الثانية في هذه الصورة ليس لقيامهم مقام من فقد في الدرجة الأولى، بل ذلك ثابت لهم بالأصالة من حيث تناول لفظ الموصى لهم الآن.

واحتج أيضاً بأن المستحق لجميع ثلاثة من أقرب الناس مستحق الثلث وحد أقرب، وهو ثابت في الابن، وليس بوضوح؛ لأن المستحق على أحد الوجهين الموجودين مع وصف الأقربية وإن زادوا على الثلاثة، والأصح إعطاء الابن كغيره، فإن أعطى ثلاثة فالثلث، وإن زاد فالربع

ولو أوصى للعصبة دخل فيهم القريب والبعيد، دون المتقرب
بالأم خاصة.

ولو أوصى لأهل بيت فلان دخل فيه الآباء والأولاد والأجداد
والأعمام والأخوال وأولادهم.

قوله: (ولو أوصى للعصبة دخل فيهم القريب والبعيد، دون المتقرب
بالأم خاصة).

لصدق اسم العصبة على القريب والبعيد من المتقرب بالأب دون المتقرب
بالأم، ويسترون في الوصية كغيرهم من المتعدين

قوله: (ولو أوصى لأهل بيت فلان دخل الآباء والأولاد والأجداد
والأعمام والأخوال وأولادهم).

قال المصنف في التذكرة: لو أوصى لأهل بيته صرف إلى أقاربه من قبل الأب
ومن قبل الأم، فيعطى الإخوان وأبناؤهم من جدات والأجداد، وأبنائهم من الأعمام
والأخوال، ذكورهم وإناثهم، ويعطى الأولاد وأولاد الأولاد الذكور والأنثى، وبالجمل
كل من يُعرف بقربته^(١)، وهذا يقتضي أن يكون أهل بيته بمنزلة قرابته.

وحكى عن تغلب أنه قال: أهل البيت عند العرب آباء الرجل وأولادهم
كالأجداد والأعمام وأولادهم، ويستوي فيه الذكور والإناث. ثم حكى عن بعض
الحسابلة: أن أولاد الرجل لا يدخلون في اسم قرابة ولا أهل بيته، وحكى أن باقيهم
خطأ.

أقول إن استعمال أهل البيت في القرابات موحود، يقال: الفلانيون أهل بيت
في النسب معروفون، وعلى ذلك جرى ما روي عنه صلى الله عليه وآله: «إننا أهل

ولو أوصى لأهل فلان فهو لزوجه، ويحتمل من تلزمه نفقته.

بيت لا تحمل لنا الصدقة^(١)، لكن في كون ذلك حقيقة اللفظ تردد، فقد اضطرب كلام العامة في تفسير أهل بيت لبي صلى الله عليه وآله، وأطبق أصحابنا وجمع من العامة على أنهم علي وفاطمة وابناهما عليهم لسلام، ولو كان لهذا اللفظ معنى هو حقيقة لما وقع هذا الاختلاف والاضطراب، إلا أن يقال: إن هذا هو معنى اللفظ لغة، وأهل بيته عليهم السلام احتصوا بالنص عليهم.

وسبق أن يقال: إن كان عرف الموصي يقتضي معنى، أحر وجب المصير إليه؛ لأن الظاهر أنه إما يريد بلفظه ما يتعارف بينهم، ولا خفاء في أنه إذا دلت القرينة على شيء وجب المصير إليه.

قوله: (ولو أوصى لأهل فلان فهو لزوجه، ويحتمل من تلزمه نفقته) الشائع بين أهل اللغة أن أهل الرجل مع قطعه عن لفظ البيب زوجته، قال الله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام ﴿قَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا﴾^(٢) وقال الرمحشري في الأساس: أهل الرجل أهلاً وتزوج رجل أهل، وفي الحديث: أنه أعطى العرب حظاً وأعطى أهل حظين^(٣)، مع أن أول كلامه يدل على استعماله في غيرها ويحتمل أن يراد به من تلزمه نفقته لقوله تعالى: ﴿فَانْجِنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ﴾^(٤)، والمراد من كان في عياله.

كذا قيل وفيه نظر؛ إذ لا دلاله في الآية على أن الأهل من وجبت نفقته، ومفسره في الكشف بمن يختص به من دونه أو من المؤمنين^(٥)، قال في التذكرة: فعلى الأول لو

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢، ٢٩ حديث ٢٧

(٢) النص ٢٩

(٣) أساس البلاغة ١١

(٤) الأعراف: ٨٢، نمل ٥٧

(٥) الكشف ٢، ٩٣

ولذرية. الأولاد وأولادهم ذكورا ونائبا وخنائى، والاختان: أرواح البنات، والأصهار: آباء زوجاته وامهاتهن.

صدرت الوصية من امرأة بطلت بناء على ما فرسه أولاً، وهو وصية لرجل لأهله^(١). ويشكل بأن الأهل يستعمل في عبر الروحة، وقلة أن يكون محار ويصار إليه عند تعذر الحقيقة بقرينة الحال، كما لو أوصى لأولاده وليس له إلا أولاد أولاد، والذي يقتضيه النظر الحمل على المعنى المتبادر في عرف الموصي، إذ لم تدل القرينة على معنى آخر، ومع استفائها فالحمل على الروحة قريب لأنه أنشع قوله: (والذرية: الأولاد وأولادهم ذكورا وأمائا وخنائى).

التصميم بالذكور والأماث والخنائى في الأولاد وأولادهم مدخل أولاد البنات، خلافاً لما لك^(٢) وأحمد^(٣). ويدل على ذلك قول قومه تعالى ﴿ومن ذريته داود وسليمان﴾ إلى قوله - وعيسى^(٤) وليس هو إلا ولد البنت، والعقب والسل كالذرية في ذلك.

قوله: (والاختان، أرواح البنات، والأصهار: آباء زوجاته وامهاتهن). الاختان جمع حتن بالتحريك، قال في القاموس: إنه الصهر، أو كل من كان من قبل المرأة كالأب والأخ^(٥). وقال في الأساس، وهذا حتن فلان لصهره وهو المنروج إليه بنته أو اخته، وأبو الصهر ختناء، وقرباؤه اختانه وقالوا الاختان من قبل المرأة والأحماء من قبل الزوج، وخاتنه صاهره^(٦). فعم من هذا أن الاقتصار في الحتن على زوج البنت أحد قولي أهل اللغة، وأن اسم الصهر يقع عليه وإن كان الشائع خلافه. قال في التذكرة، ويدخل أزواج الأحفاد، إن قلنا بدخول الأحفاد في الوصية

(١) التذكرة ٢، ٤٧٧

(٢) المعنى لابن قدامة ٦، ٥٠١

(٣) المعنى لابن قدامة ٦، ٥٠١.

(٤) الأنعام: ٨٤ - ٨٥

(٥) القاموس المحيط ٤، ٢١٨ مختص.

(٦) أساس، بلاغة ١٠٣.

والآل: القرابة، والعتره لأقرب إليه نسباً. وقيل: الذرية

للأولاد^(١)، وهو حق، لأن بيت ليست حينئذٍ بسب حفيضة وقد تردد المصنف في التذكرة في دخول أجداد الروجة وحدها في لأصهار، وظهر عبارته هنا لدخول^(٢)، والذي يقتضيه الدليل اتباع العرف في ذلك، ولو دلت القرية على شيء، يعنى اتباعه

قوله: (والآل: القرابة)

قال في التذكرة لو أوصى لآله أو لآل غيره صحت الوصية، وصرف إلى قرابته فضيه للعرف ثم اُصحح عن ذلك لا بطائفي أصول مذهبنا، وذلك ما روي من أن آل رسول الله صلى الله عليه وآله الذين حرماً إصدقة بعده آل علي، وآل عباس، وآل جعفر، وآل عميل^(٣)، ويأن أصل آل أهل قلب الهاجرة^(٤)

وقد تقدم أن أهل الرجل روحته، والذي ذكره ابن عسّى في كشف العمدة أن حقيقة آل لغة اعرابية^(٥)، وهو شاهد، والاستعمال العربي لأبائهم، ولو اقتضى العرف أو القرينة شيئاً وجب المصير إليه

واعلم أن المصنف قال في التذكرة في آخر هذا البحث وبعم ما قال - وسبغى أن يتبع الحاكم والوصي معاً مراد الموصي إن ظهر لها بقرينه حال وشبهها، ولا يتبعان أظهر معاني اللفظ بالوصع والاستعمال إلا مع عدم التمكن من معرفة مراده^(٦)، هذا كلامه وهو صابط في جميع هذه المسائل

قوله: (والعتره: الأقرب إليه نسباً. وقيل: الذرية)

(١) لتذكرة ٢ ٤٧٨

(٢) التذكرة ٢ ٤٧٨

(٣) انظر لمعي لأبن مدامه ٦ ٥٨٣

(٤) التذكرة ٢ ٤٧٢

(٥) كشف اسمه ٦ ٤٢

(٦) التذكرة ٢ ٤٧٧

والقوم: أهل لغته، والجيران: مَنْ يلي داره إلى أربعين ذراعاً على رأي.

الأول قول ابن دريس^(١)، وأساني هون ابن زهرة^(٢) وكل منهما احتج لمذهبه بالنقل عن أهل اللغة، ولاريب أن الأول أعرف وشهر. قال في القاموس: لعترة سبل الرجل ورهطه وعشيرته الأدبون ممن مضى وعمر^(٣)، وفي الأساس نقلاً عن العين نحو ذلك^(٤)

قوله: (والقوم: أهل لغته، والجيران: مَنْ يلي داره إلى أربعين ذراعاً على رأي).

أما القوم فقد اختلف الأصحاب فيهم فقال سلاز هم أهل لغته^(٥)

وقال الشبان^(٦)، وابن الأراج^(٧) وابن خزيمة: إثم المدكود من أهل لغته^(٨). وقال ابن دريس: إثم الرحال من مبيته ممن يطلق العرف بأنهم أهله وعشيرته دون من سواهم؛ لأنه الذي تشهد به اللغة، ثم استشهد بقول الشاعر قومي هم قتلوا أميم أخي قد رميت بصبي سهمي وغيره.

وذكر في كلامه أنه قد روي أن قوم الرحل جماعة أهل لغته من المذكور دون

(١) الصرائر ٣٧٧

(٢) العنب (مواضع الفقه) ٥٤٦

(٣) القاموس المحيط ٢ ٨٤ وعمره

(٤) أساس لبلاغة: ٢٩٢

(٥) المراسم ١٩٨

(٦) الشيخ بيد في المصنف: ١٠٠، واشبه الطوسي في النهاية ٥٩٩

(٧) نقله عنه العلامة في مختلف: ١٩٤

(٨) الوسيط ٣٧٦

والعشيرة القرابة.

ولو أوصى لمواليه، وله موال من أحد الطرفين صرف إليه، ولا
يصرف إلى موالي أبيه،

الامات^(١) وذلك هو مختار الشيعين وأكثر الأصحاب ولا ريب أن ما قاله ابن ادريس
أقرب وأوفق لكلام أهل اللغة

وقال أبو لصلاح: يعمل بالعلوم من قصده، فإن لم يعلم فيعرف قومه في ذلك
الإطلاع^(٢)، وهذا حق لكن مع انتفانها فهل يعمل بالمشهور أم به حثارة ابن ادريس؟
كل محتمل، وفي قول ابن ادريس قوة، ومحال له الأكثر في تفسير موضوع اللفظ
مشكل.

وأما الممران فله عبق حكاية الاختلاف في تفسيرهم من الأصحاب، والأصح
الرجوع إلى العرف.

قوله: (والعشيرة: القرابة)

كما قال في التذكرة^(٣)، وحكى عن بعض الشافعية أن العشيرة والقبيلة
لا يدخل فيهما إلا قرابة الأب^(٤)، وفي العاموس عشيرة الرجل بنو أبيه الأديون أو
قبيلته^(٥)، واتباع العرف في ذلك مع عدم القرينة لاريب فيه، ومع انتفانها فما ذكره
محتمل.

قوله: (ولو أوصى لمواليه وله موال من أحد الطرفين صرف إليه، ولا
يصرف إلى موالي أبيه)

(١) السرائر ٣٧٩

(٢) التكاوي في لغة ٣٦٧

(٣) التذكرة ٢ ٤٧٥

(٤) مفتي المحتاج ٣ ٦٣، الوحي ١ ٩٢٠

(٥) العاموس المجلد ٢ ٩٠ عشيرة

ولو اجتمعا فالأقرب البطلان.

ولو لم يكن له مولى، ففي استحقاق مولى أبيه نظر، ينشأ من كونه ليس مولى له، ومن المصير إلى المحار عند تعذر الحقيقة، فإن اعطيناه ولو كان له موال ولأبيه موال فمات مواليه قبله لم يعط موالى أبيه، بخلاف ما لو أوصى لأقرب الناس إليه، وله ابن وابن بن فمات الابن في حياته، فإنه لابن الابن.

أما الحكم الأول فلأن اللفظ وإن كان مشتركاً بين موالى من الطرفين، ولا أن الممكن وإظهار إرادته هو الموالى الموحودون فعبر الحسن عليهم مع احتمال لطلان، لأن إهمام للفظ لا يختلف بأن توجب محامله أو لا يوجب، يه عليه في لذكره، والاختلاف طاهره الاستعانة بقرينه الحال.

وأما الثاني فلأن اللفظ حصصه في موالى نفسه، ومحاراً في موالى أبيه، ولا يصار إلى المحار مع إمكان الحقيقة.

قوله: (ولو اجتمعا فالأقرب البطلان)

قد سبق مثله في الوفاء وبما هناك أقوال الأصحاب ودلائلها وأن الأصح البطلان

قوله: (ولو لم يكن له مولى ففي استحقاق مولى أبيه نظر ينشأ من كونه ليس مولى له، ومن المصير إلى المحار عند تعذر الحقيقة).

والثاني أقوى؛ لأن الحال تشهد بإرادة محاراد كان لموصي عالماً بالحال، ولولا ذلك لكان لفظه لغواً وهتراً، وصيائه عن غير بحسب الممكن منعية.

قوله: (بخلاف ما لو أوصى لأقرب الناس إليه وله ابن وابن ابن، فمات الابن في حياته فإنه لابن الابن)

ولو أوصى المسلم لأهل قرية أو بفقراء فهو للمسلمين من أهل
القرية ومن الفقراء، دون الكفار، ولو كان جميع القرية كفاراً صحت إن
كانوا أهل دمة
ولو كان الأكثر أهل دمة ففي تخصيص المسلمين نظر.

يصدق لفظ عليه جميعه، وهو أقرب لناس إليه حين الاستحقاق
وفيه نظر، لأن الظاهر أن مراد هو ما صدق عليه اللفظ حين الوصية، فعلى
هذا لو أوصى بوابيه، وكان به مولى من أسفل به علق مملوكاً لم يشارك بوجوده
وقت الوصية

قوله (ولو أوصى المسلم لأهل قرية أو للفقراء فهو للمسلمين من
أهل القرية أو من الفقراء دون الكفار)

وذلك لأن الظاهر أن المسلم لا يريد توصية للكفار، للعدوه اندسه الراسخه
بينه وبينهم، وانقطاع الوصية المانع من إرث، ووجوب الإنفاق على فقيرهم، ولذلك
خرجوا من عموم اللفظ في الأولاد والاحوة والأرواح، وسائر الألفاظ العامة في
الميراث، ولو صرح الموصي بدخولهم دخلوا إن كانوا أهل دمة، وكذا الحكم لو أوصى
لقريته وفيهم مسلم وكافر.

قوله: (ولو كان جميع أهل القرية كفاراً صحت إن كانوا أهل دمة)
لشهادة حال بأنه يريد بهم بالوصية، ولم يكسب هدراً وعباً، وكذا لو أوصى
لقريته وكانوا كفاراً ولم يبق بكونهم أهل دمة، لما سبق من عدم جواز الوصية
للحربي.

قوله: (ولو كان لأكثر أهل دمة ففي تخصيص المسلمين نظر).
يشأ من استبعاد إرادة الأقل خاصة من لفظ العموم، ومن جور التخصيص
وإن بقي لأقل، ووجود بقرينة المخصصة، وبولاه لم يحز التخصيص لو كان الكفار
أهل، والاستبعاد مع قيام المفتصي لتخصيص لا أثر له

ولو وصى الكافر للفقراء صرف إلى فقراء أهل بيته، وكذا لو أوصى لأهل قريته وإن كانوا كفاراً، ولو كان فيها مسلمون ففي دخولهم نظر،

فرع: لو لم يكن في القرية إلا مسلم واحد لم يختص بالوصية لأنه خلاف ظاهر اللفظ، ولا يرد ذلك على العبارة، لظاهر قوله (ففي تخصيص المسلمين).

قوله: (ولو أوصى الكافر لفقراء صرف إلى فقراء أهل بيته)

لوجود القرية لداله على عدم رادة غيره، وثا روي أن الرضا عليه السلام حكم في وصية محوسي بنى من ماله لفقراء بأن ذلك ليس لفقراء مسلمين، قال عليه السلام: «ولكن ينبغي أن يؤخذ من ذلك من (منهم) الصدقة فرد على فقراء المحوسين»^(١)

قوله: (وكذا لو أوصى لأهل قريته وإن كانوا كفاراً)

الظاهر أن المراد وإن كانوا غير أهل بيته، ولا فلا معنى للعطف بأن الوصية ليس هذا هو الفرد الأحمى في هذا مقام، بل لأحمى هو الكفار غير أهل الدمة

يكن يشك ذلك مما سبق من عدم صحة الوصية للغير، لأنه في ذلك لا يجب الصرف إليه، وأعلم أنه لو كان في القرية كفار من غير أهل دين الموصي لم يدخلوا في الوصية عملاً بالوصية

قوله: (ولو كان فيها مسلمون ففي دخولهم نظر)

ينسأ من تناول اللفظ لهم وهم أحق من غيرهم، ولا يصرف اللفظ عن مقتضاء وعمن هو أحق بحكمه إلى غيره ومن أن بعداوة الديسة قرية على عدم إرادة الدخول، ومقتضى تعليل المصنف في التذكرة أن محاربه دحولهم^(٢)

(١) الكافي ١٦٧ حديث ١، إسناده ٢٠٢: ٨٠٧، الاستبصار ٤: ١٢٩ حديث ٤٨٧

(٢) التذكرة ٢: ١٦٥

ولو لم يكن فيها إلا المسلمون صرف إليهم.
ولو أوصى للجارج صح وإن سرب ولا تبطل، وكذا القاتل على
اشكال،

ويشكل بأن وجود حرية لتحصيل يعتصم عدم التناول، ولأحقية مجموعته،
فإن الأحق هو من أراده المالك بوصية دون غيره وإن كان ديه لحق، وهذا أقرب
قوله: (ولو لم يكن فيها إلا المسلمون صرف إليهم)
لوجود اقربته الدالة على ذلك فإن تعبد الوصية إنما يكون دائماً بالصرف
إليهم، وكذا يدخلون لو لم يكن فيهم إلا كافر واحد.
فرج: لو كان بعض أهل الحرية كافراً في وقت الوصية والموصي مسلم، ثم
أسلموا في حياته فهي استحقاقهم نظر، وعلى ما تحقق في الوصية لأقرب الناس إليه
وله ابن وابن ابن وابن الابن في حياته ثبت الاستحقاق هنا، وللنظر في ذلك مجال.
قوله: (ولو أوصى للجارج صحت وإن سرت ولا تبطل وكذا القاتل
على اشكال).

اختلف الأصحاب في الوصية للقاتل، فقال الشيخ يصح^(١)، لعموم قوله
تعالى: ﴿كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين
والأقربين﴾^(٢)، ونحو ذلك كقوله تعالى ﴿من بعد وصية يوصي بها﴾^(٣). وقال
ابن الجبلة: لا وصية للقاتل عمداً؛ لأن فعله مانع له من الوصية كمنعه من الميراث^(٤)
وفصل المصنف في مختلف ولتذكره بأنه إن أوصى قبل القتل أو ما يوجب
لن يتدرج فيه القاتل، كما قال أعطوا أولادي أو اخوتي كذا، ثم يقتله أحدهم

(١) الخلاف ٢: ١٨٢ مسألة ٢٧ كتاب الوصايا

(٢) البقرة: ١٨٠

(٣) النساء: ١١

(٤) نقله عنه العلامة في المختلف: ٥٠٧

وكذا لو قتلت المستولدة سيدها فإنها تعتق،

فيه يبيع كـ يمنع من الميراث؛ لوجود مقتضي للمنع هناك، وهو مقابلته بقيض مقصوده وهو لاستعجال في أحد المال ولقصاء يعرف بالمنع، وإن نص عليه بعد فعل ما يوجب القتل فالأولى الصحة، هو أوصى بنفظ عدم بعده فالأقوى المنع عملاً بالعرف^(١)، والأصح الأول، واحتماره شيخنا في «دروس»^(٢)، ووجه المنع ضعيف لا يهبط مخصصاً للنص، والحمل على الميراث مناسب.

إذا عرفت ذلك فارجع إلى عبارة الكتاب، واعلم أن الاشكال سمي أن يكون في كل من القاتل والجرح مع سريان محرارة، لأن كلامهما قابل، إلا أن ذكر أحدهما مع الآخر مستدرك. ومثلاً الاسكال معلوم مما ذكر سابقاً، وتفصيل المختلف إياها يتحقق فيمن أوجد سبب القتل، إذ لا يتصور الوصية للقاتل بعد القتل، وظاهر إطلاق العبارة عدم الفرق بين القتل عمداً وخطأً

وفرق لمصنف في التذكير، فعص منع بالعمد^(٣)، وعليه دل كلام ابن الجبيل^(٤) ولا بد من تقييده بكون القتل ظهراً، فنصح الوصية للقاتل بحق كما يصح له أميراً، صرح به في التذكير^(٥)

قوله: (وكذا لو قتلت المستولدة سيدها فإنها تعتق)

أي، كما تصح الوصية للجرح وإن سرت وكذا لقاتل على شكال، كذا أم الولد لو قتلت سيدها فإنها تعتق من نصيب وسها بعير اشكال، ولا يقدر في ذلك استعجالها في العتق بقتله.

(١) المختلف: ٥٠٧، التذكرة ٢: ٤٦٥

(٢) الدروس: ٢٤٤.

(٣) التذكرة ٢: ٤٦٥

(٤) نقله عن العلامة في المختلف ٥٠٧

(٥) التذكرة ٢: ٤٦٥

وكذا المدبر، وذو الدين المؤجل
ولو أوصى لأصناف تركاة أو لمسحقها فالأقرب استحقاق كل
صنف ثمن الوصية.

وحاول بصف الدلالة على عدم الاشكال هنا بقوله: (فإنها تعتق)، فإن ذلك
كما يدل على وجه التشبيه يدل على عدم محيى الاشكال للحرم به
قوله: (وكذا المدبر)

أي، لو قتل سيده لم يسمع ذلك من عتقه، لكن على ما ذكره المصنف في
التسديك كسر "بني الإشكال" لأنهم لا يبرعنا وصيه فيكون كالوصية
للقابل، فيكون حرمة هنا بعتقه مع برده في الوصية للقابل مطوراً فيه ولا يستقيم
أن يراد به (كذا) هنا محيى الإشكال لأن المبادر منه التشبيه بالمستولدة
قوله: (وذو الدين المؤجل)

معناه، وكذا ذو الدين المؤجل، إذا قتل المدين، فإن الفصل لا يسمع الحلول بعبر
اشكال وعمله في التذكير بأن لأجل حق من عليه الحق ليس ليرفق به بالاكتساب
في المدة، فإذا هلك فالخط له في التعجيل لتبرئته، فالخلاف به ليس الحلول هنا
عبطة للمدين وحده، ليعاقل فيه بنقيض مقصوده لو قتل.

قوله: (ولو أوصى لأصناف الركاه أو لمسحقها فالأقرب استحقاق
كل صنف ثمن الوصية)

وجه القرب، أنه أوصى لمعصومين باعتبار المصنف قايماً به، والوصية عليك،
فاذا وقعت لم تعد اقتضت الشربك فيكون لكل صنف ثمن، بخلاف الزكاة فإن
الأصناف لثأية مصرف لها، وهذا لا يملكها لفقر بمجرد قبولها من دون القبض، و
لا يعتبر قبوله، بل ولا علمه أنها زكاة.

(١) التذكرة ٢ ٤٦٦

(٢) التذكرة ٢ ٤٦٦

والاكتفاء بواحد من كل صنف.

ولو أوصى للفقراء دخل فيهم لمساكين، وبالعكس على أشكال.

ويحتمل ضعيفاً إلحاقها بالزكاة في حكمها، فيكون كل واحد من الأصناف مصرفاً تاماً يجوز الاقتصار عليه والمفاصلة في توزيعها عليهم؛ نظراً إلى أن الوصية لأصناف الزكاة يشعر بأنه جعل لوصية كزكاة وجارية محررها، وضعفه ظاهر، والأصح الأول.

قوله: (والاكتفاء بواحد من كل صنف).

أي: والأقرب في الوصية للأصناف الاكتفاء في صرف كل ثمن من الوصية إلى واحد من كل صنف، فلا يجب صرفه إلى اثنين أو ثلاثة جلاءاً لجمع من العامة ووجه القرب: إن أحاد الصنف لما لم يكونوا محصورين امتنع كون الموصى به للمتعدد، فيكون ذلك الصنف مصرفاً لنفس الوصية، فيكفي منه الواحد كما في الزكاة، لأن استحقاق المتعدد، إما على وجه لتشريك، أو على وجه كونه مصرفاً، ولما انتهى الأول تعيين الثاني.

ويحتمل وجوب الصرف إلى مسمى الجمع، نظراً إلى ظاهر اللفظ كما في الوقف. ويضعف بأن الجمع في لفظ الوصية لأصناف لزكاة في الأصناف لا في أحاد الأصناف، وفي الوصية لاستحقاقها يتحقق الجمع بنعدد الصنف، والأصح ما قرره لمصرف قوله: (ولو أوصى للفقراء دخل فيهم المساكين، وبالعكس على أشكال).

لو أوصى للفقراء والمساكين معاً وجب الصرف إليهما إجماعاً، ذكره المصنف في التذكرة^(١). ولو أوصى لأحدهما، فقد قال بعض العامة: إنه يندرج فيه الآخر؛ لأن كل واحد من الاسمين يقع على العريقتين عند الاحتجاج^(٢).

(١) التذكرة: ٢ ٤٧٣

(٢) ذهب إليه أحمد بن حنبل، انظر المغني لابن قدامة ٦ ٥٨٧

أما لو أوصى للفقراء بعشر وللمساكين بخمس، وجب التمييز.

وقال في التذكرة وهل يدخل المسكين في الوصية للفقراء؟ اشكال، أقربه الدخول إن جعلنا المسكين أسوأ حالاً من الفقير، وكذا لو أوصى بالمساكين ففي دخول الفقراء اشكال، أقربه الدخول إن جعلنا الفقير أسوأ حالاً من المسكين^(١) إذا عرفت ذلك فاعلم أن لاشكال في العبارة يحتمل تعلّقه بكر من المسألتين، ومشوّه حينئذ من إطلاق كل من لفظة الفقراء على المساكين وبالعكس عند الانفراد ومن الشك في كون ذلك حفيضة والأصل عدم الترادف.

ويحتمل تعلّقه بالأخيرة خاصة تزيلاً على أن المسكين أسوأ حالاً من الفقير ووجهه أنه على هذا التقدير يندرج المسكين في الوصية للفقراء جرماً لكونه أسوأ حالاً بخلاف العكس فإن فيه الاشكال؛ ومشوّه من إطلاق لفظ لمسكين على الفقراء عرفاً عند الانفراد، ومن أنه يكون لمسكين أسوأ حالاً منه لا يتناوله لفظه فلا يندرج في الوصية، فيكون منشأ الاشكال من تعارض الاستعمال العربي ولوضع اللغوي والظاهر تعلّق الاشكال بالمسألتين معاً، سواء قلنا بأن الفقير أسوأ حالاً أم المسكين، لأن أيهما كان أسوأ حالاً لا يجب أن يتناوله لفظ الآخر، لاختلاف المسمين، ومنشأ الاشكال حينئذ. حتملاً للمعنى لغة، وحواز إطلاق كل من لفظ أحدهما على الآخر عرفاً.

والذي يقتضيه الدليل عدم دخول أحدهما في الوصية للآخر؛ لاختلاف الوضعين، والإطلاق العربي لم يبلغ درجة الحقيقة، إلا أن تدل القرينة على إرادة الدخول، وتكفي في ذلك القرينة المستفادة من حال الموصي، وقصده، وما يفهمه أمثاله عرفاً، واعلم أن تحقيق الأسوأ حالاً منها موضع كتاب الزكاة قوله: (أما لو أوصى للفقراء بعشر وللمساكين بخمس وجب التمييز).

ولو مات الموصى له قبل الموصى قيل: بطلت، وقيل: إن لم يرجع فهي لورثة الموصى له، فإن لم يكن له وارث فلورثة الموصى.

هذا كالصريح في أن لفظ الفقهاء والمسكين مختلفان وصعاً، إذ لا معنى التمييز بين اللفظين المتحدّين وصعاً، فيظهر بذلك فساد وهم من توهم مساوئها في المفهوم. ووجه ما ذكره المصنف أنه لما فوت بينهما في الوصية وحب تنفيذها، ولا يحقق ذلك إلا بالتمييز بينهما، إذ التسوية تدبّر للوصية، ومفهوم العبارة يشير بأنه لو أوصى لكل منهما بمثل الآخر لا يجب التمييز وهو حق؛ لا يمكن الدفع إلى القبيحتين على السواء من غير تمييز. نعم لا يجوز الافتقار على أحدهما لأنه مخالف للأجاء الذي حكيناه عن نقله في التذكرة سابقاً^(١).

قوله: (ولو مات الموصى له قبل الموصى قيل بطلت، وقيل إن لم يرجع فهي لورثة الموصى له، فإن لم يكن له وارث فلورثة الموصى).

أي لو مات الموصى له قبل موت الموصى، ولعائل بالطلاق هو المعيد^(٢) وجماعة^(٣)، أصحها رواية أبي بصير ومحمد بن مسلم في الصحيح عن الصادق عليه السلام^(٤) وقد تقدم ذكرها والكلام عليها في أول كتاب الوصايا.

والثاني قول ابن الحميد^(٥) وجماعة^(٦)، وبذل عليه رواية محمد بن هب عن الباقر عليه السلام^(٧)، وقد سبق ذكرها، والأصح عدم الطلاق، إلا أن يعلم تعلق

(١) التذكرة ٢: ١٧٣

(٢) المسألة ١٠٣

(٣) مهم الشيخ في النهاية، ٦١٧، والعلامة في المختص: ٥١٣.

(٤) التهذيب ٩: ٢٣٦ حديث ٩٠٦، الاستبصار ٤: ١٣٨ حديث ٥١٨

(٥) نقله عنه العلامة في المختص: ٥١٣

(٦) مهم الشيخ في النهاية، ٦١٧، والمحقق في الشرائع ٢: ٢٥٥

(٧) الكافي ١٣: ٧ حديث ١، تهذيب ١: ١٥٦ حديث ٥٢٦، تهذيب ٩: ٢٣٠ حديث ٩٠٣، الاستبصار ٤: ١٣٧

حديث ٥١٥

ولو قال: أعطوا فلاناً كذا، ولم يبين ما يصنع به، صرف إليه يعمل به ما شاء.

ولو أوصى في سبيل قه فالأقرب صرفه إلى ما فيه قرينة، وقيل: يختص الغزاة.

غرض الموصي بالموصى له واعلم أن لدي تقدم في كلام المصنف يقتضي الجرم بعدم البطلان، وبه صرح في التذكرة^(١)، واستحسنه في المختلف^(٢)، وقد حكى القولين هنا ولم يرحح شيئاً.

قوله: (ولو قال أعطوا فلاناً كذا ولم يبين ما يصنع به صرف إليه يعمل به ما شاء).

لأن الوصية عليك يقتضي سبط الموصى له تسلط سائر الملاك ولو عين المصرف كأن قال أعطوه لرحم به تعين صرفه في تلك الجهة، لعموم قوله تعالى: ﴿فَمِنْ هَذِهِ بَعْدَ سَمْعِهِ﴾^(٣) الآية

قوله: (ولو أوصى في سبيل الله فالأقرب صرفه إلى ما فيه قرينة، وقيل: يختص الغزاة)

وجه القرب إن السبيل، الطريق، وكل ما فيه قرينة فهو طريق إلى الله تعالى، فيحب إجراء السبيل على عمومته. وجمع الشيخ رحمه الله في الخلاف على ذلك مع ما ذكرناه يا خبار الطائفة^(٤)، وابن اندريس بالاجماع^(٥).

(١) التذكرة ٢ ٤٥٣

(٢) المختلف: ٥١٣

(٣) ليفة: ١٨١

(٤) لخلاف ٢ ١٨ مسألة ٢٠ كتاب الوصايا

(٥) السرائر: ٣٨٧

ويستحب الوصية للقراءة وارثاً كان أو غيره.

فروع.

أ: لو أوصى لعبده برقبته احتمل ضعيفاً البطلان، والصرف إلى

التدبير.

والقول لمحكي هو قول الشيخ في النهاية^(١)، ولعمد في المقنع^(٢)، فإنها قالوا: إذا أوصى بثلاث ماله في سبيل الله ولم يسم أحرج في معونة المحاهدين لأهل الضلال والكافرين، فإن لم يحضر مجاهد في سبيل الله رصع ثم أبواب البر من معونة الفقراء والمساكين وأبناء السبيل وصلة آل الرسول، بل يصرف أكثره في فقراء آل محمد (صلى الله عليه وآله) ومساكينهم وأبناء سبيلهم، ويصرف ما بقي بعد ذلك في وجوه أخرى. احتج الشيخ رحمه الله بأن عرف الشرع بقضي صرف السبيل إلى الفزاة، وحكم كلام الأئمة إذا أطلق حكم ما اعتصم لشرع، ولمعتصمان مجموعان، ولأصح الأول.

قوله: (ويستحب الوصية للقراءة، وارثاً كان أو غيره).

لا خلاف عندنا في حواز الوصية لوارث، وبه أخبار متعددة صحيحة من طرقنا^(٣)، وقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾^(٤) نص في استحباب الوصية لكل قريب، وارثاً كان أو لا، ويؤيده إياها صلة للرحم فتكون مستحبة. قوله: (فروع: أ: لو أوصى لعبده برقبته احتمل ضعيفاً البطلان،

(١) النهاية: ٦١٣

(٢) المقنع: ١٠٢

(٣) الكافي ٩ ٧ حديث ١ و ٢. لتهديب ٩ ١٩٩ حديث ٧٩١ وما بعده. لا يصبر ٤ ١٢٧ حديث ١٧٦ وما بعده

(٤) البقرة: ١٨٠

ب: لو أوصى لمكاتبه فالأقرب أنه كالعبد.

والصرف إلى التدبير).

وجه احتمال البطلان: أن التخصيص يستدعي المعايرة بين الملك والمالك، وهي منتفية هنا، مع أن العبد لا يملك.

ووجه ضعفه أن المفهوم من ذلك عرفاً إرالة الملك عنه بعد موته، وهو معنى التدبير، فإنه يقال ملك لعبد نفسه إذا أعتق، والعتائر جناحه إذا أعتت، والمجاز المشهور يجب المصير إليه عند تعدد الحقيقة فيوجب الصرف إلى التدبير، وهو الاحتمال الثاني وعليه الفتوى

قوله (ب: لو أوصى لمكاتبه فالأقرب أنه كالعبد).

وجه القرب أنه بالكتابة لم يخرج عن كونه عبداً، لبقائه في الملك، فيدخل في عموم الدليل الدال على أن الوصية للعبد تصرف إلى قيمته، فيأتي ما سبق في العبد من احتمال الفرق بين الوصية بمقتضى من التركة وغيره، إلا أن المتجه هنا عدم البطلان في المعين؛ لصحة الوصية لمكاتب، لغير على أصح القولين، فمكاتب نفسه كذلك.

ويحتمل نفوذ الوصية مطلقاً لانقطاع سلطة المولى عنه، وصحة تصرفاته، وتملكه بجميع أسباب الملك فلا مانع من تملكه بالوصية، والاول أقوى، لتناول النص له. وعن المفيد^(١) وسلام^(٢) وابن الجراح^(٣)؛ إن وصية لمكاتبه إنما تصح في مقدار ما عتق منه ويرجع الباقي إلى الورثة، وضعفه ظاهر

(١) الصفحة: ١٠٣

(٢) المراسم: ٢٠٣ - ٢٠٤

(٣) نقله عنه العلامة في المختار: ٥٣٠

وحينئذ فالأقرب اعتبار أقل الأمرين من القيمة ومال الكتابة، فإن ساواه الموصى به عتق.

قوله: (وحينئذ فالأقرب اعتبار أقل الأمرين من القيمة ومال الكتابة، فإن ساواه الموصى به عتق).

أي وحينئذ كان كالعبد فيما سبق، فالأقرب في عتقه من الوصية اعتبار أقل الأمرين من قيمته ومال الكتابة بالنسبة إلى موصى به، فإن ساوى الموصى به الأقل منها عتق.

وجه القرب: - إذا كان مال الكتابة أقل ثم إن عتقه مترتب على أداء ذلك القدر، فإن عقد الكتابة لازم، فإذا أداء تختم عتقه، فيقتضى من الوصية له بمقدار مال الكتابة وبحكم بعثته، فإذا كانت القيمة أقل بالرواية^(١) الواردة بثقويم المملوك بقيمة عادلة متساوية لمحل النزاع.

فإن قيل إن في ذلك تعصياً لبعض لذي الثابت في ذمة المكاتب بالعقد اللازم.

قلنا: إطلاق الرواية دل على عدم اعتبار الرائد، على أنه غير معلوم الحصول؛ لا مكان تعجيز نفسه فيرجع إلى القيمة حينئذ، فلهعتبر من أول الأمر.

فإن قيل: حيث اعتبرت القيمة نظر إلى دلالة الرواية، فلا يعتبر مال الكتابة إذا كان أقل؛ لأنه خروج عن النص

قلنا: اعتبر بدليل آخر، فإنه مع القلة لاشيء عليه بمقتضى لعقد اللازم سوى ذلك القليل، فمع أدائه يجب الحكم بعثته قطعاً، ولا امتناع في العمل بالحكمين المختلفين بدليلين، وهذا أقوى.

ويحتمل اعتبار القيمة مطلقاً بالرواية، (أو مال) الكتابة مطلقاً، لأنه الذي في

(١) الكافي ٧: ٢٨ حديث ١، الفقيه ٤: ١٦٠ حديث ٥٥٨، التهذيب ٩: ٢٢٣ حديث ٨٧٤

ج: لو أوصى لحمل امرأة من زوجها فنفاه باللعان بطلت على اشكال، وكذا لو أوصى لولد فلان وأشار إلى معين فكذبت النسبة، والأقرب البطلان مع تعلق غرضه بها.

الدمية، وكلاهما ضعيف.

قوله: (ج) لو أوصى لحمل امرأة من زوجها فنفاه باللعان بطلت على اشكال).

يشأ: من انتفاء الحمل باللعان، والوصية له معيده بكونه من الزوج ومن أنه عند الوصية كان حملاً من الروح للعاقبة به، وإثبات انتفى باللعان، ولا يلزم من انتفائه باللعان انتفاء الاستحسان، بل ذلك، ولأن الموصي قصده بالوصية لأمنه على الظاهر حيثئذ.

ويضعف بأن لللعان يقتضي الكشف عن نفي نسبه من حين تكويده، وكونه حملاً من الروح قبل اللعان ظاهراً غير كافي في الاستحقاق إذا بين انتفائه عنه، والوصية منوطه بكونه منه وقصد الموصي إياه بوصية إياها كان من هذه الجهة كما دل عليه اللفظ، وقد حكم بانتفائها فالأصح البطلان.

قوله: (وكذا لو أوصى لولد فلان وأشار إلى معين فكذبت النسبة، والأقرب البطلان مع تعلق غرضه بها).

أي: وكذا لا شك في البطلان وعدمه لو أوصى لولد فلان هذا، وأشار به إلى معين فكذبت النسبة عليه وتبين أنه ولد غيره ومشوّه: من وجود النسبه والإشارة، فيحتمل تغليب الإشارة لقوتها، ولأن النسبة ربما كانت للتعريف والتمييز، ويحتمل اعتبارها لاطاعة الوصية بالأمرين معاً.

ووجه القرب فيها قرينه المصنف بأنه مع تعلق الغرض بالنسبة إنها أوصى للمعين مع صدقها عليه فلا يستحق بدونها بحلاف ما إذا دلت القرينة على عدم تعلق الغرض

د: لو أوصى بعين لمي وميت، أو للملك، أو للحائظ مع علمه
احتمل تخصيص المي بالجميع أو النصف، ولو جهل فالنصف.

بها، (فإن) ذكرها حينئذ كعدمه، وهذا هو الأصح.

إذا عرفت ذلك فالأحوال ثلاثة أن يعم تعلق العرص بها وعدمه، والحكم
فيها قد علم وأن مجهل الأمران فيحتمل الصحة لو حود لمقتضي وهو لوصية، والشك
في المانع وهو تعلق العرص والبطالان، لأن ذكر نسبة يدل على تعلق العرص
وفيه نظر لحوار أن يكون ذكرها التعريف والسم لا لتعلق العرص، وكل منها
محتمل، وإن كان الأول لا يخلو من قرب، فإن ذكر نسبة لا دلالة له، على كونها
شرطاً في الاستحقاق.

قوله: (د) لو أوصى بعين لمي وميت أو للملك أو للحائظ مع علمه
احتمل تخصيص المي بالجميع أو النصف، ولو جهل فالنصف).

لما امتنعت الوصية للميت ولملك والمناطة لا متنازع تبوت الملك لهم على الوجه
المتعارف، احتمل فيما إذا جمع في الوصية بين أحدهم وبين زيد المي تخصيص المي
بالجميع، لأنه بالوصية قصد اخراج الجميع عن ملكه، فمع علمه بأن من عد زيد المي
لا يملك يكون قاصداً إلى تملك المي بالجميع ولأن العطف يقتضي التسوية في الحكم،
وهو هنا تملك جميع العين، والتشريك إنما نشأ عن المراحة وهي منتفية هنا.

ويحتمل تخصيصه بالنصف، لأن ظاهر اللفظ يقتضي التشريك نظراً إلى
العطف، فيقتضي صرف النصف عن المي إلى من لا يصح تملكه، وذلك يقتضي بقاؤه

على ملك الموصي ولا أثر لعلمه وعدمه، لأن معنى المعطوف عليه في مثل هذا التركيب
إنما يتم بالمعطوف، وحينئذ فلا شيء في اللفظ يقتضي اختصاص المي بالجميع، وهذا
أظهر، أما إذا جهل عدم تملك من عد المي فلا بحث في استحقاقه النصف خاصة.

وكذا لو مات أحدهما بعد الوصية لهما، أو قال، أوصيت لكل من فلان وفلان بنصف المائة فإن الحي يستحق النصف.
 هـ: لو أوصى بشيء لزيد وللمساكين احتمال أن يكون لزيد النصف والرابع، وكواحد منهم، أما المساكين فلا يعطي أقل من ثلاثة.

قوله: (وكذا لو مات أحدهما بعد الوصية لهما).

أي وكذا الحكم فيها إذا جهل عدد تملك من عدا الحي، فيها لو أوصى لهما بمات أحدهما بعد الوصية، فإن للحي النصف فقط قطعاً، لتحقيق قصد الشركة حين الوصية، سواء قلنا إن موت الموصي لم يفتضي بطلان الوصية لو مات قبل الموصي أم لا.

قوله: (أما لو قال، أوصيت لكل من فلان وفلان بنصف المائة فإن الحي يستحق النصف)

أي، لو قال، أوصيت لكل من فلان وفلان بنصف المائة مثلاً، وكان أحدهما ميتاً فإن الحي يستحق النصف قطعاً، لأنه قد أورد كل واحد منها عن الآخر بالاسحقاق باللفظ، فكان كما لو قل، هذا المعداد بينهما أو لهما، بخلاف الصورة السابقة، فإن التخصيص إنما جاء من مرحلة الثاني للأول في استحقاق الجميع. واعلم أن الظاهر في مثل هذا ينعط اشتراكهما في نصف المائة، لأن كل واحد منهما يستحق نصفاً، إذ لا يفهم من اللفظ إلا ذلك، وأن استحقاق كل واحد منهما يحتمله اللفظ احتياطاً مرجوحاً، والظاهر هو الأول، وليس هو كما لو قال: أعطوا كلا منهما درهماً إذ لا يفهم منه إلا التعدد.

قوله: (هـ: ولو أوصى بشيء لزيد وللمساكين احتمال أن يكون لزيد النصف، والرابع، وكواحد منهم).

وجه الأول، أنه أوصى لفريقين فلا ينظر إلى أحدهما، كما لو أوصى لشخصين أو لقبيلتين.

و: لو قال: اشترؤا بشي رقياً فاعتقوه لم يحز الصرف إلى المكاتبين.

ز: لو أوصى لحمل فأتت به لأقل من ستة أشهر استحق، فإن ولدت آخر لأقل من ستة أشهر من ولادة الأول شاركه؛ لتحقق وجوده وقت الوصية.

ووجه الثاني، أن أقل المساكين ثلاثة، لأنهم جمع، وقد شارك بين زيد وبينهم بالمعطف فيكون كأحدهم، ويصعب بأن الشريك بين زيد والمساكين لا يثبت وبين أحاد المساكين، فيكون زيد فريقاً والمساكين فريقاً آخر.

ووجه الثالث: أن المساكين وإن كان قراً ما يقع عليه ثلاثة، إلا أنه يقع على ما زاد، ولا ينص الدعوى إلى ثلاثة، بل محور الدعوى إلى ما راد، ومقتضى الشريك أن يكون كواحد منهم وصحة معلوم مما سبق، والأصح لأول.

قوله: (و: لو قال: اشترؤا بشي رقياً واعتقوهم لم يحز الصرف إلى المكاتبين).

لامتناع الشراء بالنسبة إليهم، نعم لو بطلت لكتابة بالتعجيز صح، لا مكان الشراء حينئذ.

قوله: (ز: لو أوصى لحمل فأتت به لأقل من ستة أشهر استحق، فإن ولدت آخر لأقل من ستة أشهر من ولادة الأول شاركه؛ لتحقق وجوده وقت الوصية).

وذلك لأنها حمل واحد اجماعاً، ولا فرق في ذلك بين أن يكون فراشاً أولاً، ولو جاءت بالثاني لستة أشهر فما راد لم يشارك؛ لا مكان تجدد، ولا يحق أن ذلك إنها يتصور إذا لم يتجاوز مجموع المدينين أقصى مدة الحمل.

ح: لو أوصى للمسجد صرف إلى مصلحه، سواء أطلق أو عينه، أما لو قصد التملك فإنه يبطل.
ط: لو أوصى لكل وارث بقدر نصيبه فهو لغو، ولو خصص كل واحد بعين هي قدر نصيبه فالأقرب الافتقار إلى الإجازة؛ لظهور الفرض في أعيان الأموال.

قوله: (ح: لو أوصى للمسجد صرف إلى مصلحه، سواء أطلق أو عينه، أما لو قصد التملك فإنه يبطل).
أي: سواء أطلق المسجد وعينه كالمسجد الحرام، فالضمير في عينه يعود إلى المسجد.

ويحصل عوده إلى مصرف (صرف)، أي: سواء أطلق الوصية فلم يذكر المصرف أو عينه، وذلك لأن المعروف من الوقف على المسجد أو المشهد وبحوها الصرف إلى مصلحه فلا حاجة إلى التصريح به. نعم لو قصد بالوصية للمسجد تملكه لم تصح؛ لامتناعه

قوله: (ط: لو أوصى لكل وارث بقدر نصيبه فهو لغو، ولو خصص كل واحد بعين هي قدر نصيبه فالأقرب الافتقار إلى الإجازة؛ لظهور الفرض في أعيان الأموال).

لا ريب أنه لو أوصى لكل وارث بقدر نصيبه من التركة كان لغواً؛ لأن ذلك ثابت على كل تقدير.

ولو خصص كل واحد بعين هي قدر نصيبه، إما أن يكون على وجه التنجيز، أو على وجه الوصية.

فإن كان الأول فالأقرب عدم توقفه على الإجازة؛ لأن التصرف في المرض إذا لم ينقص القيمة لا يتوقف على الإجازة، ولهذا جاز البيع بضمن المثل، وكذا بأقل

بها لا يتجاوز الثلث، وكذا سائر المعارضات.

والسرف فيه أن الشخص ما دام حياً لا يخرج ملكه عنه و«الناس مستطون على أموالهم»، غاية ما هناك أن ظهور أمانة الموت اقتضى المنع من إتلاف ما زاد على الثلث لمصلحة الوارث، فجمع بين الحقين بوجوب مراعاة القيمة للوارث وتجويز تصرفات عن المريض، ولولا أن لم يكن لبقاء ملكه أثر

ويحتمل ضعيفاً توقف الزائد على الثلث على الإجارة، لثبوت الحجر في الزائد لحق الوارث، وتعلق الغرض بأعيان الأموال كعقله بالقيمة أمر ظاهر، وليس بشيء، وإلا لم يصح بيع التركة بضمن المثل

وإن كان الثامى معنى التوقف على الإجارة وجهه .
أحدهما سوف لتعلق الغرض بالأعيان كعقله بالقيمة، فكيف لا يحور إبطال حق الوارث من القيمة لا يحور إبطاله من العين؛ ولأن الوصية تمليك بعد الموت فيقف فيها عدا لثلث على الإجارة، لتضمها بطلان حق الوارث من العين فيما راد على الثلث، لعدم النص الدال على منع التصرف في الرند^(١)

والثاني: لعدم، لأن الوصية وإن كانت تملياً بعد الموت إلا أنها تصرف قبله، فوجب أن يكون نافداً مع بقاء قيمة الثلثين للوارث، للجمع بين الحقين كما سبق، ولأن اعتبار الأعيان هنا مع عدم اعتبارها في بيع مريض تركته بضمن المثل بناءً على عدم الفرق بين الحجر والوصية مما لا يجتمعان، وثاني ثابت قطعاً، فينتهي الأول. بيان الثاني، إن النص الدال على المنع مما ردد عن سبب في المنجز والوصية واحد، فإذا قيد بالقيمة استويأ في ذلك.

فإن قيل التقييد بالقيمة في الحجر ثابت إجماعاً، ولا يلزم مثل ذلك في وصية

(١) عولي رآى ٢ ١٢٨ حديث ٣٨٣

(٢) انظر انوسائل ١٣ ٣٦٤ باب ١١

وكذا لو أوصى أن يباع عين ماله من انسان بنقد بثمن المثل.

فإنها تصرف بعد الموت، ولا دليل على لتقييد فيها.

قلنا: بل هي تصرف في حال الحياة يظهر أثره بعد الموت فاللازم نفوذها معاً، أو عدم نفوذها معاً، ويؤيده عموم قوله تعالى ﴿فَمَنْ بَدَلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ﴾^(١). فإن قيل: هو عام مخصوص بالنص الدال على المنع مما زاد على الثلث إلا بالاجارة

قلنا: بل هذا النص محتمل لأن يراد المنع من الزائد باعتبار القيمة فقط أو العين أيضاً، ومع تطرق الاحتمال لا يثبت التحصيل، ويؤيده عموم قوله تعالى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾^(٢). فإن الوصية عقد وعموم قوله عليه السلام (الناس مسلطون على أموالهم)^(٣)، والأول أقرب المصنف هنا، واعرف في التذكرة بقوة الثاني^(٤)، ولا ريب في قوته.

واعلم أن قول المصنف: (ولو خصص) محتمل أن يكون على طريق التنجيز وأن يكون على طريق الوصية، وأن يراد لأعم منها، وقد عرفت الحكم في كل واحد منها.

قوله: (وكذا لو أوصى أن يباع عين ماله من انسان بنقد ثمن المثل). إنها قيد بكون البيع بثمن المثل نقداً؛ لأنه لو كان إلى أجل وبدون ثمن المثل اعتبر حينئذ كون التماوت غير زائد على الثلث، فينظر إلى ذلك الأجل وكم حظه من الثمن، ثم ينظر إلى الباقي من الثمن وينسب إلى القيمة، فإن ساواه أو نقص

(١) البقرة: ١٨٦

(٢) المائدة: ١

(٣) بحوالى الآل: ٢ ١٣٨ حديث ٢٨٢

(٤) التذكرة ٢: ٤٨٢

ولو باع عين ماله من وارثه بثمن أمثل نفذ
ي: في اشتراط التعيين اشكال.

بقدر الثلث فهو من صور الوجهين في اعتبار الاجازة.

وإن زاد فلا بحث في التوقف على الاجازة، مع احتمال المنع من بيع ما زاد على الثلث مؤجلاً بكل تقدير؛ لما فيه من الاضرار بورثة بسمعهم من التركة إلى الأحل. وفيه ضعف، وإلا لم تصح الوصية بمساع التركة مدة لا تزيد على الثلث، واعلم أن الحكم في هذه المسألة مستعاد مما قبلها.

قوله: (ولو باع عين ماله من وارثه بثمن أمثل نفذ)

بد لا مانع، وقال أبو حنيفة: إيه وصيه يتوقف على أحارة الورثة^(١).

قوله. (ي: في اشتراط التعيين اشكال).

بشأ من أنها عليك فيمنع وفروعه لمجهول، ومن لا طباق على صحة الوصية لمقير ومقيرين، ولأصالة عدم الاشتراط، وباب الوصية أوسع من غيره في احتمال الجهالة، والأصح عدم الاشتراط.

ولا يحصى أنه كما لا يشترط التعيين لا تصح الوصية مع الإيهام، فهو أوصى لأحد هدين قاصداً به أحدهما مبهماً لم تصح قطعاً؛ لا متناع صرف الوصية إلى المبهم، أما إذا قصد أيهما كان فإنها تصح على الأصح

ولو قصد الواحد ولم يرد معيناً، ولا مفيداً بعدم التعيين، ولا أيهما كان بل واحداً هو غير معين يمكن تعيينه بعد ذلك، وهو مراد المصنف هنا، كما لو طلق واحدة من نسائه ولم يرد معينة، فإنه على القول به تطلق واحدة ثم يعينها بعد ذلك، إذ سمع إيقاع الطلاق على الأمر الكبي من الزوجات، إذ لا يقع الطلاق إلا على فرد.

وفي صحة هذا اشكال، والقول بصحته بعيد جداً، لكن الاحتمالات الثلاثة إنما

فإن لم نقل به لو أوصى لأحد هدين احتمال تخير الوارث، والقرعة، وفي التشريك بعد.

تتأتى على هذا التقدير، إذ لا معنى للقرعة لو كانت الوصية للأمر الكلي على معنى أنه مصرف، وكذا التشريك.

إلا أن قول المصنف فيها بعد: والفرق بين المولى وبين أحد هدين ظاهر، فإن الثاني متواطئ، أي هذا المعنى لأنه على التقدير الذي ذكرناه لا يكون متواطئاً، ولو كان متواطئاً لم يكن للقرعة معنى، وهو له آحرار (وكذا لو أوصى لأحد هدين وجوراً الوصية المبهمة...) مناف لما ذكره من التواطؤ.

قوله: (فإن لم نقل به) فلو أوصى لأحد هدين احتمال تخير الوارث، والقرعة، وفي التشريك بعد.

أي: إن لم نقل باشتراط التعيين فأوصى لأحد هدين فيه احتمالات: أحدها تخيير الوارث، كما لو أوصى لمسكين من المساكين فإن الوارث يتخير مسكيناً ويدفع إليه، والأصل براءة لدمة من محتم غير ذلك، ولأن المراد: أيها كان؛ لامتناع الوصية للمبهم، فكل واحد على طريق البدل موصى له، فأبها دفعت إليه الوصية فقد صرفت إلى الموصى له بها.

والثاني: القرعة؛ لأنه أمر مشكل، ويضعف بأن المستحق ليس واحداً منها مبها بل كل واحد منها على البدل، فلا وجه للقرعة إذ لا اشكال.

والثالث - وهو أبعد - : التشريك؛ لأن الحق دائر بينهما ولا مرجع فيقسم بينهما وضعفه ظاهر، لأن فيه تبديلاً للوصية، فإن الموصى له واحد منها أي واحد كان.

ويجيء احتمال رابع لم يذكره المصنف، وهو أن يوقف حتى يصطلحا، وضعفه ظاهر؛ لأن الحق ليس لهما معاً وقد جهل قدره، ولا لو أحد مبهم، بل لأبها كان، فكل من دفع إليه فهو الموصى له، والأصح الأول.

ولو أوصى لمنكر كرجل تخير الوارث؛ لتعذر القرعة.
ولو أوصى لمن يصدق عليه بالتواطؤ كالرجل ولمن شاء عم.
يا: لو أوصى لمن يتعذر حمل اللفظ عليه حقيقة فالأقرب صرفه
إلى المجاز كما لو أوصى لأولاده وله أولاد لا غير، أو لأبائه وله أجداد،

قوله: (ولو أوصى لمنكر كرجل تخير الوارث لتعذر القرعة).

وكذا التشريك فلم يبق إلا التخيير شرعاً

قوله: (ولو أوصى لمن يصدق عليه بالتواطؤ كالرجل ولمن شاء عم).
أي: لو أوصى بلفظ متواطئ كلفظ الرحمن، ولمن شاء الموصي مثلاً أو الوارث
كما لو قال أوصيت بكدا لم شئت، أو لمن شاء الوارث فلا بحث في الصحة، والله يعلم
الأفراد على طريق البذل أو أعم منه كما في (من شاء)، ولعرض من هذا أن مثل هذا
اللفظ لا يحتمل سوى إرادة كل واحد، بخلاف أحد هذين، لأنه يحتمل مع ذلك إرادة
الإيham.

واعلم أنه ليس المراد من قوله: (كالرجل) نعلق الوصية به مع التعريف بل
أعم، إذ يجوز أن يراد باللام العهد، والمعهود ما سبق من قوله: (كرجل) وأيضاً فإن
في مثله لاتفيد العموم فهو في حكم النكرة؛ لأن اللام الجسدية لا تخرج المعرف بها عن
معنى النكرة. أما قوله: (من شاء) فإنه للعموم؛ لأن من من أدواته. وقوله: (عم) المراد
به مطلق الشمول الصالح للعموم الحقيقي، ولكن فرد على طريق البذل.

قوله: (يا: لو أوصى لمن يتعذر حمل اللفظ عليه حقيقة فالأقرب
صرفه إلى المجاز كما لو أوصى لأولاده وله أولاد لا غير، أو لأبائه وله
أجداد).

وجه القرب: أن العنول إلى المجاز تكفي فيه القرينة الخالية والمقالية، ولا ريب
أن ظاهر حال العاقل الخائض في وصيته على وجه يبعد في حقه اللعب والهذر، العالم بأنه
لا ولد له صلي، أنه لا يريد بولده إلا الموجود وهو ولد ولده، ولا يريد بأبيه وهو يعلم أن

إلا في مثل الدابة فإنه لا ينصرف إلى البليد إلا لقرينة، لأن الحقيقة هنا ممكنة، أقصى ما في الباب أنه يقتضي بطلان الوصية، وهو حكم شرعي، فلا يخرج اللفظ باعتباره عن حقيقته.

لا أب له إلا الموحود وهو حده، ولا يعي بالقرينة الحالية إلا ما جرى هذا المجرى، ولأن الأصل صيانة كلام المكلف عن اللغو، وقد أمكن ما به يسان كلامه عنه، فتعين الحمل عليه.

ويحتمل العدم؛ لأن اللفظ إنما يحمل عند الإطلاق على الحقيقة دون المجاز، وانتفاء المعنى الحقيقي بحسب الواقع غير كافٍ في العدول إلى المجاز بدون القرينة الصارفة عن المعنى الحقيقي، فإنه على خلاف الأصل. ولأن الأصل صيانة مال العر إلى أن يحصل السبب التناقل.

ويضعف بأن ما ذكره من حال الموصي قرينه كافيه في العدول إلى المجاز، فإنه لا يشترط في القرينه أن تكون أمراً قطعياً، وحينئذ فقد حصل السبب النافل. نعم لو لم يكن عالماً بالحال بأن اعتمد أن له ولداً أو نبأ أو نسي الحال فإن الوصية تبطل، وهذا هو الأصح.

واعلم أن لعبارة لا تخبر من مفاشيه، فإنه لو أوصى لمن يتعذر حمل اللفظ عليه حقيقة يجب صرف الوصية إليه قطعاً، فلا يناسب قوله: (فالأقرب صرفه إلى المجاز)، إذ لا يتطرق احتمال حينئذ، مع أنه لو قال: صرف إليه لكان أوقع، ولكنه أقام المظهر مقام المضمّر هداماً أن عبارته لا تطابق مطلوبه، ولو قال لو أوصى بلفظ يتعذر حمله على الحقيقة فالأقرب صرفه إلى المعار لكان أحسن وأوفق.

قوله: (إلا في مثل الدابة فإنه لا ينصرف إلى البليد إلا بقرينة؛ لأن الحقيقة هنا ممكنة، أقصى ما في الباب أنه يقتضي بطلان الوصية وهو حكم شرعي، فلا يخرج اللفظ باعتباره عن حقيقته، ومن ثم لم نحمل الوصية

ومن ثم لم تحمل الوصية للموالي على المجاز، وهو إرادة المعنيين على الأقوى.

والفرق بين الموالى وبين أحد هذين ظاهر، فإن الثاني متواطىء.

للموالى على المحاز، وهو إرادة المعنيين على الأقوى، والفرق بين الموالى وبين أحد هذين ظاهر، فإن الثاني متواطىء.

يظهر بأدى تأمل أن الاستثناء هنا منقطع، فإن الوصية بحثل الدابة ليس مما يتعد فيه حمل اللفظ على حقيقته، بل الحقيقة فيه ممكنة كما صرح به المصنف، فلا يمكن أن يكون استثناء من قوله (لو وصى لمن يتعلم حمل اللفظ عليه حقيقة). إذا عرفت ذلك فتصبح ما إرادته أن يعدل على الحقيقة إلى المحاز يستدعي قرينة تقتضي ذلك، ولا يكفي في ذلك لزوم فساد لصيغة المأني بها، لأن الفساد حكم شرعي كالصحة، فإذا أتى بعد لو أخرى لمعظه على حقيقته لزم فساد له لم يكن ذلك كافياً في العدول إلى المحاز، ولو أوصى للدابة مثلاً بأن قال: ادفعوا هذا لدائقي، أو لدابة زيد وله دابة وابن زايد مثلاً لم يخرج حمل له على ليليد؛ نظراً إلى أن حمل له على حقيقته يقتضي فساد، بل لا بد من قرينة خارجة عن ذلك حالية أو مفالية تقتضي صرف اللفظ عن الحقيقة إلى المجاز.

ومن أجل هذا لم تحمل الوصية للموالى حيث يكون للموصى له موالى من أعلى وموالى من أسفل على المعنيين معاً مجازاً، سواء على أن المشترك لا يحمل على معنييه معاً عند التجرد عن القرائن؛ لكونه ليس حقيقة فيهما معاً على الأصح، بل حكم بهطلان الوصية؛ لأن الحقيقة ممكنة، غابة ما في الباب أنه يلزم من كون اللفظ حقيقة - وكونه مراداً به أحد المعنيين - الفساد؛ لكونه مبهماً، والفساد حكم شرعي كما أن الصحة حكم شرعي فيجب أن يترتب على كل مقتضاه، ولا يخرج اللفظ عن مدلوله بمجرد ذلك.

وقول المصنف (على الأقوى) في قوله (وهو إرادة المعنيين على الأقوى) يشير به إلى الخلاف الواقع بين الأصوليين في أن المشترك بالسببة إلى مجموع معنييه حقيقة

بسبب : لو أوصى للمحمل فوضعت حياً وميتاً صرف الجميع
إلى الحي مع احتمال النصف.

أو مجازاً. وإلى أن المختار عنده أنه مجاز، فالجواب في قوله: (على الأقوى) يتعلق بما دل
عليه قوله: (وهو إرادة المعنيين) أي: والمجاز هو إرادة المعنيين على الأقوى، فيكون
متعلقاً بما دلت عليه السببة مما فيه معنى الفعل، ولا يخفى أن المجاز هو اللفظ باعتبار
إرادة غير موصوعة منه، ففي العبارة يوسع

وقوله (والفرق بين الموالى) (جواب سؤال مقدر تقديره: على ما ذكرت من أن
الموالى لا يحمل إلا على أحد المعنيين فأى فرق بين الوصية لأحد هذين وبين الوصية
للموالى؟ فيجب استوائهما في الحكم لا استواء لفرق.
وجوابه أن أحد هذين إذا أُريد به أي واحد كان منها متواطئ، فهو بمنزلة
حيوان وما جرى مجراه، غاية ما هنالك أن أفراد أحد هذين اثنان فقط بخلاف أفراد
الحيوان ونحوه.

وأما الموالى فإنه بالنسبة إلى المعنيين مشترك لا يراد منه إلا واحد منها
بخصوصه، وفي المتواطئ يراد ما صدق عليه مفهوم اللفظ، ولو أُريد بأحد هذين واحد
مبهم لكانت الوصية باطلة.

إن قيل أي فرق بين الموالى وبين الوصية لأحدهما إذا أُريد به المبهم، فإن
عبارة المصنف لم تشتمل على الفرق إلا إذا كان متواطئاً

قلنا: الموالى في الأصل مشترك، فالإبهام حاصل في أصل لوضع فلذلك حكم
ببطلانه، بخلاف أحدهما فإن إبهامه إنما حصل بقصد الموصي، ولكونه لا ينهض هذا
فرقاً قد يقال إذا أوصى باللفظ اشترك كالموالى تتعين القرعة لكونه أمراً مشكلاً.

قوله: (يب: ولو أوصى للمحمل فوضعت حياً وميتاً صرف الجميع إلى
الحي مع احتمال النصف).

وكذا لو أوصى لأحد هذين وجوزنا الوصية المبهمة ومات أحدهما قبل
البيان.

وجه الأول: أن الميت كالمعدوم فيكون الحي كأنه تمام الحمل، فتكون الوصية
له كما في الميراث الموقوف.

وجه الثاني: أن تمام الحمل هو الحي والميت، وكون الميت كالمعدوم إنما هو في
عدم ثبوت الوصية له لا مطلقاً.

ولو كانا حينئذ لكان لكل منهما النصف؛ لأن الحمل مجموعها فيكون كلام
الموصي مبرراً عليهما فلا يتفاوت الحال بهوت أحدهما لأن من أوصى لحي ومن ظن
حياته فتبين موته لا تصرف الحصة التي أوصى بها للميت إلى الحي قطعاً، فكذا هنا.
والفرق بين الوصية والإرث ظاهر، فإن الإرث لتقريب التحد أو تعدد، وهذا أظهر
قوله: (وكذا لو أوصى لأحد هذين وجوزنا الوصية المبهمة ومات
أحدهما قبل البيان).

أي: وكذا الحكم فيها لو أوصى لأحد هذين وجوزنا الوصية المبهمة ومات
أحدهما قبل البيان، فإنه محتمل فيه استحقاق الباقي للجميع والنصف، نظراً إلى أن
الميت كالمعدوم فتكون الوصية كلها للحي، وتنقلاً إلى التردد في أن الحي يستحق
الجميع؛ لكونه الموصى له، أو لا يستحق شيئاً؛ لكون الموصى له غيره فيحكم بالنصف.
وفي هذا نظر، لأن الوصية لأحد هذين على طريق الإيهام لا على معنى أيها
كان يجب أن تكون باطلة، لأن المبهمة في حد ذاته بمنع وجوده والعلم به فتمتنع
الوصية له.

وما ذكره من قوله: (ومات أحدهما قبل البيان) يشعر بأن الإيهام إنما هو عند
السامع لا عند الموصي، وحيث لا يجيء لاحتمالاً باستحقاق الباقي للجميع
أو النصف، بل يجب أن يقال، إن أمكن بيان من لموصى أو من يقوم مقامه فلا بحث،
وإن تعذر أمكن القول بالقرعة والبطالان.

المطلب الرابع: الموصى به: وهو كل مقصود يقبل النقل.

والشارح الفاضل بنى المسألة على أن البيان هل هو كاشف عن كون المعين موصى له، أو سبب في حصول هذا الوصف له؟ قال: فعلى الأول يقوم وارثه مقامه ويكون كأنه لم يموت، وعلى الثاني يتأتى هذان الاحتمالان، فعلى هذا إن قلنا بالنصف للمحي يبطال النصف الآخر، وهو الأصح عندي^(١).

هذا كلامه، ومحصله يرجع إلى أنه يجوز إنشاء الوصية لأحدهما لا على قصد أيهما كان، ولا على قصد واحد منهما، بل كما يطلق واحدة من سائهما من دون قصد معينة، ولا على قصد وضعها بالآيها، ثم ينشأ التمين بعد ذلك على أحد القولين في الطلاق، وسبب إن شاء الله تعالى، وبإني أن الطلاق لا يصح على هذا الوجه بل لا بد من تعيين المطلقة على الأصح.

وبسبب القول هذا بعدم صحة الوصية لأحد هذين على الوجه المذكور، إذ لا يعقل استحقاق غير المعين لأعلى جهة كونه مصرفاً، وليس هذا كما لو أوصى لأحد هذين أيهما كان؛ لأن كلاً منهما مصرف متعلق الوصية متوطئ، وهو المفهوم الصادق على كل منهما. ومع ذلك فالإساءة الذي ذكره لا يستقيم، فإنه على التقدير الثاني - وهو كون البيان سبباً في حصول هذا الوصف له - لا وجه لاستحقاق باقي النصف خاصة، بل يجب على هذا التقدير أن يستحق الجميع لوجود سبب استحقاقه.

قوله: (المطلب الرابع: الموصى به: وهو كل مقصود يقبل النقل).

احترز بالمقصود عما لا يقصد في العادة لحقارته كفضلات الإنسان، أو لكون جنسه لا يملك ولا يعد مالاً

واحترز بكونه قابلاً للنقل عن نحو الوقف وأم الولد، فلا تصح الوصية بشيء

ويشترط أن يكون موجوداً، مختصاً بالموصى، منتفعاً به، غير زائد على الثلث، إلا مع اجازة الوارث.

ولا يشترط كونه مالاً، ولا معلوماً، ولا معيناً، ولا مقدوراً على تسليمه. ولا يعني بالموجود كونه موحوداً بالفعل حال الوصية، بل ما يمكن وجوده، فلو أوصى بها تحمله الجارية أو ابنه، أو بالثمرة المتجددة في العام المقبل، أو بأجرة سكنى الدار السنة المستقبلية صح؛ لأنها في تقدير الموجود

من ذلك. ولا يخفى أن قوله بعد (ويشترط...) يقتضي ألا يكون ما عرف به الموصى به ضابطاً

قوله: (ويشترط أن يكون موجوداً، مختصاً بالموصى، منتفعاً به، غير زائد على الثلث إلا مع اجازة الوارث، ولا يشترط كونه معلوماً، ولا مالاً، ولا معيناً، ولا مقدوراً على تسليمه).

حذر بالموجود عما ليس بموجود بالفعل ولا بالقوة حال الوصية، لأنه قد فسر الموجود بقوله: (ولا يعني بالموجود كونه موحوداً بالفعل حال الوصية بل ما يمكن وجوده) فيكون الاحتراز به عما يمتنع وجوده وبه عادة، إلا أنه يلزم أن نصح الوصية بهل الغير؛ لأن حصوله للموصى محرم

وقد احتمله في التذكرة إذ قيله بملكه به^(١)، وحتمل في الدروس الصحة مع الاجازة وجزم هنا بعدم الصحة فيها بعد^(٢)، ولعله أراد أن لم يقيد بملكه إيائه، فلا تبقى منافاة.

قوله: (فلو أوصى بها تحمله الجارية، أو الدابة، أو بالثمرة المتجددة في العام المقبل، أو بأجرة سكنى السنة المستقبلية صح؛ لأنها في تقدير

(١) تذكرة للمها، ٢ - ٤٨٠

(٢) الدروس ٢٤٥

ولو أوصى بالمنافع صحت وإن لم تكن مالا؛ لمساواتها له في الانتفاع.

ولو أوصى بالمجهول، أو بالآبق، أو بالمقصوب صح.

(الموجود....).

نظراً إلى العادة، بل ينبغي أن يقال لو أوصى بها يتجدد له تملكه ولو على وجه المنفعة، كما يتجدد له بشيء وهبة وارثه وبحو ذلك صح، لأن وجود ذلك ممكن، وقد قرر أن الشرط إمكان وجوده.

قوله: (ولو أوصى بالمنافع صح) وأن لم يكن مالا لمساواتها له في الانتفاع).

قد حرم هنا بأن المنافع ليست مالا، وذكر في أحكام المقتس شكاً لا في عدها أموالاً هيكون حرماً بعد التردد، ولعمد تسامح في الجرم هنا، إذ لا يترتب على كونها أموالاً وعدمها شيء من الأحكام لمصلحة في هذا الباب. وعلى كل حال فالأصح أنها أموال؛ لأنها تقابل بالمال وتحمل عوضاً عنه ولو أوصى بالخمر المحترمة، أو بالموات الذي حجره وبحو ذلك صحت؛ لأن المال به غير شرط، إذ لا معاوضة هنا.

قوله: (ولو أوصى بالمجهول أو الآبق أو بالمقصوب صح).

لا فرق في صحة الوصية بالمجهول بين أن يتوغل في الإهام إلى غايته، كأن يقول: أعطوه شيئاً، أو حظاً، أو مسطاً، أو نصيباً، أو جزءاً، أو سهماً، أو قليلاً أو كثيراً إلى غير ذلك؛ لأن الله تعالى أعطان ثلث أموالنا في آخر أعمارنا وقد يشبه علينا قدر الثلث إما لكثرة المال أو غيبته فدعت الحاجة إلى تجويز الوصية بالمجهول.

وكذا لا فرق في صحة الوصية بالآبق والمقصوب بين كون الوصية للغاصب ومن يقدر على قبض الآبق، ولغيره؛ لأن قبض يس شرطاً في الصحة، ولأنه تصح الوصية

ولو أوصى بمال الغير لم يصح؛ لعدم اختصاص.
 ولو أوصى بالمشترك صح في نصيبه، لاختصاصه به.
 ولو أوصى بالخمر والخنزير، وكلب الهراش، وطبل اللهو لم تصح.

بالمعدوم فبالموجود الذي لا قدرة عليه أولى. وكذا، لطير المتعلت في الهواء ونحوه، قال في التذكرة: ولا نعلم فيه خلافاً^(١).

قوله: (ولو أوصى بمال الغير لم يصح، لعدم الاختصاص).
 إلا أنه لو قهز الوصية بملكه أيام كانت مفيدة بمال الاختصاص.
 قوله: (ولو أوصى بالمشترك صح في نصيبه، لاختصاصه به).
 لا مرق في ذلك، بل أن يوصى بجميع المشترك أو بقدر نصيبه، في أنه إما يصح في نصيبه؛ لاختصاصه، بخلاف البيع فإنه لو باع جميع وقف ملك المير على الاجازة. ولو باع قدر نصيبه ففي انصرافه إلى ما يملك وجهان، أحدهما انصرافه إليه وقد سبق، والآخر تأثير الاجازة في بيع المصولي دون الوصية، إلا على احتمال الدروس^(٢). ولو دبر العبد المشترك، أو قدر نصيبه أمكن تأثير الاجازة هنا نظراً إلى قوة جانب العتق.

قوله: (ولو أوصى بالخمر والخنزير وكلب الهراش وطبل اللهو لم يصح).

لأن ذلك ليس مائلاً ولا يستفاد به في محمل، إلا الخمر لتحليل، وطبل اللهو إذا قبل الزوال عن صفته المحرمة بتغيير يسير لا يزيل الاسم إذا أريد رضاضه كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

(١) التذكرة ٢ ٤٨٠

(٢) الدروس ٢٤٥

ولو أوصى بها يستفَع به في ثاني الحال، كالخمر المحترمة التي يرجى انقلابها، والجرو القابل لتعليم لصيد فالأقرب الجوان وكذا لو أوصى بالزبل، أو المجهول كأحد العبدین، أو بالقسط أو النصيب.

قوله: (ولو أوصى بها يستفَع به في ثاني الحال، كالخمر المحترمة التي يرجى انقلابها، والجرو القابل لتعليم لصيد فالأقرب الجوان).
 الخمر المحترمة عند المسلم هي المنحدة للتحويل، وذلك حيث يكون إذا انقلبت غير نجسة؛ لعدم تنجيسها بنجاسة غارضة.
 كذا قيل، وبشكل بأن تنجيسها لا يمنع الاستفَع بها بعد الانقلاب في الأدوية، والشرب في محل الضرورة لجوار شرب المنجس عند الضرورة، وفي نحو الطلاء واللصوق أحياناً، خصوصاً على القول بأن الكائن لا يقبل التطهير.
 ووجه القرب: أن كلاً منها قابل للاستفَع به، وأصيرورته مآلاً فجازت الوصية بهما، لأنه يكفي لصحة الوصية كون الشيء مآلاً بالقوة ويحتمل العلم؛ لأن الوصية عليك، وهو ممتنع هنا، وليس بشيء، بل هو ممكن باعتبار التحدد، والكبير القابل للتعليم كالجرو في ذلك، ولعله ذكر الجرو نظراً إلى أن قبوله أغلب.
 قوله: (وكذا لو أوصى بالزبل، أو المجهول كأحد العبدین، أو بالقسط أو النصيب).

أي. وكذا يصح لو أوصى بالزبل، والمراد به الطاهر؛ لأن غيره نجاسة لا يعتد بالنفع به شرعاً، وبه صرح في الدروس^(١)، وهو مقتضى كلام التذكرة^(٢).
 قال الشارح الفاضل: البحث هنا في ما لا يملك باعتبار أولوية اليد، وله منفعة مباحة كالزبل، فإنه يستفَع به للزرع هل تصح الوصية به أم لا؟ والبحث فيه كالمسألة

وكل ما ينتقل إلى الوارث إلا اقصاص وحد القذف، فإنه لا يقع للموصى له، وإن انتقل إلى الوارث لأن المقصود وهو التشفي يحصل للوارث دون.

المتقدمة^(١)، هذا كلامه، ويلوح منه أنه يعتقد أن المراد بالزبل النجس؛ لأن غير النجس يملك، وهو مال.

وقد سبق ذكر الوصية بالمجهول، وكأنه أراد هنا الجواز مع الإبهام، ولا بعد في جوازه؛ لأن العرر غير قاذح هنا، بخلاف الوصية لأحد الشخصين على جهة الإبهام فإن فيه خلافاً، وقد منع بعضهم منه كما في التمليكات^(٢) وقد يحتمل في الموصى به ما لا يحتمل في الموصى له، ولذلك حارت الوصية بحمل سيكون دون الوصية لحمل سيكون.

قوله: (وكل ما ينتقل إلى الوارث إلا لقصاص وحد القذف فإنه لا يقع للموصى له وإن انتقل إلى الوارث؛ لأن المقصود - وهو التشفي - يحصل للوارث دون).

أي وكذا تصح لو أوصى بكل ما ينتقل إلى الوارث إلا ما ذكره، لأنه وإن انتقل إلى الوارث إلا أنه لا يتمكن مستحقه من نقله إلى غيره، لغوات المقصود وهو التشفي. ويسمي أن يكون كل ما جرى هذا المجرى كذلك، كالتمرير الثابت بالشتم، وهل تصح لوصية بالحقوق التابعة للأموال، كالحق الشفعة حيث لا يبطل بالتأخير؟ حكى المصنف عن الشافعية^(٣) في التذكرة المنع ولم يفت بشيء^(٤). والمنع متجه، إذ لا حظ للموصى له في ذلك، نعم لو أوصى له بالبيع والخيار معاً، على معنى إن فسخ يكون النقص له أمكن الصحة، لو حود الوصية بالمال، والخيار تابع وفيه

(١) إصباح الفوائد ٢: ٥٠٥

(٢) الوجيز ١: ٢٧٦

(٣) التذكرة ٢: ٤٧٩

ولو أوصى بكلب ولا كلب له لم يصح؛ لتعذر شرائه إن منعنا بيعه مطلقاً، وإلا اشترى له ما يصح بيعه، وعلى الأول لو كان له كلاب ولا مال له فوجه اعتباره من الثلث تقدير القيمة لها. ويحتمل التقدير بتقويم المنفعة، أو اعتبار العدد،

نفع ظاهر. أما لو أوصى بحق التحجير وبالأولوية في الأرض الخراجية ونحو ذلك فإن الصحة أظهر.

قوله: (ولو أوصى بكلب ولا كلب له لم يصح، لتعذر شرائه إن منعنا بيعه مطلقاً، وإلا اشترى له ما يصح بيعه).

المراد بقوله (إن منعنا بيعه مطلقاً) التعميم في كلب الصيد وغيره وبشكل إطلاق عدم الصحة بإمكان حصوله للموصي كغير السع، وصحة الوصية دائرة مع إمكان الوجود كما سبق، فإن تعذر بطلت. أما إذا حوَّرا الشراء - وهو الأصح - فإن الوارث يتخير في شراء أي الكلاب الأربعة شاء.

قوله: (وعلى الأول لو كن له كلاب ولا مال له، فوجه اعتباره من الثلث تقدير القيمة لها، ويحتمل التقدير بتقويم المنفعة واعتبار العدد). أي: على المسع من بيع الكلاب مطلقاً لو كان للموصي كلاب ولا مال له سواها ففي اعتباره من الثلث طرق:

الأول تقدير القيمة لها، بأن يعرض كونها أموالاً تباع، وينظر كل واحد منها كم يساوي على ذلك التقدير ووجهه أن الطريق إلى تقويم مالا قيمة له مع وجود منفعة معتبرة شرعاً، كتقدير الحر عبداً عند الحاجة، وكأرض المراح الذي لا مقدّر له شرعاً ليتمكن التوصل إلى ما يقابله من المال.

الثاني: التقدير لقيمة بتقويم المسعة، لأن المقصود من العين الانتفاع بها، ولذلك نقل القيمة بقلة المسعة ونكثر بكثرتها، وهي مناط صحة الوصية حتى أن مالا

ويتعذر الأولان لو أوصى ذوالكلب وطبل اللهو وزق الخمر بأحدها، ولا مال سواها.
ولو كان له سواء نفذت الوصية وإن قل؛ لأنه خير من ضعف الكلب الذي لا قيمة له.

منفعة فيه لاتصح الوصية به.

ووجه الثالث اعتبار العدد؛ لأنه المرجع عند الاستواء، ولما لم يكن لها قيمة كانت سواء.

وأقربها الأول؛ لأن المنفعة كما أنها مقصودة فكذا خصوصية الذات، لظهور اختلافها ومعاوت لأعراض بإحلالها، فتعرض ثوات قيمة ثم ينظر في دوائها وصفاها، وما يعايل كل واحد منها باعتبار ذاته وصفاه من القيمة ثم يستخرج لث

قوله: (ويتعذر الأولان لو أوصى ذوالكلب وطبل اللهو ورق الخمر بأحدها ولا مال له سواها، ولو كان له سواء نفذت الوصية وإن قل؛ لأنه خير من ضعف الكلب الذي لا قيمة له).

هاتان مسألتان متفرعتان على لقول بجمع بيع الكلب مطلقاً.

الأولى لو كان لمريض كلب وطبل لا سمعه له في غير المحرم ولا قيمة لرصاضه ورق حمر محترم ليحور اقتناؤها فأوصى بأحدها فطريق اعتبار لث هنا العدد ليس إلّا؛ لامتناع التقويم والمالية في الطبل والخمر المذكورين، دلامنفعة محللة لها، ولا يقابل أحدهما بهال فعدد الأولان - أعني تقدير لقيمة لها أو تقديرها باعتبار المنفعة - بخلاف الكلب، لامكان تقدير القيمة به حيث أن الشارع جعل له دية فهو في حكم المال.

لكن لقائل أن يقول إن طبل اللهو مذكور لا يحور اقتناؤه ويجب إنلافه فكيف يعتبر كونه ثلثاً باعتبار العدد، ويلزم من اعتباره اعتبار الخمر إن لم تكن محترمة؟

ولو أوصى بطل هو بطل، إلا أن يقبل الإصلاح للحرب، أو غيره مع بقاء الاسم.

ولو لم يصلح إلا برضه لم يصح، فإن الوصية لا تنزل على الرضا؛ لاعتقادها اسم الطبل.

مع أن المصنف في التذكرة قيد بكونها محترمة^(١)، وكذا الشارح ولده^(٢) وأيضاً فإنه لو أوصى بالطبل المذكور لم تصح الوصية به فكيف يُعدّ ثلثاً.

قيل: إنها عند ثلثاً باعتبار رضاها؛ لأنه وإن لم يكن له قيمة فهو مملوك. قلنا هذا ينافي عدم حوار الوصية، فإنه لو اعتبر رضاها لزم حوار الوصية به، إلا أن يقال: إن عدم جواز الوصية به لم يكن من حيث أنه غير مملوك، بل لأن نعمه محصور في الجهة المحترمة وإخراجها عن كونه آلة هو يحتاج إلى تغيير كثير، وحينئذ فمختار المصنف قريب.

الثانية: لو كان له مال سوى الكلب وإن قل صحت الوصية بالكلب؛ لأن المال القليل خير من ضعف الكلب، لأنه على ذلك التقدير لا يعد مالاً ولا قيمة له، وشرط نعوذ الوصية أن يبقى للورثة من التركة ضعفاً

وللمشافهة وجه: إن الوصية تنفذ في ثلث الكلب؛ لأنه ليس من جنس الأموال فيقدر كانه لا مال له، كما أن وصيته بمال في هذه الصورة تعتبر من ثلثه ويقدر كانه لا كلب له. ووجه آخر أنه يقوم الكلب أو منفعة على اختلاف الوجهين السابقين، ويتضمن إلى ماله وتنفذ الوصية من الجميع^(٣)

قوله: (ولو أوصى بطل هو بطل إلا أن يقبل الإصلاح للحرب أو غيره مع بقاء الاسم، ولو لم يصلح إلا برضه لم تصح؛ لأن الوصية لا تنزل على

(١) لتذكرة ٢، ٤٨٢

(٢) إصلاح لقوائد ٢ ٥٠٤

(٣) الوجيز ١ ٢٧١

الرضا لا اعتقادها اسم الطبل).

لفظة الطبل تقع على طبل الحرب الذي يضرب به للتهويل، وعلى طبل الحجاج والقوافل الذي يضرب لإعلام الزول ولارتجال، وعلى طبل العطارين وهو سمط لهم، وعلى طبل اللهو. وقد قرر بالكوفة نبي يصرها المخنثون وسطها صيق وطرفها واسعان، وهي من الملاحى قال المصنف في التذكرة ولعل التمثيل بها أولى من التفسير^(١).

إذا عرفت ذلك فاعلم أن الطبل الذي انعرض لمقصود منه أمر محتل، كطبل الحرب الذي ليس المراد منه اللهو بل التهويل في قلوب العدو بحور اقتناؤه، فإن بعض المحرمات قد أبيحت في الحرب كلبس الحرير، فما لم تكن غايته محرمة وليس في حد ذاته معصية بطريق أولى. ولو أوصى بـطبل الحرب صحت الوصية.

نقل فيه لمصنف في التذكرة الإجماع، من وكذا بهي الطبول إلا طبل اللهو، ولو صلح الطبل للهو وغيره من الأمور المحللة صحت الوصية لوحد المنفعة المحللة. ولو لم يصلح إلا للهو فإن أمكن صلاحه للحرب ونحوه بتغيير يسير يبقى معه إسم الطبل صحت الوصية به أيضاً، خلافاً لبعض العامة؛ لأنه عين يمكن الانتفاع بها انتفاعاً محلاً مع بقاء الاسم مع تغيير يسير، فأشبهه مالهو أوصى له بعبد مريض لا ينتفع به على حالته تلك، بخلاف ما لو لم يمكن الانتفاع به إلا بتغييره عن صفته بحيث يخرج عن الاسم، فإن الوصية به لا تصح لاعتقادها اسم الطبل وهو محرم، ولا يحمل على مالا يتناوله اللفظ وهو الرضا.

واختار في التذكرة الصحة^(٢)، ويرى على توصيه بالرضا وإن لم يكن نفيساً

(١) التذكرة ٢ ٤٨٣

(٢) التذكرة ٢ ٤٨٣

(٣) التذكرة ٢ ٤٨٣

ولو كان الرضا من ذهب أو عود كان هو المقصود، فتنزل الوصية عليه، فكأنه أوصى برضاؤه.
ولو أوصى برضاؤه صحت، كأنه قال: يكسر الطبل ويعطي رضاؤه.

ويشترط أن لا يكون الموصى به زائداً على ثلث الموجود عند

كالمتخذ من الخشب، والأول أولى، لأن معظم العرص من هذا الطبل ولما أئدة العظمى المقصودة منه محرمة. ولا يرز إطلاع الوصية به على ما لا يقصد منه غالباً ولا ينتقل الدهن إليه - وهو الرضا - لعدة فروع من اللفظ ولا يقصد من تلك الآلة - واعلم أن رضا الشيء - بضم الراء - هو فئانه

قوله: (ولو كان الرضا من ذهب أو عود كان هو المقصود فتزل الوصية عليه، فكأنه أوصى برضاؤه).

لما كان بين الطبل المتخذ من الخشب والخسيس فرق - لأن الأول يقصد منه اللهو المحرم ويقصد رضاؤه لمعاسته، بل قصد رضاؤه أقوى من قصد منفعته المحرمة وأكثر، بخلاف المتخذ من الخسيس - فرق بينهما في الحكم فصحت الوصية بالخسيس ونزل إطلاقها على الغرض الصحيح، بخلاف المتخذ من الخسيس، ولم يفرق بعض العامة بينهما في البطلان

قوله: (ولو أوصى برضاؤه صحت كأنه قال: يكسر الطبل ويعطي رضاؤه).

أي، لو أوصى برضاؤه الخسيس صحت الوصية، لأن الوصية بالنفس مرصحتها تنزلاً على الرضا، فإد، صرح بالرضا كان أولى ويمكن إرادتها معاً؛ لعدم سبق ذكره، وكيف كان فلا كلام في الصحة هنا.

قوله: (ويشترط أن لا يكون الموصى به زائداً على ثلث الموجود عند

الموت.

ويستحب التقليل، فالربع أفضل من الثلث، والخمس أفضل من الربع، وهكذا.

الموت).

نما قيَّته بقوله: (عند الموت)؛ لأنه الوقت الذي تستعمل فيه التركة إلى الوارث، فربما كان في وقت الوصية أكثر ثم صار أقل ينتف بعض التركة، وربما انعكس الحال يتحدد مال يكسب أو إرث أو قبول وصية، ويصير ذلك. ويرد عليه أنه ربما تلف بعض التركة بعد الموت وقبل قبض الوارث إليها، فلا يُحسب ذلك على الورثة ويصير الثلث أقل، وربما تجدد عند الموت دية نفس أو طرف يصلح ونحوه فيصير أكثر.

ولا يستقيم التنفيذ بقوله (عند الموت)، بل يبعد بوقت قبض الوارث التركة وأخذ دية النفس والطرف، وقبوله الوصية لمورثه. دامات بعد موت الموصي الأول بناءً على أن القبول كاشف وما جرى هذا المجرى قوله: (ويستحب التقليل، فالربع أفضل من الثلث، والخمس أفضل من الربع، وهكذا).

ظاهر العبارة أن التقليل مطلقاً أفضل، وليس في لمصوص ما يشهد له على إطلاقه. روي عن قيس بن عاصم في الحسن عن الباقر عليه السلام قال «كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول: أوصي بخمس مالي أحب إلي من أن أوصي بالربع، ولئن أوصي بالربع أحب إلي من أن أوصي بالثلث، ومن وصى بالثلث فلم يترك فقد بالغ»^(١)، وغيره من الأخبار.

وغاية ما ذكره المصنف في التذكرة أنه قال: ولا يبعد عندي التقدير بأنه متى

(١) الكافي ١١٧، حديث ٧، الاستبصار ١١٩، حديث ٣، ربهما عن محمد بن قيس.

فلو أوصى بأزيد من الثلث، فإن أجازت لورثة، صحت، وإن منعوا بطلت. ولو أجاز بعض الورثة نفذت الإجازة في قدر حصته من الزيادة، ولو أجازوا بعض الزائد صح خاصة

كان المتروك لا يفصل عن غنى الورثة لا تستحب الوصية، لأن النبي صلى الله عليه وآله علل المنع من الوصية بقوله: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾^(١) «لئن تترك ورثتك أغنياء حير من أن تدعهم عالة»^(٢).

ولأن إعطاء العريب المصحح خير من إعطاء الأحمق، فعنى لم يبلغ الميراث عما هم كان تركه لهم كمطينهم، فيكون ذلك فصل من الوصية لغيرهم بحيث يختلف الحال باختلاف الورثة وكثيرهم وقليلهم وحماتهم وحاجتهم، ولا يتقدر بقدر من المال^(٣) هذا كلامه، وهو حسنة إلا أنه لا يقتضي استحباب التقليل مطلقاً

قوله: (فلو أوصى بأزيد من الثلث، فإن أجاز الورثة صحت وإن منعوا بطلت، ولو أجاز بعض الورثة نفذت الإجازة في قدر حصته من الزيادة، ولو أجازوا بعض الزائد صح خاصة).

لما علم أن الوصية بها تعدد كما كانت نشأاً فما دون، تبين أنه لو أوصى بأزيد من الثلث تعدد في الثلث ووقف الباقي على الإجازة إعطاء لكل منها حكمه، فإن أجاز الورثة صحت، وإن منعوا بطلت لزيادة أصل الوصية كما لا يخفى، وهو ظاهر. ولو أجاز بعض الورثة دون بعض أثرت الإجازة في نصيبه من الزيادة، إذ لا أثر للإجازة في قدر الثلث، ولو أن جميع الورثة أجازوا الوصية في بعض الزيادة كنصفها أو ثلثها لم ينقد إلا ذلك القدر دون ما سواه.

(١) البقرة، ١٨

(٢) صحيح البخاري ١٠٣٢ و ٨١٧ سنن الترمذي ٤٢٤ حديث ٢١١٦

(٣) التذكرة ٢ ١٨٠

ولو أوصى ببيع تركته بضمن المثل ففي اشتراط الإجازة اشكال.
والإجازة تنفيذ لفعل الموصى لا ابتداء عطية. فلا يعتقر إلى قبض، ويكفي
أجزت أو وانفذت وشبهه. ولو اعتق عبداً ولا مال له سواء، أو أوصى بعقده
فأجاز الورثة، فالولاء كله لعصبته دون عصبة الوارث.

قوله: (ولو أوصى ببيع تركته بضمن المثل ففي اشتراط الإجازة اشكال).

منشأ الاشكال معلوم مما سبق، ومنه يعلم الرابع من الطرفين

قوله: (والإجازة تنفيذ لفعل الموصى لا ابتداء عطية. فلا تعتقر إلى قبض ويكفي: أجزت، أو أنفذت وشبهه. ولو اعتق عبداً لا مال له سواء، أو أوصى بعقده فأجاز الورثة فالولاء كله لعصبته دون عصبة الوارث).
في كون الإجازة تنفيذاً، أو إمضاء لتصرف الموصى، أو ابتداء عطية من الورثة وجهان:

المختار عندنا الأول؛ لأن الملك باق على المريض لم يخرج عنه بمرضه، فيصح تصرفه فيه لمصادفته الملك، وحق الوارث إنما يثبت في ثاب الحال، فأشبه ببيع الشقص المشفوع. وأيضاً فإن الوارث ليس بمالك، وثبوت حق له لا يقتضي كونه مالكا؛ لأن الحق أعم من الملك فتصرف الموصى في الملك وحرارة الوارث في معنى الإسقاط لحقه. وأيضاً فإن المريض لو برأ من مرضه نفذت تصرفاته المنجزة بناءً على أنها كالوصية، ولم يفتقر إلى الاستئاف.

والثاني: أن الإجازة ابتداء عطية من الورثة، وتصرف الموصى في الزائد على الثلث لاغ؛ لأنه مهي عنه، والنهي يقتضي العساد، ولأن الزيادة حق الورثة فيلغو تصرف الموصى فيها.

وضعه ظاهراً؛ لأننا لا نسلم أن مجرد التعط بالوصية منهي عنه، ولا نسلم أن

ولا فرق بين أن يكون الموصي مريضاً أو صحيحاً،

الذي هنا يقتضي الفساد، ولو سلم فإنها يقتضيه لو لم تجز الورثة، ولا نسلم أن الزيادة حق الورثة، بل هي ملك الموصي، شذية ما في الباب أن حقهم قد تعلق بها، ومع الإجازة يسقط كإجازة المرحوم تصرف الراعي، وقد مرَّع المصنف على ذلك فرعين:

الأول. عدم افتقار الإجازة إلى قبض من الموصي له على الأول، وكذا الإجازة إلى تحديد هبة وقبول، بل يكفي أجزت، أو أعدت، أو أمضيت، وما أعاد هذا المعنى. وليس للمجيز الرجوع وإن لم يحصل القبض، بل وإن لم يحصل القبول بعد، ولأن الإجازة لما كانت تنعياً لم يبق له معها حق. وعلى القول الثاني يعتق إلى قبول آخر في المجلس وقبض، وللمجيز الرجوع قبله، ^(١) صرح جمع من العامة.

الثاني: لو اعتق شخصاً لأحد له سواء، أو أوصى بهتفه فلا بد من إجازة الورثة؛ لأن المجيز في المرض كالوصية، فإذا أجاز الورثة فالولاء كله للموصي، فيكون لعصته على أحد الأقوال. وعلى الثاني، مما راد على الثالث يكون ولأول المجيزين دكورهم وأناثهم بحسب استحقاقهم؛ لأنهم باشره بالاعتاق.

واحتمل بعض التساميه كون الولاء للموصي على القولين؛ لأن إجازتهم على تقدير كونها ابتداء عطية كاعتاقهم عن الميت بإذنه، وذلك يقتضي ثبوت الولاء للأن^(٢). وعلى القول الثاني فقد ذهب بعضهم إلى أنه لا بد في إجازة العتق من الإتيان بلفظه .

قوله: (ولا فرق بين أن يكون الموصي مريضاً أو صحيحاً).

أي: لا فرق في افتقار الوصية بالزائد على الثالث إلى الإجازة بين أن يكون الموصي مريضاً أو صحيحاً؛ لأن الوصية تمليك بعد الموت، فلا يختلف الحال بالصحة

(١) المجموع ١٥: ٤٠٤، المقي لاين تدليه ٤: ٤٥٠

(٢) المجموع ١٥: ٤١٠

وتنفذ لإجازة إن وقعت بعد الموت إجماعاً، وفي نفوذها قبله قولان.

والمرض، بخلاف التصرف المبيح.
قوله: (وتنفذ الإجازة إن وقعت بعد الموت إجماعاً، وفي نفوذها قبله قولان).

أطبق الأصحاب على أن الإجازة من وارث د وقعت بعد الموت كانت معتبرة، واختلفوا في اعتبارها لو وقعت قبل الموت.

فاعتبرها الأكثر كالشع^(١)، وابن المنجد^(٢)، وابن بابويه^(٣)، وابن حمزة^(٤)، والمحقق بن سعيد^(٥)، والنصف في المختلف^(٦)، والتذكيرة^(٧) وذهب لمفيد^(٨) وسائر^(٩)، وابن إدريس إلى عدم اعتبارها^(١٠)، والأصح الأول، لنا عموم قوله تعالى ﴿فَمَنْ بَدَلَهُ بِعَلْفِ سَعَةٍ﴾^(١١)، وقوله نعتي ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ﴾^(١٢) حرج ما أحرجه لدليل فيسمى الباقي على لأصل رايضاً فإن الرد حي الورثة، مرضاهم مسقط له، بدليل أن الحق ثابت وآلاً لم يسمع الموصى من الزائد.
فإن قيل لم يملكوا شيئاً بعد

(١) النهاية ٦٠٨ خلاف ١٧٩ ٢

(٢) نقله عنه العلامة في المختلف، ٥٠٠

(٣) الفقيه ١١٧، حديث ٥١٢

(٤) الوسيلة ٣٧٥

(٥) الشرع ٢ ٢٤٥

(٦) المختلف، ٥٠٠

(٧) التذكيرة ٢ ٤٨٢

(٨) نفقه ١٠٦

(٩) لم رسم، ٢-٣

(١٠) لسائر، ٣٨٥

(١١) أنقرة ١٨٦

(١٢) النساء، ١١-١٢

قلنا: لا يلزم من عدم الملك عدم الحق أصلاً.

وأيضاً فإنه لو لم يكن لهم حق لأنحصر الحق كله في الموصي، وهو باطل، ومع ثبوته فهم مسيطرون على إسقاطه كسائر الحقوق. وقد روى منصور بن حازم في الصحيح، ومحمد بن مسلم في المحسن كلاهما عن الصادق عليه السلام: في رجل أوصى بوصية وورثته شهود فأجازوا ذلك، فيما مات لرجل تفصوا الوصية، هل لهم أن يردوا ما أقرؤا به في حياته؟ قال: «ليس لهم ذلك»، الوصية جائزة عليهم إذا أقرؤا بها في حياته^(١)، وادعى الشيخ على ذلك إجماعاً^(٢).

احتج الآخرون بأنها إجازة فيها لا يستحقونه بعد فجرى مجرى ردهم حينئذ أحباب المصنف بأنه لولا تعلق حق الوارث لم يمنع المريض، والفرق بين الإجازة والرد ظاهر، فإن الرد إما لم يصبر حال حياة الموصي؛ لأن استمرار الوصية يجري مجرى تجديدها حالاً فحالاً، بخلاف الإجازة فإن الدوام يؤكدُها. والخاص أن الرد لما لم يكن مباحاً من إشاء الوصية لم يكن معتبراً، بخلاف الإجازة فإنها إسقاط لحق قد ثبت، ودليل الثبوت ما سبق، ولا يتوقف الثبوت على حصول الملك.

إذا عرفت ذلك فاعلم أن المفهوم من عبارة الأكثر ومن استدلالهم، أن هذا الحكم إنما هو فيها إذا أجاز الوارث وصية المريض وما في حكمها. أما وصية الصحيح فمقتضى قولهم، أن الوارث بالإجازة أسقط حقه إن إجازته حينئذ لا تؤثر، إذ لاحق له. والمصنف في التحرير عزم الحكم في الإجازة للوصية حال المرض والصحة^(٣)، وعموم لرواية الحاصل من ترك الاستفصال يتناولها، وكل منها

(١) الفقيه ٤: ١٤٨ حديث ٥١٣، التهذيب ٩: ١٩٣ حديث ٧٧٦ الاستبصار ٤: ١٢٢ حديث ٤٦٥

(٢) الخلاف ٢: ١٢٩ مسألة ١٤ كتاب الوصايا.

(٣) تحرير الأحكام ١: ٢٩٤

ولا تصح الإجارة إلا من جائز لتصرف، فلا تنفذ إجارة المجنون،
والصبي والسفيه، وتصح من المفس.

محتمل، وإن كان التعميم لا يخلو من اشكال.

قوله: (ولا تصح الإجارة إلا من جائز التصرف، فلا تنفذ إجارة
الصبي والمجنون والسفيه، ويصح من المفس).

أما عدم صحة الإجارة من الصبي والمجنون والسفيه فظاهر؛ لأن الإجارة
تنفذ للتصرف في المال فهي في حكم التصرف في المال، وهو ممنوع ممن ذكر
وأما صحتها من المفس فهذه المصنف في التذكرة على أنها تصح حتى لو قلنا
بأنها ابتداء عطية لم تصح، لأنه ليس له هبة ماله، وهذا ينتم في إحارته بعد الموت أما
في حال المرض فلا؛ لأن المفس لم يملك شيئاً حينئذ فلم يتعلق حقوق الغرماء
بمتعلق الإحارة ليحجر عليه في ذلك، إذ لا يحجر عليه إلا في الأموال التي تعلقت
بها حقوق الغرماء.

على أن لقائل أن يقول، إن كانت إجارة بعد الموت أيضاً يجب أن تكون
ناهية إذ قلنا بأن قبول الوصية يكشف عن ملك الموصى له بالموت، لأن إحارته
والقبول على هذا التقدير يكشفان عن أن نفس إن لم يملك الموصى به عدم تتعلق
به حقوق الغرماء، أما على القول بأن العزل حره لسبب فيتم ما ذكره إذ وقعت
الإجارة بعد الموت؛ لأن الوارث قد ملك حينئذ.

ومشكل هذا أيضاً بأن ذلك يقتضي تصرف المفس في المال الذي تعينت به
حقوق الغرماء، فلا يتم ما ذكره بحال واعلم أن الغرماء بإجارة الورثة بعد الموت لا
عند الوصية، فهو كان له أح فأجار ثم تحدد له ابن لا امتداد المرض فالمعتبر إجارة
الابن.

ويعتبر الثلث وقت الوفاة لا الوصية، سواء كانت الوصية بمعين أو لا، فلو أوصى الغني ثم افتقر، ولفقير ثم استغنى، فالحكم بحالة الموت. ولو قتل خطأ أو استحق أرشاً، خرجت الوصية من ثلث تركته وثلث ديته وأرشه، وكذا العمد إذا تراضوا بالدية.

قوله: (ويعتبر الثلث وقت الوفاة لا الوصية، سواء كانت الوصية بمعين أو بجزء مشاع أو لا).

قد بينا فيما تقدم أن الثلث يعتبر بعد الموت، إذ قد يتحدد مال لميت بعد الموت كالدية إذا ثبت صلحاً. وقد يتحدد نصف بعض التركة قبل قبض الوارث، وكأن المصنف إنما اعتمد ذلك في مقابل وقت الوصية لا مطلقاً، فكأنه قال، لا يعتبر وقت الوصية. ولا فرق بين أن يكون الوصية بمعين كعمد أو بجزء مشاع كربع، أو لا كما يتردهم. واعلم أن هذا يستقيم فيما إذا أوصى بقدر معلوم، أما إذا أوصى بثلث تركته وكان في وقت الوصية قليلاً، فتعده به مال كثير بالإرث أو بالوصية أو بالإكتساب، ففي تعلق الوصية بثلث المتجدد مع عدم العلم بإرادة الموصي للموجود وقت الوصية والمتجدد نظر ظاهر، منشؤه دلالة قرائن الأحوال على أن الموصي لم يرد ثلث المتجدد حيث لا يكون تحجده متوقعاً. وقد تقدم الاشكال فيما إذا أوصى لأقرب الناس إليه وله ابن وابن ابن، فهاتين الابن فإن استحقاق ابن الابن لها لا يحلو من تردد

قوله: (فلو أوصى الغني ثم فقير، أو الفقير ثم استغنى فالحكم بحالة الموت).

هذا واضح إذا كان الموصي به معيناً كدار أو شقص منها أو مائة درهم. أما إذا كان الموصي به ثلث التركة مثلاً ففي الحكم شك في الفرض الثاني بنشأ بما سبق، أما ما عداه فإن تنمذ الوصية بحسب الممكن واجب.

قوله: (ولو قتل خطأ أو استحق أرشاً خرجت الوصية من ثلث تركته وثلث ديته وأرشه، وكذا العمد إذا تراضوا بالدية).

ولو أوصى بالمضاربة بتركته اجمع، على أن نصف الربح للوارث

صح.

للإطلاق على أن ذلك محسوب من التركة، والوصية تتعلق بمجموعها والأمر في غير العمد وصح أما العمد فقد يتوقف فيه من حيث تجدد ثبوته بعد الموت، ويدفع بأنه عوض القصاص الذي هو موروث عن المجني عليه، وعوض الموروث موروث.

قوله: (ولو أوصى بالمضاربة بتركته على أن نصف الربح للوارث صح). هذا قول الشيخ في النهاية^(١)، وجمع من لأصحاب^(٢)، واختاره المصنف هنا وفي التذكرة^(٣)، وإطلاقه يساوي الوارث الصغير والبدع، ويعم ما إذا كانت حصة الموصى له من الربح بقدر أجرة المنزل كعقبة في الحمار أو رائده عليها، بل صرح المصنف في لقراص من هذا الكتاب والتذكرة بأن أرائد من الحصة عن أجرة المنزل لا بحسب من الثلث^(٤).

وقد روى خالد بن بكر الطوس قال دعاي أبي حين حضرته الوفاة فقال يا بني اقصد مال أحوثك الصغار، وأعمل به وحد نصف الربح واعطهم المصنف وليس عليك صهر - إلى أن قال - فدخلت على أبي عبد الله عليه السلام فاقترضت عليه قصي فقال عليه السلام «أما فيما بينك وبين الله فليس عليك صهر»^(٥).

وعن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام، أنه سئل عن رجل أوصى إلى رجل بولده وبمال له، فأذن له عند الوصية أن يعمل بالمال ويكون الربح بينهما

(١) النهاية ٦٠٨

(٢) منهم من البراج كما نقله عنه العلامة في المختلف ٥١١

(٣) التذكرة ٢ ٥٢٠

(٤) التذكرة ٢ ٢٣٠

(٥) الكافي ٧: ٦٢ حديث ١٦

وبينهم قال. فقال «لا بأس به من أجل أن بناء قد أدرك له في ذلك وهو حي»^(١)
وهاتان الرويتان معاً ما يدل على الربح بقدر أجرة المثل، وما إذا كان رائداً
عليها بقدر الثلث أو أكثر، من حيث أنه عليه السلام ترك الاستفصال في حكاية
الحال، وهو دليل العموم عند جمع من الأصوليين ويؤيده ما ذكره المصنف من أن المقيد
بالثلث هو تعويت بعض التركة، وليس حاصلها لاسفاء الربح حينئذ

فإن قيل: عدم وجود الربح حينئذ لا يحل بتعويته، فإنه لو أوصى بها تحمله
دائمه أو أمته لكان ذلك محسوباً من الثلث مع استعائه حينئذ

قلنا: الفرق بين الربح والحمل ثابت، فإن الحمل بناء الملك وهو موقع وجوده.
بخلاف الربح فإنه أثر يمتد بالعمل وبجارته، وليس هو بناء الملك بل السلعة التي
يشتريها بمال التركة وليس من التركة فلا يكون الربح شيئاً من أموال الميراث ولا من
مباحها هذا، مع أنه إما يحدث على ملك العامل والوارث من أول الأمر، فما يملكه
العامل ليس للوارث ولا للموصي فيه حق.

فإن قيل إن السلعة لمعابلة بين التركة بحسب من التركة، لأنها تشتري بعين
المال على مقتضى وضع المصاربة فتكون ملكاً للوارث، فيكون بائناً به

قلنا: إما يدخل في ملكه على تقدير صحة المصاربة، إذ لولاها لم يكن الشراء
بائناً، ومتى صحت المصاربة كانت الحصة من الربح منسوبة للعامل

والحاصل أنه لولا صحة المصاربة لأدى مصادها إلى عدم انفساد بيبانه: إن
مصادها على تقدير ثبوته إما يكون لتعويت ما رد على الثلث من التركة تبرعاً، وذلك
إنما يكون على تقدير أن تكون الحصة أريد من أجرة المثل بزيادة على الثلث، وأن
يكون ذلك من مال التركة، وإما يكون ذلك من مال التركة إذا صحت

ولو أوصى بواجب وغيره، بُدئ بالواجب من صلب المال،

المضاربة ليكون الشراء نافذاً، فإذا فسدت المضاربة لم يعد الشراء فلم يتحقق الربح، فانتفى التصرف في الرند على الثلث، فانتفى المفتضي لفساد فوجب الحكم بالصحة، ومتى أدى فرض الفساد إلى عدمه، كان فرصة محالاً

وقال ابن ادریس: إن الوصية لا تنفذ إلا في ثلث المال قبل موته، والربح تجدد بعد موته فكيف تنفذ وصيته وقوله فيه "؟" ولا يحصل لذلك؛ لأن الوصية بها تحمله الدابة وبالمنافع المتجددة جائز.

نعم قد يقال: إن منع الوارث من أن يبيع الشركة القابلة للمضاربة، وتعيد الوصية بالمضاربة بها على كل حال يعصي إلى حواز المضاربة عليها بحصة قليلة من الربح، هي سهم الوارث مدة طويلة جداً كخمسين سنة، وذلك في حكم منع الوارث من الشركة أصلاً، وهو بطلان فالحاصل أن لصحة مطلقاً تعضي إلى محال، وذلك يقتضي بطلان المبروم.

وقد ذهب بعض المتأخرين إلى أن المدابة في الحصة من الربح بالنسبة إلى أجرة المثل محسوبة من الثلث، وقد عرفت فسادها بما ذكرناه من أن الربح ليس من مال الموصي ولا نأوه.

ولو اعتبرت مفعة المال الذي وقعت المضاربة به مدة المضاربة، ونسب ذلك إلى أجرة المثل أمكن لو كان له منفعة متقومة، فإن القدر ليس له منفعة متقومة. ويمكن اعتبار فرض كون منفعته متقومة، ثم اعتبار المحاباة حيث تد على تقدير وقوعها من الثلث، وقد تردد المصنف في هذه المسألة في تحرير^(١)، وهي موضع التردد.

قوله: (ولو أوصى بواجب وغيره بدئ بالواجب من صلب المال،

(١) السر ٣٨٤

(٢) التحرير ١، ٢٩٤

والباقي من الثلث إن لم يحز الوارث، ويبدأ بالأول فالأول مع القصور.
ولو كان الجميع غير واجب بدأ بالأول فالأول حتى يستوفي الثلث،
ويبطل إن لم يحز الوارث.

والباقي من الثلث إن لم يحز الوارث، ويبدأ بالأول فالأول مع القصور).
إنما يتم كون الواجب من صلب المال إذا كان متعلقاً بالمال حال الحياة
كالهبة، ونذر المال، والكفارات، وسائر الحقوق لماله كالركاة والخمس، لا نحو الصلاة
والصوم. وقد قيل: إن الصلاة من صلب المال، وهو صعب، إذ لا تعلق لها بالمال في
حال الحياة، ولم ينص الشارع على وجوب الأتمتة لها بعد الموت.
وهل يجب على المريض الوصية بما وصى به من ثلث؟ فيه وجهان،
وإيجاب ذلك ليس ببعيد؛ لأن كونه توصيةً إلى الأتمتة بالواجب، مع احتمال العدم،
لأن الواجب فعله بنفسه أو بوليّه، لا سماع الدليل على ما سوى ذلك، نعم يجب إعلانه
بذلك ليتأهب لقصائدها، ويقبل قول المريض في وجوب القضاء على الولي على
الظاهر.

إذا عرفت ذلك، فما عدا الواجب الذي يكون من صلب المال إنما يكون من
الثلث وتوفر الثلث عليه؛ لأن هذا الواجب لا يختلف الحال في وجوب أخراجه
بالوصية به وعدمها، وحينئذ فلو صدق لثلث عما سواء ولم يحز الورثة بدئاً بالأول، ثم
الذي يليه إن كان قد أوصى بها مرتبة، ويبطل ما تأخر مما ضاق عنه الثلث.
ولو حصر الجميع في الثلث بدئاً بالواجب الصلبي، فإن فضل من الثلث شيء
ولم يف بالباقي اعتبر الترتيب في الوصية وعدمه ومن هذا يعلم أن الواجب الذي لا
تعلق له بالمال لا فرق بينه وبين سائر الوصايا التي ليست بواجبة، وبما قررناه يظهر
وجه قوله: (ولو كان الجميع غير واجب بدئاً بالأول فالأول حتى يستوفي الثلث
ويبطل الزائد إن لم يحز الوارث)

وهذا إنما يكون إذا أتى بالوصية مرتبة، أما بأداة الترتيب، أو في الذكر فقط.

ولو أوصى لزيد بثلاث، ولعمرو بربع، ولخالد بسدس، ولم تجز الورثة

صحت وصية زيد خاصة

ولو عدد شيء ثم أوصى بمجموعها دخل النقص على الجميع، ولو اشتبه أقرع.
واعلم أن المراد به (الأول) في قوله: (بشيء بالأول فالأول)؛ الموصى به أولاً،
سواء كان قد عطف الوصايا المتعددة بأداة تقتضي الترتيب كنتم، أم لا كالواو كقوله:
حجوا عني وصلوا عني، وذلك لأن الوصية الصادرة أولاً نافذة قطعاً؛ بصورها من
أهلها في محلها، بخلاف الصادرة بعد ذلك حيث لا يسمه الثلث، ولا سبيل إلى الحكم
بالتوزيع مع الضيق هنا؛ لاستلزامه تبديل الوصية السابقة.

فإن قيل: الحكم إنما يتحقق عند تمام الكلام، والمعطوف من جمله.
فلنا إذا وقع التشريك بأن قال أعطوا، كذا لزيد وعمرو، أو أعطوا زيداً وعمراً
كذا، فلا شك في التوزيع، أما إذا قال: أعطوا زيداً كذا وعطوا عمرواً كذا، فإن كلاً
منها وصية برأسها، فإذا صادفت الأولى من القوة نفذت ولم تجز بغير بعضها لظهور
وصية أخرى عليها، كما لو باع شيئاً لزيد وباعه لعمرو.

قوله: (لو أوصى لزيد بثلاث ولعمرو بربع، ولخالد بسدس ولم يجز

الورثة صحت وصية زيد خاصة)

أما صحة وصية زيد فظاهرة؛ لأنها ثبتت وأما عدم صحة وصية عمرو وخالد؛

فلأنهما رندان على الثلث، فمع عدم لإحادة بطلان.

لا يقال إن الوصية لعمرو وحده بعد بوصية لزيد بالثلث تقتضي الرجوع

عن الوصية لزيد، لمصادمتها، ولوجوب حمل إطلاق الوصية على ما يكون نافذاً شرعاً
وأقل الأحوال محيية الإشكال الذي ذكره في مسألة التي تلي هذه في الرجوع وعدمه.

لأننا نقول إن اختلاف الوصايا دل على أن الموصى به ثانياً غير الموصى به

أولاً ولا مضاداً له، وكذا الموصى به ثانياً، ومنى يعايرب وم يكن بينهما تضاد وحب أن

يبدأ بالأول ثم ما بعده بقدر ما يتسع الثلث

ولنا قبل إن الاختلاف دليل على عدم تضاد، لأن لربع لموصى به ثانياً لا

ولو أوصى بثلثه لزيد، وبثلثه لعمر، كان رجوعاً على اشكال،

بتبادر إلى الفهم منه إلا الربع الذي هو خارج عن الثلث، وكذا السدس.

قوله: (ولو أوصى بثلثه لزيد وبثلثه لعمر، كان رجوعاً على اشكال).

أي: لو قال أوصيت بثلثي لزيد، ثم قال: أوصيت بثلثي لعمر، ومنشأ الإشكال من أن الإنسان لا يستحق من ماله عند وفاته إلا ثلثه، فإذا أوصى بالثلث مضافاً إليه، ثم أوصى كذلك كان الموصى به ثانياً هو الموصى به أولاً، فتكون الوصية الثانية رافعة للأولى وباسمها لها، وهي مختار الشيع في المبسوط والخلاف^(١)، واختاره ابن ادريس^(٢).

ومن أن كل واحدة منها وصية يجب حملها، ولا يجوز تبديلها مع عدم الريادة على الثلث، ولادلالة في اللفظ على أن الموصى به ثانياً هو الموصى به أولاً، ولا على إرادة الرجوع بشيء من الدلالات، وإضافة تقتضي ذلك؛ لأنه مادام حياً فجميع التركة على ملكه، وإنما يخرج عنه بعد الموت.

ويلوح من قول المصنف (ولو أوصى بثلثه...) أنه لو أوصى بثلث لزيد وبثلث لعمر، لا يكون رجوعاً، إذ ليس في لفظ ما يدل على اتحاد الموصى به بوجه من الوجوه، وليس كذلك، بل فيه اشكال؛ لأن الأصل في الوصية أن تكون نافذة، فيجب حملها على ما يقتضي النفوذ بحسب الإمكان.

وإنما تكون الثانية نافذة إذا كان متعلقها هو الثلث الذي يجوز للمريض الوصية به فيجب حملها عليه، كما يجب حمل إطلاق بيع الشريك النصف على استحقاقه، حملاً للبيع على معناه الحقيقي، وحينئذ فيتحقق التضاد فتكون الثانية رافعة للأولى.

فإن قيل: كما أن الأصل في الوصية الثانية النفوذ كذلك الأصل في الوصية

(١) المبسوط ٤ ٤٢

(٢) السرائر ٣٨٥

الأولى لاستمرار، فلا أولوية لنفوذ الثانية، لمقتضي للتضاد على استمرار الأولى
المقتضي لعدمه.

قلنا: بل الأولوية ثابتة، فإن أصالة العود تقتضي كون الوصية الثانية سبباً في
رفع الأولى، وحينئذٍ فلا يبقى استصحاب

ودهب المصنف في المختلف إلى أنه إن وجدت قرينة تدل على معايرة الوصية
الثانية للأولى، ولم تكن الثانية ماسخة للأولى، بل بدأ بالأولى وتبطل الثانية إن ضاق
الثالث عنها، وإن وجدت قرينة تدل على الاتحاد يستلزم الثانية ماسخة للأولى، ومع
انتهاء الأمرين واستواء الحالين فالوحدان كون الثانية غير ماسخة للأولى^(١)

هذا محصل قوله، ولا ريب أنه مع وجود قرينة بحسب العمل بمقتضاها، وبدونها
فالذي يعتضيه النظر كون الثانية رجوعاً عن الأولى، لو حوّد المقتضي وهو يوقف كون
الوصية صحيحة ناعداً على كونها من الثالث بدى يستعققة المريص، فيجمع التصدد
وانتهاء المانع، إذ ليس إلا احتمال كونها خارجة عن الثالث، وهو لا يصلح للمابعة،
لمرجوحيته باقتضائه كون الوصية غير نافذة، وبمضمون قوله تعالى: ﴿فمن بدله بعدما
سمعهم﴾^(٢) المقتضي لمنع تبديل الوصية الثانية، ولا يتم ذلك إلا بكونها من الثالث،
فمنع الطائر يدل على أن مجرد الوصية الثانية، لا يكون إلا رجوعاً عن الأولى، ومنه
المسألة التي تلي هذه.

اد. عرفت ذلك فاعلم أنه يلزم على هذا أنه لو أوصى لزيد بثلاث، ولعمرو بربع،
ولخالد بسدس وانتفتت القرائن أن تكون الوصية الأخيرة راقعة للأولى، مع أن الذي
صرّح به الشيخ وغيره أن الأولى مقدمة مع عدم الإجازة^(٣)، وهو اعتراف بأن متعلق

(١) المختلف: ٥٠٤

(٢) البقرة: ١٨١

(٣) المبسوط: ٤٤٨

فإن اشتباه الأول أقرع.

ولو أوصى بمعين رائد عن الثلث لاثنتين، ولم تجز الورثة، فلهما منه بقدر الثلث.

ولو رتب أعطى الأول، وكان النقص على الثاني، سواء أوصى لكل منها بشيء منه، أو أوصى لكل منها بشيء منفرد.

الآخيرة غير متعلق الأولى، ولعله استفيد من الاختلاف الحاصل بين الثلث والرابع والسادس، وما ذكرناه من الدليل أن هناك إلا أن مخالفة الجماعة لا تخلوا من شيء. ولو أوصى بثلث ثم بثلث آخر صلى مع قلنا يكون رجوعاً، وقد صرح ابن أديس^(١) والمصنف به.

قوله: (فإن اشتباه الأول أقرع)

أي، سواء قلنا أنه رجوع أم لا، لأنه إن كان رجوعاً، فالوصية هي الثانية، وإلا فالأولى.

قوله: (ولو أوصى بمعين زائد على الثلث لاثنتين ولم يجز الورثة فلهما منه بقدر الثلث، ولو رتب أعطى الأول وكان النقص على الثاني، سواء أوصى لكل منها بشيء منه أو أوصى لكل منها بشيء منفرد).

أي، لو أوصى بمعين كدار لاثنتين، وهو رائد على الثلث، ولم يجز الورثة فلهما منه بقدر الثلث إن كانت الوصية لها دفعة، بديل قوله: (ولو رتب) فيكون إطلاقه في الأولى اعتياداً على التقييد في الثانية.

ولو رتب بأن أوصى لزيد من ذلك المعين بسيء ولعمرو بشيء بالأول وكان النقص على الثاني، لأن الظاهر أن مراد تنفيذ الوصيتين لأنها في حكم وصية واحدة ولا فرق بين أن يوصي لكل منها بشيء من المعين مشاع كنصف، أو بشيء منفرد

ولو أجازوا وصية النصف ثم ادعوا ظن القلة صدقوا مع اليمين.
ولو كانت الوصية بمعين فادعوا ظن أنه الثلث، أو ما زاد ييسر، أو
أن المال كثير، أو أنه لا دين لم يقبل منهم، ويحتمل القبول.
وإذا وصى بالثلث لزيد كان له من كل شيء ثلثه.

كبيت من الدار لأحدهما وللآخر الباقي.

قوله: (ولو أجازوا وصية النصف ثم ادعوا ظن القلة صدقوا مع
اليمين).

لأنهم ربما يهاجروا في القلة على أصالة عدم الإرادة لأن دعواهم يمكن أن تكون
صادقة، ولا يمكن الاطلاع على ظنهم إلا من قبيهم، لأن الظن من الأمور النفسانية،
فلو لم يكتف فيه باليمين لزم الضرر لتعذر إقامة البيعة على دعواهم.

قوله: (ولو كانت الوصية بمعين فادعوا ظن أنه الثلث أو ما زاد
ييسر، أو أن المال كثير، أو أنه لا دين لم يقبل منهم، ويحتمل القبول).

ما سبق حكم الوصية إذا كانت بعمره مشاع وأحازها الورثة، وهذا حكم ما إذا
كانت الوصية بمعين فأحازوها، ثم ادعوا ظن أن الموصى به هو ثلث التركة أو راتداً
عليه ييسر، أو ادعوا ظن أن المال كثير، أو ظن أنه لا دين على الميت فظهر دين،
فلزمت زيادة لموصى به على القدر الذي رصوا بمقتضاه من التركة.

وقد احتار المصنف عدم القبول منهم وذكر القبول احتيالاً ووجه الأول إن
الإجازة وقعت على معلوم للورثة فكانت ماضية عليهم، بخلاف الوصية بالجرم لمشاع
من التركة فإن العلم بمقداره موقوف على العلم بمجموع التركة، والأصل عدمه
فتقبل فيه دعوى الجهالة.

ووجه احتياله لقبول إن الإجازة وإن وقعت على معلوم إلا أن كونه بمقدار
الثلث لا يعلم إلا بعد العلم بمقدار التركة، ولأنه كما احتمل ظنهم قلة النصف في نفسه

ولو أوصى بمعين يخرج من الثلث ملكه الموصى له بالقبول بعد الموت بغير اختيار الورثة، فإن كان هو الحاضر فله التصرف في الثلث، ويقف الباقي حتى يحضر العائب؛ لأنه معرض للتلف. ويحتمل منعه من التصرف وإن كان مستحقاً بكل حال؛ لأن حق الوارث التسلط على ضعف تسلطه، وهو غير ممكن هنا.

كما يحتمل ظهم فله المعبر بالإضافة إلى مجموع التركة، فإن القلة هنا إنما هي بالإضافة إلى مجموع باقي التركة، إذ لا تعتبر فئة الشيء الموصى به في نفسه ولا كثرته. ولا أثر لتحويل كون دعوى لفته منضدة بالأصل في المشاع دون المعين أما أولاً، فلأن المقضي للقبول الدعوى إمكان صدقها وتعذر إقامة البتة عليها

وأما ثانياً، فلأن الإعتداد بالأصل ثابت فيهما، لأن الأصل عدم العلم بعدر التركة على التعديس، وذلك يقتضي جهالة قدر المعين من التركة كالمشاع، والأصح القبول.

قوله: (ولو أوصى بمعين يخرج من الثلث ملكه الموصى له بالقبول بعد الموت بغير اختيار لورثة، فإن كان هو الحاضر فله التصرف في الثلث، ويقف الباقي حتى يحضر العائب؛ لأنه معرض للتلف. ويحتمل منعه من التصرف وإن كان مستحقاً بكل حال، لأن حق الوارث التسلط على ضعف تسلطه وهو غير ممكن هنا).

لا يحصى أنه لو أوصى بمعين يخرج من الثلث ملكه الموصى له بالقبول بعد موت الموصي، إما بكونه كاشفاً عن ملك بالموت، فهو سبب في الملك؛ لأنه سبب في حصول العلم به ظاهراً أو بكتفه، وبكونه حره السبب.

ولاحصل لا اختيار الورثة في ذلك، لكن لو كان بعض التركة غائباً، ولم يكن حاضراً منها إلا الموصى به، وهو المستعاد من المحصر المدلول عليه بقوله: (فإن كان

تنبيه: لو اشتملت الوصية، أو منحز في مرض الموت على كل تقدير على التصرف في أكثر من الثلث احتمال البطلان؛ لأنها وصية بغير المعروف، والصحة، ويكون النقص كالاتلاف، ونقص السوق كما لو كانت

هو المحاصر)، ففي ثبوت استحقاق الموصى له التصرف في ثلث ذلك المعين دون الباقي - فإنه موقوف حتى يحضر العائب، لأنه معرض لتلف ولو تلف والحال هذه لم يكن محسوباً على الوارث؛ لعدم قبضه إياه، فتكون التركة محصورة في ذلك المعين

الموصى به، فتسند الوصية مع عدم الإحارة في ثلثه - وجهان

أحدهما - واختاره المصنف - ثبوت استحقاق التصرف لوجود مقتضى، وهو حصول الوصية المحكوم بصحتها بالنسبة إلى ثلث الموصى به على كل حال، لأن غاية ما هناك تلف العائب فيكون الموصى به هو مجموع التركة فتسند الوصية في ثلثه. وانتفاء المانع، إذ ليس إلا إمكان تلف العائب وهو غير صالح للممانعة كما قلناه.

والثاني لعدم، لأن حق الوارث التسلط على صنف ما تسلط عليه لموصى، لما تقرر من أن الوصية إياها تسند في ثلث التركة حيث يكون للوارث ثلثان ويعتبر تسلط الوارث عليهما على حد تسلط الموصى له بالثلث، وهو مستف هنا بالنسبة إلى الوارث، فيجب أن يسمع الموصى له من الثلث، لإنتفاء شرط الاستحقاق.

وهيه نظر، فإنما يمنع الاشتراط، وإذا مع بوارث من التصرف في ثلثي الموصى به لإحتمال نفوذ الوصية فيه، فأبي دليل على مع التصرف فيما علم نفوذ الوصية فيه وقطع بتمليك إياه؛ والأصح الأول.

قوله: (تنبيه: لو اشتملت الوصية، أو المنجز في مرض الموت على كل تقدير على التصرف في أكثر من الثلث احتمال البطلان؛ لأنها وصية بغير المعروف، والصحة، ويكون النقص كالاتلاف، ونقص السوق كما لو كانت

قيمة العين ثلاثين ولا شيء سواه، ورجعت بالتشقيص إلى عشرة، أو بآعه
أو اعتقه فرجع بالشركة في أقل جزء إلى عشرة.
وكذا لا شكال لو أوصى له بأحد مصراعي باب، أو أحد زوجي
خف قيمتها معاً ستة، وكل واحد اثنان

فبما العين ثلاثين ولا شيء سواه ورجعت بالتشقيص إلى عشرة، أو بآعه
أو اعتقه فرجع بالشركة في أقل جزء إلى عشرة، وكذا الاشكال لو أوصى
له بأحد مصراعي باب، أو أحد زوجي خف قيمتها معاً ستة وكل واحد
(اثنان).

هذا البحث من توافيق ما تقدم من أحكام الموصى به، قال الشارح: وهذا من
خصائص المصنف^(١).

ومحقيقه إنه لو اشتملت الوصية، أو لمجر الواقع في مرض الموت على
التصرف في أكثر من الثلث، وكان ذلك - أعني التصرف في أكثر من الثلث - لازماً
على كل تقدير بفرض وقوع التصرف عليه، سواء فرض كون التصرف في الثلث أو
فيما دونه على اختلاف أقسامه.

مثاله: لو كانت قيمة العين التي هي مجموع الزكاة ثلاثين ولم من الوصية
بشقيص منها، أي شيء قدر من ثلث وربع وثمان وعشر، ودون ذلك من الأجزاء التي
يتصور تعلق الوصية بها بفصل القيمة، بحيث ترجع القيمة بسبب التشقيص إلى
عشرة، كسيف وحموهر يؤثر التشقيص في فصلان قيمته تأثيراً فاحشاً، ففي صحة
التصرف بالوصية ولمجز على الوجه المذكور بالنسبة إلى الثلث وما دونه وجهان:
أحدهما: البطلان؛ لأنها وصية بغير المعروف، لاقتضائها تفويت ما زاد على
الثلث على الورثة، على كل تقدير من التعديرات التي تعرض، ومتى كانت الوصية

كذلك وجب الحكم ببطلانها.

والثاني: الصحة: لعموم الدلائل.

ولانسلم أن مطلق تفويت ما راد على ثلث مانع من الصحة، وإنما يصح إذا كان الزائد من جملة أعيان التركة، والعرض أن لرائد هذا إنها هو نقص في القيمة لزم بسبب لتشقيص، فكان كالنقص الحاصل بالإتلاف، فإن المريض لو أتلف بعض أعيان التركة، كما لو قتل عبداً ثم أوصى بثلث ما بقي فإن قيمة العبد لا تحسب عليه، فكذا لا يحسب عليه النقص الحاصل بالتشقيص هنا
ولأن نقص القيمة بالتشقيص كالنقص الحاصل بسبب تغير الأسعار وهو نقص السوق، بل عدم احتساب النقص هذا أولى لأن التصرف في ثلث المال أمر ثابت للمريض بأصل الشرع، فيكون النقص الحاصل بسبب التصرف فيه غير محسوب عليه كتصرف الشريك في استحقاقه من المشترك، وهذا الاحتمال الثاني أقوى.

واعلم أن قول المصنف: (فيرجع بالشركة أقل جزء إلى عشرة) في معنى قوله (على كل تقدير)، فإن المراد من التقديرات على ما سبق: التقديرات التي يعرض وقوع الوصية عليها من ثلث وما دونه، وإن اجد في قوله: (على كل تقدير) يجوز تعلقه بـ (اشتملت)، وبـ (التصرف) في قوله (على التصرف)، ولا يتفاوت المعنى بذلك كثيراً، وقوله: - (ورجعت بالتشقيص إلى عشرة) - المراد به: التشقيص بسبب الوصية، بدليل قوله: (أو باعه أو اعتقه فيرجع بالشركة ..)، فإن هذا بيان حكم التصرف المسجل.

وقوله: (وكذا الإشكال) إشارة إلى مسألة أخرى، وهي ما لو كان التصرف في الثلث بوصية، أو غيرها من التصرفات المبررة، مشتملاً على التصرف فيما زاد على الثلث على بعض التقديرات، خاصة بسبب استقص الحاصل بالتشقيص، كما لو أوصى له بمصراع من ثلاثة مصاريع بأن هيئته تسعة وقيمة كن واحد منها ثلاثة، ورجعت

ومع البطلان لا عبرة بإجازة بعض الورثة، أما نقص القيمة بتشقيص الورثة فكالاتلاف في الإرث وفي الوصية، فتصح حينئذ وتؤثر الإجازة.

بالتشقيص إلى اثنين، فإن لتصرف ثلث التركة باعتبار العين، وبها زاد باعتبار النقص الحاصل في القيمة، فإن قيمة المصراعين الآخرين أربعة، فقد فات من القيمة خمسة من تسعة، فيجوز احتمال البطلان واحتمال الصحة، ووجهها ما سبق.

لكن هنا إن قلنا بالبطلان لم نحكم به مطلقاً، بل في الفرض الذي لزم التصرف في أزيد من الثلث، دون ما دونه مما لا يلزم فيه ذلك، فإذا أبطلنا الوصية أو البيع مثلاً في المصراع صححتاه في بجزء منه لا يستلزم ذلك.

واعلم أن ما فرضه المصنف من مصراعي باب وزوجي خف، قيمتهما معاً ستة وكل واحد وحده اثنان لا يطابق القرص؛ لأن التصرف في مصراع تصرف في نصف التركة لا في ثلثها، اللهم إلا أن يريد كون التصرف في ثلثي المصراع على وجه يلزم منه نقص ما زاد على ثلث القيمة.

قوله: (ومع البطلان لا عبرة بإجازة بعض الورثة، أما نقص القيمة بتشقيص الورثة فكالاتلاف في الإرث وفي الوصية، فتصح حينئذ وتؤثر الإجازة).

هذان قرعان على المسألتين السابقتين:

الأول: على القول بالبطلان بالنسبة إلى الوصية والمنجز في كل من المسألتين، فمع البطلان لوجود ما يقتضيه لو أجاز بعض الورثة ذلك التصرف لم يعتبر؛ لأن حصته من النقص وإن سقط اعتبارها بالإجازة، إلا أن ذلك لا يرفع لزوم التصرف فيما زاد على الثلث بالنسبة إلى النقص اللازم بالنسبة إلى جميع الورثة.

والسر فيه أنه ليست حصة المحبر من بعض شيئاً معيناً معرراً عن حصة غيره لهجري على كل منها حكمه، وإما النقص أمر عديم، إذ هو عبارة عن هوان بعض القيمة فيمتنع فيه ذلك، بخلاف ما لو أجاز أحدهم حصته من الوصية بالعين فيما زاد على الثلث.

الثاني لو كان نقص القيمة بسبب الورثة، كما إذا تعدد الوارث، فلزم من التعدد، لشركة ولتشخيص المقتضي للنقص، فإن ذلك النقص حارٍ مجرى الإلتلاف قطعاً، ولو عثر بالتلف لكان أولى؛ لأن ذلك حصل من الشركة الحاصلة بالإرث الثابت بأصل الشرع، فتكون الشركة في المثال كأنها عشرة.

وكما يكون هذا النقص كالإلتلاف بنسبة إلى الإرث فكذلك بالنسبة إلى الوصية، لأن النقص لارم على تقدير الوصية، ويدونها فلا يكون ناشئاً عن تصرف المورث، والمحبر إنما هو فيما استند إلى فعله فحينئذ تصح الوصية، وتؤثر الإجارة لو أوصى بزيادة عن الثلث فأجاز بعض الورثة، فإن إجارته تنعذ في حصته من الرائد؛ لأن العرض إنه عين موجودة بخلاف حصته من النقص كما حققناه.

بقي هنا شيء، وهو أن النقص متى كان حاصلاً بسبب تعدد لورث لم يكن محسوباً على الموصي ولا مانعاً من نفوذ الوصية في الثلث، وحينئذ فلا حرج على الموصي في تصرفه ذلك بوجه من الوجوه بسبب ذلك النقص، فلا حاجة إلى إجارة الورثة أصلاً، فلا يستقيم الحكم بصحة الإجارة من البعض ولا بعدمها؛ لانتفاء متعلقها وهو التصرف فيما زاد على الثلث من الموصي، فلا يتصور صحة العرض الأول مع تعدد الوارث.

ويظهر من عبارة الشارح العاقل أن المراد عدم تأثير الإجارة من جميع الورثة^(١)، يرشد إلى ذلك تعليقه وهو قوله: لأن الإجارة إنما تؤثر في وصية صحيحة

(١) ايضاح الفتاوى ٢: ٥١١.

ويتوقف لرومها على الاحارة، وهذه وصية باطلة، وإن كان قد قدح في هذا التعليل، لكن قول المصنف (لا عبرة بإجازة بعض الورثة) ينافي ذلك.

ويمكن أن تفرض المسألة فيها إذا كان تعدد الورثة لا يقتضي التشقيص المنقص للقيمة، كما لو كانت التركة أعياناً متساوية متعادلة في القيمة، بحيث يختص كل وارث بعين من غير لروم تشقيص، أو حصص المربص كل واحد بعين هي قدر حصته، إلا أنه لو أوصى لأجنبي بثلاث الجميع على وجه يلزم منه التشقيص المنقص للقيمة، ففي هذه الصورة على القول بالبطالان لا تؤثر إجازة بعض الورثة لما قلناه، وإما تؤثر إجازة الجميع.



الفصل الثاني: في الأحكام ومطالبه ثلاثة:

الأول: الأحكام الراجعة إلى اللفظ وفيه بحثان:

الأول: الموصى به لو أوصى بالحامل لم يدخل الحمل، ولو أوصى بالحمل لم تدخل الأم.

ولو سقط بجناية جان صحت، وعوض الجنين للموصى له، بخلاف ما لو أوصى له فانفصل بالجناية ميتاً.

قوله: (الفصل الثاني في الأحكام ومطالبه ثلاثة)

الأول الأحكام الراجعة إلى اللفظ، وفيه بحثان:

الأول الموصى به لو أوصى بالحامل لم يدخل الحمل، ولو أوصى بالحمل لم تدخل الأم).

ودلك لأن الحمل غير داخل في معنى الأم فلا يشمل الوصية بها، وكذا العكس، بل هو أظهر، إذ لا خلاف في أن الحمل لا يساوي الأم، وقد قيل يساوي الأم الحمل.

قوله: (ولو سقط بجناية جان صحت وعوض الجنين للموصى له، بخلاف ما لو أوصى له فانفصل بالجناية ميتاً)

إذا سقط لحمل الموصى به بجناية جان صحت لوصيه به، لأنه لثبوت عوضه في الدمة انفصل متقوماً، فتبعد الوصية في الصبر، كما لو أوصى له بعبد فقتله قاتل وقد ذكر المصنف هذا الحكم في التذكرة بحكياً بقوله، قيل لا تبطل الوصية^(١)، وهو قول بعض الشافعية^(٢) بخلاف ما لو أوصى له فانفصل بالجناية ميتاً؛ لأن صحة

(١) التذكرة ٤٨٠

(٢) كفاية الاختيار ٢٠٢، معي المحتاج ٣، ٤٤

ولو سقط ميتاً بطلت الوصية به، وكانت مؤنة التجهيز على الورثة،
ولو تعدد دخلاً معاً، ولا بد من وجوده حال الوصية، فلو شككنا في وجوده
بطلت.

الوصية للحمل مشروطة بانعصاله حياً كما سبق، فلا أثر لكون انعصاله بالجناية اذا
انفصل ميتاً.

قوله: (ولو انفصل ميتاً بطلت الوصية به، وكانت مؤنة التجهيز على
الورثة).

أي: لو انفصل الحمل الموصى به ميتاً ظهر بطلان الوصية به لثلف متعلقها
- حكمي المصنف فيه الاجماع في التذكرة^(١) - وحديث قمونة السجهر على الورثة؛ لأن
انعزال ذلك للموصى له مشروط بصحة الوصية وقد ظهر بطلانها
قوله: (ولو تعدد دخلاً معاً).

وذلك لأن الحمل سم لما في بطن الأم من لأحنة، واحداً كان أو متعدداً، ولو
ظنه واحداً فظهر تعدده أمكن اعتباره.

وهل تبطل الوصية حينئذ، أو يتخير الوارث في إعطاء واحد؟ فيه احتمال، فعلى
هذا هل يقبل قوله بيمينه؟ فيه نظر ينفت إلى قيامه مقام المورث
قوله: (ولا بد من وجوده حال الوصية، فلو شككنا في وجوده
بطلت).

لا يشترط لصحة الوصية بالحمل كونه موحوداً حال الوصية، فتصح الوصية
بها تحمله الجارية أو الدابة كما سبق في المطلب الرابع قبل هذا، وسيأتي التصريح به
عن قريب إن شاء الله تعالى، لكن لو أطلق الوصية فقال: أوصيت لك بحمل فلانة،
أوقيد فقال: أوصيت لك بحملها الموجود في الحال، اشترط وجوده وقت الوصية.

ويرجع في الأمة إلى ضابط الشرع.

أما البهائم فتختلف باختلاف اجناسها، فيرجع فيها إلى العادة.

أما لو أوصى بها تحمل لم يشترط الوجود

ولو أوصى بها يقع اسمه على المحلل والمحرم انصرف إلى المحلل.

أما مع التقييد بظاهر، وأما مع الإطلاق فلأن المتبادر إلى الهم من الوصية

بالحمل إنما هو الموجود، ولو شككنا في ذلك بطئت؛ لانتفاء الشرط.

قوله: (ويرجع في الأمة إلى ضابط الشرع، وأما البهائم فتختلف

باختلاف أجناسها فيرجع فيها إلى العادة،

هذا بيان للضابط في معرفة وجود الحمل وقت الوصي به، وتحقيقه إن حل

الأمة يتحقق وجوده بضابط الشرع، وهو أن تأني به لأقل من ستة أشهر من حين

الوصية، أو لدون أقصى مدة الحمل إذا لم تكن فراشاً لروح أو مولد

وأما البهائم فأجناسها مختلفة، فللعم مقدار معلوم عادة، وكذا للبقر والخيل

وغيرها، فيرجع في ذلك إلى العادة العامة. ولطهر أن مدة حمل البهائم لا تنقسم إلى

أقل وأكثر، بخلاف الأمة؛ لورود النص على القسمين فيها

قوله: (أما لو أوصى بها تحمل لم يشترط الوجود).

للتصريح بما يقتضي كون الحمل الموصى به غير موجود وقت الوصية، ووجوده

غير شرط فيها مطلقاً على ما تقدم.

قوله: (ولو أوصى بها يقع اسمه على المحلل والمحرم انصرف إلى

المحلل).

وذلك كالطبل، وإنما وجب صرفه إلى المحلل نظراً إلى أن ظاهر حال المسلم

صحة تصرفاته، وموافقتها لمقصود الشارع، وصوناً للكلام العاقل عن اللغو وعن

المنهي عنه شرعاً، ولوجوب تنفيذ الوصية بحسب الإمكان للعموم: (فمن بدله بعدما

ولو أوصى بكلب نزل على المنتفع به، فلو لم يكن له سوى غيره يشتري له.

ولو أوصى بطبل من طبوله، وله طبل هو وطبل حرب نزل على الحرب.

ولو لم يكن له إلا طبل هو لا يصلح إلا له بطلت.

سمعه^(١)، ولا يتم إلا بذلك

قوله: (ولو أوصى بكلب نزل على مستفع به).

لعدم صحة الوصية بغير المنتفع به. والمراد بالمنتفع به كلب الصيد وما جرى مجراه، وقد سبق بيانه في البيع.

قوله: (ولو لم يكن له سوى غيره يشتري له)

أي، ولو لم يكن للموصي بها يقع على المحلل والمحرم، وبالكلب سوى غير كل من المحلل ومن المستفع به لم سطل الوصية، بل يجب أن يشتري للموصي له من البركة محلل مما يقع عليه اسم الموصي به، وكتب مستفع به لأحوب تنفيذ الوصية بحسب الممكن.

قوله: (ولو أوصى له بطبل من طبوله وله طبل هو وطبل حرب نزل على الحرب، ولو لم يكن له إلا طبل هو لا يصلح إلا له بطلت).

لا يخفى أنه إنما يجب صرف الوصية إلى المحلل إذا لم يكن في الوصية ما يمنع من ذلك، فإذا أوصى له بطبل من طبوله وللموصي طبل هو وطبل حرب مثلاً نزل لفظ الموصي على طبل الحرب.

ولو لم يكن له إلا طبل اللهو، فإن لم يصلح لغير اللهو بطلت؛ لأن قوله في الوصية: (من طبولي) بما في تحصيل طبل من خارج، وإن صلح لغيره ولو بتغيير يسير.

وكذا لو أوصى بالمحرم ويمكن إزالته عن صفته المحرمة كالعود
أما لو لم يمكن فإنها تبطل، أما لو قال: طيلاً من مالي فإنه يشتري
له طيل حرب.
ولو أوصى له بدف صحت.

يبقى معه اسم لطيل على ما سبق صحت الوصية، وهو مفهوم قوله (لا يصلح إلا
له . .).

قوله: (وكذا لو أوصى بالمحرم ويمكن إزالته عن صفته المحرمة
كالعود، أما لو لم يمكن فإنها تبطل)
أي: وكما تصح الوصية إذا أوصى له بصل من طيوله، وكان له طيل هو وطيل
حرب وبرل على طيل الحرب، هكذا لو أوصى بنفس المحرم، والحال أنه يمكن إزالته
عن صفته المحرمة، كما لو أوصى بعود هو، وتقريبه معلوم مما سبق
أما لو لم تكن إلازالته مع بقاء الاسم فإن الوصية باطنة لا مسامح الوصية
بالمحرم كما سبق، وقد تقدم تحقيق ذلك في المطلب الرابع قبل هذا في الوصية بالطيل

قوله: (أما لو قال: طيلاً من مالي فإنه يشتري له طيل حرب)
أي: أما لو أوصى له بطيل من ماله ولم يقس من طيولي، فإنه يشتري له طيل
محلل، لأن الطيل المشتري من ماله تصدق عليه الوصية ولا فرق في ذلك بين أن
يكون له طيل محرم لا يقبل الإصلاح وعدمه.

ولظاهر أن قول المصنف: (فإنه يشتري له طيل حرب) ليس على جهة
التحتم، بل يكفي مطلق الطيل المحلل، تصدق للفظ عليها بالتواطؤ نعم لو دلت
لقرينة على شيء وجب الحمل عليه.

قوله: (ولو أوصى له بدف صحت)
لأنه يجوز استعماله في الاملاك والخنا، ومع الصحة الشيخ في المبسوط، لأنه

وإذا أوصى بعود من عيدانه، وله عود هو، وعود بناء، وعود قوس بطلت؛
لأنه في عود اللهو أظهر، وفيه اشكال.

آلة هو يحرم استعماله^(١)، ونبيه ابن دريس^(٢) والأصح الأول، وقد روي عنه عليه السلام: «اعلنوا هذا الكاح واضربوا عليه بالدف»^(٣) والدف بضم الدال، قاله في الصحاح، وحكى عن أبي عبيدة عن بعضهم أن الفتح فيه لغة^(٤).

قوله: (وإذا أوصى بعود من عيدانه وله عود هو وعود بناء وعود قوس بطلت؛ لأنه في عود اللهو أظهر، وفيه اشكال).

اسم العود يقع على الذي يضرب به (هو عود اللهو، وعلى واحد الأخشاب التي منها ما يستعمل في عود البناء، وما يصلح لنفسه ولعصاه، ويقع على ما يتبخر به فإذا أوصى بعود من عيدانه وله عود هو لا يصلح لمفحة مباحة، وعود بناء، وعود قوس، فقد ذهب المصنف في التذكرة إلى أنه يعطى واحداً من العيدان المباحة^(٥)، إما بالقرعة وإما باختيار الوارث، صرفاً للوصية إلى المباح، وصوباً لكلام المسلم عن اللهو، وعن المحلل على ما لا يجوز شرعاً، ولأن ما لا يجوز استعماله ساقط لا اعتبار في نظر الشرع فهو بمنزلة المعلوم، فأشبه ما لو لم يكن له إلا غير المحرم.

وقيل تبطل الوصية تريباً له على عود اللهو، لأن اسم العود إنما يصرف عند الإطلاق إليه، فهو فيه أظهر من غيره، وهو الذي ذكره في أول كلامه هنا، ثم ذكر فيه اشكالاً يشأ من ذلك، ومن وجوب تريب الوصية على المحلل دون المحرم كما مر في الطيل.

(١) الموطأ ٤: ٢٠

(٢) السرائر ٣٨٨

(٣) الجامع الصغير ١: ١٨١ حديث ١١٩٨، السنن الكبرى ٧: ٢٩٠

(٤) الصحاح ٤: ١٣٦٠ دونه

(٥) التذكرة ٢: ٤٨٤

والضابط أن كل لفظ يقع على أشياء وقوعاً متساوياً، إما لكونه مشتركاً، أو لكونه متواطئاً، فإن للورثة الخيار في تعيين ما شاؤوا، ويحتمل في المشترك القرعة.

فإن قيل اسم العود أظهر في عود اللهو عرفاً بخلاف الطبل، قلنا: لا نسلم، بل هو لفظ مشترك بينه وبين ما يُتَهَفَّرُ به والواحد من الأخشاب، ذكره في التذكرة^(١). ولو سلم أن استعماله في آلة اللهو أظهر، فلا نسلم أنه يجب الصرف إليه عند الإطلاق لوجوب تزيل وصية المسلم على الجائز شرعاً. فإن قيل، على تقدير كونه مشتركاً يسمى أن يطل الوصية، كما لو أوصى لمواليه ولم يعين، وله موال من أعلى ومن أسفل.

قلنا: لا اشتراك غير معلوم، ولم لا يجوز أن يكون متواطئاً أو مشككاً؟ وعلى تقدير الاشتراك لا يلزم البطلان.

ومرق بين كون الموصى به مشتركاً والموصى له، فإن الموصى به يعتز جهاته وعدم وجوده، بخلاف الموصى له، ولهذا لو أوصى بالحمل المتجدد صح، بخلاف ما لو أوصى للحمل الذي سيوجد، ومختار التذكرة أقوى.

قوله: (والضابط أن كل لفظ يقع على أشياء وقوعاً متساوياً، إما لكونه مشتركاً، أو لكونه متواطئاً، فإن للورثة الخيار في تعيين ما شاء، ويحتمل في المشترك القرعة).

سوق لعبارة يقتضي كون هذا ضابطاً ما قبله، لا أن المعنى يأباه؛ لأن غاية ما اقتضاه الاشكال التردد في كون العود في عود اللهو أظهر عرفاً، وذلك لا يقتضي كونه مشتركاً ولا متواطئاً، مع أنه يحتمل أن يكون الاشكال في لزوم البطلان عن كونه أظهر في عود اللهو؛ لوجوب تزيل الوصية على الجائز شرعاً.

إذا عرفت ذلك فاعلم أنه إذا أوصى بلفظ يقع على أشياء وقوعاً متساوياً إما لكونه مواطناً، أو لكونه مشتركاً، فإن للورثة الخيار في تعيين ما شاءوا، أما في المتواطئ، فلأن الوصية به وصية بالماهية لصادقة لكل من لأمره كالعبد والحارية، لأن مدلول اللفظ في المتواطئ هو الماهية الكلية، وخصوصيات الأفراد غير مقصودة إلا تبعاً، فيتخير الوارث في تعيين أي فرد شاء، لو حوِّب تعلق الوصية في جميع الأفراد. وأما المشترك فيحتمل فيه ذلك؛ لأن متعلق الوصية هو الاسم، وهو صادق على كل من المعنيتين حقيقة.

وتحتمل القرعة؛ لأنه أمر مشترك، فإن الموصى به ليس كل واحد، إذ اللفظ لا يصلح لأن يراد به كل واحد إنما يرد به أحدهما، غاية ما في الباب أنه غير معين فبوصول إليه بالقرعة، ولأن الوصية معتمدة على حق الوارث فلا يعمل تعيينه لتفاوت العرض، ويضعف هذا بأن المراد بتقديمها عدم استحقاقه الموصى به، ولا يلزم من ذلك أن لا يكون التعيين في الوصية المعين إليه.

واعترض على هذا الاحتمال بأن القرعة لبيان ما هو معين في نفس الأمر، وليس هاهنا وفيه نظر؛ لأن المشترك لما لم يكن لجميع المعاني ولا لأياها كان وجب أن يكون لواحد بعينه عند الموصي، والإيهام إياها هو عندنا، وكذا القول في كل لفظ مشترك، فإن الإيهام فيه إنما هو عند السامع، فلا طريق إلى استخراجها إلا القرعة، وهذا قوي.

واعترض شيخنا الشهيد في حواشيه بعدم الفرق بين الوصية للمشارك وبه، وقوى الحمل على الجميع إن أمكن ولم يعلم قصد البعض، وإلا فالقرعة، وقد بينا الفرق فيها مضي. والحمل على الجميع مع الاعتراف بكون المشترك لا يستعمل في الجميع إلا بطريق المجاز عدول عن الحقيقة إلى المجاز بغير دليل.

وقد بينا الفرق بين الموصى به والموصى له، وثبوت التسامع بجهالة الأول دون

ويحمل على الظاهر كالحقيقة دون المحاز.

ولو أوصى له بقوس اصرف إلى قوس النشاب والنبل وهي العربية، والحسيان وهي فارسية، لها مجرى من قصب يجعل فيها سهام صغار ويرمى بها، دون قوس الندف، ودون الحلاق؛ وهو قوس البندق، ويتخير الوارث ولو وجدت قرينة حملت على ما دلت عليه.

الثاني، فالمصير إلى الفرعة إن لم يعلم إرادة الجميع أو بعضهم أقوى

قوله: (ويحمل على الظاهر كالحقيقة دون المجاز)

لأن الحمل على الحقيقة متعين، ^{فإن قد أعطوه أسداً أعطي السبع، إلا أن} يعلم إرادة الشجاع، ولظاهر هو اللفظ الدل على المعنى دلالة راجحة مع احتمال غيره احتمالاً مرجحاً

قوله (ولو أوصى له بقوس اصرف إلى قوس النشاب والنبل وهي العربية، والحسيان وهي فارسية لها مجرى من قصب يجعل فيها سهام صغار ويرمى بها، دون قوس الندف، ودون الحلاق وهو قوس البندق، ويتخير الوارث، ولو وجدت قرينة حملت على ما دلت عليه).

فال في التذكرة اسم القوس يقع على عربيه وهي التي يرمى به السيل، وهي السهام لعربية وعلى الفارسية وهي التي يرمى بها النشاب، وعلى الفسي لتي لها مجرى تعد فيها السهام الصغار ويسمى الحسيان إلى آخره^(١)

ثم قال إن السابق إلى الفهم من لفظ قوس أحد الثلاثة الأول، وهو استعمال عربي، فعلى هذا إذا أوصى بقوس اصرف إلى أحد الثلاثة، وهو مختار الشيخ^(٢)، وأبى

(١) التذكرة ٢ ٤٨٤

(٢) البسوط ٤ ٢٧

حزمة^(١) والمصنف هنا. ويلوح من المحتف اختياره^(٢)، وقال ابن ادريس - يتخير الورثة في إعطاء ما شاءوا من الخمسة؛ لأن اسم القوس يقع على كل منها، ولا دليل للتخصيص^(٣).

واختار المصنف في التحرير تخيير الورثة في إعطاء ما شاءوا مما يقع عليه عرف ذلك الموضع^(٤)، وهو حق. إلا أنه قرر عن محقق مقتضى العرف الجاري بين الناس. ولا يريد الشيخ سوى ذلك.

ولا ريب أن لفظ القوس قد أطلق عرفاً معرّياً عن القرائن لحالته والمقاله فالأكثر في الاستعمال عدم فهم قوس الخلاه^(٥) ولدى منه، إلا أن يلوح ذلك حد الحقيقة محل تأمل. ثم إن هذا القدر من الأرحام إن أثر وجب أن يؤثر في ترجيح العربي على غيرها، لأنها أكثر في الاستعمال وأقرب إلى الفهم، وقول الشيخ^(٦) أسهر، وإن كان قول ابن ادريس^(٧) لا يخلو من قوة.

ومع وجود قرينة مثل أعطوه موسماً يعرف به، أو سعيش به وحرفته تدل المطلق لا شك في العمل بمقتضاها. وقد حقق المصنف في التذكرة أن من القرائن حال الموصى له، فإذا كان مدافاً لا عادة له بالرمي، أو مدافاً لا عادة له بشيء سواه، أو جدياً يرمي بقوس الشاب لا غيره انصرف الوصية إلى القوس الذي يستعمله عادة.

قال: وإن استقرت القرائن على قرعته، وما يختاره لورثة^(٨) أقول - وهذا بناء منه

(١) الويله ٢٧٦

(٢) المحتف ٢ ٥

(٣) السائر ٣٨٨

(٤) التحرير ٢٩٤

(٥) لمبسط ٤ ٢٩

(٦) السائر ٣٨٨

(٧) لتذكره ٢ ٤٨٤

ولو قال: قوس الرمي إلى الطير أعطي لجلاهدق، ولو قال: أعطوه قوساً من قسيّ، وله قوس ندف وبندق، أعطي قوس البندق؛ لأنه أسبق إلى الفهم، ولو لم يكن له إلا قوس ندف أعطي منها، أما لو قال: قوساً، فالأقرب أنه يشتري له.

على احتمال كون القوس مقولاً عنها بالتواطى أو بالاشتراك، ولا أستبعد التواطى فتحير الوارث قوي.

واقوس يؤث ويدكر ذكره في القاموس^(١).

قوله: (ولو قال: قوس الرمي إلى نطير أعطي الجلاهق).

قد أغنى عن ذكر هذا قوله (ولو وجدت قرينه فإن الرمي إلى طير قرينه على إرادة الجلاهق، ولو أتى بالفاء بدل الواو ليكون بمرعاً على ما قبله لكان أولى وأربط).

قوله: (ولو قال: أعطوه قوساً من قسيّ وله قوس ندف وبندق أعطي قوس البندق؛ لأنه أسبق إلى الفهم، ولو لم يكن له إلا قوس ندف أعطي منها).

في تعيين إعطاء قوس البندق في المسألة الأولى بطريعم مما سبق، وظاهر كلام المصنف في التذكرة تحير الوارث أو لقرعة^(٢)، وتحير الوارث قوي.

قوله: (أما لو قال قوساً فالأقرب أنه يشتري له).

وجه لقرب: إن لفظ القوس عند الإطلاق إنها يحمل على أحد الثلاثة، فيجب أن يشتري له أحدها، بخلاف ما لو قال: من قسيّ فإن ذلك قرينة على عدم إرادة شيء منها.

ويحتمل العدم، لأن الظاهر أن المراد بقوله: (أعطوه قوساً) كونه من قسيّه.

(١) القاموس المحيط ٢ ٢٤٣ «قوس».

(٢) التذكرة ١٢ ٤٨٤.

والأقرب دخول الوتر إن كان موجوداً، وإلا فلا.
ولو قال: أعطوه قوسي، ولا قوس له إلا واحدة، انصرفت إليه
الوصية من أي الأجناس كان.
ولو أوصى له برأس من ممالكه، تخير الارث في إعطاء الصغير

لاستبعاد أن يريد بالإطلاق الشراء وعنده ما يقع عليه اسم القوس، وعلى ما سبق
اختياره من تخيير الوارث في المسألة السابقة فتخييره هنا أولى.

قوله: (والأقرب دخول الوتر إن كان موجوداً، وإلا فلا).
أي، الأقرب دخول الوتر في توصية بالقوس إن كان موجوداً وقت الوصية،
ووجه القرب: إنه لا يتم مقصود من القوس إلا به، وأنه حين وجوده كالحرء من
القوس، قصار كالعص فالتسوية إلى الخاتم، والعلاف بالتسوية إلى السيف، بل هو أولى،
لأن الخاتم بدون العص ناقص لرأسه، والعلاف حافظ للسيف وأما القوس بدون
لوتر فهو بمنزلة عصا، فهو حرء لا يحصل به المقصود منه، وهو أظهر، وحاربه
المصنف في التحرير^(١).

ومحتمل العدم؛ لخروجه عن مفهومه، قصار كسرج الدابة، والفرق بينهما عرفاً
باعتبار إطلاق اسم القوس على المجموع، بخلاف لدابة، وامتناع حصول المقصود
بدونه بخلافها أيضاً واضح وأما ادّعاء لم يكن موجوداً معه فإنه لا دليل على ادخاله في
لوصيه، ووجوب اجتلابه وإكمال مقصود القوس به.

قوله: (ولو قال: أعطوه قوسي ولا قوس له إلا واحدة انصرفت
الوصية إليه من أي الأجناس كان).
لأن إصافتها إلى نفسه يقتضي ذلك.
قوله: (ولو أوصى له برأس من ممالكه تخير الوارث في إعطاء الصغير

والكبير، والصحيح والمعيب، والذكر والانثى والخنثى، والمسلم والكافر. فإن امتنع اعطي الأقل، فإن تساوا فالقرعة.

والكبير، والصحيح والمعيب، والذكر والانثى والخنثى، والمسلم والكافر).
 وذلك لوقوع الإسم على كل واحد منها، وقال بعض شافعية. لا يعطى الخنثى؛ لانصراف اللفظ إلى الغالب المهود^(١)، وشبهوا ذلك بما لو أوصى بدابة فإنه ينصرف إلى المهود دون ما يدب على وجه الأرض. والفرق قائم لأن الدابة حقيقة عرفية في بعض الأفراد، بخلاف الرقيق المملوك.
 ويحيى على قول هذا البعض منع من إعطاء المعيب لأن المتبادر من إطلاق اللفظ الصحيح، ولهذا يرل إطلاق البيع عليه، والفرق ظاهر فإن البيع وغيره من المعارضات مبني على المكايسة، بخلاف التبرعات.
 قوله: (فإن امتنع أعطي الأقل، فإن تساوا فالقرعة).
 أي. فإن امتنع الوارث من إعطاء شيء من هذه للموصى له أعطاه الحاكم الأقل احتياطاً للوارث، لأن ما زاد على الأقل غير ثابت استحقاقه، وكذا في كل متواطئ

فإن تساوا فالقرعة؛ لأن التعيين منوط باختيار الوارث، وقد تعذر بامتناعه، فصار المستحق مجهولاً فلم يبق طريق إلا القرعة.
 تنبيه: هل يتعين صرف الوصية إلى الموجود وقت صدورها أم المتجدد بعدها كالموجود، حتى لو قال: أعطوه رأساً من ماليكي ولم يكن له بماليك حين الوصية لم يصح أو تعلقت بالمتجدد؟ صرح المصنف في التذكرة بتعلقها بالمتجدد^(٢)، وحكى عن الشافعية في ذلك وجهين^(٣).

(١) انظر المجموع ١٥ ٤٨٢

(٢) التذكرة ٢ ٤٨٠

(٣) المجموع ١٥ ٤٨٦، كناية الاختيار ٢ ٢٠.

وكذا لو قال: اشترؤا له من مالي رأساً.

ولو قال: أعطوه رأساً من رقيقى، وماتوا أو قتلوا على اشكال قبل الوفاة بطلت.

ولا يخفى أن في هذه المسألة وما سبق فيها إذا أوصى لأقرب الناس إليه وله ابن وابن ابن فمات الابن قبل موت الموصي بطراً، وكان المصنف - نظراً إلى أن متعلق الوصية التصرف بعد الموت - اعتبر نعتها بكل ما يتجدد إلى حين الموت، وما في هذا التنبيه يأتي في كلام المصنف قريباً.

قوله: (وكذا لو قال: اشترؤا له من مالي رأساً).

أي: وكذا بخير الوارث في شراء الكبير والصغير لو قال: اشترؤا له رأساً من مالي، والتقريب ما تقدم.

قوله: (ولو قال: أعطوه رأساً من رقيقى وماتوا أو قتلوا على اشكال قبل الوفاة بطلت).

أما إذا ماتوا قبل الوفاة فلا بحث في بطلان الوصية؛ لفوات محلها، وأما إذا قتلوا قبلها فهي البطلان شكلاً بشتاً؛ من فوت متعلق الوصية فتبطل، ومن أن القيمة بدل منهم فتتعلق بها الوصية، فإن من استحق العين استحق القيمة، وهو مختار الشيخ في المبسوط^(١)، واختاره لشارح الفاضل^(٢).

واختار المصنف في التذكرة لأول^(٣)، وهو أقرب؛ لأن الوصية لم تتضمن ما يدل على تعلقها بالقيمة وقد تحقق قتلهم في ملك الموصي فكان البذل له، وخروج عنه وعن وارثه يستدعي سبباً يقتضي ذلك، وهو منتفٍ هنا.

(١) المبسوط ٤ ١٨

(٢) إيضاح البوائد ٢ ٥١٣.

(٣) التذكرة ٢ ٤٨٦.

ولو قتلوا بعدها لم تبطل، وكان للموصي له مطالبة الجاني بقيمة من يعينه الوارث.

ولو اعتقهم الموصي بطلت، ولو بقي واحد تعين للموصية، ولو لم يكن له رقيق حال الوصية بطلت.

قوله: (ولو قتلوا بعدها لم تبطل، وكان للموصي له مطالبة الجاني بقيمة من يعينه الوارث).

هذا إما يتم إذا كان بعد القول، أو قلنا: بأن القول كاشف، وهو مختار المصنف، وكذا على القول بأن الوصية تنكح بالموت ولو قلنا إنها إما تملك بالقول بطلت، وقد جرح المصنف بذلك في التذكرة^(١)، ومؤن التحبير على المالك، فعلى المختار مطالب الوارث بالتعيين ممن عبته تعلقب به الأحكام.

قوله: (ولو أعتقهم الموصي بطلت، ولو بقي واحد تعين للموصية) أما الأول: فلأن الإعاق بمنزلة الإتلاف، ولتضمنه الرجوع من الموصي وأما الثاني: فلإمكان تنعيد الوصية ولا متعلق سواء وكذا لو قتلوا قبل الوفاة إلا واحداً، فإنه يتعين للموصية على القول بالبطلان مع قتل جميع ولو قتلوا بعد الوفاة إلا واحداً فعلى القول بأن القول كاشف بتحير الوارث في التعيين، وعلى القول بأنه يملك بتعين للموصية الباقي قوله: (ولو لم يكن له رقيق حال الوصية بطلت).

يجب بناءً على ما سبق في كلامه، وعلى ما اختاره في التذكرة^(٢)، أن يقيد بها إذا لم يتجدد له رقيق قبل الموت، بل يلزمه أنه لو تجدد له رقيق بعده، كما لو تراضى

(١) التذكرة ٢: ٤٨٦

(٢) التذكرة ٢: ٤٨٠

أما لو قال: أعطوه رأساً من الرقيق، أو اشتروا له من مالي، أو أوصيت له بعبد من مالي ثم تبطل.

ولو قال: أعطوه عبداً من مالي، وله عبد، تخير الوارث بينه وبين الشراء. ولو أوصى بثلاث عبده فخرج ثلثاه مستحقاً، صرفت الوصية إلى الثلث الباقي.

الوارث والقاتل على أخذ رقيق من ائمة تتعلق به الوصية، إذ إطلاق الوصية عنده لا ينزل على وقت صدورها، بل هو أعم من ذلك فيتناول ما ذكرناه، ولولا ذلك لم يصح تنفيد وصاياه من دينه، وقد ثبت بالنقص والإجماع، فكان دليلاً على عدم اختصاص الوصية بالموحد في وقت صدورها.

قوله: (أما لو قال: أعطوه رأساً من الرقيق، أو اشتروا له من مالي، أو أوصيت له بعبد من مالي لم تبطل).

أي: لم تبطل الوصية لو لم يكن له رقيق، وذلك لأنه لم يصف الرقيق ولا العبد إلى نفسه.

قوله: (ولو قال: أعطوه عبداً من مالي وله عبد تخير الوارث بينه وبين الشراء).

وذلك لأنه يصدق على كل من المشتري بماله، والذي في ملكه أنه عبد من ماله. ولا يخفى أن الضمير في (بيته) يعود إلى ما دل عليه الكلام وهو إعطاء عبد من عبده. قوله: (ولو أوصى بثلاث عبده فخرج ثلثاه مستحقاً صرفت الوصية إلى الثلث الباقي).

أي لو أوصى لزيد، أو في وجه من الوجوه بثلاث عبده فخرج ثلثاه مستحقاً تعينت الوصية في الثلث الباقي على ملكه منه؛ لأنه يصدق عليه أنه ثلث عبده، لأن هذا القدر من العلاقة كافي في صحة الإضافة.

ولو قال: أعطوه عبداً من عبيدي، ولا عبيد له، ثم تجدد له قبل الموت، احتمل الصحة، كما لو قال: أعطوه ألفاً ولا مال له ثم تجدد، أو أعطوه ثلث مالي وله درهم ثم ملك مالاً كثيراً، والمنع اعتباراً بحال الوصية.

قوله: (ولو قال: أعطوه عبداً من عبيدي ولا عبيد له، ثم تجدد له قبل الموت احتمل الصحة، كما لو قال: أعطوه ألفاً ولا مال له ثم تجدد، أو أعطوه ثلث مالي وله درهم ثم ملك مالاً كثيراً، وسع اعتباراً بحال الوصية).
توضيح: دسل الصحة إن بطلان الوصية في محل النزاع مع تعلمها بالمال المتعدد في مثال مما لا يجتمعان، والثاني: أبت فيسفي الأول
بيان الساقى إن الاعتبار في الوصية إما أن يكون بوقت صدورها، أو بما يتجدد، فإن كان الأول وجب الحكم بعدم تعلفها بالتجدة في محل النزاع والمثال، وإن كان الثاني وجب الحكم بتعلفها به فيها.

وأما بيان ثبوت الثاني فلرواية لسكوي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال أمير المؤمنين صلوات الله عليه: من وصى بثلاثة ثم قتل خطأ فإن ثلث دينه داخل في وصيته»^(١)، ولرواية الحسن بن صالح عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أوصى لمموكه بثلاث ماله، قال فقال: «يعوم» مموك ثم ينظر ما يبلغ ثلث الميت»^(٢) الحديث، ولم يستفصل ولو اختلف لحكم لوحب الاستفصال، لئلا يلزم تأخير البيان عن وقت الحاجة، إذ لم يرد في ذلك بيان آخر.

وتوحيه لثاني: إن المتبادر من قوله: (أعطوه عبداً من عبيدي) إنما هو العبيد الكائنون حال الخطاب، فمع استقائهم يقع الخطأ لغواً، كما لو أوصى بها لوجود له، ويمكن أن يقال لما كانت الوصية تملك بعد الوفاة، أو ما جرى مجراه وجب

(١) الكافي ١١٧ حديث ٧

(٢) الاستبصار ٤: ١٢٤ حديث ٥٠٥ تهذيب ٩: ٧١٦ حديث ٨٥٦

وكذا لو كان له ممالك ثم منك آخرين، فإن ابطالنا الأول تعين حقه في الأولين، وإلا تخير الوارث.

ولو لم يكن له سوى واحد ومات عنه، فعلى البطلان يحتمل الصحة هنا.

أن يعتبر الملك حينئذٍ لاقبه، فإحتمال الصحة لا يحلو من قوه، ومنه تظهر قوة اختصاص ابن الابن، فيها إذا أوصى لأقرب أساس إليه وله ابن وابن ابن هيات الابن قبل موته، وقد حرم المصنف بالحكم هناك وتوقف هنا

قوله: (وكذا لو كان له ممالك ثم منك آخرين، فإن ابطالنا الأول تعين حقه في الأولين، وإلا تخير الوارث).

أي وكذا يحتمل احتمالان هنا، وهو إذا أوصى له بعبد من عبيده وله عبيد ثم ملك آخرين

والاحتمالان أحدهما تعيين حصص الموصى له في العبيد الأولين، بناءً على أحمال البطلان في المسألة السابقة، وهي ما إذا أوصى بذلك ولم يكن له عبيد حال الوصية ثم تجدد له ذلك.

والثاني، تخيير الوارث في الإعطاء من الأولين ومن تجدد، بناءً على الصحة في تلك المسألة وتعلق الوصية بالمنجدد، وعلى ما سبق ترجيحه فالثاني أرجح.

قوله: (ولو لم يكن له سوى واحد ومات عنه، فعلى البطلان في المسألة السابقة يحتمل الصحة هنا).

أي لو أوصى له بعبد من عبيده وليس له سوى واحد ومات عنه، فعلى البطلان في المسألة السابقة يحتمل الصحة هنا، لوجود ما يتعلق به الوصية، وكونه بعض عبيده صادق مجازاً من حيث القوة، وتنفيذ الوصية واجب بحسب الممكن، ويحتمل البطلان؛ لأن المتبادر من قوله: (من عبيدي) لوجوده بالفعل، وذلك وصف للعبد الموصى به، فإذا انتفى فقد نفى متعلق الوصية.

ولو أوصى له بشاة أجراً الذكر والأنثى والخنثى - لأن التاء للوحدة وأصلها شاة؛ لأن تصغيرها شوية - والصغير والكبير، والصحيح والمعيب، والضأن والمعن.

وقول المصنف: (فعل البطلان يحتمل الصحة هنا) يحتمل أن يريد بتخصيص احتمال الصحة بتقدير البطلان في المسألة السابقة أنه بتقدير الصحة فيها يلزم القول بالصحة هنا بطريق أولى، وهو الذي فهمه الشارح الفاضل ولد المصنف^(١). ويحتمل أن لا يريد ذلك، وتخصيص احتمال الصحة بتقدير البطلان ثمة لبيان الفرق بين هذه المسألة والتي قبلها في الحكم، وهذا هو الظاهر؛ لأنه على تقدير احتمال الصحة في المسألة السابقة يحتمل ما البطلان أيضاً، نظراً إلى فوات الوصف مقتضى لفوات متعلق الوصية.

وقوله: (ومات عنه) ليس فيه كثير فائدة، إذ جميع مسائل الوصية لابد منها من بقاء الموصى به بعد الموصي، إذ لو تلف قبله لبطلت الوصية؛ لفوات متعلقها، ولا يحترز به عن أن يتجدد له قبل الموت غيره، لأنه على احتمال البطلان في المسألة السابقة لا تعلق للوصية بالتجدد.

وليس القول بصحة الوصية بعداً من صواب؛ لما سبق تحقيقه من أن الحمل على المجاز بمعونة المقام في مثل ذلك أولى من إلغاء الوصية، كما لو أوصى لأولاده وليس له إلا أولاد أولاد.

قوله: (ولو أوصى بشاة أجزاء الذكر والأنثى والخنثى؛ لأن التاء للوحدة، وأصلها شاة، لأن تصغيرها شوية، والصغير والكبير والصحيح والمعيب والضأن والمعن).

نص أهل اللغة على أن اسم لشاة يذكر ويؤنث^(٢)، وذلك دليل على أنه لا

(١) إيضاح المراتد ٢، ٥٦٥

(٢) انظر الصحاح ٦، ٢٢٢٨ «شوة»

ولا يحزىه الطبي.

والبعير يدخل فيه الصغير والكبير، وفي دخول الانثى اشكال اقربه انه كالانسان.

يختص بالإناث، بل هو اسم جنس، وحسب فكون التاء فيه للوحدة لا محالة وما ذكره المصنف من أن أصلها شاة بدليل تنصير صحيح، إلا أنه لا دخل له فيما نحن فيه. وشموها لسان والمر أمر وصح لا ريب فيه، وإحزاء كل واحد من المذكورة لصدق الاسم عليه وذهب الشافعي إلى أن شاة لا تساؤل الكاش واليوس وإياها هو للإناث عرفاً^(١)، ولا يدخل في اسم الشاة لحة والصا، خلافاً لبعض الشافعية^(٢)

قوله: (ولا يحزىه الطبي)

لأن اسم الشاة لا يقع عليه حقيقة، وإن كان قد يقال للطباء شاة الر، خلافاً لبعض الشافعية^(٣).

قوله: (والبعير يدخل فيه الصغير والكبير، وفي دخول الانثى اشكال اقربه انه كالانسان).

قال في الصحاح: بعير من الإبل بمنزلة إنسان من لاس، يقال للجمع بعير وللناقة بعير، وإنما يقال له بعير إذا اجدع^(٤)، ومنه يظهر وجه لقرب. ويحتمل قصره على الذكر نظراً إلى العرف، وهو حيرة لشيخ في المبسوط^(٥)، واستقرار العرف على ذلك محل مح، فالأقرب ما قرّبه المصنف.

(١) الأم ٤ ٩١

(٢) الوجيز ١ ٢٧٥

(٣) المبسوط ١٥ ٤٨٥ معي الصحاح ٣ ٥٥

(٤) الصحاح ٦ ٥٩٣ «بعير»

(٥) المبسوط ٤ ١٨

أما الجمل فكالرجل، والماقة كالأنثى، والبكرة بمنزلة الفتاة،
والبكر بمنزلة الفتى، والثور للذكر، والبقرة للأنثى، وفي دخول الجاموس في
البقر نظر، ولا تدخل بقرة الوحش. ولا يدخل في الكلب ولا في الحمار
الأنثى.

قوله: (أما الجمل فكالرجل، والذئب والأنثى، والبكرة بمنزلة الفتاة،
والبكر بمنزلة الفتى).

المرجع في ذلك كله إلى اللفظ

قوله. (والثور للذكر والبقرة للأنثى).

أما الثور فلا بحث فيه، وإنما البقرة مفعلة العرف بكونها للأنثى. ويحتمل
وهو ع الاسم على الذكر والأنثى، لأنه للمجنس كالشاة، ولبناء فيه للوحدة، ولإحفاء
أن الشائع في العرف اختصاصه بالأنثى، وهو مقدم على لفظه، على أن العرف إن استقر
على إطلاق التعبير على الذكر تعين المصير إليه

قوله: (وفي دخول الجاموس في البقر نظر).

يشأ من تعارض العرف واللفظ، والظاهر عدم الدخول لعدم فهمه من لفظ
البقر عرفاً

قوله: (ولا يدخل بقرة الوحش).

لاستفاء الصلح عند الإطلاق لفظاً وعرفاً

قوله: (ولا يدخل في الكلب ولا في الحمار الأنثى)

لأنهم يسمون فقالوا كلب وكلبه، وحمار وحمة ويحتمل كونها للمجنس، قال في
الصحيح ربما قالوا للأمان حمارة^(١)، فرواه رواية لشيء عريب، وكيف كان فالمتبادر

والدابة اسم للخيل والبغال والحمير، فإن تخصص عُرف بلد بالفرس أو بغيره حمل عليه. ولا يدخل السرج في الفرس، ولا الثوب في العبد.

ولو أوصى بدار اندرج ما يدخل في المبيع، فإن انهدمت قبل موته ففي انقطاع الوصية اشكال، ينشأ من عدم تناول الاسم له، ومن دخول العرصة والنقض في الوصية.

عرفاً هو التمييز.

قوله: (والدابة اسم للخيل والبغال والحمير، فإن تخصص عُرف بلد بالفرس أو بغيره حمل عليه).

الدابة لغة. اسم لكل ما يذهب على الأرض، ثم اختص بذوات الحمار، فإذا أوصى بها انصرف الوصية إلى الخيل والبغال والحمير، فيتخير بينها الوارث، ولو استقر عرف قوم على خلافه حمل الإطلاق عندهم على المتعارف بينهم

قوله: (ولا يدخل السرج، ولا الثوب في العبد).

أي: لا يدخل السرج في الوصية بالدابة، ولا الثوب في الوصية بالعبد؛ لخروجها عن مسمى الدابة والعبد. وقد سبق في كتاب البيع أنه يدخل في العبد إذا بيع من الثياب ما يقتضي العرف دخوله، وجرم هنا بعدم دخول الثوب، وفي الفرق نظر.

قوله: (ولو أوصى بدار اندرج ما يدخل في المبيع، فإن انهدمت قبل موته ففي انقطاع الوصية اشكال، ينشأ من عدم تناول الاسم له، ومن دخول العرصة والنقض في الوصية).

أي لو أوصى بالدار الغلاية لريد مثلاً - بدليل أن النقص من الدار المعينة لا يدخل في الوصية بدار في الجملة - فانهدمت قبل موته، فكان كما لو أوصى بحنطة

ولو انهدم بعضها لم تبطل، وكذا بعد الموت وإن كان قبل القبول.
ولو زاد في عمارتها لم يكن رجوعاً، بخلاف طحن الحنطة.

فثبت في انقطاع الوصية وبطلانها اسكال يشأ من أن الموصى به الدار لمعينة،
وبعد الاهدام لا يقع عليها الاسم فلا تكون معنى الوصية

ومن أن سم الدار متناول للمجموع سمي من حصة العرصة والقبض، وهما
باقيان فلا تبطل الوصية، وكذا في كل محموع ما أوصى به فبطلت الجملة وبقيت
الأجزاء

وسم من قوله: (فانهدمت) أنه لم يهدم الوصية بطلت الوصية، وفي التذكرة
ررد في ابطالان في الأجزاء والعرصة لو هدمتها الوصية، واحراز عدم لبطلان لو
انهدمت بنفسها^(١)، وما في التذكرة من غير

والاقرب من الوجهين الثاني، لو حوّل بمسبب الوصية وتحريم التبديل، ولم يبق
دليل على لبطلان مما بقي إذا عرفت ذلك وعدم أن سم الدار مدرج فيه إذا
تعلقت به الوصية - ما مدرج فيه إذا تعلّق به البيع، وكذا لبستان والقرية والشجرة
قوله: (ولو انهدم بعضها لم تبطل)

أي: لو اهدم بعض الدار لم تبطل الوصية بها، لكن ينبغي أن يقيد ذلك بما إذا
لم يكن اهدام ذلك البعض عادياً في صدق الاسم، وإلا كان كالأول.

قوله: (وكذا بعد الموت وإن كان قبل القبول)
أي: وكذا لا تبطل لو كان الاهدام بعد الموت قبل القبول، لكن بناءً على
أن القبول كاشف، ولو جعلناه مملّكا اطرد الاشكال السابق.

قوله: (ولو زاد في عمارتها لم يكن رجوعاً بخلاف طحن الحنطة)
الفرق بقاء الاسم في الأول دون الثاني، وهو أنه موجب لغوات متعلق الوصية

والجمع يحمل على الثلاثة، فلو قال: اعتقوا رقاباً فأقله ثلاثة، فإن
وفي الثالث باثنين وبعض الثالث اشترى البعض على اشكال،

فينعن بطلانها

قوله: (والجمع يحمل على الثلاثة، فلو قال: أعتقوا رقاباً فأقله ثلاثة،
فإن وفي الثالث باثنين وبعض الثالث اشترى البعض على شكل).

الأظهر بين المحققين أن أقل الجمع ثلاثة، وقد أطلق الجمع حمل على المتيفر،
وهو أقل محتملاته، أعني الثلاثة، لأن صكوفة على ما دوماً إما هو بالمجار ولا يعم
الرائد للشك في راديه، واسقط لا يقتضيه، ولأصل براءة الدمه، فاد قال: اعصوا رقاباً
نعم على أقل محتملات الجمع لما قلناه.

فإن وفي ثلث الموصي باثنين وبعض لثالث، ففي وجوب شراء البعض
واعتاقه مع الاثنين اشكال بمشأ من أن الموصي به اعتاق ثلاثة، وحقيقته ذلك الرقيق
كله، إذ لا يقع اسم الكل على البعض إلا بالمجار، ومع تعدد الموصي به يسقط لمبيع
التكليف به، ولا يجب شراء غيره، لا تنفاه الدليل.

ومن ثم إذا تعددت لحقيقته وجب المصير إلى المحار، ومع لتعدد يجب ارتكاب
أقرب المحاربات إلى الحقيقة ولا ريب أن ثين وبعض ثالث أقرب إلى الثلاثة من
اثنين.

ولأن إطلاق الثلاثة على الاثنين وبعض لثالث شائع كما في أقرأ العدة، وهذا
أقوى، لأن تنفيذ الوصية إن كان مشروطاً بكون الاعتاق لثلاثة نعين بقول بالبطلان،
للتعذر والآوجب اعتاق ما محتمله اثنتان، لأن لتصرف في الرائد غير جائز، ولا يسقط
الميسور بالمعصور، وهذا بخلاف ابن ادريس^(١)، وذهب الشيخ في المبسوط والخلاف إلى

فإن وفي بخسيسين وبعض ثالث، أو بنفسين فالأقرب الأول.

تنبيه: الجمع بصيغة أفله تجزئ فيه الثلاثة مطلقاً، وكذا بصيغة أكثره مع الاطلاق، ومع التقييد يجب الأريد إذا احتمله القيد، وإن كان أحسن فتحب الخمسة الخمسية، ولا تجزئ، عتق الأربعة النفيسة المساوية قيمة.

اعتاق اثنين واعطائهما لرائد^(١).

قوله. (فإن وفي بخسيسين وبعض ثالث أو بنفسين فالأقرب الأول).

في فإن وفي الثالث بخسيسين وبعض ثالث أو بنفسين، فهل ينخر من إليه سعيد الوصية في شراء أيهما أراد أم نعين عليه الأول؟ الأقرب عند المصنف معيه لما قلناه من أنه أقرب إلى الجمعية من الاثنين وإن كانا بنفسين، إذ لا اثر للمعاسة والخساسة في ذلك، وإنما الواجب امتثال الوصية والعمل بمقتضاها. ويحتمل العدم، إذ لا يحصل الجمع على كل من تقديرين، والأول أقوى

قوله: (تنبيه: الجمع بصيغة أفله تجزئ فيه الثلاثة مطلقاً، وكذا بصيغة أكثره مع الاطلاق، ومع التقييد يجب الأريد إذا احتمله القيد، وإن كان أحسن فتحب الخمسة الخمسية، ولا تجزئ عتق الأربعة النفيسة المساوية قيمة).

هذا تفريح بلوصية بصيغة الجمع، فهو من منعمات لبحث الذي قبله. وتحقيقه أنه إذا أوصى بصيغة الجمع، فإذا أن يكون بصيغة جمع القلة، أو صيغة جمع الكثرة وعلى لتقديرين فأما أن يعيد الوصية بأن يعثر لها مالاً، ولا، فالصور

أربع.

فإن أوصى بصيغة جمع لقلة أجزأت الثلاثة، فلو قال: اعتقرو عني أعبداً وحب عتق ثلاثة ولا يجب ما زاد، سواء عين لها قدراً من المال كأن قال: أعتقوا أعبداً بألف، أم لا، فلو أمكن شراء ثلاثة بفيضة بألف، أو أربعة خسيصة به تخفيرا؛ لأن أقل جمع القلة هو الثلاثة، والأصل براءة الذمة من تعقب شراء ما زاد.

وإن أوصى بصيغة جمع لكثرة، فإما أن يطلق، أو يقيد بمقدار من المال فإن أطلق أحرأ الثلاثة لأنها أقل محتملات الجمع، ولا دليل على إرادة الرائد، والأصل البراءة.

وإن قيد بمقدار من المال كأنه وجب عند المصنف عتق الرائد على الثلاثة بحسب المعنى، وهو المراد بقوله (إذا احتمل العبد)، أي إذا احتمل الرائد المد وهو تقدير المال، عملاً بمقتضى صيغة الكثرة فإنها لما فوق العشرة، وتعين قدر المال مع احتماله للرائد مؤكداً لمعاد الجمع ودليل على إرادة الرائد، بخلاف جمع القلة الذي أقل محتملاته الثلاثة.

وفيه نظر، لأن استعمال جمع لكثرة فيه فوق العشرة ليس لكونه حقيقة فيه، بل ذلك استعمال طارئ، على أصل الوضع للمعوي، أعني كون أقل الجمع مطلقاً ثلاثة، ولم يبدع ذلك حد الحقيقة لينتفعق الفعل، ولم يفرق الأصوليون في أن أقل الجمع ثلاثة أو اثنان بين كونه جمع كثرة أو قلة.

ثم إن أهل الاستعمالات العرفية والمحاورات العلمية لا يعرفون هذا الاستعمال، ولا شعور لهم به، فكيف تحمل اطلاقاتهم عليه، مع أن اللفظ تابع لمقصود لافظه، المقتضي لتوقف قصد المعنى لموضوع له على العلم بالوضع؟

على أنه لو تم له جميع ذلك من كون الاستعمال حقيقياً، وشيوعه بحيث يتفاهمه أهل لغز ويتبادر إلى أذهانهم، يجب أن لا يفرق إذا أوصى بصيغة جمع الكثرة

البحث الثاني: في الموصى له: لو قل: إن كان حملها غلاماً، أو إن كان الذي في بطنها غلاماً، أو إن كان مابى بطنها، أو كل حملها فأعطوه، فولدت غلامين أو حاريتين، أو جارية، أو غلاماً وجارية بطلت.

بين ما إذا قدر للوصية مالاً وعدمه في وجوب تحري ما راد على الثلاثة إلى أقل محملاته عملاً بحقيقة اللفظ، فالمرق الواقع في كلام المصنف غير واضح

فعل هذا لو أوصى بعق رقاب ألف، ومكس شراء أربعة نفيسة بألف، أو خمسة حسيسة به لم يتعين شراء الخمسة لما قلناه بل يتخير، وعلى ما ذكره المصنف يتعين شراء الخمسة

ومعنى قول المصنف: (ولا يحريه عنق الأربعة نفيسة المساوية قيمة) أن الأربعة النفيسة المساوية لقيمة الخمسة الحسيسة بحيث تكون قيمة كل منها بقدر المقدر من المال لا يحري، لأن الخمسة أقرب إلى مدلول صيغة جمع الكثرة

قوله: (البحث الثاني: الموصى له: لو قال إن كان حملها غلاماً، أو إن كان الذي في بطنها غلاماً، أو إن كان مابى بطنها، أو كل حملها فأعطوه، فولدت غلامين، أو حاريتين، أو جارية، أو غلاماً وجارية بطلت).

وجه البطلان: إن التكبير في قوله (غلاماً) يُشعر بالتوحيد، بل لا يتبادر منه إلا ذلك، فالمعهوم من قوله: (إن كان حملها غلاماً) أن يكون كله غلاماً، وكذا البواقي، بل الحكم مع ألفاظ العموم أظهر. وفي وجه للشبهة أنها إن ولدت غلامين فالوصية لها^(١).

ولو قال: إن كان في بطنها غلام، استحق الغلام دون الجارية وإن ولدا.

ولو ولدت غلامين حتمل تحيير الوارث، والتشريك، والايقاف حتى يصطلحاً فإنه متداعى بينهما.

قوله: (ولو قال: إن كان في بطنها غلام استحق الغلام دون الجارية).
أما استحقاقه فلتحقق الشرط، وهو كون لعلام في بطنها؛ لأن ظرفية الشيء لا تساقى الظرفية لعمره، بخلاف لصور السابقة، لأنه شرط فيها أن يكون مجموع الحمل علاماً. وأما عدم استحقاق الجارية؛ فلأن الموصى له هو لغلام دونها.

قوله: (ولو ولدت غلامين احتمل تحيير الوارث، والتشريك، والايقاف حتى يصطلحاً، فإنه متداعى بينهما).

أى لو ولدت في صورة الأجرة وهي ما اذا قال (إن كان في بطنها).
ووجه الأول: صدق الشرط على كل منها حقيقة، ولما كان لفظ غلام مفرداً نكره لم يسأل العلامين بن كان بالنسبة اليها متواطئاً. فوجب أن يتخير الوارث، كما لو أوصى لأحد هذين الشخصين أو لغيرهم ومقرين

ووجه الثاني: انحصار الوصية فيهما، ولا أولوية لأحدهما على الآخر، فيكون بعمله العين الواحدة إذا دعاها ناس ولا ترجيح فيهما يقسم بينهما
ووجه الثالث ما ذكره المصنف من أنه مال متداعى بينهما، ولا يعلم مستحقه منها فيوقف حتى يصطلحاً

ويضعف الوجهان باستثناء بدعوى، بالاتفاق على أن المستحق غلام في بطنها، وهو صادق عليهما فيكون تعيينه بوارث، كما في كل متواطىء فيكون الراجح هو الوجه الأول

وكذا لو قال: أوصيت لأحدهما ثم مات قبل البيان، ويحتمل الفرق هنا.

وللشافعية وجه يبطلان الوصية؛ لأن لتكثير يقتضي التوحيد^(١). ويضعف بأن المراد من التوحيد في مثله عدم صدقه على المتعدد، لا عدم وجود آخر غيره.

قوله: (وكذا لو قال أوصيت لأحدهما ثم مات قبل البيان، ويحتمل الفرق هنا).

قد سبق في كلام المصنف أنه إذا أوصى لأحدهما يحتمل البطلان ولصحة. وعلى الصحة يحتمل التحير والمرعة والنشريك، وهنا لم يأت بأحمال البطلان، وذكر أحمال الإيقاف حتى يصطلحاً بدل القرعة، وإطلاق النسب لم يخلو من شيء إلا أن يكون رجوعاً عن سبق.

هذا مع أن قوله (ثم مات قبل البيان) معر بأن الوصية لأحدهما يريد بها الوصية لواحد منها غير معنى، لا لأحدهما أنه كان ليكون متواطئاً وليس الموصى له هنا من قبيل الأول، بل من قبيل ماله أو وصى به في الدار أو في المسجد، أو لفقير من الفقراء فهو متواطئ، فيكون من جملة الأسباب المحدث بصحة التشبيه ووجه أحمال الفرق هنا إن توفي عن تعددها قبل إذا أوصى لأحدهما وحصل بالوصية وحداً منها فهو بعيد عن احتساب الاشتراك، بخلاف ما هنا، فإنه لم يعلم وجود المتعدد وقصد بالوصية واحداً دون غيره، وبفظ (علام) صالح بل واحد والمتعدد.

وعاية ما يستفاد من قوله (إن كان في بعضها علام فاعطوه كذا) عدم عطاء الحارية، وفيه نظر، لأن لفرد الكرة لا يقع على متعدد، وعدم العلم بالتعدد لا تأثيره في استحقاق الجميع مع عدم صلاحية بفظ لا استحقاقهم.

ولو أوصى للقرءاء فهو لمن يحفظ جميع القرآن، والأقرب عدم اشتراط الحفظ على ظهر القلب.

قوله: (ولو أوصى للقرءاء فهو لمن يحفظ جميع القرآن، والأقرب عدم اشتراط الحفظ عن ظهر القلب).

في تفسير القارىء بمن يحفظ جميع القرآن مناقشة؛ لأن القارىء هو من يحسن قراءة القرآن، كما أن السعوي هو من يحسن علم النحو وإن لم يحفظه، وكذا غيره، لأن المشتق منه يصلق من دون الحفظ، وللاطباق على الفرق بين القارىء والمخاطف، فإن الأول أعم مطلقاً.

ثم في قول المصنف (والأقرب عدم اشتراط الحفظ عن ظهر القلب) بعد قوله (فهو لمن يحفظ جميع القرآن) مناقشة أخرى، فإن المفهوم من المخاطف لجميع القرآن هو من يحفظه عن ظهر قلب ليس إلا نعم، لا بد في صدق القارىء من الاستقلال بقراءة جميع القرآن، نظراً إلى العرف.

قال المصنف في التذكرة (ولو أوصى للقرءاء انصرف إلى من يقرأ جميع القرآن، لا إلى من يقرأ بعضه، عملاً بالعرف، فإنه لا يهمهم منه إلا الكل، لأنهم الذين يقع عليهم الإسم في العادة. قال: وهل يدخل فيه من لا يحفظها وإنما يقرأ من المصحف؟ اشكال ينشأ من معارضة العرف للوضع^(١).

وللشافعية وجهان^(٢)، والأقرب الرجوع إلى العرف، وهو الآن ينصرف إلى المخاطف الذين يقرؤون بالألحان، فظهره اشتراط الحفظ عن ظهر القلب، واختاره في التحرير^(٣)، وشيخنا الشهيد في الدروس^(٤)، وهو بعيد، ثم قال: إنه من حيث الوضع

(١) التذكرة ٢ ٤٦٩

(٢) المجموع ٦٥ ٤٦٩

(٣) التحرير ١ ٣٠٢

(٤) الدروس ٢٤٤

والعلماء ينزل على العلماء بعلوم الشريعة، فيدخل التفسير والحديث والفقه، ولا يدخل سامع الحديث إذا لم يعلم طريقه، ولا الأطباء، ولا المنجمون، ولا المعبرون، ولا الأدباء.

لا يشترط في إطلاق اللفظ الحفظ، ولا فراءة جميع القرآن^(١)، وما ذكره صحيح. قوله: (والعلماء ينزل على العلماء بعلوم الشريعة، فيدخل التفسير والحديث والفقه، ولا يدخل سامع الحديث إذا لم يعلم طريقه، ولا الأطباء، ولا المعبرون، ولا المنجمون ولا الأدباء).
إذا أوصى للعلماء أو لأهل العلم بصرف إلى العلماء بعلوم الشريعة، صرح به المصنف وغيره، ويدخل في ذلك من يعلم الفقه والحديث والتفسير

ولا يدخل سامع الحديث الذي لا علم له بطريقه، ولا بأسامي الرواة ولا بمن الأحاديث، فإن السماع المجرد ليس بعلم وكذا لا يدخل فيه الأطباء، ولا المعبرون، ولا المنجمون، ولا الأدباء ولا الحساب، ولا المهندسون لعدم فهمهم من العلماء عند أهل الشرع

قال المصنف في التذكرة، وهكذا ذكر أكثرهم في المتكلمين، قال: وقال بعضهم: إن علم الكلام داخل في العلوم الشرعية، ثم قد. والوجه دخول الجميع فيه، وفي المنجم اشكال^(٢). وقال الشهيد في الدروس: وفي الأدباء وجه؛ لتوقف علم الشريعة عليها^(٣).

ولم اظفر بكلامهم في الأصول، ويسعي دحوله بطريق أولى؛ لأنه من علوم الشرع في الحقيقة، وهو أساس الفقه ومبناه ومباحثه قواعد مسائله. ولعل سكوتهم عنه

(١) التذكرة ٢ ٤٦٩

(٢) التذكرة ٢ ٤٦٩

(٣) الدروس ٢٤٤

ولو أوصى لزيد وجبرئيل عليه السلام، أو لزيد والريح أو الحائط،
فالنصف لزيد والباقي باطل.

ويحتمل صرف الكل إلى زيد في الأخيرين، إذ الإضافة إلى الريح
والحائط باطلة، بخلاف جبرئيل عليه السلام.

لاعتقادهم بدخوله في العقد، ومن ثم صرحوا باعتبار قول الأصولي في الإجماع إذا تمكن
من الاحتياط وإن لم يحفظ الأحكام.

ولاريب أن أحراج علم الكلام المتخصص للمعارف الدينية - وهو أساس الدين
ومبناه - عن علوم الشرع ~~تنتهي~~ فالقول بدخوله ودخول الأصول قوي. أما
دخول الباقي فللنظر فيه بحال.

قوله: (ولو أوصى لزيد وجبرئيل عليه السلام، أو لزيد والريح أو
الحائط فالنصف لزيد والثاني باطل، ويحتمل صرف الكل إلى زيد في
الأخيرين، إذ الإضافة إلى الريح والحائط باطلة بخلاف جبرئيل عليه
السلام).

قد تقدمت هذه المسألة في الفروع قبل المطلب الرابع: الموصى به،
وذكر المصنف احتمال كون الجميع لزيد دون الملك، وبينا دليل الوجهين وأن الأصح أن
لزيد النصف فإنه لم يتم الوصية بأعين لزيد إلا بالمعطوف، وحيث فيلزم التوزيع.

وكلام المصنف هنا مخالف لما تقدم، حيث أنه نفي احتمال كون الجميع لزيد فيما
إذا أوصى له وجبرئيل عليه السلام؛ لأن صافة الملك إلى جبرئيل ليست باطلة،
فيكون لزيد النصف وجهاً واحداً، وبصغف بأنه وإن لم تمتنع الإضافة، لكن لما لم يمكن
التوصل إليه كانت وصية لأمر ممتنع، فجرت مجرى الوصية للريح والحائط.

ولو قال: لزيد والله احتمل صرف الكل إلى زيد، فيكون ذكر الله تعالى تأكيداً لقربة الوصية، وصرف سهم الله إلى الفقراء فإنهم محل حقوقه. ولو أوصى لأقارب علوي معين في زمانه، ارتقى في بني الأعمام من

قوله: (ولو قال: لزيد والله احتمل صرف الكل إلى زيد، فيكون ذكر الله تعالى تأكيداً لقربة الوصية، وصرف سهم الله تعالى إلى الفقراء: لأنهم محل حقوقه).

قد ذكر هنا احتمالين:

أحدهما صرف الكل إلى زيد، فعلى هذا يكون حكم الله تعالى تأكيداً لكون الوصية قربة. ووجهه. إن هذا هو المتعارف في صر ذلك لأن الله سبحانه هو بأحد الصدقات، وصدقه المتصدق تقع في يده سبحانه وتعالى على معنى أنها تكونها ابتغاء لوجهه كأما واقعة في يده، وعلى هذا يتخرج مذهب من ذهب إلى قسمه الخمس خمسة أقسام.

والثاني: صرف النصف وهو سهم الله تعالى إلى محل حقوقه تعالى وهم الفقراء، والمساكين، لأن الأصل عدم التأكيد، والتأسيس هو محكم. لأن لمالك الحقيقي هو الله تعالى، فنسبة الملك إليه صحيحة، ولما يملكه مصرف معين فينتهي المصير إليه.

وذهب الشارح الفاضل إلى صرف هذا نصف في وجوه القرب^(١)، وهو حسن، وهو مختار التذكرة^(٢)، وكلام المصنف هنا لا ينافيه، فإن الصرف إلى الفقراء لا ينافي جواز الصرف في غير ذلك من وجوه القرب، نعم يلوح من سوى العبارة انحصار الصرف فيهم.

قوله: (ولو أوصى لأقارب علوي معين في زمانه، ارتقى في بني الأعمام

(١) ايضاح لمؤلفه ٢٠٠ هـ

(٢) التذكرة ٢ ٤٧٥

أقاربه إلى أقرب جد ينسب إليه الرجل، فيرتقى إلى بني علي عليه السلام دون بني عبد المطلب وعبد مناف، وبعد زمانه لا يصرف إلا إلى أولاد ذلك العلوي ومن ينسب إليه، لا إلى علي عليه السلام.

من أقاربه إلى أقرب جد يسب إليه الرجل، فيرتقى إلى بني علي عليه السلام دون بني عبد المطلب وبني عبد مناف، وبعد زمانه لا يصرف إلا إلى أولاد ذلك العلوي ومن ينسب إليه، لا إلى علي عليه السلام)
 محصل المسألة: إنه لو أوصى لأقارب علوي معين، كما لو أوصى لأقارب موسى بن جعفر عليه السلام العلوي مثلاً، مما أن يكون الوصية في زمان ذلك العلوي، أو بعد زمانه:

عز كان كانت في زمانه حسب الارضاء في بني الأعمام من أقاربه إلى أقرب حد ينسب إليه الرجل عرفاً، وذلك علي عليه السلام، لأنه المشهور بالسببة إليه، بخلاف عبد المطلب وعبد مناف وأبي طالب فلا يرتقى في لأقرباء إلى من يسب إلى أحدهم، لانتفاء كون أحدهم أقرب حد ينسب إليه الرجل

وإن كانت الوصية واقعة بعد زمان ذلك العلوي لم تصرف إلا إلى أولاده - أعني أولاد ذلك العلوي - ومن يسب إليه دون من يسب إلى علي عليه السلام، والعرق أنه ما دام حياً فأقاربه هم المنسوبون إلى حده لأقرب الذي شهرته بالسببة إليه، وبعد الموت أقاربه هم المنسوبون إليه لقطع النظر حيث عمن ينسب إلى جده.

هذا محصل ما في العبارة، والحكم مشكل، والدليل على ما ذكره غير ظاهر، وقد تقدم الكلام فيما لو أوصى لأقاربه، وسبق أن الأصح صرفه إلى من يعد قرابة عرفاً دون من يتقرب إليه إلى آخر أب وأم في الاسلام.

فإن قيل، تعليق الوصية بأقرب العلوي يقتضي أن تكون للسببة إلى علي عليه السلام دخل في الاستحقاق.

قلنا: هذا إن كان الموصي أوصى لقراءة العلوي مصرحاً بهذه النسبة، وحينئذٍ فلا فرق بين كون الوصية في زمان ذلك العلوي أو بعده.

والذي ذكره المصنف في التذكرة حكاية عن الشافعي ما صورته: وإذا كان الموصي لقرايته من قريش، قيل: قريش تغرق فمن أيها؟ فقال: من بني عبد مناف، فقيل: من أيها؟ فقال: من بني المطلب، قيل: هم يعزقون فمن أيها؟ فقال: من بني عبد يزيد، قيل: من أيها؟ فقال: من بني السائب بن عبيد، قيل: من أيها؟ فقال: من بني شافع.

قال الشافعي: وبني شافع لا يعزقون فيكون قرايته من ينسب إلى شافع وهو الأب الأدنى، ولم يذكر غير ذلك، ولم يذكر في التذكرة "عن هذا يولس فيه فرق بين حال الحياة وما بعد الموت.

وذكر الراعي من الشافعية في كتابه الكبير في الوصية لأقارب زيد ما صورته: يعتبر أقرب جد ينسب إليه الرجل ويُعد أصلاً وقبيلة في نفسه، فيرتقى في بني الأعمام إليه، ولا يعتبر من فوقه حتى لو أوصى لأقارب حسي أو أوصى حسي لأقارب نفسه لم يدخل الحسينيون في الوصية، وكذلك وصية المأموي لأقاربه، والوصية لأقارب المأموي لا يدخل فيها أولاد المعتصم وسائر العباسية، والوصية لأقارب الشافعي في زمانه تصرف إلى أولاد شافع، ولا يدخل فيها أولاد علي والعباس وإن كان شافع وعلي والعباس كلهم أولاد السائب بن عبيد، إلى أن قال: وإذا أوصى موصي لأقارب بعض أولاد الشافعي في هذه الأمانة دخل فيه أولاد الشافعي دون غيرهم من أولاد شافع، وعلى هذا القياس.

هذا كلامه، والحاصل أنه لم يوجد الفرق في الوصية لأقارب العلوي بين كونه

ولو أوصى لأقاربه دخل الوارث وغيره، ولو أوصى لأقارب أقاربه
دخل الأب والابن فيه.

حيًا أو ميتًا إلّا هنا؛ لأن المذكور في العبارة المحكية إجراء الوصية لأقارب الشافعي
في زمانه والوصية لأقارب بعض أولاد الشافعي في هذه الأزمنة، واحدهما غير الآخر،
فالحاصل أن الفرق الذي ذكره المصنف لا وجه له أصلًا.

بقي شيء، وهو أنه إذا أوصى لأقارب العلوي هل يقتصر في أقاربه على من
انتسب إلى علي عليه السلام، أم يجب اتباع العرف على ما سبق؟ الذي يقتضيه النظر
ويناسب الدليل هو الثاني ^(١) فيلاحظ.
قوله: (ولو أوصى لأقاربه دخل الوارث وغيره).

أي: لو أوصى لأقارب نفسه دخل فيه الوارث وغيره، وفي وجه للشافعية أنه
لا يدخل فيه الوارث لقريظة الشرع؛ لأن الوارث لا يوصى له خاصة فلا يدخل في
عموم اللفظ^(٢)، والأصل مموح، ولو أوصى لأقارب زيد دخل فيه وارث زيد إجماعًا،
حكاه في التذكرة^(٣).

قوله: (ولو أوصى لأقارب أقاربه دخل فيه الأب والابن).

في وجه للشافعية أن الأبوين والأولاد لا يدخلون في الأقارب ويدخل الأحما
والأحداد؛ لأن لوالد والولد لا يعرفان بالقريب بالعرف، بل القريب من ينتمي إليه
بواسطة^(٤)، وهو مذهب أبو حنيفة^(٥) وهو خطأ؛ لأنه لو أوصى لأقارب الأقارب دخل
الأبوان والولد إجماعًا، كذا ذكر في التذكرة^(٦).

(١) الأم ٤ ١١٢، المجموع ١٥ ٤٢٢، الوجيز ١ ٢٦٩

(٢) التذكرة ٢ ٤٧٥

(٣) مفتي المصباح ٣ ٦٤، الوجيز ١ ٢٧٦

(٤) الميسوط بشرحي ٢٧ ١٥٥

(٥) التذكرة ٢ ٤٧٥

ولو أوصى لغير المنحصر كالعلوين صح، ولا يعطى اقل من ثلاثة، ولا يجب تتبع من غاب عن البلد. وهل يجوز التخصيص ؟ إشكال، وكذا حواز التفضيل.

فعلى هذا لو أوصى لأقارب أقاربه يجب أن لا يدخل الأب والابن عند المخالف بطريق أولى؛ لأنها إذا لم يعدا أقارب لم يعدا قرب الأقارب، والحق أنهم يعدون أقارب وأقارب الأقارب لغة وعرفاً

قوله: (ولو أوصى لغير المنحصر كالعلوين صح، ولا يعطى اقل من ثلاثة، ولا يجب تتبع من غاب عن البلد).

مع بعض العامة من الوصية لغير المنحصرين لا نحو الفقراء والمساكين، لأن التعميم بنفسه لاستيعاب وهو ممتنع، بخلاف الفقراء ثبتت عرف الشرع فيهم المخصص بثلاثة فاتباعه^(١) وليس بشيء؛ لأن مناط تعذر الاستيعاب هيئت المحكم حيث ثبت وعلى هذا فيجب أن يعطى ثلاثة فصعداً نظراً إلى ظاهر لفظ الجمع. ولا يجب تتبع من غاب عن البلد قطعاً، لكن هل يجب استيعاب من حصر البلد؟ يحتمل ذلك كما سبق في الوقف، والأصح بعدم؛ لا تنعاه الدليل، فإن الوصية هنا للجهة ومن ثمة لم يشترط القبول، نعم هو أحوط، قال في التذكرة: ولا ريب في أولويته^(٢).

قوله: (وهل يجوز التخصيص ؟ إشكال وكذا حواز التفضيل). منشأ الاشكال الأول من أن العمل بالوصية ما أمكن واجب، وأنها سقط وجوب التعميم للتعذر، فيجب استيعاب من أمكن، إذ لا يسقط الميسور بالميسور، ومن أن الوصية للمنتشرين الذين يتعذر استيعابهم، وإنما يتصور القول بصحتها إذا أريد

(١) البسوط للسرخسي ٢٧ ٢٥٨

(٢) التذكرة ٢ ٤٧٤

أما لو أوصى لثلاثة معينين فإنه يجب التسوية.
ولو أوصى لبني فلان وهم منحصرون اختص بالذكور.

بهم كونهم مصرفاً كالزكاة فجاء التحصيص، وهذا أقوى.

ولم يسقط وجوب التعميم؛ لنتعذر، بل التعتذر يقتضي عدم إرادته، وإن الموصي لهم مصرف كالفقراء، وهو الأقرب، نعم لو نص الموصي على الاستيعاب ما أمكن تعيين، ومن هذا يظهر منشأ الاشكال الثاني ون الأقرب جوار التفضيل أيضاً.

وقول الشارح الفاضل: إن الوصية بلفظ تقتضي التعميم، أما إن يراد منه كل واحد واحد أو الكل المجموع إلخ^(١)، منظور فيه إذ المحصر ممنوع، ولم لا يجوز أن يراد الجميع على جهة المصرف، وقرينته تعذر استيعابهم كما في الزكاة والوقف، والأصل برادة النعمة من وجوب استيعاب من زاد على الثلاثة فتعلها يتوقف على الدليل.

قوله: (أما لو أوصى لثلاثة معينين فإنه يجب التسوية).

وذلك لأن الموصي له هم لمعيّنون، وسببتهم إلى الوصية واحدة فيستوون فيها، ولأن الأصل عدم التعاضل، بخلاف غير المحصرين.

قوله: (ولو أوصى لبني فلان وهم منحصرون اختص بالذكور).

وذلك لأن لفظة بني حقيقة في الذكور، كما أن بنات حقيقة في الإناث. ويحتمل دخول الإناث تبعاً لكثرة وقوعه في الاستعمال، ولأن صيغ المذكر تشمل الإناث تبعاً، قال الله تعالى: ﴿وإن كانوا أخوة رجالاً ونساء﴾^(٢)، ﴿فإن كان له أخوة﴾^(٣)، وجميع خطابات التكليف بلفظ الذكور شاملة للإناث، وهو مقرب التذكرة^(٤).

(١) إيضاح العوائد ٢ ٥٢٠.

(٢) النساء: ١٢٦.

(٣) النساء: ١١.

(٤) التذكرة ٢ ٤٧٤.

ولو كانوا منتشرين دخل الاناث.

ولو اوصى للأرامل فهو لم مات عنهن أزواجهن، أو بنّ عنهن بسبب. ولو اوصى للأخوة لم تدخل الاخوات.
ولو اوصى للأيتام لم يدخل البائع، ولا من له أب.

ويمكن الجواب بان الدليل قد قام على ذلك ولا يلزم منه ثبوت الحكم في كل موضع.

واحتراز بقوله: (لوهم محصورون) عما اذا لم يكونوا محصورين، وصرح بحكم هذا بقوله: (ولو كانوا منتشرين دخل الاناث) قال المصنف في التذكرة في آخر البحث: هذا اذا كانوا محصورين، وأما إن كان هو فلا ينضم قبيلة أو محذ فإيه يدخل فيه الذكور والاناث اجماعاً^(١).

قوله: (ولو اوصى للأرامل فهو لمن مات عنهن أزواجهن، أو بنّ عنهن بسبب).

كذا فسر المصنف في التحرير^(٢) والشهيد في الدروس^(٣). وقيل بدخول من لازوجة له من الرجال في لفظ الأرامل^(٤)، والذي في كلام أهل اللغة ان الأرملة هي المحتاجة المسكينة^(٥).

قوله: (ولو اوصى للأخوة لم تدخل الأخوات).

لأن لفظ الأخوة لا يشملهن إلا مجازاً.

قوله: (ولو اوصى للأيتام لم يدخل البالغ، ولا من له أب).

(١) التذكرة ٢، ٤٧٧

(٢) التحرير ١، ٤٠٧

(٣) الدروس، ٢٤٤

(٤) قاله بعض العامة، نظر المجموع ١٥، ٤٦٤

(٥) الصحاح ٤، ١٧١٤ برزله.

ولو أوصى لورثة فلان، ومات عن غير وارث بطلت، وفي الموالي اشكال.

ولو قال: لعصبة زيد مات الموصي وزيد حي اعطى عصبته، ولو

نص عليه أهل اللغة، قال في القاموس: اليتم بالضم الانفراد او فقدان الاب، ومحرك، ثم قال: وقد يُم كصرب وعصم يُتْماء، ويمتنح إلى ان قال: ما لم يبلغ الحكم^(١).

قوله: (ولو أوصى لورثة فلان ومات عن غير وارث بطلت، وفي الموالي اشكال).

لو أوصى لورثة فلان دخل فيهم الذكور والامات، بسب او سبب، ويستون في الوصية سواء تفلوت في الميراث أو اتفقوا خلافاً للوصية حيث نزلوها على استحقاق الارث^(٢).

ولولم يكن له وارث خاص وصرف ماله إلى بيت المال، فقد قال المصنف في التذكرة: بطلت الوصية عند الشافعية^(٣)، قال: وأما على مذهبي فمقتضاء انه يكون للامام: لأنه وارث من لا وارث له فهو وارث خاص^(٤)، وما ذكره محتمل.

وفي دخول الموالي شكل يشأ من كون المولى وارثاً لغة وشرعاً، ومن عدم تناول الوارث له عرفاً، ويصعب بأن لحقيقة الشرعية مقدّمة، والظاهر دخول الموالي والامام في الوصية، ولا يستحق الوصية إلا من كان وارثاً لفلان بالفعل قبل موت الموصي، كما يدل عليه ما سيأتي في العبارة.

قوله: (ولو قال: لعصبة زيد مات الموصي وزيد حي اعطى عصبته،

(١) القاموس المحيط ٤: ١٩٥ «بسب».

(٢) المسوط ٢٧: ١٤٨.

(٣) المجموع ١٥: ٤١٢، المغني لابن قدامة ٦: ٥٦٥.

(٤) لتذكرة ٢: ٤٧٧.

قال: لورثته بطلت.

ولو أوصى للشيوخ صرف إلى من جاوز الأربعين، وللشبان إلى من جاوز البلوغ إلى الثلاثين، وللكهول إلى من بلغ الأربعين، وللغلمان والصبيان من لم يبلغ.

ولو قال: لورثته بطلت).

لأن لفظ العصة لا يشترط في صدقه موت زيد بعلاف الورثة، واختار المصنف في التذكرة الصحة في الوصية لورثة فلان إذا مات الموصي وفلان حي، والتوقف إلى أن يموت فلان فيثنين من يرثه وتصرف إليهم الوصية^(١) فيشكل بأن الموصي له لا بد من وجوده وقت الوصية، وربما تحدد وارت فلان بعدها كي لو تجدد له ولد، نعم لو ورثه من كان موجوداً وقت الوصية لم يكن ما ذكره بعداً^(٢) ولعائل أن يقول إنه لو صح مثل ذلك رجم صحة الوصية للوارث في زمان لم يكن وارثاً فيلزم أنه لو أوصى للعلماء استحق الوصية من يحدد صيرورته عالماً بعد موت الموصي، إذا كان موجوداً وقت الوصية، وهو معلوم البطلان، إذ الوصية للعلماء يستدعي كون المستحق عالماً بالفعل ولو حبر موت الموصي

قوله: (ولو أوصى للشيوخ صرف إلى من جاوز الأربعين وللشبان إلى من جاوز لبلوغ إلى الثلاثين، وللكهول لمن بلغ الأربعين، وللغلمان والصبيان لمن لم يبلغ).

أما العلماء والصبيان فلا بحث فيهم، وأما الشيوخ والشبان والفتيان فقد اختلف فيهم.

وحكى المصنف في التذكرة ما ذكره هذا عن بعض الشافعية^(٣) ثم قال: والمعتمد

(١) التذكرة ٢ ٤٧٥

(٢) المجموع ١٥ ٤٦٦ معي المحتاج ٢ ٦١

ولو أوصى لأعقل الناس صرف إلى الزهاد والعلماء،

الرجوع إلى اللغة أو العرف^(١) وما اختاره جيد، إلا أن اللغويين لم يشتغلوا بتحقيق سن الشباب والفتى.

وفي جملة كلام القاموس: إن الشيخ يصدق من خمسين أو إحدى وخمسين إلى آخر العمر أو إلى الثمانين^(٢)، وفي حمة كلامه في الكهل: إنه من جاوز الثلاثين أو أربعاً وثلاثين إلى إحدى وخمسين^(٣) فإن لم يتعين معنى اللفظ لفظة ولا عرفاً ولا علم قصد الموصي اتجه البطلان.

قوله: (ولو أوصى لأعقل الناس صرف إلى الزهاد والعلماء).
قال المصنف في التذكرة (ولو أوصى لأعقل الناس في البلد فهو لأجودهم تدبيراً في دينه ودينها)^(٤)، وحكى عن الثماني أنه يصرف إلى أزهدهم^(٥).
ولا يخفى أن الزهد وحده لا يكفي في خلق الأعقل من دور العلم، فحينئذ تظهر جودة ما ذهب إليه هنا ولما كانت أمور الدنيا غير منظور إليها بالقصد الأول لم يعتبر الحدق في معرفتها في صدق الأعقل، إلا أن لها مدحلاً بيننا في السلوك إلى الآخرة، وربما كان عدم الحدق فيها قاطعاً عن كثير من مفاصل الدين.
وذهب شيخنا الشهيد في المروس إلى أن الأعلم والأعقل والأزهد والأورع والأنتقى وغيرها من صفات لمبالغة تحمل على إمام عليه السلام وفي كلام منسوب إليه إن أعقل الناس هو يقبل على شأنه، لعارف بأبناء زمانه، العامل لله بجهته ولسانه وأركانه^(٦).

(١) التذكرة ٢، ٤٧٨

(٢) القاموس المحيط ١، ٢٦٣ «شيخ»

(٣) القاموس المحيط ٤، ٤٧ «كهل»

(٤) التذكرة ٢، ٤٦٩

(٥) كفاية الأحيار ٢، ٢٢

(٦) المروس: ٢٤٤

ولو قال: لأحققهم تبع العرف.

المطلب الثاني: في الأحكام المعنوية.

لو أوصى بخدمة عبده، أو أجرة داره، أو ثمرة بستانه، صح من
الثلث أيضاً.

قوله: (ولو قال: لأحققهم تبع العرف)

لا أرى لهذه الوصية مصرفاً أقرب من الغائل بأن معاوية مأجور على حرب
أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وعلى سببه إياه، وعلى اهانة أهل البيت
عليهم السلام وبيدائهم، فإن هؤلاء يكادون أن يكونوا شر من عبدة الأوثان وأهل
مهم

قوله: (المطلب الثاني: في الأحكام المعنوية).

إنما كان هذا المبحث في الأحكام المعنوية دون الذي قبله؛ لأن المبحث الذي
قبله قد اشتمل على كثير من الأحكام المتعلقة بمباحث الألفاظ، كالتواطؤ والاشتراك
والحقيقة والمجاز بخلاف هذا المبحث، فلذلك عبوته بالأحكام الراجعة إلى اللفظ،
وعنون هذا بالأحكام المعنوية في مقابلة الأول

قوله: (لو أوصى بخدمة عبده، وأجرة داره، أو ثمرة بستانه صح
من الثلث أيضاً).

الوصية بالمنافع صحيحة عند أكثر أهل العلم، وقد سبق بيان ذلك في كلامه
مكرراً وذلك في تعريف الوصية وفي المطلب الرابع الموصى به.
والفرض هنا بيان صحتها من لثلاث أيضاً كالأعيان، سواء عدت مالا أم لا؛
لأن نقص العين بسبب الوصية بالمنفعة يظهر به لتصرف في المال. ولو قال: أو ثمرة
بستانه أو غير ذلك من المنافع لكان أولى باعتبار شعوله ثم إن في عذبة الثمرة البستان
من المنافع مع أنها عين نوع تجوز وتسامح.

وهي تملك لا عارية، فلو مات الموصى له ورث عنه، وتصح اجارته واعارته.
ولا يصمن العبد اذا تلف في يده بغير تفريط.
واذا اوصى له بمنافعه ملك جميع اكتساب العبد من الاصطياد
والاحتطاب، فإن عتق فاشكال.

قوله: (وهي تملك لا عارية).

هذا مذهب جميع علمائنا، وحناؤه الشافعي، وقال أبو حنيفة إنها عارية
لازمة لا ملك فيها^(١). ويتفرع على القولين ما ذكره من قوله: (فلو مات الموصى له
ورثت عنه، وتصح اجارته واعارته، ولا يصمن العبد اذا تلف في يده بغير تفريط)، وعلى
القول بأنها عارية فلا ارث ولا تصح الاجارة ولا الاعارة، كما لا يصح ذلك من
المستعير.

ولو تلف لعبد مثلاً في يد الموصى له بغير تفريط، فعلى القول بأنها عارية،
وأن العارية مصحونه يكون صامداً، ولا فرق في ذلك بين كون الوصية بالمنفعة مؤبدة
أو مؤقتة أو مطلقة.

قوله: (واذا أوصى له بمنافعه ملك جميع اكتسابات العبد من
الاصطياد والاحتطاب، فإن عتق فاشكال).

لا ريب أنه اذا أوصى له بمنافعه ملك جميع اكتسابات العبد التي تعدّ منافعة،
حتى الاصطياد والاحتطاب ونحوهما، لأن الخيار حق للموصى له فيثبت الملك له
بموجبها، ولا فرق في ذلك بين المعتاد والناذر، خلافاً لبعض الشافعية.

فإن عتق ففي بقاء الحكم في الاحتطاب ونحوه اشكال ينشأ: من أنه ملك جميع
منافعه بالوصية، وملكه مستمر إلى ما بعد العتق، ومن أن تملك المباحات تابع للنية

وفي تلك ولد الجارية وعقرها اشكال، ينشأ من بطلان الوصية بمنفعة البضع، وكون الولد جزءاً من الأم يتبعها في الأحكام، ومن كون ذلك كله من المنافع.

خصوصاً على القول بالافتقار في ملكها إلى لبي، فإذا حررها ببيع التملك مع حرية وجب أن يثبت الملك له.

وعلى القول بالتملك بمجرد خياره فبيوت الملك له أظهر، ولأول أقوى؛ لبيوت استحقاق جميع المنافع التي من حملتها منازع فيه، والأصل بهاؤه. والمعنى إياها اقتضى ذلك الرقبة دون المنافع، ولأنه لو لم يبق حكم بحال لم يبدل الوصية بالعق، وهو باطل، ولا استبعاد في عدم تأثير بيه العتق فيها بيس له لو قلنا يملك المعنى المباحات امكن أن تجب عليه أجرة مثل خيارتها.

قوله: (وفي تلك ولد الجارية وعقرها اشكال)

ينشأ من بطلان الوصية بمنفعة البضع، وكون الولد جزءاً من الأم يتبعها في الأحكام.

ومن كون ذلك كله من المنافع، أي في كون الموصى له بالمنافع كلها مستحقاً للولد المتحدد عن الأمة الموصى بها حيث يكون رقاً، ولغيره لو وطئت حيث يكون وطؤها موجباً للعقر اشكال ينشأ من منفعة البضع لا تصح الوصية به قطعاً، إذ ليست على سائر المنافع يملك بكل سبب صالح لعل لمنفعة، فلا يدرج في الوصية بجميع المنافع، فلا يستحق بعدها بالوصية والولد إما حره من الأم، وبمنزلة الجزء منها، فلا تتعدى الوصية بالمنافع إليه.

ومن أن كلاً منها معدود من منافع فيسرح في عمومها، وقد روي أنه صلى الله عليه وآله سمي الولد كسب أبيه^(١)، فيدخل في لاكساب، وقد عرفت امتناع تناول

وهل يملك الوطء؟ الأقرب المنع، ويمنع أيضاً الوارث منه، فإن وطأ أحدهما فهو شبهة لأحدٍ عليه، وتصير أم ولد لو حملت من الوارث لا من الموصى له.

العموم لمنفعة البضع، وأما الولد فلا يقع عليه اسم المنفعة إلا بالمجان، والأصح العدم واعلم أنه يلوح من قوله (وكون الولد جزءاً من الأم يتبعها في الأحكام)، أن الولد كحال أمه رفقة للوارث ومنفعته للموصى له قوله: (وهل يملك الوطء؟ الأقرب المنع).

وجه القرب أن منفعة البضع لا تملك بالموصية، ويحتل ضعيفاً الثبوت لو قلنا باستحقاق الموصى له المهر، وليس بشيء؛ لأن الوطء لا يحل إلا بالطريق الذي عبته الشارع لحله من بعد الملك، وكلامه مستفاد من قوله كان الأخرى بالمصنف القطع بعدم استحقاق الوطء لها.

قوله: (ويمنع أيضاً الوارث منه)

أي: من الوطء وإن كان مالكاً برفقة، لأن فيه تعويلاً لبعض المنافع وعريصاً للأمة للهلاك بالطلق، وبعض المنفعة بالحبل، ولو كانت ممن لا تحبل فوجهان، وربما وجه المنع بأنه غير تام الملك.

قوله: (فإن وطأ أحدهما فهو شبهة لأحدٍ عليه).

أما الوارث فظاهر؛ لأنه مالك برفقة، وأما الموصى له فإن وطأها بظن الحل فلا بحث، وإن كان عالماً بالتحريم فهي وجوب لحده وجهان، أحدهما - وهو المستفاد من إطلاق العبارة وحكاية في التذكرة عن الشيخ^١ - العدم، لقيام الشبهة باعتبار كون المسألة موضع تردد، وأخرها - واغترها في التذكرة - الوجوب كاستأجر والشريك قوله: (وتصير أم ولد لو حملت من لوارث لا من الموصى له).

(١) الموطأ ٤، ١٦، لتذكرة ٢، ٥٠٧.

(٢) التذكرة ٢، ٥٠٧.

وإذا منعنا من تملك الولد فالأقرب سقوط الخدمة عنه.
ولو وطئت للشبهة فعلى الواضى العقر للموصى له على اشكال،

لأن الوارث مالك للرقبة، بخلاف الموصى له، وقال الشيخ: تصير أم ولد
ويكون لولد حراً للشبهة^(١)

قوله: (وإذا منعنا من تملك الولد فالأقرب سقوط الخدمة عنه).
أي: إذا حكمنا بأن الولد المتجدد ليس بملك للموصى له فالأقرب سقوط
الخدمة عنه، والمراد به لا يكون الموصى بماله، ووجه القرب إن الموصى بماله
إما هو الأم، ومنافع الولد غير داخلة في ماله، كما أن الولد ليس حراً من الأم ولا
يشمله اسمها

وبحتمل ثبوت الحكم في منافعها بخلاف ما ذهب إليه، ويضعف بانتهاء المقتضى
للإلحاق، إذ ليس جزءاً منها، فيكون كمالها، ولا من ماله يكون من حقه الموصى به،
والأصح ما قرره المصنف

ولا يحصى أن موله فيها سبق في وجهه لا اشكال إن (الولد جزءاً من الأم يبيعها
في الأحكام) لو لم لا تقتضى شمول الوصية بماله، إلا أن ذكره في دليل أحد الطرفين
لا يقتضي كونه موصياً عنه

قوله: (ولو وطئت للشبهة فعلى الواضى العقر للموصى له على اشكال).
يشأ من أن العقر يدل بعض ماله وقد ملك جميعها الموصى له بالوصية،
وهو مختار الشيخ^(٢)، ومن أن مفعة لبص لا يملك بالوصية، فلا يستحق بدلها بها، وهو
الأصح.

ولو قال المصنف: على الاشكال يدل قوله (على اشكال) لكان أولى؛ لأن

(١) المبسوط ٤ ١٦

(٢) المبسوط ٤ ١٦

وإن أتت بولد فهو حر وعلى الوطىء قيمته، فإن قلنا: الموصى له يملك الولد فالقيمة له وإلا فللوارث.

ولو ولدت من الموصى له فهو حر وعليه القيمة، وفي المستحق ما

تقدم.

المسألة قد سبق ذكرها وأن فيها اشكلاً، فاعادتها تكرار.

قوله: (وإن أتت بولد فهو حر، وعلى الواطىء قيمته، فإن قلنا: الموصى

له يملك الولد فالقيمة له وإلا فللوارث)

لا يخفى أن إطلاق قوله (وإن أتت بولد فهو حر) يحتاج إلى لتقييد؛ لأنه إما

يحكم به حرته مع كون الواطىء حراً وثبوت الشبهة، وحينئذ فتجب القيمة إن كان الواطىء

غير المستحق لها. وبسبب ذلك على اختلاف القولين في مستحق لولد المملوك، فإن

قلنا: إنه الموصى له فالقيمة له، وإلا فللوارث.

قوله: (ولو ولدت من الموصى له فهو حر وعليه القيمة، وفي المستحق

ما تقدم).

أطلق الحكم بكونها إذا ولدت من الموصى له يكون الولد حراً، وذلك بناءً على

نهي الحد وإن كان عالماً بالتحريم، كما دل عليه إطلاق عبارته سابقاً وعلى ما اخترناه

من أن انتفاء الحد مشروط بظن الحل فالحرية في الولد مشروطة بذلك أيضاً، وحينئذ

فعليه القيمة للمستحق إن كان المستحق هو الوارث؛ لا متناع ثبوتها عليه، ولو كان

هو المستحق، لأن الإنسان لا يعقل استحقاقه على نفسه شيئاً.

وقد أورد على عبارة المصنف مناقشة، وهي أنه ذكر تردداً في مستحق الولد مع

رقبته وقيمته مع حرته، وجرم هنا بوجوب القيمة على الموصى له إذا استولدها، ثم

أشار في تعيين المستحق إلى ما سبق، ولا ريب أن هذا الجرم والتردد متنافيان؛ لأن

وجوب القيمة عليه إما يتحقق إذا كان للمستحق غيره، إذ لا يعقل الوجوب عليه

وهل له المسافرة بالعبد الموصى بخدمته؟ الأقرب ذلك، وليس للعبد التزويج إلا برضاها.

لنفسه.

وأحاب الشارح الفاضل^(١) بأن المصنف أتى هذه العبارة لمروءة الأولى إن القيمة تابعة للأصل المتلقى من الموصى، وفي مستحقه تردد، وقضية ذلك وجوبها على الوطئ حتى يبين المستحق عند المحتهد.

لثابته: به لو مات الواطئ لم يمكن الورثة من التصرف في مقدار القيمة إلى أن يتبين المستحق.

امثالة لو كان مقلماً لم يقسم له من القيمة بين المظرماء كذلك وفيها ذكره تكلف ظاهر؛ لأن التردد في المستحق يقتضي التردد في وجوب القيمة على الموصى له، وما ذكره من عدم تمكن الورثة والمظرماء من قدر القيمة إلى الترحيح لا يلزم عن الوجوب، بل يكفي فيه التردد.

قوله: (وهل له المسافرة بالعبد الموصى بخدمته؟ الأقرب ذلك). وجه القرب: أن من جملة مسامحة الانتداع به في السفر، ولو لم يكن له المسافرة به لم يكن مسامحاً للجميع، ولا فرق في ذلك بين أن تكون الوصية بمسافعه على التأييد أولاً

وقيل بالملح لتعريضه للتلف وإبعاده عن ما يكره، وربما انتهت الوصية المؤقتة في السفر في بعض الصور، وضعف ذلك كله ظاهراً، إذ لو صرح بالوصية بمسافعه سفرأ وحضر لاستحق السفر به، فوجب استحقاقه إياها بدلالة اللفظ عليها بعمومه.

قوله: (وليس للعبد التزويج إلا برضاها). أما الوارث فظاهر؛ لأنه مالك الرقبة، وأما الموصى له؛ فلأن صحة الكاح تؤدي

وإذا قتل الموصى بخدمته أهداً ووجب القصاص بطلت الوصية، وكان المطالب بالقصاص الوارث.

ولو كان القتل موجباً للقيمة احتل صرفها إلى الوارث؛ لانتهاء الوصية بانتهاء العمر، وشراء عبد حكمه ذلك، وتقسيطها بينها بأن تقوم المنفعة المؤبدة والعين المسلوقة بالمنفعة ويقسط عليها.

إلى هاتين بعض المنافع الموصى بها عالياً، ولأنه يجرى إلى نقص الخدمة بالاستعمال بالوطء والضعف بسببه، وسدة التعلق بالروحنة والولد، وهذا الحكم في الحاربية أولى.

قوله: (وإذا قُتل الموصى بخدمته أهداً ووجب القصاص بطلت الوصية وكان المطالب بالقصاص الوارث).

إنما يجب القصاص إذا قُتل المكاتب فما دون عتداً، وحسنه فقد بطلت الوصية قطعاً لانتهائها بانتهاء العمر، وانتفاء وجوب لبدل لينصير تعلق الوصية به، إذ لا يجب إلا القصاص، ولا حظ فيه لعبير مالك لرقبة

قوله: (ولو كان لقتل موجباً للقيمة احتل صرفها إلى الوارث؛ لانتهاء الوصية بانتهاء العمر، وشراء عبد حكمه ذلك، وتقسيطها بينها بأن تقوم المنفعة المؤبدة والعين المسلوقة بالمنفعة ويقسط عليها).

لو كان قتل الموصى بمنافعه على وجه يوجب القيمة، بأن يكون القاتل لا يقتص منه، أو لم يكن القتل عتداً ففي القيمة ثلاثة أوجه:

أحدها: صرف جميعها إلى الوارث، ولا حق للموصى له فيها، لأن حقه هو المنافع مدة حياة العبد، فتنتهي الوصية بانتهاء عمره، فعند الموت لا يكون للموصى له حق. ولأن حقه إنما هو المنافع وله يتبعها القاتل، إنما أتلف العين التي هي متعلقها، والعين حق للوارث فيكون بدلها له.

ولهاثل أن يقول: إن الوارث ربما يستحق العين مسلوقة بالمنافع، وحين القتل

كان منتفعاً بها، فالزائد من القيمة لا حق للورث فيه، فيكون للموصى له. وقد يجاب: بأن الموصى له إنما يستحق مسافع مدة حياة العبد، فلهذا استحق الوارث العين مسدوبة المنافع، أما عند الموت فقد تقطع حق الموصى له، وتخصر الحق في الوارث كالعين المستأجرة إذا أتلها متلف من المستأجر لا حق له في لبذل، بل يرجع إلى مقابل الفائت من المسفعة من الأجرة بخلاف ما لو استوفى المصلحة عاصت. ويمكن المناقشة بأن حق الموصى له إنما يقطع من العين إذا خرجت عن الانتفاع بها، وذلك بعد الموت، وعند تقويمها هي منتفع بها، فيكون حق الموصى له متعلقاً بها، كما لو اتفق الموصى له والوارث على بيع العين فإن مقابل كون العين مسعفاً بها حق للموصى له.

وأما فإن العين إنما قومت على الورث على القول بتقويمها عليه بالقيمة الدنيا، فكيف يستحق القيمة العليا؟ حتى إن موصى لو وصى بوصاب مع هذه الوصية، فعلم ببطال بعضها لريادته على اثبت، ثم قل العبد الموصى بمسافعه بعد ساعه يلزم تقويم المنافع التي لم تصل - ولا عوضها - في الموصى له عليه ولا على الموصى وبعده عن الصواب ظاهر، وجوابه اظهر، فإن العين قد تقوم بقيمة دني؛ لكونها في معرض التلف أو نقص مسعفه، ثم يرول ذلك، فلا يرجع على من قومت عليه بالزائد كالعبد المريض، والذي في طريق خطر هو مظنة لتلف أو احتيج الى تقويمها في تلك الحالة، فقومت بالقيمة الدنيا وانفصل لأمر، ثم رل العارض بعد لحظة وها هنا كذلك؛ لأن الموصى به في وقت الموت كانت قيمته قليلة بسبب استحقات الموصى له من منافع مدة حياته، ومدة الحياة غير معلومة فحار أن تكون طويلة وأن يسوت موتاً، فلهذا قلت قيمته، فإذا انقضى قلة حياته ومات فنلاً لم يعبر الحكم.

ولو أوصى بالمنافع مؤبدة لرشد، وبالرقبة مسلوكة لمنافع لعمر ومعرض القتل، فإن القول باستحقاق عمر وجميع القيمة المقاسة للعين مسعفاً بها يعيد عن الصواب.

ويمكن الجواب عن هذا بأن العين تخرج عن الانتفاع بصيرورتها مشرفة على الموت مقطوعاً بموتها، فيقطع حق الموصى له يصباً وتقوم للوارث

الثاني: صرف القيمة إلى شراء عبد حكمه ذلك - وهو يختار المصنف في التذكرة^(١) وأبي حنيفة^(٢) وبعض العامة^(٣) - ووجهه: إن القيمة بدل الرقبة ومساغها فتقوم مقامها. ويضعف بأن الوصية إما هي بمنافع العين دون منافع البدل، وكون القيمة بدلاً عن العين لا يقضي تملو الوصية بالبدل كما كانت متعلقة بالعين الثالث: تقسط القيمة بين الموصى له والوارث، بأن تقوم المنفعة المؤبدّة والعين المسلموبة المنفعة ويقسط عليهما، فتؤخذ قدر كل من العامين من مجموع القيمة ووجهه: إن بالجناية تلفه حق كل منهما، والنواصب^(٤) وهو قيمة العين مسفّعاً بها - في مقابل حق كل منها.

ويرد عليه: إن بالموت انقطع حق الموصى له لأن الوصية إسماء تعلمت بخصوص المنافع، وذلك في حال الحياة، خاصة وأن التالف باموت هو العين دون المنافع، إذ ليست موجودة. غاية ما في الباب أن كونها مسفّعاً بها ملحوظ، وحق الموصى له إنما هو استيفاء نفس المنفعة، ولذا لم يشئت للمستأجر مطالبه الذي يعرض المنفعة المملوكة بالاجارة، ولم يشئت لمالك العين أكثر من قيمتها دون عوض المنفعة. وذكر في التذكرة رابعاً هو أبعدها، وهو أن القيمة كلها للموصى له خاصة، ويمكن أن يحتاج له بأنه بدون المنافع لا قيمة له^(٥) وحق السارح الفاضل

(١) التذكرة ٢ : ٥٠٧

(٢) المبسوط للسرغسي ٢٧ : ١٨٥

(٣) الوجيز ١ : ٢٧٨

(٤) التذكرة ٢ : ٥٠٧

ولو قطع طرفه احتتمل أرشه التقييط، واختصاص الوارث.

بناء المسألة على أن المقتول لو لم يقتل لعاش قطعاً أم لا^(١). وليس بناء واضحاً؛ لأن استحقاق لموصى له إنما هو للمنافع لموجوده بالفعل، دون المنافع التي لولا العارض لكادت موجودة، والوجه الأول أقرب من الجميع.

قوله: (ولو قطع طرفه حتمل في أرشه التقييط، واختصاص الوارث).

وبحيث احتمال ثالث، وهو شراء عبد أو بعضه تكون رقبته للوارث ومنفعته للموصى له، وقطع بعض الشافعية ما يكون لأرشم للوارث، وانفقوا على ترجيحته؛ لأن العبد يبقى مستعاباً، ومعادير المسقة لا تنطبق إذ قد تحصل بالمريض والكر وغيرهما، فكان حق الموصى بهما قائماً بحاله^(٢)، والمختار هنا هو المختار في المسألة السابقة. هذا حكم ما إذا كان المقتول الموصى بخدمته أبداً، فلو كان الموصى بخدمته إلى أمد كسنة، وفعل في خلالها فإنه يأتي فيه ما سبق، إلا أن احتمال التقييط لا بد أن يكون ملحوظاً فيه تقويمه منتفعاً به، وتقويمه موصى بمنفعته إلى ذلك الأمد، وصرف التفاوت إلى الموصى له والباقي إلى لورث، ولا يأتي الاحتمال الرابع هنا، لبقاء العين بعد الوصية منقومة.

ولو أوصى بخدمته مطلقاً، أو مؤقتاً فقتل قبل زمان الخدمة، ففي استحقاق الوارث القيمة أو التقييط أو شراء العبد، لأرحمه. ولو كان القاتل الوارث أو لموصى له فلا شيء على من تصرف إليه القيمة لو كان اجنبياً.

واعلم أن المصنف في التذكرة لم يقيد نبهت عن حكم الموصى بخدمته إذا قتل، بكون الوصية مؤبدة كما قيده هنا^(٣)، وبما قررناه يظهر أن ما ذكره هنا أولى.

(١) إيضاح، صفات ٢ ٥٢٥

(٢) الوحي ١ ١٧٨

(٣) التذكرة ٢ ٥٠٢

ولو لم تنقص به المنفعة كالأنملة وللوارث.

ولو جنى العبد قدم حق المجني عليه على الموصى له، فإن بيع بطل حقه، وإن فداء الوارث استمر حقه، وكذا لو فداء الموصى له، وهل يجزى المجني عليه على القبول؟ اشكال ينشأ من تعلق حق الموصى له بالعين، ومن كونه أحببياً عن الرقبة التي هي متعلق الجناية،

قوله: (ولو لم تنقص به المنفعة كالأنملة وللوارث).

في المثال ماضية، فإن الأنملة تنقص بها المنفعة، وربما حصل بسببها التنهر من استخدامه، خصوصاً في المعامل، فهو مثل بالحرج القليل، أو القطعة اليسيرة من اللحم التي لا يكاد ينتبه إليها لكان أحسن، ولأمر سهل.

قوله: (ولو جنى العبد قدم حق المجني عليه على الموصى له، فإن بيع بطل حقه، وإن فداء الوارث استمر حقه، وكذا إن فداء الموصى له).

أي، لو جنى هذا العبد، فإن كانت جنايته توجب المقاص واقتض منه فداء فان حق المالك والموصى له جميعاً، وكذا الاسترقاق والبيع، وإن كانت توجب المالك تعلق برقبته مقدماً على حق الموصى له؛ لأن حق الجناية مقدّم على حق المالك.

فإن فداء أحدهما أو فدياه فلا بحث، وإن امتنعاً فبيع في الجناية كله - إما لاستيهاب المال قيمته، أو لعدم وجود رغب في شراء البعض - صرف إلى المجنى عليه حقه، ويحيى في الفاصل الخلاف السابق. ثم إن كان المفتدي له الوارث فلا كلام في وجوب القبول من المجني عليه وفي بقاء حق الموصى له، إلا أن يفتدي حصته وهي الرقبة فقط، فهي وجه أنه يباع بصيب الآخر.

وفيه نظر، لأن بيع الممعة وحدها لا يعقل وإن كان المفتدي هو الموصى له، فإن حق الوارث في الرقبة باق، إلا أن يفتدي حصته فقط، فبيع الرقبة ثابت على قول سابق إن شاء الله تعالى، وهو أن الوارث هل يملك بيع الرقبة منفردة؟ وهل يجب على

وكذا المرتهن.

وتصح الوصية بالمنفعة مؤبدة ومؤقتة ومطلقة، فالأقرب تخير

الوارث،

المعنى عليه القبول هنا كما يجب عليه ليعول من الوارث؟ أما المصنف إلى حكمه بقوله. (وهل يجبر المعنى عليه على العول؟ اسكال يسأ من معنى حق الموصى له بالعين، ومن كونه أجنبياً عن الرقبة التي هي متعنى الحدية)

في الوحة الأول نظر، فإنه لا يلزم من ثبوت تعلق الموصى له بالعين وحوب قبول الفداء على المعنى عليه، وثبوت ذلك بالنسبة إلى القول بالنسب يقتصر على مورده وهذا قوي.

إذا عرفت ذلك فاعلم أن أول كلام المصنف أعني كونه له عتداً أو خطأ، وآخره إنها يستقيم في الجناية خطأ قوله: (وكذا المرتهن).

معناه: إن العبد المرهون إذا جنى خطأ، ورد المرهون فداء، ففي حيز المحمي عليه الاشكال. وكذا العبد المسأحر، إذا جنى ورد المسأحر فداء قوله: (وتصح الوصية بالمنفعة مؤبدة ومؤقتة ومطلقة، فالأقرب بحر الوارث).

لا شك في صحة الرصة بالمنفعة على كل واحد من الحالات الثلاث مؤبدة، ومؤقتة، وكذا مطلقة، إذ لا مانع من الصحة، وحسب فعل مدد برل الاطلاق؟ لأقرب أنه يحمل على أقل ما يصدق عليه وهو لحظة واحدة إذ لا دليل على الرائد، وحينئذ فيتحير الوارث في تعيين القدر والزمان، لا تنفاه معاً آخر، وصلاحيه اللفظ بكل فرد ويحتمل صيغاً الحمل على التأييد، لأنه المفهوم من اللفظ وضعفه ظاهر؛ لأن مفهوم اللفظ أعم منه، والفتوى على الأول.

واعلم أن الشارح الفاضل ذكر مقابل لأقرب أحسن التبريل على ما يملك

ولو قيدها بالعام المقبل فمرض بطلت.

ولو قيدها بوقت مطلق كسنة من السنين تخير الوارث، ويعتبر جميع قيمته في الحالين، فيخرج التفاوت من الثلث؛

من المانع، فإن تعددت وتباينت فبالقرعة^(١) ويظهر منه أنه فهم من العبارة أن المراد بخير الوارث في تعيين نوع المنفعة، ولطاهر أن المراد خلافه، مع أن الكلام مسوق لوصية بجميع المانع مؤقته ومؤبدة ومطلقة، ويظهر ذلك بتأمل ما سبق والفاء في قول المصنف (عالم الأرب) أحسن من الواو؛ لأشعارها باتصال الأقرب بالطلقة دون ما عداها، وهو المراد

قوله: (ولو قيدها بالعام المقبل فمرض بطلت).

أي مرض في عمومته بطلت؛ لاستفاد بتصحيحها

قوله: (ولو قيدها بوقت مطلق كسنة من السنين تخير الوارث).

أي: يخير في تعيين ذلك الوقت لمعدي به، وبه صرح في التذكرة^(٢) ويرد عليه أن تعدد الوصية واجب على الفور فلا يجوز تأخيرها عن أول وقت الامكان.

ويمكن أن يجاب بأنه يكفي في صدق التنفيذ هنا تعيين الوقت المطلق، أو يقال إن التأخير المصوغ منه إما هو في الوصية التي ليس فيها أشعار بالتأخير وليس كذلك هنا؛ لأن الوصية بمنفعة سنة ظاهرة أي سنة كانت، فهي نفس الوصية أشعار بذلك، فمن ثم كان التعيين إلى الوارث.

قوله: (ويعتبر جميع قيمته في الحالين، فيخرج التفاوت من الثلث).

بيان لكيفية حراج هذه الوصية من اثنتي عشرة سنة؛ لأنه سيأتي كيفية ذلك في المؤبدة، ومن هذا يعلم حكم المطلق إذا عرفت ذلك فطريقه: أن يعتبر جميع قيمة العبد في

(١) إيضاح العوائد ٢، ٥٢٦

(٢) التذكرة ٢، ٥٠٥

لأنه لا تتعين له سنة حتى تعتبر منفعتها، ولا يملك الوارث بيعه إن كانت مؤبدة أو مجهولة.

ولو كانت مؤقتة جاز بيعه.

الحالين - أي، حال الوصية وحال عدمها - بخلاف ما سيأتي في الموصى بمنفعته على التأييد، فإنه قد قيل: إن العين ملوثة المنفعة لا قيمه لها، وذلك لا يتجه هنا إن قيل: لم يمكن التسليم إلا بالنسبة إلى الموصى له فلا يصح. قلنا: بل يمكن، وليس هو بأدوم من بيع العين مؤجرة. قوله: (لأنه لا تتعين له سنة حتى تعتبر منفعتها). الظاهر أنه تعيل لقوله (مخير الوارث)، وما بينها معترض: لفساد كونه تعيلاً لقوله: (ويعتبر جميع قيمته في الحالين) وتوضيحه: أنه ليس هناك سنة معينة موصى بها ليعتبر منفعتها للموصى له، وإما نسبتها إلى سائر السيد على حد سواء، فيكون من قبيل الوصية بالمتواطئ.

قوله: (ولا يملك الوارث بيعه إن كانت مؤبدة أو مجهولة).

أما إذا كانت الوصية مجهولة فظاهر أنها في وقت الانتفاع المقتضي لتجهيل المبيع، وأما إذا كانت مؤبدة فلا استعراق المنفعة بحق الغير فيبقى لا منفعة فيه، فلا يجوز بيعه كالحشرتة، واختار في التذكرة جوار بيع الرقبة لاستكمال الملك^١ وعموم سلب منافعها بموع، لا مكر اعتاقها ومحصيل الثواب بذلك وهو أعظم المنافع، ولأنه يتوقع استحقاق لأرض بأحدية عليه، أو الحصص منه على اختلاف الوجوه، وكذا استمانة حر ولأولاد، وهو قوي متين. وربما فرق بين كون الموصى بمنفعته رقيقاً فيحرر، أو بهيمة ونحوها فلا، لا امتناع لعنق في غير الرقيق. قوله: (ولو كانت مؤقتة جاز بيعه)

وهل يجوز في المؤبد بيعه من الموصى له؟ نظر، ويملك عتقه مطلقاً، ولا يخرج استحقاق الموصى له، وفي الاجزاء عن الكفارة اشكال.

كما يجوز بيع العبد المستأجر.

قوله: (وهل يجوز في المؤبد بيعه من الموصى له؟ نظر).

يشأ بما ذكر من أن من المسروبة المباع لا قيمة لها، وما لا قيمة له لا يصح بيعه. ومن أن بيعه بالنسيئة إليه بائنه، لأنه يستفيد بذلك جوار بيعه وعتقه عن الكفارة، وبزول عنه موقع صلب الرقبة لو بعدى أو فرط وعبر ذلك، ولا ريب في شدة ضعف وجه المنع

قوله: (ويملك عتقه مطلقاً، ولا يخرج استحقاق الموصى له).

أي بملكه الوارث على تقدير كونه المفعلة مؤبدة، أو مؤمنة مجهولة أو معلومة، بد لا مانع، وبعمومات تساؤل صحة عتقه.

ولا تخرج المانع بالعتق عن استحقاق الموصى له كما كانت قبل ذلك، لأن حق الوارث هو الرقبة لا غير، فلا يملك إسقاط حق الموصى له من المانع. وليس للعتيق الرجوع على الوارث في شيء، لأن تعقيب المانع على العتق هنا ليس من قبله، بخلاف ما قاله بعض العامة فيها لو أجره ثم أعتقه.

قوله: (وفي الإجراء عن الكفارة اشكال).

ينشأ من أن الواجب في الكفارة هو اعتاق الرقبة، وهو حاصل هنا. ومن أنه باقصر الملك فلا يجري كالوقف، ولأن فائدة العتق لتسلط على منافعها وقطع سلطته الغير عنه، وذلك منتفٍ هنا، فكان بعد العتق كالرق.

ولأن المعهود من العتق والمتبادر عند إطلاق هو العتق الذي يقتضي فك الرقبة والمنافع، ومن ثم لو أعتقه عن كفارة واسترط عليه الخدمة لم يحز إجماعاً وفي

وفي صحة كتابته اشكال ينشأ من امتناع الاكتساب عليه لنفسه، ومن امكان اخذ المال من الصدقات، وليس له الوصية بمنفعته ولا اجارته، وله أن يوصي برقبته.

وهذه المنافع تحسب من الثلث جماعاً؛ لأنها تنقص قيمة العين، وإن كنا لا نقضي الديون من المنافع المتعددة بعد الموت، ولا تقع موروثه، بل يملكها الوارث،

جعل الشارح المعتق عن الكفارات شئها ايها، في ذلك، وعدم الاحراء أقرب إلى يقين الرأفة.

قوله: (وفي صحة كتابته اشكال ينشأ من امتناع الاكتساب عليه لنفسه، ومن امكان اخذ المال من الصدقات) صعب لأول ظاهر، إذ لا يهض محصاً لعموم الكتاب والسنة، ولأصح الصحة.

قوله: (وليس له الوصية بمنفعته ولا إجارته، وله أن يوصي برقبته). أي: ليس للوارث، فإن جميع ما تقدم من قوله: (ولا يملك الوارث بيعه) إلى هنا متعلق بالوارث، ووجهه: إنه لاحق له في المنفعة، فلا يملك نقلها بحال من الأحوال، بخلاف الرقبة فإن في بيعها ما سبق ونصح وصيته بها لانه لا يشترط في صحة الوصية كون الموصى به مالا وحال الموصى له على العكس من الوارث.

قوله: (وهذه المنافع تحسب من الثلث اجماعاً، لأنها تنقص قيمة العين وإن كنا لا نقضي الديون من المنافع المتعددة بعد الموت، ولا تقع موروثه بل يملكها الوارث).

فإن كانت مؤبدة احتتمل خروج قيمه العين بمنافعها من الثلث؛ لسقوط قيمتها إذا كانت مسلوكة المنفعة، والحيلولة مؤبدة، فكأنها الفائتة، إذ عيلا منفعة له، وشجرة لا ثمرة لها لا قيمة لها غالباً، وتقويم الرقبة على الورثة، والمنفعة على الموصى له، فيقوم العبد بمنفعته، فإذا قيل: مائة، قوم مسلوب المنفعة، فإذا قيل: عشرة، علم أن قيمة المنفعة تسعون.

توضح ذلك إن المنافع الموصى بها بعد الموت محسوبة من الثلث إجماعاً ولا تحسب من جملة التركة فتقع لموروثه، بل يمكنها الوارث؛ لأنها نهاء التركة المملوكة له، ومقتضى ذلك أن لا تكون محسوبة من الثلث؛ لأن لا يحسب منه إلا ما كان من جملة التركة

وتحقيق المقام، إن المحسوب من الثلث ليس هو نفس المنافع المتجددة، وإنما هو التعامل بين القيمتين للعين منتفعاً وبها مسلوكة المنافع، أو مجموع قيمة العين منتفعاً بها على ما سيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى، وذلك بملوك للموصى لا بحالة ومعدود تركته قطعاً.

قوله: (فإن كانت مؤبدة احتتمل خروج قيمة العين بمنافعها من الثلث، لسقوط قيمتها إذا كانت مسلوكة المنفعة، والحيلولة مؤبدة فكأنها الفائتة، إذ عيلا لا منفعة له وشجرة لا ثمرة لها لا قيمة لها غالباً، وتقويم الرقبة على الورثة والمنفعة على الموصى له، فيقوم العبد بمنفعته، فإذا قيل: مائة، قوم مسلوب المنفعة، فإذا قيل: عشرة، علم أن قيمة المنفعة تسعون).

هذا بيان طريق تقويم المنافع إذا كانت مؤبدة ليخرج من الثلث، وقد حكى

الشيخ في المبسوط في ذلك ثلاثة أقوال^(١)، وكذا حكاه المصنف في التذكرة^(٢)، وذكر هنا احتمالين:

لأول: تقويم العين بمنافعها وحروج مجموع القيمة من الثلث، ووجهه: ما أشار إليه من أنها حيث كانت مسلوقة المانع بأوصية فقد خرجت عن التقويم، فقد مات على الورثة جميع القيمة فكأن العين هي ثلثه، إذ عبد لا منفعة له وشجرة لا ثمرة لها لا قيمة لها غالباً، أي لا قيمة للشجرة، وحذف صمير العبد لدلالة ضمير الشجرة عليه، ولدوام الحلولة بين الورث والعين وهي بمرلة لا تلاف، ولهذا صمى العاصب جميع لقيمة بسببها.

ويصنف بأن ذلك لا يخرج العين عن لتقويم أصلاً، والعاصب مؤاحد باليد العادية، فذلك عزم القيمة للحلولة، وأما الحلولة هنا فإنها كالحلولة في العين المستأجرة.

الثاني إن الاعتبار ما بين قيمتها بمنافعها وبينها مسلوقة المانع، وهو الذي أراده المصنف بقوله (وتقويم الرقبة)، أي واحتمل تقويم الرقبة إلى آخره، ووجهه: إن الرقبة باقية للوارث بعد على اعتاقها، وبيعها - من الموصى له أو مطلقاً - وبيعها، والوصية بها، فلا وجه لاحتسابها على الموصى له، فحينئذ يقوم العبد بصمته

فإذا قيل: قيمته مائة، فموم مسلوب المنفعة فإذا قيل: عشرة، عدم أن قيمة المنفعة تسعون، فيعتبر أن يبقى مع الورثة بقدره مرتين، ومن جملة ذلك الرقبة بعشرة، وهذا القول أصح وأعدل.

الثالث: وهو أن الشيخ^(٣) احتساب قيمة المنفعة من الثلث بالطريق المذكور

(١) المبسوط ٤: ٧٤

(٢) التذكرة ٢: ٥٠٥.

(٣) المبسوط ٤: ٧٤

ولو كانت مؤقتة قومّت مع المنفعة تلك المدة، وبدونها، فينظر كم قيمتها.

ولو اشتمل على منفعتين كالغزل والنساجة وأوصى بأحدهما صح، وأمكن هنا التقويم، والأقرب البناء على العادة في استيفاء إحدى المنفعتين.

ولا تحسب قيمة الرقية على واحد من الوارث والموصى له، أما الموصى له؛ فلأنها ليست له، وأما الوارث؛ فللحيلولة بينه وبينها وسلب قيمتها بسبب منافعتها وكأنها تالفة، وضعه يعلم بما سبق.

قوله: (ولو كانت مؤقتة قومّت مع المنفعة تلك المدة وبدونها فينظر كم قيمتها).

هذا بيان خروج المنفعة المؤقتة من لائحة وطريقه أن تقوم العين منتفعاً بها دائماً، ومنعاً بها ما عدا المدة الموصى بها، فيخرج التفاوت بين القيمتين ولا يأتي الوحمان الأحرار في المؤبد، لبقاء العين بعد الوصية منتفعاً بها متقومة. واعتبر بعض الشافعية هنا قيمة منفعة تلك المدة - وهي أجرة المثل - واستعمده بعضهم؛ لأن لما عرفت بعد الموت، فليس الموصى مقوماً لها من ملكه، وكيف كان فمذهب الأصحاب هو ما سبق.

قوله: (ولو اشتمل على منفعتين كالغزل والنساجة، وأوصى بإحدهما صح وأمكن هنا التقويم).

أي تقويم الرقية مسلوقة اسمعة الموصى بها، لبقائها منتفعاً بدونها، فلا تجيء الاحتمالات السالفة هنا، بل تقوم بمساقة كلها وبدون المنفعة الموصى بها، ويعتبر التفاوت بين القيمتين وحدها واحداً.

قوله: (والأقرب البناء على العادة في استيفاء إحدى المنفعتين).

أي الأقرب في طريق تمييز حق الموصى له في هذه الصورة عن حق الوارث، في استيفاء كل منها منفعة الرجوع إلى العادة المستمرة لذلك العبد في المنفعتين، أما

ولو انتفت وقصد الدوام وعدم استيعاب الأوقات فاشكال.

بصرف بعض اليوم إلى أحدها والبعض لآخر، أو الأخرى، أو البيل لواحدة ولنهار لأخرى، أو أسبوع ثم أسبوع آخر، وقصر وفصل حر، هذا إن كان له عادة مستمرة، وكذا لو كان بين أهل العرف عادة مسمرة، كما لو كان وقاداً وحياطاً، فإن العرف استثمر الغالب كون الأولى ليلاً والأخرى نهاراً.

ووجه القرب إن اللفظ بالنسبة إلى الأمر المتعارف الجاري في العادة ظاهر، فلا يجوز الحمل على مقابله لكونه مرحوحاً.

ويحتمل العمل بالقرعة، وهو بعيد لأنه مع وجود العادة لا اشكال، ومع ذلك يحمل حرّوح الرمان كله لأحدهما، وهو خلاف مقتضى الوصية، إذ الفرض عدم قصد استيعاب الزمان بالمنفعة الموصى بها، والأصح الأول.

وهل يرحح العادة المسمرة بعيداً على الحارّة بين الناس أو بالعكس؟ اشكال، وليس يبعد ترجيح الأول، لأن ذلك هو لظاهر من قصد الموصي إن كان استمرار عادة العبد بعلمه.

قوله. (ولو انتفت وقصد الدوام وعدم استيعاب الأوقات فاشكال). أي لو انتفت العادة وقصد الموصي بالوصية الدوام، وعدم استيعاب الأوقات بها فهي الحكم اشكال ينشأ من احتمال تخيير الوارث في التعيين؛ لأن الوصية مطلقة بالاضافة إلى الأوقات، وليس هناك ما يدل على التعيين، فيكون التعيين فيها إلى الوارث كما في كل مطلق.

ومن احتمال توزيع الرمان على المفعين، لأن لكل واحدة منها حظاً من الزمان، ولا مرجح يقتضي التفصيل مستويان فيه ويحتمل الصلح؛ لعدم تميز الحقين، ويحتمل القرعة؛ لأنه أمر مشكل.

ويضعف الأول بأن تخيير الوارث إما هو مع انتفاء ما يقتضي التعيين واستواء النسبة، وعدم المرجح يقتضي التسوية، وكذا يستلزم لأنه لا بحث مع التراخي إنما

ولو أوصى باللبن دون الصوف قومت المنفعة خاصة؛ لبقاء العين منتفعاً بها.

وهل يحسب ما يبقى من القيمة للرقبة على الورثة من التركة؟ فيه اشكال ينشأ من الحيلولة المؤبدة.

الكلام مع عدمه، والرابع أصعب، لأن الفرعة في المميز في نفسه لمبهم عندما ولا طريق إلى تعيينه، وليس كذلك هذا، إذ ليس الحق في نفسه عندما مبهمًا، وقد بينا أن له معاً آخر، وفيه محدود آخر وهو لا يؤمن بالقرعة خروج جميع الرمان لأحدهما، فالأقرب الثاني

واعلم أنه أجبر به (مصد الدوام) عما لو أوصى له بأربعة المذكورة يوماً أو شهراً. فإن الظاهر وخوب صرح بذلك الزمان كله إتيها واحترر بعدمه قصد استعاب الرمان، إذ لو قصد اندفع لاشكال، لكن نصير لعين بذلك مسلوقة للمافع قوله: (ولو أوصى باللبن دون الصوف قومت المنفعة خاصة؛ لبقاء العين منتفعاً بها).

هذا نوع آخر من المنفعة غير المذكور سابقاً، فإن اللب في نفسه عين وإن عُدّ منعه عرفاً، فلا يصح العين باعتبار الوصية به دائماً مسلوقة للمافع، وكذا لو أوصى به وبالصوف معاً وبه صرح في التذكرة^(١)

قوله: (وهل يحسب ما يبقى من القيمة للرقبة على الورثة من التركة؟ فيه اشكال ينشأ من الحيلولة المؤبدة)

هذا في الحقيقة هو لاحتين ثالث في طريق احتساب الموصي منفعته مؤبداً، فإن المصنف لم يذكر فيما تقدم إلا احتمالين، وكان حقه أن يذكر لثالث هناك؛ لأنه محله، فلما أمرده هنا جعله مسألة برأسه وذكر اشكالاً

ونفقة العبد والحيوان الموصى بخدمته وفطرته على الوارث في المؤقتة، وفي المؤبدة اشكال،

وحاصل ما هنا: إنه بناءً على عدم حساب لرقبة على الموصى له، وإما يحتسب عليه تفاوت ما بين القيمتين، هل تحتسب الرقبة على الوارث، بحيث تكون قيمتها من حصة الثلثين اللذين يجب بقاؤهما بدورث بعد خراج الوصية، ثم لا تحتسب على واحد منها، فإن احتمال احتسابها على الموصى له قد سبق ذكره في كلامه؟ فيه اشكال ينشأ من المحيلولة المؤبد لا المجازية بحري الانلاف، ولذلك وحيث بها القيمة على العاصب، ومن بقاء الرقبة لهم، ويمكنهم من استيعاء المنافع المتعلقة بها خاصة كالمعتق وسعوه، وقد ذكر الدليل من الحائذين بيان احتسابها على الوارث وضعف مقابله فلا حاجة إلى اعادته.

قوله: (ونفقة العبد والحيوان الموصى بخدمته وفطرته على الوارث في المؤقتة، وفي المؤبدة اشكال).

أما في المؤقتة فظاهر: لأن العبد والحيوان مملوك للوارث، ولم يخرج بالوصية عن كونه مستفعاً به، ولا خلاف في ذلك.

وأما في المؤبدة ففي الحكم اشكال ينشأ من احتمال كونها على الوارث؛ لأنه المالك للرقبة، وهي مناط النفقة والعطرة. ومن احتمال كونها على الموصى له؛ لأنه مالك المنفعة مؤبداً فكان كالزوج، ولأن نفعه له، فكأن ضرره عليه كالمالك لها جميعاً، ولأن اثبات المنفعة للموصى له والنفقة على الوارث، صراره، بخلاف المستأجر فإن عوض منافعه لمالك الرقبة.

ومن احتمال كونها في كسب لعبد، فإن لم ينفق عليه من بيت المال؛ لأن الوارث لا تنفع له، والموصى له غير مالك. إلا أن إيجاب لعطرة على هذا الوجه بعيد، خصوصاً إذا أخذت النفقة من بيت المال.

والأصح الأول؛ لعموم النصوص الواردة بوجوب الانفاق على العبد والحيوان

وبعد العتق على العبد.

ولو اسقط الخدمة مطلقاً أو مؤقتة فللوارث.

على مالكيها، ولا يخصص، واللاحق بالزوج قياس مع العارق، فإن الزوجة غير مملوكة، والنفقة في مقابل الحكم من الاستمتاع لا في مقابل باقي المنافع. ولانسلم أن إيجاب النفقة على الوارث صدد يجب كونه منفياً، على أنه متمكن من الإزالة في كل وقت بالاعتاق ونحوه.

والإيجاب في كسب العبد في الحقيقة من الموصى له، لأن جميع مفاعله مملوكة له قال الشارح. إن هذه المسألة تنبئ على نفقة الأجير الخاص مع عدم الشرط^(١) وليس بشيء، لأن عوض المنافع في الأجير مملوك للمؤجر فافترفا قوله: (وبعد العتق على العبد).

أي معناه بعد العتق لو كان عبداً عليه؛ لأن نفقة الحر على نفسه كسائر الأحرار، وينبغي أن يبنى ذلك على كون النفقة وهو رقيق على الوارث، فإن قلنا بكونها على الموصى له أو في كسبه، ومع عجزه فمن بيت المال اتجه بقاء الحكم المذكور بعد العتق. فإن قلنا كيف يتصور كونها على العبد مع أن جميع مفاعله واكساباته العالية والتأدية للموصى له.

فلنا بأن يحدث له مال بهية أو إرث أو نحوه.

قوله: (ولو اسقط الخدمة مطلقاً أو مؤقتة فللوارث).

لو أسقط الموصى له حقه من الخدمة لموصى بها سقط؛ لأنها حق واجب، وليس بعين فيسقط بالاسقاط، ولا فرق في ذلك بين أن تكون الوصية مؤبدة أو لا وتردد المصنف في التحرير في لزوم هذه الهمية، وكأنه نظر إلى أن هذه المنافع تتجدد شيئاً فشيئاً^(٢). وينبغي الجرم بالصحة؛ لأن مناط المنافع المذكورة [الذمة] وإن

(١) إصاح الفوائد ٧: ٥٢٩

(٢) التحرير ٢: ٢٩٦

تعلقت بالرقبة، كما لو استأجره على وجه خاص ثم أبرأ ذمته، أو أسلفه في حنطة وشرط كونها من حنطة بلد ثم أبرأ ذمته، وحاشد فيكون حقاً للوارث؛ لأن ما يوهب للعبد فهو لسيد.

ولو أسقطها بعد طروء العتق احتمل أيضاً كونها للوارث؛ لأن العتق لم يؤثر في المنافع، وإما أثر في الرقبة وبقيت المنافع مستندة لمملوكة، فإذا أسقط حقه منها رجعت إلى الوارث، لكونها متلفة عن مورثه للموهبي له، فإذا بطل حقه منها عادت إلى الوارث؛ لقيامه مقامه.

ومحصل نبويها للمعتق؛ لأنها مملوكة للموهبي له، فإذا أبرأ ذمته المعنى منها كان ذلك هبة به، فيكون هو المالك لها دون الوارث. إذا عرفت ذلك فاعلم أن عبارته ككتاب لا تأبى أن يكون المراد أسقط الخدمة في حال الرقبة، وهو الذي ذكره المصنف في اسدكرة والتحرير^(١). والباقي وإن كان محتملاً ويؤيده مناسبه ما قبله، إلا أنه بعيد جداً من حيث الدليل، فالأولى محل العبارة على لأول روى بعض لقيود المسبوبة إلى شيخنا الشهيد الحمل على الثاني - وهو ما بعد العتق - وفيه ما عرفت.

ثم إن قوله (مطلقاً) يمكن أن يراد به ما قبل المؤقتة؛ لتندرج فيه المؤبدة، فتكون لعبارة شاملة للأقسام الثلاثة، وهو أولى وإن كان لا يخلو من تكلف ويحس أن يكون المراد: إسقاط الخدمة بأقسامها، أما مطلقاً - أي: بحيث لم يدع فيها حقاً - أو مؤقتة - أي: أسقطها إلى حل كما لو أسقط عنه الخدمة سنة أو شهراً - وهو صحيح أيضاً، إلا أنه لو أريد هذا لكان حقه أن يقول: مطلقاً أو مؤقتاً، وكيف كان فالعبارة لا تخلو من مسامحة.

ولو أوصى لأحدهما بحب زرعه، ولآخر بتبنيه، صح والنفقة عليهما، فإن امتنع أحدهما احتمل إجباره، إذ في تركه ضرر واضاعة للمال. وعدمه، إذ لا يجبر على الاتفاق على مال نفسه ولا مال غيره.

قوله: (ولو أوصى لأحدهما بحب زرعه ولاخر بتبنيه صح والنفقة عليهما).

لا خفاء في أنه إذا أوصى بأن يكون حب زرع لأحد الشخصين وتبنيه للآخر تصح الوصية، كما لو أوصى بأحدهما فقط، فنحجب نفقة الزرع عليهما بالنسبة كل بحسب ماله؛ لأن لكل واحد منهما تعلقاً بالزرع، فهما بمنزلة الشريكين.

قوله: (فإن امتنع أحدهما احتمل إجباره، إذ في تركه ضرر واضاعة للمال، وعدمه، إذ لا يجبر على الاتفاق على مال نفسه ولا مال غيره).

لا ريب أن في ترك الاتفاق ضرراً به وبشريكة، ولا طريق إلى دفع الضرر عن الشريك إلا بالاتفاق، فيجب أن يكون إلى دفعه طريق، إذ (لا صرر ولا صرار في الاسلام)^(١)، وقد نهى النبي صلى الله عليه وآله عن اضاعة المال

ويعارض ذلك باطباقيهم على أن الإنسان لا يجبر على الاتفاق على مال نفسه، ولا على مال غيره، إلا أن يكون ذا نفس محترمة، وقد ذكر المصنف الوجهين في التذكرة^(٢)، وتردد في التحرير^(٣).

والذي يقتضيه النظر أن يخيره الحاكم بين الأمور الممكنة من البيع والاتفاق ونحوهما، فإن امتنع من الجميع فعل ما هو الأغبط له دفعاً للضرر. وإن ضاق الوقت عن ذلك وحشي هلاك الزرع أجبره على الاتفاق أو أنفق

(١) الفقه ٤: ٢٤٣ حديث ٧٧٧

(٢) التذكرة ٢: ٥٠٨

(٣) التحرير ٩: ٢٩٦

ولو أوصى لأحدهما بفص خاتم، ولآخر به، فليس لأحدهما الانتفاع بدون صاحبه، وإن طلب صاحب الفص قلعه أجبر عليه.
ولو احتاجت النخلة الموصى بشمرتها إلى السقي، أو الدار الموصى بمنفعتها إلى العمارة، لم يجبر أحدهما لو امتنع.

عليه، وعدم الإجبار على الاتفاق على مال نفسه، ولا على مال غيره مع عدم الشريك لا يقتضي العدم معه. على أنه إذا ترك ذلك فقد أحل بواحد وأقدم على محرم، ويجب على الحاكم وغيره منعه من ذلك.

قوله: (ولو أوصى لأحدهما بفص خاتم ولآخر به، فليس لأحدهما الانتفاع بدون صاحبه، ولو طلب صاحب الفص قلعه أجبر عليه).
أما الحكم الأول مظاهر، إذ لا يجوز لأحدهما التصرف في مال الآخر، ولا ريب أن انتفاع كل منهما بهالة يقتضي التصرف بهال الآخر.

وأما الثاني فلأن لكل منها مخلص ماله لتمييز من مال صاحبه إذا طلبه، فإن امتنع أجبره الحاكم، إذ لا شركة هنا. ولا فرق بين أن يكون طالب ذلك هو صاحب الفص أو صاحب الخاتم، وبه صرح المصنف في التحرير^(١) وإن اقتصر هنا على ذكر صاحب الفص.

ولو لم يمكن تحليص مال طالبه إلا مع الإضرار بهال الآخر فهي الإحبار تردد، وأعلم أن الضمير في قوله: (ولآخر به) يعود إلى الخاتم، أي وأوصى لآخر بالخاتم.
قوله: (ولو احتاجت النخلة الموصى بشمرتها إلى السقي، أو الدار الموصى بمنفعتها إلى العمارة لم يجبر أحدهما لو امتنع).

وجهه: إن السقي والعمارة هما بهالهما هو لأجل محض مصلحة الموصى له، فلا يجبر عليه المالك، إذ لا يستحق عليه الموصى له ذلك وكذا لا يجبر عليه الموصى له لعدم

ولو أوصى بالرقبة لواحد، وبالمنفعة لآخر، قومت الرقبة على الأول والمنفعة على الثاني.

الدليل، ولأن ذلك ليس ملكاً له، ولا يجبر على سقي محنة غيره، ولا على عبادة داره ولو أراد المالك السقي أو العبادة لم يكن للموصى له منه إن لم يضر به، ولو أراد الموصى له مع عدم الضرر بالمالك فليس يبعد ثبوت ذلك له، وصرح به المصنف في التذكرة في سقي النخلة الموصى بثمرتها^(١) وأعلم أن الصمير في قول المصنف: (لم يجبر أحدهما) يعود إلى الموصى له ولو لوث به دليل السياق.

قوله: (ولو أوصى بالرقبة لواحد وبالمنفعة لآخر قومت الرقبة على الأول والمنفعة على الثاني).

هذا من فروع الاختلاف في تقويم العبد الموصى بسمعته مؤبداً، وحقه أن يكون مذكوراً عقبيها، وتحقيقه: إنه لو أوصى برقبة العبد مجردة عن المنافع لواحد وبالمنافع لآخر، فإن كانت مؤبدة بنى ذلك على الأقوال الثلاثة.

فإن قلنا: يعتبر من الثلث كمال القيمة، نظر فيها سواء من التركة، فإن وفي الثلث بالوصيتين سلم إلى كل واحد منها حقه كاملاً، وإلا فعل قدر الثلث.

وإن قلنا: الاعتبار بالتفاوت، فإن حسبنا الرقبة على الوارث إن بقيت له فيها نحسب كمال القيمة عليها، وإن لم نحسبها عليه فكذلك لا نحسبها على الموصى له وبها تصح وصيته من غير اعتبار الثلث.

وإن كانت الوصية غير مؤبدة، أو لم تكن بكل المنافع، فلا بحث في أن المحسوب من الثلث هو التساوت، وأن الرقبة محسوبة على الوارث، وإن بقيت له فيحسب على الموصى له بها معترضة من الثلث.

إذا عرفت ذلك فقد أطلق المصنف الحكم هنا بتقويم الرقبة على الموصى له

ولو أوصى له من غلة داره بدينار وغلتها ديناران صح، فإن أراد الوارث بيع نصفها وترك النصف الذي أجره دينار كان له منعه؛ لجواز نقص الأجرة عن الدينار.

ولو لم تخرج الدار من الثلث فللوارث بيع الزائد وعليهم ترك الثلث، فإن كانت غلته ديناراً أو أقل فهي للموصى له، وإن كانت أكثر فله دينار والباقي للورثة.

بها، مع أنه لم يرحح في هذا الكتاب واحداً من الأقوال الثلاثة، نعم هو صحيح في نفسه بناءً على أن ما احترناه واحترناه (المصنف في غير هذا الكتاب).

قوله: (ولو أوصى له من غلة داره بدينار وغلتها ديناران صح، فإن أراد الوارث بيع نصفها وترك النصف الذي أجره دينار كان له منعه؛ لجواز نقص الأجرة عن الدينار ولو لم يخرج الدار من الثلث فللوارث بيع الزائد وعليهم ترك الثلث، فإن كانت غلته ديناراً أو أقل فهي للموصى له، وإن كانت أكثر فله دينار والباقي للورثة).

محصل المسألة: إنه لو أوصى له من غلة داره بدينار كل شهر أو كل سنة مثلاً، وكذا كسب عبده، وجعله عبده لوارثه أو للفقراء والمساكين بحيث صارت الوصية بهذه المنفعة مؤبدة لتعتبر بجملة ثلثها من الثلث، وعبارة لمصنف هنا خالية من هذا القيد.

وقد ذكر في التذكرة صحة الوصية^(١)، واعتبرت من الثلث، كما تعتبر الوصية بالمنافع مدة معلومة، وكما تعتبر الوصية بمسفعة من منفعتين أبداً، بأن يعتبر التفاوت بين القيمتين فيخرج من الثلث، ولا يعتبر من الثلث جميع القيمة لبقاء بعض لمالك الرقبة.

ثم ينظر إن خرجت الوصية من الثلث بالاعتبار المذكور بدليل قوله بعد ذلك.

(ولو لم يخرج فإن أراد الوارث بيع نصف الدار وترك النصف الذي أجره دينار) وهو مقدار الوصية لم يكن له ذلك إلا برضى الموصى له، لأن متعلق الوصية هو مجموع الدار كما أن متعلق إحدى لمفتين لموصى بها جميع العبد، فلم يكن لهم إبطال متعلق حق الموصى له بالبيع لما فيه من تبديل الوصية الممنوع منه. ولأنه لا يؤمن من نقص أجرة النصف عن الدينار، باعتبار اختلاف الأحوال والأوقات فيلزم تضييع بعض حق الموصى له.

وموضع ذلك ما إذا أرادوا بيع البعض على أن تكون العلة للمشتري، فأما بيع محرد الرقبة فقد قال في التذكرة: إنه على الخلاف في بيع الموصى بمنفعته^(١)، وينبغي الجرم بالصحة هنا، لأن المانع من الصحة لو سلم هو كون الرقبة مسلوكة المنافع فلا قيمة لها، وذلك مستف هنا.

هذا إن خرجت الوصية من الثلث، فأما إذا لم يخرج من الثلث، وأطلق المصنف العبارة بعدم خروج الدار من الثلث توسعاً واعتدافاً على ظهور الحال، إذ لا يخفى أن المعبر بخروجه من الثلث هو لوصيه دون ما عداها، وليس ذلك كالعبد الموصى بجميع مناعه مؤبداً، لتخيل أن لا قيمة له بسبب أنه لا منفعة له.

وبقاء منفعة الدار في هذه الصورة ظاهر، وحينئذٍ فإذا لم يخرج الوصية من الثلث نظراً، فما كان قدر التفاوت بين قيمته بدون الوصية ومعها الثلث من الدار فابقى للوصية، وما زاد عليه فللوارث التصرف فيه كيف شاء يبيع وغيره، لأن له رقبة وغلة. إذا عرفت ذلك فاعلم أن المصنف قد تسامح في قوله: (وعليهم ترك الثلث)، كما تسامح في قوله: (ولو لم يخرج الدار)، اعتماداً على ظهور المراد، فإن الثلث الاعتبار هو تفاوت ما بين القيمتين، والمتروك هو متعلقه من الدار.

والضمير في قوله: (فإن كانت غلته) يعود إلى الثلث المذكور توسعاً، وحقه أن

ولو أوصى بعرق مملوكه وعليه دين قَدَم الدين، فإن فضل من التركة ما يسع ثلثه قيمة العبد عتق، وإلا عتق ما يحتمله وسعى في الباقي. ولو لم يبق شيء بطلت، وقيل: إن كانت قيمته ضعف الدين عتق وسعى في خمسة أسداس قيمته، ثلاثة للديان وسهمان للورثة، وإن كانت أقل بطلت،

يعود إلى المتروك من الدار وهو متعلق الثالث ولا شك أن عتقه إن كانت ديناراً أو أقل فهي للموصى له، وإن زادت فالزائد للورثة كما ذكره المصنف.

قوله: (ولو أوصى بعرق مملوكه وعليه دين قَدَم الدين، فإن فضل من التركة ما يسع ثلثه قيمة العبد عتق وإلا عتق ما يحتمله، ويسعى في الباقي، ولو لم يبق شيء بطلت. وقيل: إن كانت قيمته ضعف الدين عتق ويسعى في خمسة أسداس قيمته، ثلاثة للديان وسهمان للورثة، وأن كانت أقل بطلت) القول الأول لابن إدريس^(١)، واحتاره المصنف وبعض المتأخرين، والقول المحكي للشيخ رحمه الله في النهاية^(٢)، وفي البراح^(٣)، واحتاره المعبد في المقعة^(٤)

والأصح الأول. لعموم: ﴿فَمَنْ بَدَلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ﴾^(٥) وللأخبار الكثيرة بنفوذ الوصية في ثلث المال من غير عرق بين لقليل وكثير، ولحسنه لحلي قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل قال: إن مت فعبيدي حر وعلى الرجل دين فقال: «إن توفي وعليه دين قد أحاط بثمن القلام بيع العبد، وإن لم يكن قد أحاط بثمن العبد استسعى

(١) نقله عنه العلامة في المستند ٥٠٦

(٢) النهاية ٦١٠

(٣) نقله عنه العلامة في المختار ٥٠٦

(٤) المقعة ١ ٢

(٥) البقرة ١٨١

وكذا لو نجز عتقه في مرض الموت.

في قضاء دين مولا، وهو حر إذا أوفى»^(١)

احتج الشيخ بحسنة زرارة، في رجل اعتق مملوكه عند موته وعليه دين قال:
«إن كانت قيمته مثل الذي عليه ومثله جاز، وإلا لم يجز»^(٢)

وبصحة عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام في رجل مات وترك عبداً، ولم يترك مالا غيره، وقيمة العبد ستائة درهم ودينه خمسمائة، فأعتقه عند الموت كيف يصع به؟ قال «يبيع فيأخذ العرماء خمسمائة، ويأخذ الورثة مائة درهم»، قال: فإن كانت قيمته ستائة درهم ودينه أربعمائة درهم؟ قال: «كذا يبيع العبد فيأخذ العرماء أربعمائة، ويأخذ الورثة مائتين، ولا يكون للعبد شيء»، قال: قلت: فإن كانت قيمة العبد ستائة درهم ودينه ثلاثمائة؟ قال «يصحك» ثم قال بعد كلام: الآن يوقف العبد ويسمى، فيكون نصفه للعرماء وثلثه للورثة، ويكون له السدس»^(٣)

واجب بأنها لا تدل على مطلوبه؛ لأنها وردت في العتق المجز، والشيخ احتج بها في الوصية، ويرد بها تدل على أن الحكم في الوصية كذلك بطريق أولى؛ لأن المجز أقوى من الوصية والجواب بأن يعود تصرفات المريض في الثلث ثبت بالنص تواتراً، فاعتضدت الرواية الأولى به، وبغيره من الدلائل الدالة على النفوذ، فكان العمل بها أرجح.

قوله: (وكذا لو نجز عتقه في مرض الموت).

أي: إن فصل من التركة ما يسع قيمة العبد عتق، وإلا عتق ما يحتمله وسعى في الباقي، ويترد هنا خلاف الشيخ، فإن مورد النص هو المنجزة، وقوى شيخنا الشهيد

(١) الفقيه ٢: ٧٠ حديث ٢٤٠، التهذيب ٩: ٢١٨ حديث ٨٥٧، الاستبصار ٤: ٩ حديث ٢٨.

(٢) الكافي ٧: ٢٧ حديث ٢، الفقيه ٤: ١٦٦ حديث ٥٨، التهذيب ٩: ٢١٨ حديث ٨٥٦، الاستبصار ٤: ٧ حديث ٢٤.

(٣) الكافي ٧: ٢٦ حديث ١، التهذيب ٩: ٢١٧ حديث ٨٥٤، الاستبصار ٤: ٨ حديث ٢٧.

ولو أوصى بعق ممالكه دخل ما يملكه منفرداً ومشاركاً، فيعق
النصيب ويقوم عليه من الثلث على اشكال.

في حواشيه العمل بالرواية

قوله: (ولو أوصى بعق ممالكه دخل ما يملكه منفرداً ومشاركاً،
فيعق النصيب ويقوم عليه الباقي على اشكال).
الاشكال في تقويم الباقي من المشترك، وينشؤه من اختلاف الأصحاب
وتعارض الأدلة.

فقال الشيخ في النهاية: يقوم على إن كان ثلثه يحتمله، وإلا عتق منه بقدر
ما يحتمل^(١)، وتبعه ابن البراج^(٢) واختاره المصنف في المختلف^(٣)؛ لعموم قوله عليه
السلام: «من أعتق شقياً من عبد سري عليه العتق في باقيه»^(٤)، وقد أوجد سبب
العتق بالوصية فكان معتقاً ومن ثم كان له الولاء، ولرواية أحمد بن زياد عن أبي
الحسن عليه السلام قال: سألته عن رجل تخصره ثوباء وله المالك الخاصة نفسه وله
ممالك بشركة رجل آخر، فيوصي في وصيته بمالكي أحرار، فما حال الدين في الشركة
فكتب: «يقومون عليه إن كان ماله يحتمله فهم أحرار»^(٥).

وقال في المسوط - واختاره ابن ادريس - والمصنف في النذكرة^(٦) - لا يقوم
لأن اعتاق بعض الرقيق إنما يسري إلى الباقي إذا كان المعتق مالكا للباقي أو كان

(١) النهاية: ٦١٦

(٢) نقله عنه العلامة في المختلف: ٥٠٩

(٣) المختلف: ٥٠٩

(٤) عوالي اللئالي: ٢ ٢٩٨ حديث ٢

(٥) الفقيه ٤ ٦٥٨ حديث ٥٤٩، التهذيب ٩ ٢٢٢ حديث ٨٧٢

(٦) السرائر: ٣٩٠

(٧) النذكرة ٢: ٤٨٧

ولو أوصى بعرق عبيده ولا تركه غيرهم، عرق ثلثهم بالقرعة.
ولو رتب هديء بالأول فالأول حتى يستوفي الثلث.

موسراً، وبالموت زال ملكه عن سائر أمواله، بخلاف ما لو أعتق البعض وهو مريض^(١)، وفيه قوة. وقوله: (من أعتق شقصاً من عبد) لا يتناول الميت، إذ لا يُعد معتقاً وإن استند الاعتاق إليه، وثبوت الولاء تابع للاستناد والرواية ضعيفة بأحمد بن زياد، فإن المصنف في التذكرة^(٢) نقل عن الشيخ أنه واقفي^(٣).

قوله: (ولو أوصى بعرق عبيده ولا تركه غيرهم عرق ثلثهم بالقرعة، ولو رتب هديء بالأول فالأول حتى يستوفي الثلث).

المراد به (عرق ثلثهم بالقرعة) تعديلهم أثلاثاً ثم أيقاع لقرعة بينهم، ولا يحكم بعرق ثلث كل واحد منهم، فينقسم ثلث عليهم باعتبار القصة على ما يقتضيه الحال من المساوي أو التفاصل، كما في عرق العرق إذا تعددت الوصايا ولم تكن مرتبة

والفرق ما روي أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم، فدعا بهم رسول الله صلى الله عليه وآله فحرأهم أثلاثاً ثم أقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة^(٤)، وروي أصحابنا نحو ذلك^(٥).

ولأن العرض من لاعتاق تقيص الشخص من الرق ليكمل حاله، وهذا العرض لا يحصل مع التشقيص، ولأن فيه صراً على الوارث، لأنه إذا أعتق بعض العبد سعى في باقيه فيلزم عرق جميعهم.

(١) المبوط ٤ ٦٦

(٢) التذكرة ٢ ٤٨٧

(٣) رجال الشيخ الطوسي ٣٤٣

(٤) سنن أبيهيم ٦ ٢٦٦

(٥) الكافي ٧: ١٨ حديث ١١، المعية ٤ ١٥٩ حديث ٥٥٥، التهذيب ٩ ٢٢٠ حديث ٨٦٤

ولو أوصى بعنق عدد معين من عبيده ولم يعينهم، استخرج العدد بالقرعة إلى أن يستوفي الثلث، ويحتمل تحيير الورثة.
ولو اعتق ثلث عبده منجزاً عند الوفاة عتق أجمع إن خرجت قيمته من الثلث، وإلا المحتمل.

ولو اعتقه أجمع ولا شيء له سواء عتق ثلثه.
ولو أوصى بعنق رقبة مؤمنة وحب، فإن تعذر قيل: يعتق من لا

هذا إذا أوصى بعضهم من غير ترثيب، ولو رتب بديء بالأول فالأول حتى يستوفي الثلث

قوله: (ولو أوصى بعنق عدد معين من عبيده ولم يعينهم استخرج العدد بالقرعة إلى أن يستوفي الثلث، ويحتمل تحيير الورثة)
وجه الأول، إن الوصية بالعنق حق بمعتق، ولا ترجيح لبعضهم على غيره؛ لانتفاء التعيين، فوجب استخراج ذلك العدد بالقرعة

وجه الثاني إن متعلق الوصية متواضِعٌ فينبغي في تعيينه الوارث، وذلك لأنه لولاء لكات الوصية إما يعتق مبهم بحسب نفس الأمر، أو معين عند الموصي دون الوارث، وكلاهما باطل؛ للروم التكليف بها لا يطاق ولأن المقيد من اللفظ هو لاكتفاء بعنق أي عدد كان من الجميع فتعين لحمل عليه، وهذا أقوى والعمل بالقرعة أحوط.

قوله: (ولو أعتق ثلث عبده منجزاً عند الوفاة عتق أجمع إن خرجت قيمته من الثلث ...).

وجهه: إن المنجز كالوصية في اعتباره من الثلث إذا وقع في المرض على أصح القولين، وسيأتي تحقيقه إن شاء الله

قوله: (ولو أوصى بعنق رقبة مؤمنة وحب، فإن تعذر قيل: يعتق من لا

يعرف بنصب، ولو اعتق بظن الايمان فظهر الخلاف اجراً عن الموصى.
ولو أوصى بعق رقبة بشمن فتعذر لم يجب الشراء بأزيد، ولو وجد
بأدون أجزاء عند الضرورة، فيعتق ويعطى الباقي.

يعرف بالنصب).

القول للشيخ رحمه الله في النهاية^(١)، تعويلاً على رواية علي بن أبي حمزة عن
أبي الحسن عليه السلام قال سألته عن رجل أوصى بثلاثين ديناراً يعتق بها رجلاً من
أصحابنا فلم يوجد بذلك قال «يشترى من الناس فيعتق»^(٢)، وابن أبي حمزة ضعيف.
وقال ابن ادريس: «لا يظهر أنه لا يجرى عن الوصية على كل حال»^(٣)؛ لقوله
تعالى: «فمن بدله بعدما سمعه»^(٤) «رحمته الله»^(٥)، والأصح عدم الإجزاء
بل يتوقع المكنة.

قوله (ولو اعتق بظن الايمان فظهر الخلاف اجراً عن الموصى).
لأن المكلف معبد بالعمل بظنه، فإذا اعتق من ظن أنه الايمان فقد أتى بالمأمور
به على الوجه المأمور به، فيحرج عن عهدة الكيف، وإنها يجرى التعويل على الظن
المستفاد من ظاهر حال العبد، أو السؤل منه، أو ممن يعتد بخبره وبحو ذلك
قوله: (ولو أوصى بعق رقبة بشمن فتعذر لم يجب الشراء بأزيد، ولو
وجد بأدون أجزاء عند الضرورة فيعتق ويعطى الباقي).

أما عدم الشراء بأريد في «الأول مظهر» لاشياء المقتضي، وحينئذ فيحتمل أن
يقال، يجب أن تتوفر الوصي إمكان الشراء إن كان مرجواً، فإن ينس منه اجراً بعض
رقبة، فإن تعذر صرف في وجوه «لبر» لأنه قد روي إنه إذا أوصى بأبواب «لبر» معينة،

(١) النهاية، ٦٦٦

(٢) الكافي ٧ ١٨ حديث ٩، الفقيه ٤ ١٥٩ حديث ٥٥٣، التهذيب ٩ ٢٢٠ حديث ٨٦٢

(٣) السرائر ٣٩٠

(٤) البقرة ١٨٦

٥١ نقله العلامة في المختلف ٥٠٩

ولو أوصى بحره من ماله فالسبع، وقيل: العشر.

فنسي الوصي باباً منها صرف في وجوه امر ولخروج ذلك لعدد بالوصية عن ملك الورثة فلا يعود إليهم، وما ذكرناه أقرب إلى بوضعية فتعين لمصير إليه ويحتمل البطلان؛ لتعذر الموصي به، ولا دليل على وجوب عهده، وبقي عنه المصنف اليأس في التذكرة^(١)، والأول أحوط.

وأما إجراء الشراء بأدوم عند الضرورة، وعطء الباقي بدرواية ساعة عن الصادق عليه السلام قال سألته عن رجل أوصى أن تعق عنه نسمة بحسبائة درهم من ثلثه، فاشترى نسمة بأقل من حسبائة درهم ومضت فضلة مما ترى؟ قال: «تدفع الفضلة إلى النسمة من قبل أن تعق، ثم تعق عن الميتة^(٢) وهي منسوبة على تعذر الشراء بذلك القدر، وإلا لم يجزئ، ولو قيد باليأس من تعيد لوصية أمكن، لو حوب توقع تعيدها مع الامكان.

قوله: (ولو أوصى بحره من ماله فالسبع، وقيل: العشر).

انقولان للشيخ رحمه الله، فبالأول قال الشيخ في النهاية^(٣) والخلاف^(٤)، واختاره جمع من الأصحاب^(٥)، والمصنف هنا، وبالتالي في كتابي الأخبار^(٦)، وهو مختار ابن بابويه^(٧)، والمصنف في المختلف^(٨)، وهو الأصح.

(١) الذكر، ٢: ٤٩١.

(٢) لكافي ٧: ١٩ حديث ١٣، لعمري ٤: ٦٥٩ حديث ٥٥٢، تهذيب ٩: ٢٢١ حديث ٨٦٨.

(٣) النهاية، ٦١٣.

(٤) الخلاف ٢: ١٧٨، مسألة ٧ كتاب الوصايا.

(٥) منهم الشيخ المفيد في المعتمد، ٦: ١٠٢ وسلا في المراسم، ٢٠٤، وابن حمزة في الوسيلة، ٣٧٨، وابن ابراهيم في السرائر، ٣٨٨.

(٦) التهذيب ٩: ٢١٠، دليل الحديث ٨٣١، الاستبصار ٤: ١٢٣، دليل الحديث ٥٠٦.

(٧) الفصيح ١٦٣.

(٨) المختلف، ٥٠٦.

لما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان قال إن امرأة أوصت إلي وقالت: ثشي نفسي به ديني وجره منه لفلانة، فسألت عن ذلك ابن أبي ليلى فقال: ما أرى لها شيئاً، ما أدري ما الجزء؟ فسألت أبا عبد الله بعد ذلك فأحبرته كيف قالت المرأة وما قال ابن أبي ليلى فقال «كسب ابن أبي ليلى، لها عشر ثلث إن الله تعالى أمر إبراهيم وقال له ﴿اجعل على كل جبل منهم جزءاً﴾»^(١)، وكانت الحبال يومئذ عشرة، والجزء هو العشر من الشيء»^(٢) وفي حصة أبا بن تغلب عن الباقر عليه السلام قال: «الجزء واحد من عشرة؛ لأن الجبل عشرة والطير أربعة»^(٣) احتج الأولون بصحيفة ابن أبي بصير قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل أوصى بجزء من ماله فقال: «جزء واحد من سبعة، إن الله تعالى يقول: ﴿لها سبعة أبواب لكل باب منهم جزء مقسوم﴾»^(٤)، وفي معناها رواية اسماعيل بن همام الكندي عن الرضا عليه السلام^(٥).

اجاب المصنف في المختلف بأن أخبارنا أكثر، وهي معتقدة بالأصل وأبعد من الاضطراب، إذ في رواية السبع انه سبع الثلث، ثم حكى رواية الحسن بن خالد عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألت عن رجل أوصى بجزء من ماله قال: «سبع ثلثه»^(٦)، ثم حكى عن الشيخ الجمع بحمل لسبع على الاسحاب والعشر على الوجوب^(٧)، وهو جمع ظاهر.

(١) البقرة: ٢٦٠

(٢) الكافي ٧/ ٢٩ حديث ١، التهذيب ٩/ ٢٠٨ حديث ٨٢٤، الاستبصار ٤/ ١٣٦ حديث ٤٩٤

(٣) الكافي ٧/ ١٠٠ حديث ٢، التهذيب ٩/ ٢٠٩ حديث ٨٢٦، الاستبصار ٤/ ١٣٢ حديث ٤٩٦

(٤) الحجر ٤٤، التهذيب ٩/ ٢٠٩ حديث ٨٢٨، الاستبصار ٤/ ١٣٢ حديث ٤٩٨

(٥) التهذيب ٩/ ٢٠٩ حديث ٨٢٩، الاستبصار ٤/ ١٣٢ حديث ٤٩٩

(٦) الفقيه ٥/ ١٥٢ حديث ٥٢٩، الاستبصار ٤/ ١٣٣ حديث ٥٠٦

(٧) المختلف: ٥٠٦

والسهم الثمن، والشئ السدس.

قوله: (والسهم الثمن).

هذا أحد قولي الشيخ^(١)، وأكثر الأصحاب^(٢)، وهو المعتمد؛ لموثقة السكوني عن الصادق عليه السلام: إنه سئل عن رجل يوصي بسهم من ماله قال: «السهم واحد من ثمانية»^(٣)، ومثله في الحسن عن صفوان عن الرضا عليه السلام^(٤).

وقال في الخلاف والمبسوط: إنه لسدس^(٥)، وهو قول علي بن بابويه^(٦)، روى ابن مسعود إن رجلاً أوصى لرجل بسهم من ماله فأعطاه النبي صلى الله عليه وآله لسدس^(٧)، وذكر لمصنف في التذكرة: إن السهم في كلام العرب السدس^(٨).

وروى طحطا عن زيد عن الباقر عليه السلام قال: «من أوصى بسهم من ماله فهو سهم من عشرة»^(٩)، والأول هو الصحيح.

قوله: (والشئ السدس).

سبب لمصنف في التذكرة القول بذلك إنى عثمان وحكى عن ابن ادریس انه ادعى على هذا اجماع الطائفة^(١٠)، وذكر إن أصحابنا عولوا على روايه أبان عن زين العابدين عليه السلام إنه سئل عن رجل أوصى بسهم فقال: «الشئ في كتاب علي

(١) النهاية ٦١٣

(٢) سهم سلافي لمراسم: ٢٠٤، وابن حمزة في الوسيلة ٣٧٨، ابن ادریس في لسائر ٣٨٨، وبحق في شرائع

٢٤٨ ٢

(٣) الفقيه ٤ ١٥٢ حديث ٥٢٦ التهذيب ٩ ٢١٠ حديث ٨٣٢ الاستبصار ٤ ١٢٣ حديث ٥٠٢

(٤) الكافي ٧ ٤١٧ حديث ٢، التهذيب ٩ ٢١٠ حديث ٨٣٣، الاستبصار ٤ ١٢٣ حديث ٥٠٢

(٥) الخلاف ١٧٨، ٢ مسألة ٩ كتاب الوصايا، المبسوط ٨: ٤

(٦) المنع ١٦٣

(٧) المعنى لاس قدومه ٦ ٤٧٧

(٨) التذكرة ٢ ٤٩٦

(٩) التهذيب ٩ ٢١١ حديث ٨٣٤، الاستبصار ٤ ١٢٤ حديث ٥٠٤

(١٠) التذكرة ٢ ٤٩٦

وما عدا ذلك يرجع إلى تعيين الوارث، فيقبل وإن قل، كقوله:
اعطوه حظاً من مالي، أو نصيباً، أو قسماً، أو قليلاً، أو جزيلاً، أو يسيراً، أو
عظيماً، أو جليلاً، أو خطيراً.
ولو ادعى الموصي له تعيين الموصي فالقول قول الوارث مع يمينه
إن ادعى علمه، وإلا فلا يمين.

عليه السلام من ستّة^(١).

قوله: (وما عدا ذلك يرجع إلى تعيين الوارث فيقبل وأن قل، كقوله:
اعطوه حظاً من مالي، أو نصيباً، أو قسماً، أو قليلاً، أو جزيلاً، أو يسيراً، أو
عظيماً، أو جليلاً، أو خطيراً).

وذلك لأنه لا مقرر لشيء من هذه إلا في اللغة ولا في العرف ولا في الشرع،
فكل ما يقع عليه الاسم صالح لأن يكون معلق الوصية، لكن هل يشترط في القبول
كون ما يمينه الوارث مما يتمول؟ لم نجد في كلام لأصحابنا صريحاً يسمي ولا اثبات،
وهو محتمل في نحو قسماً ونصيباً، كما في نحو مالاً وعظيماً فعدم القبول أوجه.

ولو قال: اعطوا ريداً فسموا عظيماً وعمرراً قسماً يسيراً، فهي استراط تميز
الوارث بينهما في زيادة التعيين في الأول ليجب القبول احتمال ليس بعيداً من الصواب.
ولو لم يعمّن الوارث شيئاً، أو لم يكن من أهل الاختيار حمل على أقل ما يصدق عليه
الاسم؛ لأنه المتيقن.

قوله: (ولو ادعى الموصي له تعيين الموصي فالقول قول الوارث مع
يمينه إن ادعى علمه، وإلا فلا).
لأن الاختلاف في فعل المير.

(١) الكافي ٧: ٤٠ حديث ١، الفقيه ٤: ١٥٦ حديث ٥٢٥، انهذهب ٩: ٢١١ حديث ٨٣٧

ولو قال: اعطوه كثيراً فكذلك، وقيل: يحمل على النذر.
ولو قال: اعطوه جزء جزء من مالي احتمل سبع السبع، أو عشر
العشر، وما يعينه الوارث.

قوله: (ولو قال: اعطوه كثيراً فكذلك، وقيل: يحمل على النذر).
القول الأول للشيخ رحمه الله في الخلاف^(١)، واحتاره ابن حمزة^(٢)، وهو قول
الصدوق ابن بابويه^(٣)، وقول المصنف. (ويحمل على المدر) فيه إيهام إلى أن القول
بتفسير الكثير في الوصية شايين محمول على القول بذلك في المدر، لو ردد الرواية^(٤)
بذلك فيه دون الوصية.

وذكر الشيخ في الخلاف في الاقرار^(٥) ورواه بأن الوصية بمال كثير سئل
على ثمانين^(٦)، واعتصره ابن ادریس بأن الرواية بذلك إنما وردت فمن مدر أن
يتصدق بمال كثير، وما ورد في الوصية، ولا أورده أحد من أصحابنا في الوصايا^(٧).
وحمله المصنف في المذكرة^(٨)، ورد كلامه بمعنى الثمانين عن قوله ولظاهر هو
الأول، وهو مختار ابن ادریس^(٩)، واحتاره المصنف في المختلف؛ للأصل، وعدم نهوض
مثل ذلك دليلاً على التعيين^(١٠)

قوله: (ولو قال: اعطوه جزء جزء من مالي احتمل سبع السبع، أو

(١) الخلاف ٢: ١٧٨ مسألة ٨ كتاب الوصايا

(٢) الوصية ٣٧٨

(٣) المقنع ١٦٣

(٤) الكافي ٧: ٤٦٣ حديث ٢٨

(٥) الخلاف ٢: ٨٩ مسألة ١ كتاب الاقرار

(٦) السرائر ٣٨٣

(٧) المذكرة ٢: ٤٩٦

(٨) السرائر ٣٨٤

(٩) المختلف: ٥٠٢

ولو أوصى بأشياء ففسي الوصي شيئاً منها، صرف قسطه في وجوه
البر وقيل: يصير ميراثاً.

عشرال عشر، وما يعينه الوارث).

وجه الأول يستفاد من دليل لقول بأن الجزء هو السبع، ووجه الثاني يستفاد
من دليل القول بأنه العشر، وفيها ضعف لأن ذلك غير مورد النصوص
ووجه الثالث انتفاء ما يقتضي التعيين، وصلاحيه اللفظ للقليل والكثير من
غير تعاوب، فيقبل تعيين لوارث بما يقع عليه الاسم، وهو أقوى.

قوله: (ولو أوصى بأشياء ففسي) الوارث شيئاً منها صرف قسطه في
وجوه البر، وقيل: يصير ميراثاً).

القول الأول للشافعي^(١)، والصدوق^(٢)، وابن البراج^(٣)، والثاني نقله ابن
أديس عن الشيخ في جواب، لخصريات وأفتى به^(٤)، والمعتمد لأول
لنا عموم قوله تعالى ﴿فمن بدله بعدما سمعه﴾^(٥)، ودفعه إلى الورثة بتدليل
للوصية، بخلاف صرفه في وجوه البر، لأنه أقرب إلى مراد الموصي وأشبه بالوصية،
ويؤيده انقطاع حق الورثة من القدر الموصى به، فعوده يحتاج إلى دليل، وروى محمد
ابن ريان قال: كتبت إليه - يعني عبي بن محمد عليها السلام - أسأله عن إنسان يوصي
بوصية فلم يحفظ الوصي إلا باباً واحداً منها كيف يصنع في الباقي؟ فوقع عليه
السلام: «الأبواب الباقية اجعلها في البر»^(٦)، احتج بأنها وصية بطلت؛ لا تمتنع القيام بها فيرجع

(١) المقصود: ١٠٢، النهاية ١١٣

(٢) المنع ١٦٧

(٣) السرائر ٣٨٩

(٤) البر: ١٨٦

(٥) لفظه ١٦٢ حديث ٥٦٥، التهذيب ٩ ٢١٤ حديث ٨٤٤

ولو أوصى بسيف معين دخلت الحلية والجفن إن كان في غمده على

اشكال.

إلى الوارث.

وجوابه: لا يلزم من امتناع القيام بها بخصوصها البطلان، ولم لا تصرف في الأقرب إلى مراد الموصي، فإن الحقيقة إذا تعذرت وحب النصير إلى أقرب المجازات، خصوصاً وقد انقطع حق الوارث من ذلك القدر، فعوده يحتاج إلى دليل.

قوله: (ولو أوصى بسيف معين دخلت الحلية والجفن إن كان في غمده على اشكال).

احترز بالمعين عما لو أوصى له بسيف ولم يعين، ومقتضاه أنه لا يسحق الموصي له إلا النصل، وفيه نظر؛ لأن الجفن حزم أو كالجزم من مسمى السيف عرفاً. إذا عرفت ذلك فلو أوصى له بسيف معين وكان به حلية دخلت الحلية في الوصية، وكذا الجفن - بفتح أوله وهو الغمد بكسر أوله أيضاً - إن كان في لعمد على اشكال في دخوله على هذا التقدير.

ويحتمل أن يكون الاشكال في اشتراط ذلك، لكن الرواية تشهد للأول، وهو المتبادر من اللفظ، ومنشؤه حيثئذ: من أن الجفن والحلية غير داخليين في مسمى السيف؛ لأنه اسم للنصل، ونقل مال الغير يحتاج إلى سبب ناقل. ومن قضاء العرف بدخوله، فإنه لا يفهم لو قال: أحمل السيف أو بفضه إلي أو سافر به إلا الجميع، حتى لو أخرجه من جفنه في مثل هذه الأحوال عنه العقلاء سفيهاً.

ورواية أبي جميلة عن الرضا عليه السلام قال: سألت عن رجل أوصى لرجل بسيف، وكان في جفن وعليه حلية، فقال له الورثة: إنما لك النصل وليس لك المال،

ولو أوصى له بسفينة، أو صندوق، أو جراب، قيل: دخل المظروف.

قال فقال: «لا، بل السيف بها فيه له»^(١)، وفي طريق آخر عن أبي جميلة نحوه^(٢). قال المصنف في التذكرة وأبو جميلة فيه قول، لكن الرواية مناسبة للعقل، فإن الجفن كالجزم من السيف: لا فتقاره إليه وحاجته، وعدم انفكاكه غالباً عنه^(٣). واختار الأكثر الدخول، وهو الأقرب، إلا أن تشهد قرينة بخلافه. قوله: (ولو أوصى له بسفينة أو صندوق أو جراب قيل: دخل المظروف).

القول للشيخين^(٤) والصديق^(٥) وابن الجنيّد^(٦)، وأبي الصلاح^(٧). وابن البراج^(٨)، ومستند رواية أبي جميلة عن الرضا عليه السلام قال: سألت عن رجل أوصى لرجل بسيف، وكان في كمين وعليه حنية: إلى أن قال -: قلت: رجل أوصى لرجل بصندوق وكان فيه مال، فقال الورثة: إنما لك الصندوق وليس لك المال قال: فقال أبو الحسن عليه السلام: «الصندوق بها فيه له»^(٩).

وعن عقبة بن خالد عن الصادق عليه السلام قال: سألت عن رجل قال: هذه السفينة لفلان، ولم يسم ما فيها ومبها طعام، أعطاه الرجل وما فيها؟ قال: «هي للذي أوصى له بها، إلا أن يكون صاحبها متهاً، وليس للورثة شيء»^(١٠).

(١) الكافي ٧: ٤٤ حديث ١، الفقيه ٤: ١٦٦ حديث ٥٦٦، التهذيب ٩: ٢١١ حديث ٨٣٧.

(٢) الكافي ٢: ٤٤ حديث ٣، التهذيب ٩: ٢١٢ حديث ٨٣٩.

(٣) التذكرة ٢: ٤٩٧.

(٤) المقنعة ١٠٢، لنهاية: ٦٩٤.

(٥) المقنعة: ١٦٦.

(٦) نقل قوله لعلامة في المخطوط: ٥٠٨.

(٧) الكافي في الفقه: ٣٦٥.

(٨) نقله عنه لعلامة في المخطوط: ٥٠٨.

(٩) الكافي ٧: ٤٤ حديث ١، الفقيه ٤: ١٦٦ حديث ٥٦٦، التهذيب ٩: ٢١١ حديث ٨٣٧.

(١٠) الكافي ٧: ٤٤ حديث ٢، الفقيه ٤: ١٦٦ حديث ٥٦٢، التهذيب ٩: ٢١٢ حديث ٨٣٨.

ولو أوصى بإخراج بعض ولده من التركة لم يصح، وهل تكون وصية لباقي الورثة بالجميع، أو يلغوا اللفظ؟ اشكال.

قال المصنف في المختلف: وهذه الرويات لم يثبت عدي صحة سندها^(١) واحتار الدخول إن وجدت قرينة حالية أو مقالية تدل عليه، والأفلا ويختار المختلف في هذه قوي، لأن الظروف بالنسبة إلى هذه الأمور لا يتناول اللفظ ولا يقتضيه العرف.

واعلم أن المفيد قيد الصدوق بالمفعلة والخراب بالمشدود، والوعاء بالمحتوم، وكذا أبو الصلاح، إلا أنه يدل الوعاء بالكيس^(٢)، وأطلق الجماعة، وما ذكرناه هو المعتمد.

قوله: (ولو أوصى بإخراج بعض ولده من التركة لم يصح، وهل تكون وصيته لباقي الورثة بالجميع أو يلغوا اللفظ؟ اشكال).

اختلف الأصحاب فيما إذا أوصى الميراث بإخراج بعض ولده من لارث، فقال الشيخ في النهاية: لا يلتفت إلى وصيته^(٣)، ونعم ابن البراج^(٤)، وابن إدريس^(٥)، لأنها وصية بعير المعروف، إنها مخالفة لنص الكتاب والسنة.

وروى الصدوق في كتابه عن وصي علي بن لسري قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام إن علي بن السري توفي وأوصى إلي، فقد رحمه الله قلب. وإن ابنه جعفر واقع علي أم ولد له فأمرني أن أخرج من الميراث، فقال لي «أخرج»، إن كنت صادقاً فسيصيبه خبل»، قال فرجعت فقدمني إلى أبي يوسف القاضي فقال به: أصلحك الله

(١) المختلف: ٥٠٨

(٢) الكافي في عقد: ٣٦٥

(٣) النهاية: ٦١١

(٤) المذهب ٢: ١٠٧

(٥) السرائر: ٣٨٧

انا جعفر بن علي السري وهذا وصي أبي عمره فليدفع إلي ميراثي، فقال: ما تقول؟ قلت: نعم هذا جعفر بن علي السري وأما وصي علي بن السري، قال: فأدفع إليه ماله، فقلت له: أريد أن أكلمك، قال: فاذن، فمدت حيث لا يسمع أحد كلامي فقلت له هذا وقع على أم ولد لأبيه فأمرني أبوه وأوصى إلي أن أخرجته من الميراث ولا أورثه شيئاً، فأنت موسى بن جعفر عليه السلام بالمدينة فأحيرته وسألته فأمرني أن أخرجته من الميراث ولا أورثه شيئاً، فقال: أفقه إن بنا الحسن أمرك؟ فقلت: نعم، فاستحلمني ثلاثاً، ثم قال لي أنفذ ما أمرك فنفذت قوله، قال الوصي: فأصابه الخجل بعد ذلك، قال أبو محمد الحسن بن علي الوشاء: رأيته بعد ذلك^(١)

قال ابن بابويه حقيق هذه الرواية من «وصي باخراج ابنته من الميراث، ولم يحدث هذا الحدث لم يخرج الوصي انفذ وصيته في ذلك^(٢)». وهذا الكلام دال على انه لو فعل ذلك انفذت وصيته والشيخ في الاستبصار قال هذا الحكم مقصور على هذه القضية^(٣).

واستشكل المصنف في المختلف العمل بهذه الرواية، وذهب إلى صحة الوصية باخراجه من الثلث؛ لأن خراجه من التركة يستلزم تخصيص بقية الورثة بها، فكان كما لو أوصى لهم بها فيمضي من الثلث، بمعنى حرمان الموصى باخراجه من الثلث ومشاركته في الباقي إن كان مع مساوٍ والاحتصاص إن لم يكن، وعلى هذا فلو أجاز نفذت في الجميع^(٤)، واستشكل الحكم هنا لاحتمال الحمل على الوصية للجميع والغائها من رأس - أي إبطاله - ووجه الإبطال: مخالفتها لحكم الكتاب والسنة، فكانت

(١) الكافي ٧/ ٦١ حديث ١٥ الفقيه ٤/ ١٦٢ حديث ٥٦٧، الاستبصار ٤/ ١٣٩ حديث ٥٢١.

(٢) الفقيه ٤/ ١٦٣ دهن الحديث ٥٦٧

(٣) الاستبصار ٤/ ١٤٠ حديث ٥٢١

(٤) المختلف: ٥٠٧

ولو قال: حججوا عني بألف، وأجرة المثل أقل، فالزيادة وصية للنائب، فإن كان معيناً صح، وكذا إن كان مطلقاً.
ولو امتنع المعين في النذب احتمل البطلان.

وصيته بغير المعروف.

ويضعف الأول بأن الحمل على كونها وصية لباقي الورثة خلاف مدلول اللفظ؛ لأن إخراجها لا إشعار له باردة الوصية لهم وإن لزم رجوع الحصة إليهم بالآخرة، لأن ذلك ليس بالوصية بل لاستحقاقهم العركة حيث لا وارث غيرهم، والعدول باللفظ إلى ما لا يدل عليه مطابقة ولا نصاً ولا التزاماً بل ولا يستلزم نفوذه والمحكم به بنفسه، بل بصيغة شيء حر تصرف لا يدل عليه دليل
وقد سبق أن لزوم بطلان الوصية مع حمل اللفظ على حقيقة لا يحور العدول إلى المجاز، فالأصح البطلان، واعلم أن المراد بقول المصنف (أو يلحق لفظه) بطلانه، لا أن لا يكون له معنى أصلاً.

قوله: (ولو قال: حججوا عني بألف وأجرة المثل أقل فالزيادة وصية للنائب، فإن كان معيناً صح، وكذا إن كان مطلقاً).
لا ريب به لو عين للحج الواجب حرة رائده عن أجرة المثل بحيث تخرج من الثلث تعينت، وتكون وصية للنائب، سواء كان معيناً أولاً.
وعبارة المصنف لا تخلو من طول حيث قال: (وكذا إن كان مطلقاً)، فإنه لو قال: سواء كان معيناً أو لا لكان أحسن وتحية باعتبار تعيين الأجرة ولنائب وإطلاقهما، وتعيين أحدهما خاصة صور أربع

قوله: (ولو امتنع المعين في النذب احتمل البطلان)

وجهه، إن الموصي به تعدر، وعبره لم تنطبق به الوصية ويحتمل استنحار غيره، لأن الوصية بأمرين: الحج، وكونه من المعين فلا يلزم من امتناع المعين تعذر الموصي

ولو قال: اشترى عشرة أفقره بهائة، وتصدقوا بها، فوجد عشرة أجود أنواعها بشانين، فالعشرون لمورثة لا للبائع.

به، ولا يسقط الميسور بالمعسور ولو سلم ذلك أقرب إلى مراد الموصي، وفي هذا الاحتمال قوة.

هذا إذ أوصى بالحج وإيقاع زيد إياه، فإن أوصى بأن يحج زيد عنه فاحتمال البطلان حينئذ أقوى والنتيجة أنه مع عدم قبوله يستأجر غيره، لأن تعذر مثل هذه الوصية لا يقتضي البطلان على ما سيأتي، واستتجار غيره أقرب إلى مراد الموصي. واحتمل شيخنا الشهيد في حاشيته تحصيلاً حاصله: إنه إما أن يعلم قصد الحج بالذات وكونه من المعين بالعرض، أو بالعكس، أو قصدها معاً، أو يحمي لقصده ففي الأول والأخير يستأجر غيره تحصيلاً للمقصود بالذات قطعاً أو ظناً عالياً، وفي الثاني تبطل الوصية، وفي الثالث الوجهان.

وعنه نظر، فإنه إن علم أنه إما أراد الحج من المعين ينتهي الحرم بالبطلان، ولا أثر للذات ولا للعرض هنا، وإن لم يعلم ذلك فقد تعق غرضه بأمرين: الحج، وكونه من المعين فلا يلزم من هوان الثاني جواز ترك الأول. وقد تردد المصنف في التذكرة في لبطلان وعنده^(١)، كما هما، واحتاط في التحرير باستتجار غير المعين^(٢).

قوله: (ولو قال: اشترى عشرة أفقره بهائة وتصدقوا بها، فوجد عشرة أجود أنواعها بشانين فالعشرون للمورثة لا للبائع)

وذلك لحصول العرض من الوصية، وهو الصدقة بالقدر المعين، فيكون الزائد من الثمن حقاً للوارث.

وقض شيخنا الشهيد في حاشيته بما حاصله. إنه إن عين لبائع وعلم منه قصد

(١) التذكرة ٢ ٤٩٤

(٢) التحرير ٩ ٢٩٤

ولو أوصى بثلثه للفقراء، وله أموال متفرقة، حاز صرف كل ما في بلد إلى فقرائه.

ولو صرف الجميع في فقراء بلد الموصي أو غيره أجزاً، ويدفع إلى الموجودين في البلد، ولا يجب تتبع الغائب.

نقعه بالثمن لرائد صحب لوصية، وكان الرائد له وإن علم قصد حودة لطعام وأن لتعيب بها كان لأجله كان الرائد للوارث، ولا دلوحها.

وعبارة المصنف لا تأبى ذلك، إذ لا بحث مع لعلم بالقصد بهربة وسعوها. ومع لجهل فيحتمل لتصدق بالزائد. لصيرورة مسمى الوصية فلا يعود إلى الوراء، ولأن ذلك القدر الرائد من المال في حكم الموصى به صدقة، لأنه عوصه، فلا يعود إلى السوارث بحال ووجوب شراء القدر المعين باسم المعين بارتفاع السوق، لأن فيه سعيها للوصية، ولأنه بعد ارتفاع قيمته يكون عمر وجوداً فيكون ارتفاع الفقراء به أكثر.

ويحتمل إن كان قد عين البائع الشراء منه بذلك القدر وإن لم تبلغه قيمة السوق لا حبال إرادة بقعه بالرائدة خصوصاً إذا كان صالحاً ويحتمل لبطلان في الزائد وهو أبعدها، وليس القول بالتصدق بالرائد، أو توهم الشراء بالقيمة المعين بذلك البعيد. ولو كان البائع مميئاً، وهو ممن وقع الخس على تصدقة عليه فوجوب الشراء بجميع ثمن منه قريب.

قوله: (ولو أوصى بثلثه للفقراء وبه أموال متفرقة جاز صرف كل ما في بلد إلى فقرائه، ولو صرف الجميع في فقراء بلد الموصي أو غيره أجزاً ويدفع إلى الموجودين في البلد ولا يجب تتبع الغائب).

أما الاجراء فله حصول الفرض من الوصية، واستشكل شيخنا الشهيد في بعض حواشيه لحوازي بعض الصور، وذلك لأنه إن نقل المال من البلاد المتفرقة إلى بلد الإخراج كان فيه تعريض للمال وتأخير للإخراج، وإن أخرج قدر الثلث من بعض

ولو قال: اعتقوا رقاباً وجب عتق ثلاثة، إلا أن يقصر الثلث فيعتق من يحتمله ولو كان واحداً.

الأموال ففيه خروج عن الوصية، إذ مقتضاها لاشاعة.

هذا بمحصل كلامه، وفي هذا الأخير نظر، لأن مقتضاء وجوب الاخراج من جميع التركة حتى لا يجوز الاخذ من بعضها قدر الثلث، ويلزم من عدم جوازه عدم اجزائه؛ لأنه غير متعلق الوصية، بخلاف ما لو تعدى بالنقل ثم أخرج الوصية. والظاهر انه لا يتعين الاخراج من جميع أعيان التركة، إلا أن يتعلق غرض لموصي بذلك أو تتفاوت به مصلحة الفقراء.

ولو نقل المال إلى بلد آخر لقرص صحيح، ككثرة الصلحاء، وشدة الفقراء، ووجود من يرجع إليه في أمور الدين في ذلك البلد فالظاهر انه لا حرج.

وعد علم انه يصرف ذلك إلى الموجودين في البلد، ولا يجب تسع العائيب، وانه يجب الدفع إلى ثلاثة فصاعداً بما سبق، لكن هنا لا يجب أن يكون المدفوع اليهم في كل بلد ثلاثة بل يجب أن لا يقصر لمجموع عن ثلاثة.

قوله: (ولو قال اعتقوا عني رقاباً وجب ثلاثة، إلا أن يقصر الثلث فيعتق من يحتمله ولو كان واحداً).

أما وجوب اعتاق الثلاثة فظاهر؛ لأنها أقل ما يقع عليه الجمع، وأما انه اذا قصر الثلث أعتق من يحتمله ولو كان واحداً، ولأنه لا يسقط المسور بالمسور. فإن قيل الموصى به هو مسمى الجمع وقد تعدى، فيسبغ أن تبطل الوصية أو يتوقع تنميتها إن رجي ذلك.

قلت، مسمى الجمع واحد وواحد وواحد كمن نص عليه أهل العربية، فإيهم قالوا: رجال في قوة رجل ورجل ورجل.

ولو أوصى بهذا اللفظ وتعدى لبعض لم يسقط الباقي، نعم إن رجي اعتاق أزيد بانتظار زمان آخر، أو محي، فافلة يتوقع محيؤها لم يبعد القول بوجوب التوقع إن لم

ولو قصر فالأقرب عتق شقص إن واحد وإلا صرف إلى الورثة، أو يتصدق به على أشكال،

يكن فيه نصيب للوصية، أما بشده طول الرمان أو تعريض المال للتلف، وبحو ذلك، ومعه لا يحور

قوله: (ولو قصر فالأقرب عتق شقص إن واحد، وإلا صرف إلى الورثة، أو تصدقوا به على أشكال).

أي ولو قصر السلب عن واحد فالأقرب وجوب عتق شقص، كثلث وربع بحسب ما يحمل، وكذا لو عتق للوصية هدراً من مال فقصر

ووجه القرب إن وجوب عتق الجزء يسبب وجوب عتق الكل، فإذا تعدد لاني لم يسمع الأول، ولأن الحصة تعاقب لكن ومع تعدد الحقيقة يصار إلى أقرب المحاربات إليها، ويحمل عدم الوجوب لأن لفظ الوفاء لا يدل على البعض إلا تصميماً ومع بقاء دلالة المطابقة تنتهي دلالة انحصار، ولأنه بديلاً للوصية

ويمكن الجواب بأن اعتناق البعض مراد، به لو اشترى بعضاً من عبد واعتقه، ثم بعضاً آخر واعتقه إلى أن يستكمل عتاقه عتقاً للوصية، ولأن القدر الموصى به قد خرج عن استحقاق الوارث للحكم بصحة الوصية ووجوب تنفيذها، فلا يعود إلى ملكه إلا بدليل، وهو مستف وأشبه شيء بمراد الموصى هو اعتناق لشقص، وهو قريب.

هذا إن وجد الشقص بحيث يمكن شراؤه واعتاقه، فإن لم يوجد ففي وجوب صرف الثلث الموصى به إلى الورثة ووجوب التصديق به أشكال يشأ من تعذر الموصى به وغيره ليس بواجب، وحرمان الورثة من القدر المذكور بما كان للصرف في الوجه المعين، فإذا تعذر بطل أصل حرمانهم ووجب استحقاقهم ذلك بالارث

وفيه نظر؛ لمنع من الملامه، ومن أن أقرب شيء إلى مراد الموصى في المسازع صرفه في وجوه لبر، وأقرب المحاربات منع عند تعذر الحقيقة، وعود الموصى به إلى

وكذا الاشكال لو أوصى بشي في وجه فتعذر صرفه فيه.
ولو أوصى له بعبد، ولآخر بثمام الثلث صح. ولو ذهب من المال شيء فالتقص على الثاني.
ولو حدث عيب في العبد قبل تسليمه إلى الموصى له، فالثاني تكملة الثلث بعد وضع قيمة العبد صحيحاً؛ لأنه قصد عطية التكملة والعبد صحيح، بخلاف رخصه.

الورثة بعد الحكم بخروجه عنهم بالوصية يحتاج إلى دليل
واعلم أن قوله، (والأوصى إلى الورثة) معناه. وإن لم يوجد إلى آخره ويسمى
أن يراد بعدم لوجدان اليأس منه عادة، فإنه لو ربح حصول الموصى به بحه وحب
الصبر إلى حصوله.

قوله: (وكذا الاشكال لو أوصى بشيء في وجه فتعذر صرفه فيه)
وجه الاشكال معلوم مما سبق، ويسمى أن يقال إذا كانت الوصية لمحض حبه
القربة لم يشترط فيها قبول، فتكون متمحصه حقاً للموصى، فيسمى عدم البطلان
بتعذر الصرف، لانقطاع حق الورثة عنها فيصرف في وجوه البر
ويسمى تحرري أقرب ابو حموه إلى الوصية، بخلاف ما لو أوصى لزيد بكذا فسم
يقبل. وينبغي أن يقال إن لم يكن لمرض من الوصية القربة تهطل؛ لتعذر الصرف
وانتهاء ما يشبهه، وإلا اتجه الصرف في وجوه البر.

قوله: (ولو أوصى له بعبد ولآخر بثمام الثلث صح، ولو ذهب من المال شيء فالتقص على الثاني، ولو حدث عيب في العبد قبل تسليمه إلى الموصى له فالثاني تكملة الثلث بعد وضع قيمة العبد صحيحاً؛ لأنه قصد عطية التكملة والعبد صحيح بخلاف رخصه).

أي لو أوصى لزيد بعبد، ولآخر بثمام، الثلث باعتبار قيمة العبد صحت

لوصية؛ لوجود مقتضي، وهو تناول دلائل الصحة لها وانتفاء مانع، وحيثه فيقوم العبد يوم موت الموصي؛ لأنه حال نفوذ الوصية، ونظر إلى المال فإن خرج العبد من الثلث دفع إلى ريد، فإن بقي من الثلث شيء دفع إلى عمرو، وإن لم يبق شيء بطلت الوصية الثانية، إذ لا متعلق لها.

ولو ذهب من المال شيء قبل قبض الورث فالتقص على الثاني، لأن الوصية له بتكلمة لثالث بعد الوصية الأولى، فلا بد من إخراج الأولى أولاً، وبوحدت عيب في العبد قبل تسليمه إلى الموصي له فالثاني بكلمة لثالث بعد وضع قيمة العبد صحيحاً، لأن الموصي دفع عطية التكلمة والعبد صحيح، فإذا تحدد العيب كان ذلك نقصاً في العين فلا بد من اعتبار النقص مع الباقي كما لو تلف بعض العين الموصى بها وللاخر تمام الثلث، بخلاف ما لو حدث نقص في قيمة العبد بأعسار السوق والعين بحالها، فإنه لا يقوم بقيمه وقت الوصية، فلو كانت تساوي مائة عند الوصية وباقي المال خمسمائة فرجعت قيمة السوي إلى خمسين، فإن تنمة الثلث مائة وثلاثة وثلاثون وثلث، ولو كان النقص المذكور بعيب فالقيمة مائة لا غير.

والفرق إن العيب نقص محسوس، له حصة من ثمن، ولهذا ضعه العاصب وبثت أرشه للمشتري على البائع، وليس كذلك رخص لسوق، لأن العين بحالها، والثالث إنما يعتبر عند انتقال التركة عن الموصي.

واعلم أن تقييد حدوث العيب في العبد بكونه قبل تسليمه إلى الموصي له لا يحصل له؛ لأن الحكم المذكور ثابت سواء كان قبل التسليم أو بعده.

فإن قيل؛ إنما قيد به باعتبار لنقص برخص لسوق، فإنه لو حصل بعد تسليم العبد إلى الموصي له لكان المعتر قيمته عند التسليم، ولم يلتفت إلى ما يتجدد بعد ذلك.

قلنا؛ فالواجب حينئذ أن يقيد بكونه قبل موت الموصي، إذ لو كان بعده

ولو مات العبد قبل الموصي بطلت وصيته، وأعطى الآخر ما زاد على قيمة العبد لصحيح. ولو كانت قيمته بقدر الثلث بطلت الثانية.

لم يؤثر؛ لأن القبول كاشف عن دخوله في ملك الموصي له حين الموت، والرد كاشف عن دخوله في ملك الورث، فلا أثر لما يتحدد من نقص السوق بعد الموت. فلو قال: ولو حدث عيب في العبد فالثاني تكمله لثلث بعد وضع قيمة العبد صحيحاً - سواء كان ذلك قبل موت الموصي أو بعده بخلاف رخصه - لكان أولى

قوله: (ولو مات العبد قبل موت الموصي بطلت وصيته وأعطى الآخر ما زاد على قيمة العبد الصحيح).

أما بطلان الوصية بموت متعلقها، وأما إعطاء الآخر ما زاد على قيمة العبد؛ فلأن له تكمله الثلث، ولا يسقط بموت العبد، لكن متى تعبر قيمته؟

قال في التذكرة إن جميع أمواله تقوم حال موت الموصي بدون لعبد، ثم يقوم العبد لو كان حياً، فيحط من ثلثها قيمة العبد ويدفع الباقي إلى الموصي له الثاني^(١). وظاهره أنه يقوم العبد لو كان حياً وقت الموت؛ لأنه وقت انتقال التركة. فإن قيل ينبغي أن يقوم مقدار الحياة عند قبض الوارث التركة؛ لأن المعتبر أقل الأمرين من وقت الموت إلى القبض.

قلنا، إنها اعتبر أقل الأمرين من الموت إلى القبض؛ لا مكان عروض تلف أو نقص وذلك منتف بالنسبة إلى التالف، مع أن هذا ممكن لأصالة براءة دمة الوارث من إيجاب الزائد، ولا مكان حدوث النقص.

قوله: (ولو كانت قيمته بقدر الثلث بطلت الثانية).

وذلك لانتفاء متعلقها، إذ لا وجود له.

ولو قبل المريض الوصية بأبيه عتق عبده من أصل المال؛ لأننا نعتبر من الثلث ما يخرج من ملكه، وهذا لم يخرج به بل بالقبول ملكه وعتق تبعاً للملك، وكذا لو ملكه بالارث، أما لو ملكه بالشراء فإنه يعتق من الثلث على الأقوى.

قوله: (ولو قبل المريض الوصية بأبيه عتق عليه من أصل المال؛ لأننا نعتبر من الثلث ما يخرج عن ملكه وهذا لم يخرج به بل بالقبول ملكه وعتق تبعاً للملك، وكذا لو ملكه بالارث)

لو قبل مريض الوصية بمن يعتق عليه صح ذلك وعتق عليه، وهل يحسب عليه من الثلث؟

ذكر في المصنف في التذكرة احتمالين وظلها عن لشافعية وجهين، وذكر فيها لو ورثه يعتق وجهين^(١)، إلا أنه على احتسابه من الثلث في الارث يحسب منه في قبول الهبة والوصية بطريق أولى، لانعفاء قصد التملك في الارث، وحصول الملك والعتق فيه قهراً بخلاف قبول الهبة، لثبوت قصد التملك بعقب حصوله للعتق، فحرى بحري ما لو اعتق، وعلى احتسابه من لأصل في لارث بحري في الهبة والوصية وجهان.

ولاربيب أن القول باحتسابه من الثلث في الجميع ضعيف لأن المريض لم يتلف على الورثة شيئاً مما هو محسوب ماله، وإب في الوصية والهبة فاعتق تبعاً للملك، قوله: (أما لو ملكه بالشراء فإنه يعتق من الثلث على الأقوى،

(١) التذكرة ٢: ٤٨٩

(٢) التذكرة ٢: ٤٨٩

والأقرب في الاتهاب أنه كالارث؛ لأنه عتق مستحق ولا عوض في مقابله، فحينئذ لو اشترى ابنه وهو يساوي ألفاً بخمسمائة فالرائد بحاباه، حكمه حكم الموهوب.

والأقرب في الاتهاب أنه كالارث؛ لأنه عتق مستحق ولا عوض في مقابله، فحينئذ لو اشترى ابنه وهو يساوي ألفاً بخمسمائة، فالرائد بحاباة حكمه حكم الموهوب).

الكلام هنا في مقامين

الأول: إذا اشترى المريض من عتق نفسه بثمن مثله فهل يحتسب من الثلث، حتى إذا صار الثلث عبد بطل الشراء في لرنه، ثم يقع باقداً من الأصل؟ فيقول على القول بأن منجزاته المريض من الأصل لا بحث في يعود اسره والعق لها على كل حال، بل الحكم هنا أولى؛ إذ لم يقع لعق من المريض هذا مباشرة، لو فوعه بتبعيه الملك أما على القول بأنها من سلف - وهو الأصح، وسيأتي تحقيق ذلك إن شاء الله تعالى - فهي وفوعه هنا من الثلث أو يعود من الأصل احتيلاً.

أحدهما - وهو الأقوى عند مصنف - لأول، لاستناد العتق إلى حصول الملك الباسيء عن الشره، فكان للعق مسنداً إليه، ولأنه بشرائه مالا يبيع في ملكه مبيع للثمن، كما لو اشترى بماله ما يقطع بثمنه، فإنه بعد مضيماً للبال وبادلاً له في مقابل ما هو فائت عن لودته، ولا يحصل هم منه شيء، وما هذا شأنه فسيبيله أن يكون من الثلث.

والثاني: اعتباره من الأصل؛ لأن الغرض أنه اشترى مالا متقوماً بثمن مثله، والعتق أمر قهري حصل بانقراية. وضعفه ظاهر، لأن بذل الثمن في مقابل ما قطع بفواته وزوال مالينه بالعتق نصيب على الوارث، فالأصلح الأول، وسيأتي في المطلب الثاني في كيفية التنفيذ رجوع المصنف عما اختاره هنا.

الثاني: لو أتهب المريض من يعتق عليه هبة حالية من العوض، ففي احتساب العتق من الثلث أو الأصل الوجهان، إلا أن الأقرب هنا كونه من الأصل كما في قبول لوصية وضعف كونه من اثنتي ظاهر، إذ لم يتصرف المريض في شيء من الأموال التي تعلق حق الورثة بها هنا

إذا تقرر ذلك فاعلم أنه يتفرع على هذين الأصلين ما لو اشترى المريض من يعتق عليه بدور ثمن مثله، فإن ذلك في قوة عتق ببيع وهبة، إذ المعايضة في البيع في معنى الهبة، فإذا اشترى إياه مثلاً بحملانة وهو يساوي العا، فالرائد من قيمته على حملانة معايضة في معنى الهبة، فيكون حكمه حكم الموهوب.

فإذا كانت البركة كلها سمانة، فعلى مورث الشيخ والجماعة من بطلان البيع في ائدر الرائد عن الثلث حصة دون ما قبله. يصح البيع هنا في نصف العبد، إذ هو في قوة الموهوب، وفي خمسة خاصة بهاتين هي ثلث البركة، لأن ما صح البيع فيه فهو تالف بالعتق، فيصح البيع في سبعة أعشار لعبد بهاتين من الثمن، ويعتق ذلك ويبطل في ثلاثة أعشاره، فيرجع إلى الورثة ثلاثمائة من ثمن، هي مع المائة الباقية ثلثا البركة، وهو قدر ما أتلعه المريض مرتين.

وعلى ما حثاه المصنف - وهو الأصح - من أن يبطلان البيع في جزء من أحد العوضين يقتضي بطلانه في مفايده من العوض الآخر؛ لأن المجموع في مقابل المجموع، وليس المعايضة هبة حقيقة، وإنما هي في معنى الهبة فتمنع الصحة في مجموع أحد العوضين ويبطلان في البعض الآخر - وسيأتي تحقيق ذلك إن شاء الله تعالى - فيبطل في ثلاثة أخماس العبد في مفايده ما زاد على ثلث بركة - أعني - ثلاثة أخماس الثمن وهو ثلاثمائة -، ويصح في خمسه بهاتين ويعتق منه الخمسان، ويكون لتصرف في ثلث لبركة، أعني المائتين.

ولو أوصى بالحج تطوعاً فهي من الثلث، ولو كان واجباً فهي كالدين لا حاجة فيه إلى الوصية، لكن لو قال: حجوا عني من ثلثي كانت فائدته رحمة الوصايا بالمضاربة، ولا يقدم على الوصايا في الثلث.

قوله: (ولو أوصى بالحج تطوعاً فهي من الثلث، ولو كان واجباً فهي كالدين لا حاجة فيه إلى الوصية).

قد سبق التنبيه على أن ما كان من الواجبات متعلقاً بالمال في حال الحياة لا حاجة منه إلى الوصية، وإنما هو من أصل المال، وخرجه واجب مع الوصية وبدونها، وما عداه من الواجبات والمستحبات فهو من الثلث ولا يخرج حتماً إلا بالوصية، وفي الصلاة خلاف صنف مذكور في كتاب الصلاة.

وإنما ذكر المصنف هذا الحكم هنا تمهيداً لقوله: (لكن لو قال: حجوا عني من ثلثي كانت فائدته رحمة الوصايا بالمضاربة ولا يقدم على الوصايا في الثلث)، أي لإحاحه في وجوب إخراج الحج الواجب على الميت إلى الوصية، فالوصية بالنسبة إلى ذلك وجودها كعدمها.

لكن لها فائدة على بعض الوجوه، وهو ما إذا أوصى بوصايا وأوصى بحج يكون الحج الواجب عليه من ثلثه، فإن فائدة هذه الوصية رحمة الوصايا بالمضاربة، وهي معاملة من الصرب، والمراد بها هنا، تقسيط ثلث على الوصايا والحج بالنسبة، وصرف ما يصيب كل واحد من ذلك من الثلث إليه.

ولا يقدم الحج على الوصايا في الثلث على أصح القولين، بل الأصح ما قلناه من التقسيط وقيل، إنه يقدم الحج على غيره في الثلث، حتى أنه لو اقتصر الثلث عن الجميع دخل النقص على غير الحج.

وقال سيحنا في الدروس، ولو صم لوجب كالحج والدين إلى المتبرع به، وحصرها في الثلث وقصر قدم الوجب ودخل النقص على الأخير؛ للنص وفتوى

ثم إن لم يتم الحج بها حصل من المضاربة كمل من رأس المال، فيدخلها الدور فإذا كانت التركة ثلاثين وكل من أجرة المثل والوصية عشرة أخرج من الأصل شيء وهو تنمة الأجرة، ويبقى ثلاثون إلا شيئاً، ثلثها عشرة إلا ثلث شيء، فللموصى له خمسة إلا سدس شيء، وكذا للحج. فإذا ضم إليه شيء صار للحج خمسة وخمسة أسداس شيء تعدل عشرة، فالشيء ستة، فللموصى له أربعة.

الجماعة، والقول بأنه يكمل الواجب من الأصل ليس مذهبنا^(١). وكأنه أراد بالنص: ما دل على تقديم الواجب على غيره، إلا أنه لا دلالة له في مثل ذلك على التقديم في الثلث المانع من التقسيط عند القصور وتكميل الواجب من الأصل.

وحكى في حواشيه عن ابن ادريس وغيره الحكم بتقديم الحج هنا، والذي يقصده الدليل هو التقسيط لعموم المنع من سدين الوصية ووجوب التقديم في الحج إنما يراد به في أصل المال، ولأن تعيين الحج لوجب من الثلث يقتضي مراعاة بقية الوصايا، وذلك يقتضي المنع من اخراجها عن بعض الحالات وهذا أمر ممكن معدور للموصى فيجب اتباع وصيته به.

قوله: (ثم إن لم يتم الحج بها حصل من المضاربة كمل من رأس المال فيدخلها الدور).

أي: فتدخل الوصية أو المسألة الدور ووجهه، إن معرفة الثلث موقوفة على اخراج تنمة أجرة المثل من الأصل، ومعرفة تنمة موقوفة على معرفة الثلث، وطريق التخلص ما أشار إليه بقوله. (فإذا كانت لتركة ثلاثين، وكل من أجرة المثل والوصية عشرة أخرج من الأصل شيء وهو تنمة الأجرة، يبقى ثلاثون إلا شيئاً، ثلثها عشرة إلا ثلث شيء، فللموصى له خمسة إلا سدس شيء، وكذا للحج، فإذا ضم إليه الشيء صار للحج خمسة وخمسة أسداس شيء تعدل عشرة، فالشيء ستة،

فللموصى له أربعة .

وتوصيحه إنه إذا فرض أن لتركه ثلاثون، وكل من أجره المثل للحج والوصية عشرة، بقول: يخرج من الأصل شيء، وهو نسمة أجرة الحج الباقية بعد التقسيط، يبقى من التركة ثلاثون إلا شيئاً، هي التركة في الحقيقة التي يوحد ثلثها ويصرف في الوصايا، وقد كان ثلثها عشرة إلا ثلث شيء، ونصفها وهو خمسة إلا سُدس شيء للوصية والنصف الآخر للحج، فإذا ضم ذلك إلى الشيء المأخوذ أولاً من أصل التركة صار للحج خمسة وخمسة أسداس شيء، وذلك لأن أجره خمسة إلا سُدس شيء بمسدس شيء بقي من الشيء خمسة أسدس مع الخمسة، ومجموع ذلك يعدل أجره المثل للحج وهو عشرة. فإذا أسقطت الخمسة بعثلها بقي خمسة أسداس شيء تعدل خمسة، فالشيء ستة، فالتركة التي يوحد ثلثها أربعة وعشرون، وثلثها ثمانية، للموصى له أربعة وللأجرة أربعة.



المطلب الثالث: في الأحكام المتعلقة بالحساب: وفيه بحثان:

الأول: فيما خلا عن الاستثناء: وفيه مقامان:

الأول: إذا كان الموصى له واحداً، إذا وصى له بمثل نصيب أحد ورثته وأطلق، فإن تساوا فله مثل نصيب أحدهم مضافاً على الفريضة، ويجعل كواحد منهم زاد فيهم وإن تفاضلوا، فله مثل نصيب أقلهم ميراثاً يزداد على فريضتهم.

قوله: (الأول: إذا كان الموصى له واحداً إذا وصى بمثل نصيب أحد ورثته وأطلق، فإن تساوا فله مثل نصيب أحدهم مضافاً على الفريضة، ويجعل كواحد منهم زاد فيهم، وإن تفاضلوا، فله مثل نصيب أقلهم ميراثاً يزداد على فريضتهم).

لدي عليه عداوتنا أنه لو أوصى لزيد بمثل نصيب أحد ورثته، أن الموصى له يكون بمرلة وارث آخر فيصاف إلى الورثة، ويتساوى للموصى له والوارث إن تساوا، وإن تفاضلوا جعل كأقلهم نصيباً؛ لأن ذلك متيقن والرائد مشكوك فيه.

وقال جمع من العامة إنه يعطى مثل نصيب أحدهم إذا كانوا متساوين من أصل المال، ويقسم الباقي بين الورثة؛ لأن نصيب الوارث قبل الوصية من أصل المال. فإذا أوصى له بمثل نصيب أبيه وله ابن واحد فالوصية بجميع المال، وإن كان له ابنان فالوصية بنصف المال، وعلى هذا - وليس بحيد - لأن التماثل يقتضي شيئين والوارث لا يستحق شيئاً إلا بعد الوصية البتة - فالوارث الموصى بمثل نصيبه لا نصيب له إلا بعد الوصية، وحينئذ يجب أن يكون ما للموصى مماثلًا لنصيبه بعد الوصية.

وعلى ما ذكره من أن الوصية مع الاثنين بنصف المال ومع الثلاثة بثلث المال،

وإن أوصى بمثل نصيب واحد معين، فله مثل نصيبه مضافاً على الفريضة، فإن زاد على الثلث ولم تجز الورثة اعطي الثلث، فلو كان له ابن أو بنت فأوصى بمثل نصيبه، فإن أجاز فله نصف التركة، وإن ردّ فله الثلث،

لا يكون هناك نصيب للوارث بمثل نصيب الموصى له، وهو خلاف مدلول الوصية فيكون تبديلاً لها، ولأصالة بقاء مال الميت على الوارث، ويلوح من التحرير اختيار الأول.

واعلم أن هذه وأشباهها من مسائل المهورية.

لأن معرفة نصيب الوارث متوقفة على إخراج الوصية، ومعرفة نصيب الموصى له إنما يكون إذا عرف نصيب الوارث، وطريق التخلص بالجبر أن يقال: إن التركة مال إلا نصيباً يعدل نصيبين، مثلاً بعد الجبر والمقابلة يكون التركة تعدل ثلاثة أنصبة فالنصيب هو الثلث، إلا أن هذه المقدمات لظهورها وسرعة انتقال الدهن إلى النتيجة لم يخرجوا عليها.

واعلم أن قوله (فله مثل نصيب أحدهم مراداً على الفريضة) يراد به تصحيح الفريضة أولاً، ثم زيادة قدر نصيب موصى بمثل نصيبه على أصل الفريضة للموصى له.

وأراد بقوله (وأطلق)، عدم تعيين الوارث الموصى بمثل نصيبه.

قوله: (وإن أوصى بمثل نصيب واحد معين فله مثل نصيبه مضافاً على الفريضة).

الكلام في الوصية بمثل نصيب المعين كالكلام في الوصية بمثل نصيب واحد منهم من غير تعيين.

قوله: (فإن زاد على الثلث ولم تجز الورثة).

هذا الحكم شامل للوصية بمثل نصيب واحد من غير تعيين ومع التعمين.

وسواء كان الموصى له أحد الورثة أو أجنبياً.

ولو كان له ابنان فأوصى له بمثل نصيب أحدهما فله الثلث.

ولو كانوا ثلاثة فله الربع.

ولو كانوا أربعة فله الخمس، وهكذا.

وطريقه أن تصحح مسألة الفريضة، وتزيد عليها مثل نصيب من

اضيف الوصية إلى نصيبه، فلو كان له ابن وبنت وأوصى له بمثل نصيب

الابن، فله سهمان من خمسة إن أجازا.

ولو قال: مثل نصيب البنت فله الربع.

ولو كان له ثلاثة بنين وثلاث بنات، وأوصى له بمثل سهم بنت أو

أحد ورائه، فله العشر.

ولو قال مثل نصيب ابن فله سهمان من أحد عشر.

قوله: (وسواء كان الموصى له أحد الورثة أو أجنبياً).

قد سبق جواز الوصية للوارث عند، خلافاً لبعض العامة^(١)، فهو أوصى

لوارث بمثل نصيب أحد ورائه فكالوصية للأجنبي.

قوله: (ولو كان له ابنان فأوصى بمثل نصيب أحدهما).

ذكر في هذه المسائل صوراً مختلفة باختلاف عدد الوارث، وكونهم ذكوراً أو

إناثاً، أو بالتفريق، وكون الموصى به مثل نصيب ذكر أو مثل نصيب الأنثى، وذكر

طريق ذلك، واعتبر الإجازة حيث كان متعلق الوصية زائداً على الثلث دون ما سواه.

(١) المجموع ١٥: ٤٢٢، المغني لابن قدامة: ٤١٩.

ولو قال: مثل نصيب بنتي، وله مع البنت زوجة، فأجازنا فله سبعة من خمسة عشر، وكذا للبنت، وللزوجة سهم واحد، ولو قال: مثل نصيب الزوجة فله التسع ولو كن الزوجات أربعاً فله سهم من ثلاثة وثلاثين. وكذا لو كان مع الزوجات ابن، وأوصى بمثل نصيبه فأجاز الورثة، فقريضة الورثة من اثنين وثلاثين، نصيب اليها ثمانية وعشرين هي سهام الموصى له فيصير ستين.

قوله: (ولو قال: مثل نصيب بنتي) وله مع البنت زوجة وأجازنا فله سبعة من خمسة عشر، وكذا للبنت وللزوجة سهم واحد ولو قال: مثل نصيب الزوجة فله التسع). هذا هو الصواب، وقال الشيخ رحمه الله إن له في الصورة الأولى سبعة من ستة عشر، وكذا للبنت والزوجة سهمان وهو سهو ظاهر لأنه على هذا التقدير تكون الوصية من نصيب البنت خاصة، ويكون سهم الزوجة من أصل التركة موقراً عليها. والواجب أن تكون الوصية من أصل التركة فيدخل النقص بها على كل واحد منهم بنسبة استحقاقه، فيكون من خمسة عشر عملاً بالطريق السابق، وهو تصحيح مسألة الفريضة، وزيادة مثل نصيب من أصيبت الوصية إلى نصيبه عليها ليشارك الجميع في النقص كما قررناه.

وقال في الصورة الثانية: إن للزوجة سهماً من ثمانية، والموصى له سهم، وللبنت ستة أسهم^(١). وهو أيضاً سهو لمثل ما قلناه وهو خروج الوصية من نصيب البنت خاصة فيكون من تسعة.

(١) المبسوط ٤ ٦

(٢) المبسوط ٤ ٦

ولو أوصى لأجنبي بنصيب ولده احتمل البطلان، والصرف إلى المثل.

قوله: (ولو أوصى لأجنبي بنصيب ولده احتمل البطلان، والصرف إلى المثل).

وجه البطلان: إنه قد أوصى له بها هو حق الابن، فكان كما لو قال: بدار ابني ولأن صحتها موقوفة على بطلانها؛ لترتف صحتها على أن يكون للابن نصيب، ولا يكون له نصيب حتى تبطل هذه الوصية، لأن الابن لا يملك الموصى به، ولأن بطلانها لازم لكل واحد من التقيضين، فإنه إن ثبت للابن نصيب امتنعت صحتها، إذ لا يملك الموصى به، وكذا إن لم يثبت، لا تنفاه متعلق الوصية، وفي الكل نظر.

أما الأول، فلفرق بين ما إذا أوصى بدار ابني الذي لا حق فيها، وبين ما إذا أوصى بها هو ملكه في وقت الوصية، وقد تعلق حق به به يكونه نصيباً له بعد الموت.

وأما الثاني: فلمنع توقف صحتها على أن يكون للابن نصيب، إذ المراد الوصية بها هو نصيب الابن لولا الوصية، ومثله آت في الثالث، والقول بالبطلان اختيار الشيخ في المبسوط^(١) والخلاف^(٢)، والمصنف في المختلف^(٣).

وجه صرفها إلى المثل: إن اللفظ يحمل على مجاره عند تعذر الحقيقة، ونقل المصنف في المختلف هذا القول عن بعض علمائنا^(٤).

والجواب: إن الأصل حمل اللفظ على حقيقته متى أمكن، وهو هنا ممكن، وبطلان الوصية معه لا يقتضي تعذر الحمل على الحقيقة ووجوب صرفه إلى المجاز.

ولفائل أن يقول: إن هنا احتمالاً ثالثاً، وهو الحكم بالصحة، على أن الوصية

(١) المبسوط ٤: ٧

(٢) الخلاف ١٧٧: ٧ مسألة ٤ كتاب الوصايا

(٣) المختلف ٥٠٦

(٤) المختلف ٥٠٦.

بجميع المال ادا كان الابن واحداً، وبالنصف لو كانا اثنين، وعلى هذا. ووجهه: إن ذلك في المعنى وصية بنصيب الابن لو لا الوصية، وهذا لا يستدعي أن يكون الابن مالكا للنصيب حقيقة.

فإن قيل: ذلك مجاز والأصل الحقيقة

قلنا: هو مجاز معروف مشهور يكاد أن يكون أعرف من الحقيقة، فإن أحداً لا يفهم من هذا اللفظ إلا هذا المعنى وما أشبه ذلك بما سبق في الاقرار من قوله: (داري له، وله في ميراثي من أبي) ونحو ذلك، ولم نجد أحداً تعرض إلى هذا الاحتمال، وإنما المصنف في المحلف ذكر في استدلاله على الاحتمال الثاني إن هذه الوصية وصية بجميع المال في الحقيقة^(١) وهذا إن تم إنها يلزم منه ما ذكرناه في الاحتمال الثالث دون الثاني.

وأجاب عنه بالمرق بين الوصية بجميع المال وبالنصيب: إنه في الأول لم يضاف إليه حق غيره، قال: ولهذا لو أوصى له بما يستحقه أنه بطلت الوصية، ولو أوصى له بجميع المال صححت وما ذكرناه في الجواب عن السؤال السابق كافٍ في الدفع.

وقال شيخنا الشهيد في الفروس: ولو أوصى بنصيب وارث، فإن قصد عزله من الارث فالأقرب البطلان، وإلا حمل على المثل^(٢). هذا كلامه، فإن أراد بعزله عن الارث: ابطال كونه وارثاً فيه ذكره صحيح، وإن أراد منعه من الارث بالوصية فهو محل النظر. ثم قوله: (وإلا حمل على المثل) فيه ارتكاب للمجاز البعيد بغير دليل.

وملخص النظر: إنه إن قصد شيئاً بخصوصه رتب عليه مقتضاه، وإن أطلق اللفظ مريداً منه مقتضاه من غير أن يدعظ شيئاً بخصوصه، فإننا في ذلك من المتوقفين. اذا عرفت ذلك فاعلم أن ما سيأتي في كلام المصنف من الوصية بجزء من حصه

(١) المخطوط: ٥٠٦

(٢) النروس: ٢٤٦.

ولو أوصى بمثل نصيب ابنه وكان قاتلاً أو كافراً بطلت على رأي،
ولو أوصى بمثل نصيب ابنه، ولا ابن له بطلت، ولو أوصى بمثل نصيب وارث
مقدر أعطي ما لو كان موجوداً أخذه، فهو خلف ابين وأوصى بمثل نصيب
ثالث - لو كان - فله الربع.

وارث معين، وأن ذلك صحيح، يخالف ما ذكره هما من وجهين.

أحدهما: إنه جزم هناك بالصحة وتردد هنا.

الثاني إن ذلك مخرج على أن الوصية بالنصيب المستحق لولا الوصية، إذا لا
تفاوت بين الوصية بكل النصيب وبجزء منه وسيأتي إن شاء الله تعالى الكلام على
ذلك في موضعه.

قوله: (ولو أوصى بمثل نصيب ابنه وكان قاتلاً أو كافراً بطلت على
رأي).

هذا الرأي للتشيخ رحمه الله لأن العدل والكافر لا نصيب لهما، فلا يكون
للموصى له نصيب، فإن ذلك في قوة أوصيت له بمثل نصيب من لا شيء له، وفيه
يصح ويعذر لو لم يكن قاتلاً، صواباً للكلام المكلف عن الهدرية

واختار المصنف في المختلف ابطال أن كان الموصي عارفاً بأن لابن قاتل
والقاتل لا نصيب له، والصحة إن جهل أحدهما، وفيه قوة، ولو قصد الموصي بماتته
نصيبه لو كان وارثاً صحت قطعاً

قوله: (ولو أوصى بمثل نصيب ابنه ولا ابن له بطلت)

وجه البطلان معلوم مما سبق، نعم لو كان له ابن ولم يعلم بموته صحت.

قوله: (ولو أوصى بمثل نصيب وارث مقدر أعطي ما لو كان موجوداً
أخذه، فهو خلف ابين وأوصى بمثل نصيب ثالث لو كان فله الربع،

ولو كانوا ثلاثة فله الخمس، ويحتمل أن يكون له الثلث مع الاثنين،
والربع مع الثلاثة.
ولو قال: مثل نصيب بنت لو كانت، وله ثلاثة بنين فالثمن أو
السبع.

ولو كانوا ثلاثة فله الخمس، ويحتمل أن يكون الثلث مع الاثنين والربع
مع الثلاثة).

أي. لو أوصى بمثل نصيب وارث مقدم الوجود أعطى الموصى له ما لو كان
الوارث المقدر الوجود موجوداً أخذ الموصى له به، فالضمير المستكن في (أخذه) يعود
إلى الموصى له، والبارز يعود إلى (ما).

ووجهه: إن المماثلة نسبة، فيستدعي متساوين وقد أوصى له بمثل نصيبه على
تقدير وجوده، فيقدر موجوداً ذا نصيب ليدفع إلى الموصى له نصيباً مماثلاً له.

ويحتمل أن يعطى نفس نصيب الابن الذي أوصى له بمثل نصيبه، لأنه قد
جعل له بمنزلة الابن المقدر. ويضعف بأنه لم يجعله بمنزلته، وإنما أوصى له بمثل نصيبه لو
كان موجوداً فلا يستحق نفس نصيبه، وهو الأصح. فعلى الأول لو حلف ابنين وأوصى
بمثل نصيب ثالث لو كان يستحق الموصى له الربع، ولو خلف، ثلاثة كان له الخمس
، وعلى الثاني له في الأولى الثلث وفي الثانية لربع، ولو أوصى بنفس نصيب الابن
لو كان موجوداً فله في الأولى الثلث وفي الثانية لربع قطعاً.

وبما ذكرناه يظهر حكم قوله: (ولو قال: مثل نصيب بنت لو كانت وله ثلاث
بنين فالثمن)، إلا أن استحقاقه الثمن إنما هو على لاحتمال الأول، لأنها تقديرها موجودة
لها سهم من سبعة، فلموصى له سهم ثمن مزيد على السبعة. أما على الاحتمال الثاني
فإن له السبع، وقد به على ذلك في التذكرة^(١).

ولو أوصى بمثل نصيب به، ولو بن وبنت، فإن أجارا فالفريضة من خمسة، وإن ردا فمن تسعة.

ولو أجاز أحدهما ورد الآخر، ضربت مسألة الإجازة في مسألة الرد تبلغ خمسة وأربعين، فمن أجاز ضربت نصيبه من مسألة الإجازة في مسألة الرد، ومن رد ضربت نصيبه من مسألة الرد في مسألة الإجازة. فإن

قوله: (ولو أوصى بمثل نصيب به وله ابن وبنت، فإن أجازا فالفريضة من خمسة، وإن ردا فمن تسعة) وجهها إذا أجازا كان الموصى له بمسألة ابن وأخر وسهام لابن مع البنت

ومن رد فمن تسعة؛ لأن الوصية بزيادة عن الثلث، لأنها بالخمسين بطلت فيها راد على ثلث، فيكون للموصى له الثلث وما يبقى لابن والبنت اثلاثاً فتضرب ثلاثة في ثلاثة تبلغ ما ذكر^(١)

قوله: (ولو أجاز أحدهما ورد الآخر ضربت مسألة الإجازة في مسألة الرد تبلغ خمسة وأربعين، فمن أجاز ضربت نصيبه من مسألة الإجازة في مسألة الرد، ومن رد ضربت نصيبه من مسألة الرد في مسألة الإجازة - إلى

(١) موضعه إنه لو كانت جميع الحصص ٤٥ حصة - كما في مس - فلو أجاز كان الموصى به كالابن لأخر فيكون

$$\text{له خمس } ١٨ = \frac{٢}{٥} \times ٤٥ \text{ حصة}$$

$$\text{وللابن أيضاً } ١٨ = \frac{٢}{٥} \times ٤٥ \text{ حصة}$$

$$\text{وللبنت } ٩ = \frac{١}{٥} \times ٤٥ \text{ حصة}$$

وإن رداً فيكون له الثلث ١٥ حصة، وللابن ٢٠ حصة، وللبنت ١٠ حصة. والفرق بين حصة الإجازة وحصة

الرد ١٨ - ١٥ = ٣، اثنان من نصيب الابن وواحدة من نصيب البنت

وإن أجاز أحدهما ورد الآخر، فإن أجاز لابن فتكون حصة الموصى له ١٥ + ٢ = ١٧ حصة.

وللابن ٢٠ - ٢ = ١٨ حصة، وللبنت ١٠ حصة

وإن أجازت البنت فتكون حصة الموصى له ١٥ + ١ = ١٦ حصة، وللبنت ١٠ - ١ = ٩ حصة، وللابن

٢٠ حصة.

اجاز الابن فله ثمانية عشر، حاصلة من ضرب اثنين في تسعة، وللبنت عشرة،
 حاصلة من ضرب اثنين في خمسة، وتبقى سبعة عشر للموصى له.
 ولو اجازت البنت فله تسعة، حاصلة من ضرب واحد في تسعة،
 وللابن عشرون، حصلت من ضرب اربعة في خمسة، وللموصى له ستة عشر.
 وهذا صابط في كل ما يرد من احاره البعض ورد الآخريين.
 ولو وصى بحزة معلوم، فإن انقسم الباقي على الورثة صحت
 المسألتان من مسألة الوصية، وإن انكسر فاضرب احدي المسألتين في
 الأخرى إن لم يكن بينهما وفق.

قوله - وهذا صابط في كل ما يرد من اجازة البعض ورد الآخريين.

قوله: (ولو أوصى بحزة معلوم ..).

أي. لو أوصى بحزة معلوم من الركة كالثلث والرابع واحذر بالمعلوم عن
 غيره، فإنه لا تأتي فيه الأحكام المذكورة، إذ ليس له مخرج معلوم، فلا يخلو أما أن
 ينقسم الباقي من الركة بعد اخراجه على الورثة صحيحاً، أولاً
 فإن لم ينقسم فلا يخلو أما أن يكون بين ما بقي وبين مسألة الورثة تباين أو
 توافق، وهو هنا بمعناه الأعم، فيشتمل ما أدا كما متداخلين فإنها متوافقان بقول
 مطلق فتكون هنا أربع صور:

الأولى: أن تنقسم صحيحاً، كما لو أوصى بثلث تركته وله ابان، أو بالربع وله
 ثلاثة، أو بالخمس وله أربعة، ونحو ذلك، فإن المسألتين تصحان من مسألة الوصية؛
 لأنك إذا أخذت الثلث في الأولى ومخرجه ثلاثة بقي اثنين لكل من الابنين واحد، وفي
 الثانية يأخذ الربع ومخرجه أربعة فيبقى ثلاثة لكل ابن من البنين الثلاثة واحد، وعلى
 هذا.

قوله: (وإن انكسر فاضرب احدي المسألتين في الأخرى إن لم يكن
 بينهما وفق).

والأ ضربت جزء الوفق من فريضة الورثة في فريضة الوصية

هذه هي الصورة الشاه، وهي ما اذا مكسر الباقي على الورثة ولم يكن بينه وبين مسألتهم وفق، بل كانا متباينين، فالمصير في قول المصنف: (إن لم يكن بينهما وفق) يجب عوده إلى الباقي وهو المكسر، فيه مرجع صميم الفاعل في (المكسر) وإلى مسألة الورثة، فإن اللذين يعثر الوفق وعدمه بينهما هذان دون المسألتين، وإن كانت العبارة لا تؤدي لمعاد على وجه حلي، مثاله، أن يوصي بثلاث تركته وله ابن وبنت، فإن الباقي بعد الثلث اثنان لا ينقسم عن مسألة الورثة فإنها ثلاثة وتباينها، فتصرب إحدى المسألتين في الأخرى تبلغ تسعة ومنها يصح.

قوله: (والأ ضربت جزء الوفق من فريضة الورثة في فريضة الوصية).

أي، وإن لم يكن كذلك، بأن كان بين لامي من فريضة الوصية وبين فريضة الورثة، وفق ضربت جزء الوفق من فريضة الورثة في فريضة الوصية، فما ارتفع فهو الفريضة للكل، فهنا صورتان أخريان

أحدهما، أن يكون بينهما وفق بالمعنى لأخص، كما لو أوصى بالسبع وله ابن وبنتان، فإن فريضة الوصية سبعة والباقي - وهو ستة - لا تنقسم على الورثة، وبينه وبين فريضتهم - وهي أربعة - توافق بالمصنف، فتصرب ثنين - وهو جزء الوفق من فريضة الورثة - في فريضة الوصية تبلغ أربعة عشر، للموصى له اثنان وللابن ستة ولكل بنت ثلاثة.

الثانية: أن يكون بينهما وفق بالمعنى الأعم، بأن يكونا متداخلين، كما لو أوصى بالربع وله ابن وبنتان فإن فريضتهم وهي ستة، وإن كان بينهما وبين لثلاثة تداخل، إلا أنها مع ذلك متوافقان بالثلث، فتصرب ابين - هما ثلث فريضة الورثة - في أربعة تبلغ ثمانية، ربعها ثلث للموصى له، ولكل ابن سهران، ولكل بنت سهم.

وإن شئت صححت فريضة الورثة، ثم انظر إلى جزء الوصية من أصله، وانظر إلى نسبته إلى ما بقي، ورده على سهام الورثة بمثل تلك النسبة، فما بلغ صحت منه المسألتان.

فلو أوصى بثلاث ماله وله ابنان وبنتان ففريضة الوصية ثلاثة، سهم للموصى له، ويبقى اثنان للورثة يوافق الفريضة في النصف، تضرب جره الوفاق من فريضتهم - وهو ثلاثة - في فريضة الوصية تبلغ تسعة، للموصى له ثلاثة.

قوله: (وإن شئت صححت فريضة الورثة، ثم انظر إلى جزء الوصية من أصله وانظر إلى نسبته إلى ما بقي) وزد على سهام الورثة مثل تلك النسبة، فما بلغ صحت منه المسألتان).

هذا طريق ثان لاستخراج الوصية بالجزء المعلوم، وتحقيقه أن نصصح مسألة الورثة بحيث تنقسم على جميعهم، وتنظر إلى مخرج الجزء الذي هو الوصية، فتخرج الجزء منه، وهو المراد بقوله (ثم انظر إلى جزء الوصية من أصله)، وأراد به (أصله) ما هو مخرجها. ثم أنسب الجزء المخرج إلى ما بقي بعده، فتأخذ بمثل هذه النسبة من فريضة الورثة وتزيده عليها، فما بلغ صحت منه المسألتان.

فإذا أوصى بالربع وله ابنان وبنتان ففريضة الورثة من ستة، ومخرج الجزء أربعة والباقي بعده ثلاثة، أنسبه إليها يكون ثلثاً، زد على الستة - التي هي فريضة الورثة - ثلثها تبلغ ثمانية، للموصى له اثنان، وكذا لكل ابن؛ ولكل بنت سهم.

قوله: (ولو أوصى بثلاث ماله وله ابنان وبنتان ففريضة الوصية ثلاثة، سهم للموصى له، ويبقى اثنان للورثة، يوافق الفريضة في النصف، يضرب جزء الوفاق من فريضتهم وهو ثلاثة في فريضة الوصية تبلغ تسعة، للموصى له ثلاثة).

هذا مثال للعمل بالطريق الأول، حيث يكون ما بقي للورثة من فريضة

وإن شئت صححت الفريضة أولاً من ستة، ثم تنظر إلى جزء الوصية - وهو ثلث - يخرج من ثلاثة، فتأخذ جزء الوصية وهو واحد، وتنسبه إلى ما بقي وهو سهران، فإذا هو مثل نصفه، تزيد على فريضة الورثة - وهو ستة - مثل نصفه يصير تسعة.

ولو كان له ثلاث أخوات من الأبوين وجد من الأم، فعلى الأول تأخذ جزء الوصية وهو الثلث، يبقى سهران لا ينقسم على الورثة لأنها من تسعة، فتضرب تسعة في ثلاثة تبلغ سبعة وعشرين، ومنها تصح المسألتان، للموصى له تسعة، وللأخوات اثنا عشر، وستة للجد. وعلى الثاني تزيد على التسعة مثل نصفها؛ لأنها نسبة جزء الوصية مما يبقى من مسألة الوصية، وليس للتسعة نصف، فتضربها في مخرج النصف يصير ثمانية عشر، فتزيد

الوصية موافقاً لمريصتهم، وقد مر في كلامنا من جميع الصور

قوله: (وإن شئت صححت لمريصه أولاً من ستة، ثم تنظر إلى جزء الوصية - وهو ثلث - يخرج من ثلاثة، فتأخذ جزء الوصية - وهو واحد - وتنسبه إلى ما بقي - وهو سهران - فإذا هو مثل نصفه، وتزيد على فريضة الورثة - وهو ستة - مثل نصفه يصير تسعة)

هذا بيان العمل بالطريق الثاني في المسألة المذكورة، وعلى هذا ففسر

قوله: (ولو كان له ثلاث أخوات من الأبوين وجد من الأم، فعلى الأول تأخذ جزء الوصية - وهو الثلث - يبقى سهران لا ينقسم على الورثة لأنها من تسعة، فتضرب تسعة في ثلاثة تبلغ سبعة وعشرين، ومنها تصح المسألتان، للموصى له تسعة وللأخوات اثنا عشر وستة للجد وعلى الثاني تزيد على التسعة مثل نصفها؛ لأنها نسبة جزء الوصية مما يبقى من مسألة الوصية، وليس للتسعة نصف فتضربه في مخرج النصف يصير ثمانية عشر،

ولو أوصى بجزء من حصة ورث معين خاصة فهنا احتمالات:
أ: وحدة الوصية.

ب: تعددها مرتباً مقدماً للوارث الآخر.

معلوم... ومعناه. إن حكم الوصية بمثل نصيب ابن أو أكثر، أو ابن وبنت إلى آخره حكم الوصية بجزء معلوم، فيكون طريقان في تصحيح مسألة المهر جاريتين في تصحيح مسألة النصيبين فصاعداً، وهذا الاحتمال هو المختار إلى الفهم بسبب القرب وشدة بعد الأول وبعد العهد به.

والمعنى يشهد للأول، فإن استعمال الطريقين في الوصية بمثل نصيب ابنتين إنما يكون بارتكاب تأويل، وذلك لأنه إذا أوصى بمثل نصيب ابنتين وله معها بنتان، فعلى الطريق الأول. مسألة الوصية من خمسة، لأن الوصية في تأويل الوصية بالخمسين، إذ الموصى له في تقدير ابنتين، والبنتين في تقدير ابن، ونصيب الورثة هو ثلاثة لا ينقسم على فريضة - وهي ستة - وبها فها بالثلث، فنصرت ثلث فريضة الورثة - وهو اثنان - في خمسة - وهي فريضة الوصية - تبلغ عشرة، للموصى له أربعة وعلى الطريق الثاني حيث أن الوصية في التأويل بالخمسين أحداً للمخرج - وهو خمسة - وأسقطنا منه الجزء - وهو ثمان - وسببها إلى ما بقي أنها ثلثان فنزيد ثلثي فريضة الورثة عليها تبلغ عشرة.

ويشهد للأول أيضاً أنه لو أريد الثاني نقيل. وهكذا الحكم لو أوصى بمثل نصيب ابن أو ابنتين أو أكثر، إذ لا مزية للإبنتين في ذلك على الابن الواحد.

والحق أن كلاً من الاحتمالين لا يخلو من شيء، فإن عود الإشارة إلى ما بلغ - بعد العهد به هذه المرتبة مما لا يكاد يتعطل به - يقتضي بعد الأول وعدم لصوق الثاني بالمقام، ونماصل المعنيين يقتضي بعد الثاني، ومع هذا فالأول ألصق وأسد ربطاً.

قوله: (ولو أوصى بجزء من حصة ورث معين خاصة فهنا احتمالات:

الأول: وحدة الوصية، الثاني: تعددها مرتباً مقدماً للوارث الآخر، الثالث

ج: تقديم الأجنبي.

د: عدم الترتيب، فيخرج الثلث ويقسم الباقي على الورثة، ويقسّم الثلث على النسب المحتملة بحسب الوصية. فلو أوصى له بنصف حصة ابن وله آخر، فإن أجاز الابن تقاسم النصف بالسوية وللآخر النصف، وإلا دفع ثلث حصته على الأول والثاني، وعلى الثالث يدفع إلى الأجنبي الربع وإلى الآخر نصف السدس.

وعلى الرابع يحتمل هنا التقسيط أخماساً؛ لأن وصية الأجنبي بالربع وهي ثلاثة من اثني عشر، ووصية الابن بتكلمة النصف وهي سهران. والتسوية؛ لأن ما يحصل للمزاحم بعد الوصية يحصل مثله بالميراث للآخر، وما زاد وصية، وهما متساويان.

تقديم الأجنبي، الرابع: عدم لرتب فيخرج الثلث ويقسم الباقي على الورثة ويقسّم الثلث على النسب المحتملة بحسب الوصية. فلو أوصى له بنصف حصة ابن وله آخر، فإن أجاز الابن تقاسم النصف بالسوية وللآخر النصف، وإلا دفع ثلث حصته على الأول والثاني، وعلى الثالث يدفع إلى الأجنبي الربع وإلى الآخر نصف السدس، وعلى الرابع يحتمل هنا التقسيط أخماساً؛ لأن وصية الأجنبي بالربع وهي ثلاثة من اثني عشر، ووصية الابن بتكلمة النصف وهي سهران. ولتسوية؛ لأن ما يحصل للمزاحم بعد الوصية يحصل مثله بالميراث للآخر وما زاد وصية وهما متساويان.

قد ذكر المصنف هنا أصلاً بي عليه ثلاث مسائل ألحقها بأصل الكتاب على ما ذكره الشارح الفاضل^(١)، ونحقيقه: إنه لو أوصى بجزء من حصة وارث معين خاصة،

أي: لو أوصى بجزء من حصة ابنه زيد، وذكر تخصيص الوصية بكونها من نصيبه، ففي تحقيق مقتضى لفظه احتمالات:

الأول: كون الوصية متحدة، ووجهه إن نذري دل عليه لفظ الموصي هو كون الجرم المقدر للأجنبي، ولم يتعرض إلى ما سوى ذلك فينبع مقتضى اللفظ

الثاني: كون الوصية متعددة وهي مرتبة ووارث مقدم، فأما وجه تعددها فلاستواء الوارثين في البوة واشتركتها في سبب الإرث، فتعاقبتا في الاستحقاق لا بد من استناده إلى سبب، وليس إلا الوصية للآخر بالزائد، ولأن حصر الوصية بالجرم في نصيب أحدها يسلم توهير نصيب الآخر عليه فيكون وجهه بالرائد.

وهو بطر، لأن استواءهما في الاستحقاق نهى بأصل الشرع، فإن لكل واحد منها نصف لركة، وحرمان أحدهما من بعض حصته: إما هو بالوصية، فلا يلزم حرمان الآخر من بعض حصته، لاحتصاص الأول بالسبب، فلا يكون أحده للرائد بالوصية بل بأصل الإرث.

والحاصل أن الاستواء في الإرث إما هو مع عدم حصول مانع، فإذا حصل مانع يقتضي لحرمان لأحدهم لم تجب مساواة الآخر له، وحصر الوصية في نصيب أحدهما لا يدل على أن الآخر لا وصية له من نصيبه، وهذا لا يشعر له بالوصية بالرائد. وأما التقديم؛ فلأن الوصية اقتضت أن يأخذ نصيبه كاملاً ولا يزاحمه الموصي له، وذلك يقتضي الترتيب والتقديم له على تقدير التعدد، إذ لا يراد بالتقديم هنا إلا ذلك.

الثالث: التعدد والترتيب وتقديم الأجنبي: أما التعدد؛ فلما مر، وأما تقديم الأجنبي؛ فلأن الوصية للوارث الآخر إما استفيدت من الوصية للأجنبي، فهي تابعة لها ومتأخرة عنها، فتكون الوصية للأجنبي مقدمه عليها

الرابع: عدم التقديم لأحدهما على الأخرى مع التعدد؛ ووجهه استفادتها

معاً من لفظ واحد، غاية ما في الباب ان احداها استفيدت بالمطابقة والأخرى بالالتزام، ونهية احداها للأخرى لا يقتضي تقديمها في الزمان، ولو سلم فلكل منها سبب يقتضي التقديم فينسا فطان

وفيه نظر، فإنه إن تم تعدد الوصية فصريح اللفظ يقتضي عدم المزاوجة للوارث، وذلك هو التقديم، إذا تقرر ذلك فلا يخلو اما أن يجبر الوارث الموصى بجزء من حصته أم لا، فإن أجاز دعت الوصية إلى الموصى له، وإن لم يجز فعلى احتمال اتحاد الوصية تبطل فيها زاد على ثلث نصيب الورث، ويدفع الى الموصى له ثلث النصيب وعلى التعدد والريادة على الثلث تحظى فيها رد عليه، ويؤخذ الثلث ثم يقسم الباقي على الورثة، ونقسط الثلث على النصيب المحتملة بحسب حال الوصية، فعلى تقديم الوارث يومر عليه نصيبه، وعلى تقديم الأجنبي يومر عليه الوصية له، وعلى عدم التقديم يحتمل التسوية والتفسيط بالنسبة.

هذا هو الأصل وفي بعض أحكامه نظر، فإن توفير الوصية على الأجنبي مع عدم اجازة لوارث الموصى بالحره من نصيبه، بحيث يدفع إليه من نصيب الأخر فيه تبديل للوصية، وذلك باطل، ومنه يظهر بطلان التقديم للأجنبي؛ لأنه خلاف صريح الوصية، وكذا يلزم ذلك من التسوية أو التفسيط على الاحتمال الرابع وفي نظم عبارة المصنف نظر أيضاً، فإن قوله: (مخرج لثلاث...) ليس تفرعاً على جميع الاحتمالات المذكورة، لبطلانه على تقدير اتحاد الوصية، لأن الجزء الموصى به دون الثلث على ما قرره المصنف في باقي كلامه، فكيف يخرج الثلث؟

على أن لأصل أعم مما ذكره، فيتناول الحره القليل وغيره فلا يستقيم إطلاق الثلث، اللهم إلا أن يقال حكمه بحراج لثلاث دليل على أن الوصية زائدة عليه، فيكون ذلك كالقرينة على التقييد، بكن قوله (ويفسط الثلث...) لا ينطبق على الأول أصلاً إذ لا يكون إلا على تقدير تعدد الوصية، وكما لا يكون تفرعاً على الجميع لا

يكون تفريراً على الأخير خاصة؛ لصحة تفريره على غيره فيصح تخصيصه به، ولا دليل على تعيين المراد.

هذا مع أن تصحيح المصنف بحره من حصة وارث، وتردده فيما سبق في بطلان ما لو أوصى بنصيب وارث، وكونها وصية بالمثل لا يحتملان؛ لأن ذلك لا يتفاوت في مجموع النصيب وجره منه، وأما يستقيم هذا وصحاحنا الوصية بنصيب الوارث، وحكمنا بكونها وصية بنصيبه لولا الوصية، وليس به قائل فليتأمل ذلك فإنه مزلقه.

وأما المسائل الثلاث.

فالأولى لو أوصى لأجنبي بصحة خاصة بين ولدان من آخر فالحكم مع اجارة الابن ظاهر، فإن الموصى له والابن يتعاسان نصف بالسوية فتصح من أربعة ومع عدم الاجارة فعلى الاحتمال الأول - وهو كون الوصية واحدة - يدفع إلى الموصى له ثلث حصة ذلك الابن - وهو سدس لأصل - فيصح من ستة وتبطل الوصية في الرائد؛ لأن الوصية حيث أباها لا تنفذ إلا في ثلث جميع التركة فكذا لا تنفذ في ثلث أبعاضها وكذا على تعدد الوصية بتقديم الوارث يدفع إلى الموصى له السدس ويوفر على الابن الآخر النصف، فتصح الوصية له بنسب سدس وتبطل في الرائد - وهو نصف سدس للأجنبي - لأن الوصية له بربع الأصل.

وأما على الاحتمال الثالث - وهو تعدد الوصية وتقديم الأجنبي - فيدفع إلى الأجنبي الربع كلاً، وإلى الابن الآخر نصف السدس بالوصية، فيكون بطلان الوصية فيما زاد على الثلث - وهو نصف سدس - بها هو بالسوية إليه، لأن ذلك مقتضى تقديم الأجنبي، ويقسم الابنان الثلثين بالارث، ويصح من اثني عشر؛ لأنها مخرج نصف السدس، للموصى له الربع ثلاثة، وللمرحم أربعة، وللموثر أربعة بالارث وسهم هو نصف سدس بالوصية.

وعلى الاحتمال الرابع - وهو تعدد الوصية وعدم لترتيب - يقسم الثلثان بين

ولو أوصى بالربع من حصة الابن دون البنت فعلى الثلاثة الأول كما تقدم، وعلى الرابع يقسم الثلث من تسعة على ثلاثة عشر بين البنت والموصى له، فتضرب أحدهما في الأخرى تبلغ مائة وسبعة عشر،

الابن وفي كيفية قسمة الثلث الذي نفذت فيه الوصيتان بين الابن الموفر والأجنبي احتمالان، ذكرهما المصنف وذكر وجه كل منها

أحدهما لتقسيم أحماساً، وذلك لأن وصية الأجنبي بالربع، لأنها نصف نصيب الابن، ووصية الابن بتكملة النصف وذلك سدس؛ لاستحقاقه الثلث بالارث، والمخرج المشترك للربع والسدس هو ثلثا عشر ومجموعها خمسة منها فيجب أن يقسط الثلث عليها ليصيب كل واحد بسبعة استحقاقه ويدخل عليه النقص بالسبة، وهكذا شأن الحقوق إذا اجتمعت وصاى عنها متعلقها، سواء الوصايا وغيرها ويصح من خمسة عشر، لأن مخرج الثلث ثلاثة يضرب في خمسة يبلغ ذلك

الثاني: التسوية، لأن ما يحصل للمراحم من الارث بعد الوصية يجب أن يحصل للآخر مثله بالارث، لما سبق من استوائهما في السبب، وما راد على ذلك فهو وصية بين الموفر والموصى له الأجنبي فيسويان فيه؛ لأن كليهما يأخذه الموصى له لأجنبي من نصيب المراحم فالموفر مثله بالوصية، وفيه مع، بل ذلك محل النزاع، فإن تم هذا الوجه صحب من ستة، لو حوب بقسام الثلث قسمين.

والحق أن هذا الاحتمال الأخير بعيد جداً، بل لا وجه له وإن حكى الشارح عن المصنف تحسية^(١)، بل على احتمال تعدد الوصية لا يتعه إلا الاحتمال الرابع، وعلى الرابع لا يتعه إلا التقسيط أحماساً.

قوله: (ولو أوصى بالربع من حصة الابن دون البنت، فعلى الثلاثة الأول كما تقدم، وعلى الرابع يقسم الثلث من تسعة على ثلاثة عشر بين البنت والموصى له، فيضرب أحدهما في الآخر يبلغ مائة وسبعة عشر،

وتعطي البنت سهماً من تسعة بالوصية، والموصى له سهمين.
والفرق بين الإجازة وعدمها هنا زيادة حقها في الوصية ونقصه في الميراث، أو بالعكس.

أو يعطي البنت سهماً من تسعة بالوصية والموصى له سهمين، والفرق بين الإجازة وعدمها هنا زيادة حقها في الوصية ونقصه أو بالعكس).
هذه المسألة الثانية، وصورتها أن يحجب ابناً وبناتاً ويوصي لأجنبي بالربع - أي بربع الأصل - إذ لو كان حصة الابن لم تتوقف على الإجازة ولم تأت هذه الاحتمالات بل حكم بتنفيذ الوصية على كل حال. وحيث ففي اتحاد الوصية وتعددتها مع احتمال الترتيب وعدمه ما سبق، وقد بينا دلائل ذلك والمقبول منها.
فإن أجاز الابن فلا بحث، وإن زعم كفى لاحتتمالات الثلاث الأولى في المسألة السابقة فالحكم هنا كالحكم هناك، وعلى اتحاد الوصية للموصى له الأجنبي ثلث نصيب الابن، والباقي له، وللبنت ثلث الأصل، وللمريضة من تسعة إذا لا بد من مال له ثلث وثلثه ثلث.

وكذا على تعددها وتقديم الوارث الآخر - أعني البنت - لأن الوصية المطابقة بربع الأصل، والالتزمية بشكاملة الثلث وهي ثلاثة أرباع السدس؛ لأن لها بالارث نصف ما للابن، ومجموع ثلث ذلك وربع سدس، فيبطل فيها زاد على الثلث، ويؤخذ من الثلث تكملة نصيبها وهو ثلث الثلثين اثنين من تسعة، فيكملان بواحد ليكمل لها ثلث الأصل، ويبقى من الثلث سهماً من تسعة، هما ثلث الثلثين اللذين هما نصيب الابن يدفعهما إلى الموصى له الأجنبي

وعلى تعددها وتقديم الأجنبي يدفع إلى الأجنبي من الثلث ربع الأصل، يبقى نصف سدس يصم إلى ما أصابها بالارث - وهو ثلث لثلثين تسعاً - فيكمل لها تسعاً وثلاثة أرباع تسع، ومخرج ذلك ستة وثلاثون فيكون لها أحد عشر، والموصى له تسعة، والباقي للابن وهو ستة عشر.

وأما على الرابع - وهو التعدد وعدم الترتيب - ففي تقسيم الثلث على الموصى له الأجنبي واليهنت احتمالان:

أحدهما: التقيط بالنسبة، فيقسم على ثلاثة عشر؛ لأن المقسوم عليه هو مجموع الوصيتين - أعني وصية الأجنبي بالرابع، ووصية اليهنت بتكملة الثلث - وهو تسع، إذ هو مبني على التعدد، ومجموع ذلك ثلاثة ورابع تسع، فإذا بسطت من جنس الكسر كانت ثلاثة عشر، ولا وفق بينهما وبين الثلث - وهو ثلاثة - فنضرب ثلاثة عشر في تسعة يبلغ مائة وسبعة عشر لليهنت بالارث خمسة وعشرون واثنًا عشر بالوصية، وهي مضروب أربعة من ثلاثة عشر في ثلاثة، وللابن اثنان وخمسون، وللموصى له الأجنبي سبعة وعشرون.

الثاني أن تعطى اليهنت سهمين من تسعة بالوصية، والموصى له سهمين، ويقسم الباقي بين ليفت والابن اثلاثًا ووجهه: اشتراكهما في أصل الوصية، والتسوية غير ممكنة؛ لأن وصيتها بتكملة لثالث وهو تفاوت ما بين التسعين وبينه وهو تسع، وذلك لأن لها بالارث من الثلثين سهمين هما تسعان، فيدفع إليها بالوصية سهم آخر، وللابن بالارث ضعف ارثها أربعة أسهم، وللموصى له ما بقي من الثلث سهمان وهما تسعان. وهذا سؤال أشار المصنف إلى جوابه بقوله. (والفرق بين الإجازة وعدمها هنا زيادة حقها في الوصية ونقصه في الميراث أو بالعكس)، تقريره إذا كان لليهنت مع الإجازة الثلث، وكذا مع عدمها على تقدير تعدد الوصية ونقصه في الميراث وعدم الترتيب بأي فائدة للإجازة حيثئذ؟

وجوابه زيادة سهمها من الوصية، ونقصه من الميراث على تقدير الإجازة، وعكسه مع عدمها، بيانه: إن الوصية مع الإجازة ثلث ونصف سدس وهي خمسة من اثني عشر، والباقي بينها وبين الابن بالارث ثلاثًا، فيكون لها بالارث سبعة من ستة وثلاثين وبالوصية خمسة، وللابن أربعة عشر وللموصى له عشرة.

ولو أوصى بمساواة البنت مع الابن احتل الوحدة فالوصية بالسدس، والتعدد فبالربع. وتظهر الفائدة فيما لو أوصى لآخر بتكملة الثلث.

وبدون الاجازة ثلث فقط، فلها ثلث الثلثين بالارث وتسع بالوصية، وللابن ثلثا الثلثين بالارث وللوصى له تسعان، فتزيد وصيتها في الأول ربع وتسع ويقتص ذلك من ارثها، وبالعكس في الثاني.

هكذا قرر السؤال، وليس بجيد، إذ لا يجب أن يكون للاجازة فائدة بالنسبة إلى البنت، إذ يكفي أن يكون لها فائدة في الجملة، وهائتها بالنسبة إلى الوصى له ظاهرة، لزيادة نصيبه معها ونقصانه لزوجها، ولو قدح ذلك هنا لقدح على تقدير الاحتمال الأول والثاني، فإن لها الثلث على الاحتمالين المذكورين مطلقاً.

والصواب أن يقال: إن قول المصنف (والمرى...) جواباً لاستعلام السائل حيث يقول: هل يفرق بالنسبة إلى البنت بين ما إذا أجاز الابن، وبين ما إذا لم يجر على الاحتمال الأخير - على تقدير الاحتمال الرابع -؟ فيجاب بأن بينهما فرقاً، وهو ما ذكره.

قوله: (ولو أوصى بمساواة البنت مع الابن احتل الوحدة فالوصية بالسدس والتعدد فبالربع، وتظهر الفائدة فيما لو أوصى للآخر بتكملة الثلث).

هذه المسألة الثالثة من المسائل المتفرعة على الأصل السابق، وصورتها أن يوصى بمساواة البنت للابن في الميراث، فإن احتمال اتحاد الوصية وتعدد بطردان هنا أيضاً دون باقي الاحتمالات، فأما الاتحاد فلأن الوصية بمساوات البنت للابن بمنزلة قوله: اعطوا البنت مما يخص الابن مقدار سدس ليساوي به الابن.

وأما احتمال التعدد فوجهه: إنه يلزم من هذه الوصية وصية أخرى، وذلك لأن نصيب البنت بالارث يجب أن يكون بمقدار نصف نصيب الابن، فإذا كان للابن

ولو أوصى بنصف حصة الابن بعد الوصية دخلها الدور، فللابن شيء، وللوصى له نصف شيء، وللبنات نصفهما، فالفریضة تسعة والشيء أربعة.

نصف كان للبنات ربع، فيكون استحقاقها للربع الآخر بالوصية، سدس بالوصية المطابقة ونصف سدس بالالتزامية.

وقد عرفت ضعف احتمال التصدد فيها سبق، فإن الاستواء في الارث مع الاستواء في السبب، والتفاوت على الوجه المخصوص مع التفاوت فيه يمنع وجوبه مطلقاً، بل إنها يجب مع انتفاء المعارض، وقد وجد هاهنا وهو الوصية للبنات من نصيب الابن.

وقول المصنف (وتظهر الفائدة...) اشارة إلى جواب سؤال مقدر تقديره انه أي فائدة في البحث عن كون هذه وصية واحدة أو متعددة، فإن المستحق لذلك هو البنات فلا يختلف استحقاقها بالاتحاد وعدمه؟

وأجاب المصنف: بأن الفائدة تظهر لو أوصى لآخر بتكملة الثلث، فعلى اتحاد الوصية بالتكملة يكون السدس، وعلى التعدد نصف سدس. وتظهر أيضاً في أمر آخر، وهو تفاوت نصيبها بالارث والوصية، فعلى الاتحاد نصيب الارث أكثر، وعلى التعدد الأمر بالعكس، وإننا ترك المصنف التبيه على هذه الفائدة لقرب العهد بها، فإنه قد ذكرها في المسألة السابقة فالتبيه لها يكفي به أدنى ملاحظة.

قوله: (ولو أوصى بنصف حصة الابن بعد الوصية دخلها الدور، فللابن شيء وللوصى له نصف شيء، وللبنات نصفهما، فالفریضة تسعة والشيء أربعة).

ما سبق هو الوصية بجزء من حصة وارث معين قبل الوصية، بدليل أنه قيد هنا بكون الوصية بنصف حصة الابن بعد الوصية، ولأنه ذكر الدور هنا ولم يذكره هناك. ولأن حصة أحد الابنين في السابق أنها يكون النصف لتكون الوصية بربعها اذا

ولو أوصى بضعف نصيب ابنه أعطي مثله مرتين، وقيل: مثل واحد.
ولو قال: ضعفاء فهو ثلاثة أمثاله، ويحتمل أربعة أمثاله.

اعتبرت بدون الوصية.

ووجه دخول الدور هنا إن حصة الابن إنما تعلم إذا علمت الوصية؛ لأن
الفرض أن المراد حصته بعد الوصية، ومعلوم أن لوصية إنما تعلم إذا علمت حصة
الابن؛ لأنها نصفها، وهذا دور المعية المعروف عند الفقهاء

ووجه التخلص: أن تفرض حصة الابن شيئاً فيكون للموصى له نصف
شيء، وللبنت ثلث الأصل فيكون لها نصف حصتها، وذلك نصف شيء ورابع شيء،
فإذا بطها من حصة الربع - لكونه أدقها - كانت تسعة هي أصل عريستهم،
فيكون شيء أربعة هي نصيب الابن، وللوصى له اثنا عشر وللبنث ثلاثة

قوله: (ولو أوصى له بضعف نصيب ابنه أعطي مثله مرتين، وقيل: مثل
واحد، ولو قال: ضعفاء فهو ثلاثة أمثاله، ويحتمل أربعة أمثاله).

اختلف كلام الفقهاء في تفسير لضعف، فقل إن ضعف الشيء مثله، نقله
الشيخ في الخلاف^(١) عن كافة الفقهاء ولعلماء ويشهد له الاستعمال، قال الله تعالى
﴿إِذَا لَأَذْنُكَ ضَعْفُ الْحَيَاةِ وَضَعْفُ الْمَمَاتِ﴾^(٢)، أي عذاب الدنيا وعذاب الآخرة
مضاعفاً، وقال الله تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ لَهُمْ جِزَاءُ الضَّعْفِ﴾^(٣)، وقال تعالى: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ
مِنْ زَكَاةٍ تَرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾^(٤)

وعن التحليل: الضعف أن يزداد على أصل شيء فيجعل مثلياً أو أكثر^(٥)، وفي

(١) الخلاف ٢: ١٧٧ مسألة ٥ كتاب الوصايا

(٢) الأسراء: ٧٥

(٣) النساء: ٣٧

(٤) الروم: ٣٩

(٥) كتاب العين ١: ٢٨٢

الجمهرة: وهذا ضعف هـ الشي: أي مثله، وقال قوم مثلاه^(١). وفسر ابن الاثير في النهاية الضعف بالمثليين، ثم قال: وقيل ضعف الشيء مثله وضمقاء مثلاه^(٢). وقال الأزهري: الضعف في كلام العرب المثل فما رد، وليس بمقصود على مثليين فأقل الضعف محصور في الواحد وأكثره غير محصور. هـ كلامه، وما ذكره الزمخشري في الأساس^(٣) يشهد للأول، وفي الصحاح: إن الضعف المثل^(٤).

والحاصل إن المعويين يختلفون كالمقهاء، وفي كلامه تعالى: ﴿يضاعف لها العذاب ضعفين﴾^(٥)، بذلهم قوله تعالى: ﴿تؤتاهن أجرهما مرتين﴾^(٦)، ولا يجوز أن يراد تصعيف العذاب على تصعيف الأجر قطعاً وقال تعالى: ﴿فَأَتَتْ أَكْثَرُهَا ضَعْفَيْنِ﴾^(٧) فل. كانت تحمل في كل عام مرتين، وقيل: أثمرت في سنة مثل ثمرة غيرها ستين، والفائل بأن الضعف المثل من العامة مالك^(٨).

ويظهر من العبارة أن للأصحاب قولاً بذلك ولم يصرحوا بعائلته، والمعنى به هو الأول. ولا يفهم من طلاق قول القائل للذكر ضعف الانثى وليريد ضعف عمرو، إلا الزيادة عن المثل.

ولو أوصى له بضعف نصيب ابنه اعطي مثليه.

ولو أوصى بضعفيه فليسبح قولان: أحدهما - واختاره المصنف في المختلف^(٩)

(١) جمهرة اللغة ٢: ٩٠٣ وضمعه.

(٢) النهاية ٣: ٨٩ وضمعه.

(٣) أساس البلاغة: ٢٧٠.

(٤) الصحاح ٤: ٣٩٠ «ضعف».

(٥) الأحزاب: ٣٠.

(٦) الأحزاب: ٣١.

(٧) البقرة: ٢٦٥.

(٨) (نظر المجموع: ٤٨٢).

(٩) المختلف: ٥٠٩.

ولو قال: ثلاثة أضعافه أعطي أربعة أمثاله.

ولو قال: بخمسة أعطي ستة، وهكذا.

ولو قال: ضعّفوا لفلان ضعف نصيب ولدي فهو أربعة أمثاله، وكذا

لو قال: اعطوه ضعف الضعف، ويحتمل ثلاثة أمثاله.

وحكاه عن الخلاف^(١) - انه ثلاثة أمثاله، وحكى شهيد في شرح الارشاد أن الشيخ حكاه في الخلاف ومقتضاه عدم اختياره - وهو مختار ابن سعيد - لأن الأصل عدم الزائد. وما وقع في الاستعمال من كون الضعف المثل فهو بجملة لأنه خير من الاشتراك، وعلله المصنف بأن ضعف الشيء ضم مثله إليه، فإد قال بضعفيه، فكأنه ضم مثليه إليه. وفيه نظر، لأنه إذا كان للموصى به ضعف نصيب الابن وجب أن يكون النصيب خارجاً، فإذا كان الضعف المثل كان له مثلاً لا ثلاثة وقال في المبسوط: إن له أربعة أمثاله^(٢)، وهو الأصح؛ لأن الضعف مثلاً كما سبق فإذا شئ كان أربعة قوله: (ولو قال: ثلاثة أضعافه أعطي أربعة أمثاله، ولو قال: بخمسة أعطي ستة، وهكذا).

هذا بناء على أن الضعف هو ضم مثل شيء إليه، والضعفان ضم مثليه إليه، ولثلاثة ضم ثلاثة أمثاله، وهكذا.

وعلى أنه المثلان فثلاثة أضعاف شيء ستة أمثاله، وأربعة أضعافه ثمانية أمثاله، إلا أن استعمال هذا اللفظ بهذا المعنى غير شائع، وقال المصنف في التحرير: إنه مرفول في استعمال العرب^(٣).

قوله: (ولو قال: ضعّفوا لفلان ضعف نصيب ولدي فهو أربعة أمثاله، وكذا إذا قال: اعطوه ضعف الضعف، ويحتمل ثلاثة أمثاله).

(١) الخلاف ١٧٨:٢ كتاب الوصايا مسألة ٦

(٢) المبسوط ٤: ٧.

(٣) التحرير ١: ٢٩٧.

ولو أوصى له بمثل أحد بنيه الثلاثة، وينقص منه نصيب الزوجة،

أما الأول، فلأن تضعيف الضعف هو ضم مثله إليه، وقد سبق أن ضعف الشيء هو مع مثله، فيكون تضعيف الضعف إعطاء أربعة أمثال النصيب.

ويشكل بأن الضعف إذا كان ضم مثل الشيء إليه يكون نصيب الموصى بضعفه داخلاً في الوصية، مع أنه نصيب الابن فكيف يعقل دخوله؟

ويمكن أن يقال: إن ذلك بناء على أن الضعف مثلاً، ويكون المراد بتضعيفه: دفع قدره مرتين، وذلك أربعة أمثال النصيب، فيكون الموصى به هو ضعف ضعف النصيب والمضاف إليه أولاً وثانياً خارج، ومنه يظهر وجه الثاني وقوته.

واحتال كونه ثلاثة أمثاله ضعف؛ لأن الضعف إن كان هو المثل فهو مثل واحد؛ لأنه في معنى إعطائه مثل نصيب ولدي، وعما به ما يتكلف أن يكون مثليين، وإن كان مثليين فهو أربعة كما قررناه. وفي احتمال بعيد أنه ستة أمثاله، بأن يكون الضعف ومثله معاً هو الموصى به.

وربما وجه احتمال كونه ثلاثة أمثاله بأن الضعف هو ضم الشيء إلى مثله، فيكون الأول مثليين، والثاني ضم مثل آخر إليها ويرد عليه ما قدمناه من أن الوصية بالمضاف دون ما عداها فلا يستقيم ما ذكره، مع أن ذلك مبني على أن الضعف المثل، وقد بينا ما فيه.

قوله: (ولو أوصى له بمثل نصيب أحد بنيه الثلاثة وينقص منه نصيب الزوجة).

أي لو أوصى له بمثل نصيب أحد بنيه الثلاثة بعد الوصية، فإنه قد سبق أنه لا يراد في مثل ذلك النصيب قبل الوصية، والقائل به هو مالك^(١) وجمع من العامة^(٢).

نعم قد مال إليه المصنف في تحرير^(٣)، وسيأتي إن شاء الله تعالى في كلامه في

(١) المجموع ٦٥ ٤٧٨

(٢) المجموع ٦٥ ٤٧٨

(٣) تحرير ١ ٢٩٨

فصح الفريضة تجدها من أربعة وعشرين، للزوجة الثمن ثلاثة، ولكل ابن سبعة، وانقص سهم الزوجة من نصيب ابن يبقى أربعة وهي الوصية، فزدها على أربعة وعشرين، للموصى له أربعة، وللزوجة ثمن الباقي، ولكل ابن سبعة.

فإن أوصى لآخر بربع ما يبقى من ثلث ماله بعد الأولى، فخذ ثلث المال وانقص منه الوصية الأولى، وهي أربعة أنصباء كما تقدم، يبقى ثلث مال إلا أربعة أنصباء، فهذا باقي ثلث المال، ادفع ربه إلى الثاني وهو نصف سدس مال الأنصباء، يبقى من الثلث ربع مال إلا ثلاثة أنصباء، زده على ثلثي المال يكون خمسة أسداس مال ونصف سدس مال إلا ثلاثة أنصباء تعدل أنصباء الورثة، وهي أربعة وعشرون نصيباً، فإذا جبرت صارت خمسة أسداس مال ونصف سدس مال تعدل سبعة وعشرين

المسائل الآتية عده احتمالاً، لكنه غير مراد هنا، فإن البيان الذي ذكره لا يطبق عليه، إذ لو أريد لوجب أن يكون الموصى به ما يبقى من الثلث بعد نقص نصيب الزوجة. وكذا يراد بنصيب الزوجة المنقوص هو ما بعد الوصية، وعمل المسألة ظاهر؛ لأنك تصحح مسألة الورثة وتزيد عليها مثل نصيب أحدهم بعد نقص نصيب الزوجة منه.

قوله: (فإن أوصى لآخر بربع ما بقي من ثلث ماله بعد الأولى، فخذ ثلث المال وانقص منه الوصية الأولى، وهي أربعة أنصباء كما تقدم، يبقى ثلث مال إلا أربعة أنصباء، فهذا باقي ثلث مال، ادفع ربه إلى الثاني وهو نصف سدس مال الأنصباء، يبقى من الثلث ربع مال إلا ثلاثة أنصباء، زده على ثلثي المال يكون خمسة أسداس مال ونصف سدس مال إلا ثلاثة أنصباء يعدل أنصباء الورثة وهي أربعة وعشرون نصيباً، فإذا جبرت صارت خمسة

نصيباً، فكمّل المال بأن تضرب جميع مامعك في مخرج الكسر وهو اثنا عشر، فيكون مال يعدل ثلاثمائة وأربعة وعشرين سهماً، ومنها تصح، والنصيب أحد عشر.

أسداس مال ونصف سدس مال يعدل سبعة وعشرين نصيباً، فكمّل المال بأن تضرب جميع ما معك في مخرج الكسر وهو اثنا عشر فيكون مال يعدل ثلاثمائة وأربعة وعشرين سهماً ومنها تصح والنصيب أحد عشر).
اي: فإن أوصى الموصي الأول والصورة بحالها لآخر بربع ما بقي من ثلث ماله بعد الموصى به الأول فطرح الدور حينئذٍ ولم يذكره المصنف.

(١) وصية عندما ماخذ $\frac{1}{3}$ المال وتطرح منه الوصية الأولى وهي $\frac{1}{4}$ أصبه. نفسه على $\frac{1}{4}$ تخرج الوصية

$$\text{الثانية } \frac{1}{3} \text{ مال} - \frac{1}{4} \text{ نصيب} = \frac{\frac{1}{12}}{\frac{1}{4}} = \frac{1}{3} \text{ مال} = ١ \text{ نصيب}$$

طرح الوصية الأولى والثانية من الثلث

$$\frac{1}{3} \text{ مال} - \frac{1}{4} \text{ نصيب} - \left(\frac{1}{12} \text{ مال} - ١ \text{ نصيب} \right) = \frac{2}{12} \text{ مال} - ٣ \text{ أصبه}$$

ما تبقى من ثلث المال نصبة إلى بقية المال

$$\frac{2}{12} \text{ مال} - ٣ \text{ أصبه} + \frac{2}{3} \text{ مال} = \frac{11}{12} \text{ مال} - ٣ \text{ أصبه}$$

وهذا يعادل نصيب الورثة الذي فرض في الفرض السابق أنه ٢٤ سهماً

$$\frac{11}{12} \text{ مال} - ٣ \text{ أصبه} = ٢٤ \text{ نصيب}$$

$$\frac{11}{12} \text{ مال} = ٢٧ \text{ نصيب}$$

حتى نقسم المركة بالنسبة مضروب $٢٧ \times ١٢ = ٣٢٤$ سهماً

والنصيب أحد عشر، فنأخذ ثلثه $٣٢٤ \div ٣ = ١٠٨$ سهماً

لوصية الأولى وهي $١١ \times \frac{1}{4} = ٤٤$ سهم

الوصية الثانية وهي $\frac{1}{4}$ الباقي من الثلث $= \frac{٦٤}{4} = ١٦$ سهماً

طرح مجموع الوصيتين من الثلث ويصاحب إلى باقية المركة

$$١٠٨ - ٦٠ = ٤٨ \text{ سهم}$$

$$٤٨ + ٢١٦ = ٢٦٤ \text{ سهماً}$$

تقسم هذه على أربعة الورثة وهي ٢٤ سهماً. يكون النصيب ١١

وحيث أخذ ثلث مجموع حاصل الصرب - أعني ثلاثمائة وأربعة وعشرين - وذلك مائة وثمانية، فتدفع منها أربعة وأربعين إلى الموصى له الأول يبقى أربعة وستون، تدفع ربعها ستة عشر إلى الموصى له الثاني، يبقى ثمانية وأربعون تزيدها على مائتين وستة عشر، تقسمها على أربعة وعشرين سهام الورثة، يصيب كل واحد أحد عشر. ولا يخفى أن قول المصنف: (فكمل المال بأن تضرب...) فيه توسع، فإن تكميل المال هو إضافة نصف سدس آخر إلى أحد عشر، لتضرب المجموع في سبعة وعشرين، لأنك إذا أردت قسمة نصيب على سهام ولم ينقسم ولم يكن وفقاً ضربت السهام في الأصل الذي النصيب بعينه لا في النصيب، فلهذا لم تضرب سبعة وعشرين في أحد عشر، التي هي خمسة أسداس المال ونصف سدسه، بل في مجموعه وهو اثنا عشر بملاحظه مخرج الكسر - أعني نصف سدس - وليس التكميل هو الضرب على ما هو متبادر العبارة

ولك أن تستخرجها بطريق الحشو الآتي ذكره إن شاء الله، بأن تضم إلى سهام الورثة أنصباء الموصى له الأول يكون ثمانية وعشرين، ثم تضربها في مخرج الكسر - وهو ربع الثلث وذلك اثنا عشر - يبلغ ثلاثمائة وستة وثلاثين، تلقي منها سهام الحشو اثنا عشر، وهي مضروب عدد الأنصباء الأربعة في مخرج الكسر المضاف إليه أعني الثلث وذلك ثلاثة، يبقى ثلاثمائة وأربعة وعشرون والنصيب هو مخرج ربع الثلث، بعد الغاء مضروب النصيب في الجزء وهو واحد؛ لأن ذلك مضروب الواحد في الواحد.

وبطريق الجامع الأكبر من طرق الخطأين فنقول: نجعل ثلث المال عدداً إذا أعطينا منه أربعة أنصباء يبقى له ربع، وذلك اثنا عشر، دفعنا منه أربعة إلى الأول واثنتين إلى الثاني بقي ستة، زدناها على ثلثي المال وهما أربعة وعشرون فأخطأ بستة زائدة بالنسبة إلى سهام الورثة فإنها أربعة وعشرون، ثم فرضناه ستة عشر دفعنا منها أربعة إلى الموصى له الأول، ثم ربع الباقي ثلاثة يبقى تسعة، ضمناها إلى اثنين

المقام الثاني: في المتعدد: وتصح مرتباً ومشاركاً، كما لو قال: ثلثي لفلان وفلان، ويقتضي التسوية ما لم يفضل.
ولو قال: ثلثي لفلان، فإن مات قبلي فهو لفلان صح، وكذا إن ردّ فهو لفلان.

وثلاثين بلغت إحدى وأربعين فأخطأ بسبعة عشر زائدة، ألقينا أقل الخطأين من الأكثر بقي أحد عشر هي المقسوم عليه في الجامع الأصغر، ثم ضربنا العدد الأول اثني عشر في الخطأ الثاني سبعة عشر بلغ مائتين وأربعة، ثم العدد الثاني ستة عشر في الخطأ الأول ستة بلغ تسعين، يلقى الأقل من الأكثر يعني مائة وثمانية وهي ثلث المال المطلوب.

وإذا أردنا النصيب ضربها بالنصيب الأول - وهو واحد - في الخطأ الثاني وهو سبعة عشر، وضربنا نصيب الثاني - وهو واحد أيضاً - في الخطأ الأول - وهو ستة - ثم نقصنا الأقل من الأكثر بقي أحد عشر فذلك هو النصيب.

قوله: (المقام الثاني: في المتعدد وتصح مرتباً ومشاركاً، كما لو قال: ثلثي لفلان وفلان، ويقتضي التسوية ما لم يفضل).

هذا مثال ما إذا أوصى بالثلث مشتركاً فإن الوصية واحدة وإن تعدد الموصى له.

ووجه اقتضاء تعليق الوصية بالمتعدد التسوية إذا لم يوجد ما يدل على التفضيل؛ لاستواء نسبة السبب إلى كل واحد من أفراد المتعدد. ولضمير في قوله: (يصح) يعود إلى المتعدد، وفي قوله: (ويقتضي) إلى ما دل عليه السياق، أي: ويقتضي التشريك التسوية إلى آخره.

قوله: (ولو قال: ثلثي لفلان، فإن مات قبلي فهو لفلان صح، وكذا إن ردّ فهو لفلان).

ولو قال ثلثي: لفلان، فإن قدم الغائب فهو له، فقدم قبل موت الموصي فهو للقادم، سواء عاد إلى الغيبة أولاً؛ لوجود شرط الانتقال إليه، فلا ينتقل عنه بعده.

ولو مات الموصي قبل قدومه فهي للأول، سواء قدم أو لا، ويحتمل تخصيص القادم بالعين ما لم يضاف.

قد سبق أن الوصية المقيدة صحيحة، وأنه يجب أن يراعى في نفوذها حصول القيد، وما هنا من جملة صورها.

قوله: (ولو قال: ثلثي لفلان، فإن قدم الغائب فهو له، فقدم قبل موت الموصي له فهو للقادم، سواء عاد إلى الغيبة أولاً؛ لوجود شرط الانتقال إليه فلا ينتقل عنه بعده، ولو مات الموصي قبل قدومه فهو للأول، سواء قدم أم لا، ويحتمل تخصيص القادم بالعين ما لم يضاف).

وجه الأول ما ذكره المصنف من وجود شرط الانتقال إليه، وهو قدومه؛ وتحقيقه: إن الشرط إن كان مطلقاً القيد هو صريح، وإن كان هو القيد في حياة الموصي فهو متحقق هنا.

وأما الثاني ففيه احتمالان:

أحدهما: كون الوصية للأول وليس للقادم شيء؛ لأن إطلاق قول الموصي: (فإن قدم الغائب) يدل على قدومه في حياة الموصي؛ لأنه المتبادر، إذ يبعد أن يكون المراد قدومه ولو بعد مدة متطاولة.

ومثله ما لو قال: إن دخل عبيدي الدار فله علي عتقه، فإنه إما يحمل على دخوله أيام حياته، ولأن الموصي به بعد الوفاة لا بد أن يكون مملوكاً للموصي له، إذا قبل، وليس الثاني هو الموصي له حينئذ؛ لانتهاء الشرط، فتعين أن يكون هو الأول، وإذا ملك امتنع انتقاله عنه، ولأن الشرط يجب تقدمه على زمان الملك وهو ما بعد الموت.

ولو أوصى له بثلاث، ولآخر بربع، ولثالث بخمس، ولرابع بمثل
وصية أحدهم، فله الخمس.
ولو قال: فلان شريكهم فيه خمس ما لكل واحد.

الثاني. تخصيص القادم بالعين في هذه الحدة مالم يصف الموصي القيد إلى زمان
حياته؛ لأن للشرط في كلام الموصي هو القيد، ولتقييد بحياة الموصي لا يدل عليه
اللفظ بشيء من الدلالات الثلاث، كما لا يدل على صده، والاستبعاد لا أثر له مع
وجود الدليل، مع أن حرمانه من الوصية لو قدم عند الموت بعيد أيضاً
والفرق بين هذا وبين المثال، إن الشرط في المثال دخول عبده وبعد الموت ليس
عبده، بخلاف ما هنا، وحكم الموصي بالعبدة عند الموت حكم الوصية قبل القبول،
والشرط يجب تقدمه على مشروطه وهو الملك - دون رمانه -
فإن قيل على القول بأن القول كاشف، فيحصل القيد بتعيين الملك عند
الموت حال عدم الشرط، فيلزم أن لا يكون شرطاً وقد فرض اشتراطه، وهو خلاف
قلنا. اشتراطه أعم من أن يكون في حصول أصل الملك، وفي انكشاف
حصوله للقادم وانتعائه عن الأول، ولا دليل على تعيين الأول.
ولقائل أن يقول: إن المتبادر من قوله: (فإن قدم العائظ فهو له) أن المشروط
بالقيد هو حصول أصل الملك لا انكشافه، فيكون الاحتمال الأول أقوى، أما إذا
أضاف القيد إلى حياته فلا بحث.
قوله: (ولو أوصى له بثلاث، ولآخر بربع، ولثالث بخمس، ولرابع
بمثل وصية أحدهم فله الخمس، ولو قال: فلان شريكهم فله خمس ما لكل
واحد).

أما أن للرابع الخمس في المثال المذكور لأن الإطلاق يجب تنزيهه على أقل
المحتملات، لأنه المتقين والزائد مشكوك فيه.
وأما أن له خمس ما لكل واحد إذا قال: فلان شريكهم، فلأنه شرك بينه وبين

ولو أوصى لأحدهم بمائة، ولآخر بدار، ولآخر بعبد، ثم قال: فلان شريكهم، فله نصف ما لكل واحد؛ لأنه هنا يشارك كل واحد منهم منفرداً، والشركة تقتضي التسوية، وفي الأولى الجميع مشتركون. ولو قيل: له الربع في الجميع كان أولى.

الكل من حيث هو كل، وذلك لأن لكل مشتركين في شيء واحد بأجزاء مشاعة وإن اختلفت الحصص، وحيث كان شريكاً للمجموع من حيث المجموعية، وإطلاق التشريك منزل على أقل الحصص ويجب أن يكون له خمس ما للمجموع ولقائل أن يقول: إن قوله (فلان شريكهم) أعم من أن يكون شريكاً للمجموع أو لكل واحد، واشتراك الكل في شيء واحد لا يفصي براءة الأول؛ قوله: (ولو أوصى لأحدهم بمائة، ولآخر بدار، ولآخر بعبد، ثم قال: فلان شريكهم فله نصف ما لكل واحد؛ لأنه هنا يشارك كل واحد منهم منفرداً، والشركة تقتضي التسوية، وفي الأولى الجميع مشتركون، ولو قيل: له الربع في الجميع كان أولى).

مرق المصنف بين ما إذا كان الموصي به لمتعدين أجزاء شيء واحد، وبين ما إذا كان الموصي به متعدد لكل واحد شيء على انفراده، فحكم بأن التشريك بين الآخر وبين الموصي لهم في الأول يقتضي لتشريك بينه وبين المجموع، فيلاحظ في نصيبه صميمته إلى المجموع في الشركة.

وفي الثاني يقتضي التشريك بينه وبين كل واحد؛ لانفراد الموصي به لكل واحد عن الباقي، فيكون له نصف ما لكل واحد، إذ الأصل في الشركة بين اثنين عدم التفضيل، فإطلاق الشركة وكونها بينه وبين كل واحد يقتضي الاستواء بينه وبين كل واحد.

وفي هذا المرق نظر، فإن اشتراك الموصي لهم في شيء واحد، وانفراد كل واحد بشيء معين لا دلالة له على كون الشركة بينه وبين المجموع، أو بين كل واحد بشيء.

ولو خلف ثلاثة بنين وأوصى لثلاثة بمثل أنصبتهم، فالمال على ستة إن أجازوا، وإن ردوا فمن تسعة.

وإن أجازوا لواحد وردوا على اثنين فللمردود عليها التسعان. ويحتمل أمران في المجاز له أن يكون له السدس الذي كان له حالة إجازة الجميع فتأخذ السدس والتسعين من مخرجها وهو ثمانية عشر، ويبقى أحد عشر لا تنقسم، فتضرب عدد البنين في ثمانية عشر، وأن يضم المجاز له إلى البنين، ويقسم الباقي على عدد التسعين عليهم، فتضرب أربعة في

من الدلالات، فلا يتم الفرق.

ووجه ما ذكره آخراً - وهو أن الموصى له الأخير ربع ما لكل واحد - أن اللفظ يحتمل الأمرين معاً، وهو كون التوزيع به بين المجموع، وبين كل واحد ولا ترجيح، فيجب الحمل على أقل الأمرين، لأنه سبق والرائد مشكوك فيه. ومجرد الاحتمال غير كاف في الحمل عليه، وحيث فلا يفرق الحال بالنسبة إلى المسألة الأولى والثانية، وفي هذا اعتراف بصعف تفرق الذي ذكره، والأصح استحقاق الربع هنا كالخمس في الأولى.

ولا يخفى أن المراد بقوله، (الربع في الجميع) المائة والدار والعبد، ولا يجوز أن يراد جميع المسائلين الأولى والثانية؛ لأن الذي له في الأولى هو الخمس ليس إلا. قوله: (ولو خلف ثلاث بنين وأوصى لثلاثة بمثل أنصبتهم، فالمال على ستة إن أجازوا، وإن ردوا فمن تسعة).

وذلك لأن أسهام البنين ثلاثة، مع الإجازة يضم إليها ثلاثة سهام الموصى لهم تبلغ ستة، ومع الرد فللموصى لهم الثلث اثلاثاً، وذلك من تسعة.

قوله: (ولو أجازوا لواحد وردوا على اثنين فللمردود عليها التسعان، ويحتمل أمران في المجاز له، أن يكون له السدس الذي كان له حالة إجازة الجميع فيأخذ السدس والتسعين - إلى قوله - فيضرب أربعة في تسعة، فإن

تسعة. فإن أجازوا بعد ذلك للآخرين أنمو لكل واحد تمام السدس، فيصير المال بينهم اسداساً على الأول، وعلى الثاني يضمنون ما حصل لهم - وهو أحد وعشرون من ستة وثلاثين - إلى ما حصل لها - وهو ثمانية - ويقسمونه على خمسة تنكسر، فتضرب خمسة في ستة وثلاثين تبلغ مائة وثمانين.

أجازوا بعد ذلك للآخرين أنمو لكل واحد تمام السدس فيصير المال بينهم اسداساً - إلى قوله - فيضرب خمسة في ستة وثلاثين تبلغ مائة وثمانين).

تقييد الإجازة بكونها لموحد ولزم على اثنين، يؤذن بأن إطلاق الإجازة والرد فيها قبله بالنسبة إلى الجميع، وإما كذا للمردود عليهما التسعة؛ لأن الوصية بالنسبة إليهما إنما تنفذ من الثلث فيكون لها ثناء نظراً إلى الموصى له الثالث وهو المجازله وهما تسعة. وأما المجازله فعليه احتالان.

أحدهما أن يكون له السدس الذي كان يستحقه حال الإجازة للجميع، ووجهه: إن الموصي جعله واحداً من ستة في استحقاق التركة، وقد أجاز الورثة ذلك، فيكون له السدس.

الثاني: أن يضم المجاز له إلى البين، فيكون كواحد منهم تنقصه الإجازة ويزيده الرد، ووجهه: إن للموصى له مثل نصيب أحدهم فيجب الاستواء في الزيادة والنقصان.

وحقق الشارح الفاضل إنشاء هذين الاحتمالين على أن الوصية للثلاثة هل هي وصية للمجموع من حيث المجموعة، أم هي وصية لكل واحد واحد بمثل نصيب أحد البين الثلاثة؟^(١)

فعل الأول يتجه الاحتمال الأول، إذ لم يوص على هذا التقدير لواحد من الموصى لهم إلا بالسدس فقط، فلا تؤثر الإجازة في الزيادة عليه.

(١) إيضاح الفوائد ٢: ٥٥٢.

وعلى الثاني يتجه الثاني؛ لأن الوصية بكل واحد يمثل نصيب أحد البنين، فيعتبر المائتة بين نصيب الموصي له والابن مع لاجازة في الكثرة والقلة، ولا يخفى أن لفظ الموصي محتمل للأمرين إن لم يكن أظهر في الوصية للمجموع، ومع تطرق الاحتمال فكيف تثبت الوصية بالزائد، فيكون لاحتمال لأول أقوى.

إذا عرفت ذلك، فعلى الاحتمال الأول بأحد السدس والتسعين للموصي لهم، والمخرج المشترك لها ثمانية عشر، فإن السدس من ستة والتسع من تسعة، وبينهما توافق بالثلث، فمضروب ثلث أحدهما في الآخر هو مخرجها فذلك ثمانية عشر، فإذا أخذتها بقي أحد عشر لا ينقسم على البتين ولا وفق، فيضرب ثلاثة في ثمانية عشر يبلغ أربعة وخمسين ومها يصح^(١).

وعلى الاحتمال الثاني يقسم الباقي بعد تسعين للمردود عليهما - وهو سبعة - على الجار له والبن أربعاً فتكسر ولا وفق، فيضرب أربعة في تسعة تبلغ ستة وثلاثين، للمجاز له منها سبعة هي أزيد من السدس^(٢).

ويخرج أيضاً على الاحتمالين ما إذا أجاز الورثة للآخرين بعد الإحارة للأول خاصة؛ فعلى الأول يعطى كل واحد منها تمام السدس؛ لأن ذلك أقصى وصيته، فيكون

(١) توضيح المسألة في الاحتمال الأول وهو أن يبقى حصة الجار له هي السدس، وحصة الآخرين هي سبعة والتاسع مشترك بين $\frac{1}{9}$ و $\frac{2}{9}$ هو ١٨ فيكون لتسعة له ٣ وهو السدس، وللآخرين ٤ وهي $\frac{4}{9}$ والباقي من ١٨ هو ١١ لا ينقسم على الأولاد الثلاثة مضروب ١٨ × ٣ = ٥٤ حصة لمجاز له $9 = \frac{1}{9} \times 54$

$$\text{والآخرين } 12 = \frac{4}{9} \times 54$$

$$\text{لهاقي } 54 - 21 = 33, \text{ لكل ابن } 11$$

(٢) وفي الاحتمال الثاني وهو أن يكون نصيب الجار له مثل نصيب أحد الأولاد الثلاثة، فيند أخذ التسعين يبقى

$$7 \text{ لا تنقسم على } 4 \text{ فيضرب } 4 \times 9 = 36$$

$$\text{حصة الاثنين } 8 = \frac{2}{9} \times 36$$

$$\text{الباقي } 28 = 36 - 8 \text{ لكل من الأبناء والجار له}$$

ولو أجاز واحد خاصة فللمجيز السدس ثلاثة من ثمانية عشر،
وللباقين أربعة أتساع هي ثمانية، تبقى سبعة للموصى لهم تضرب ثلاثة في
ثمانية عشر.

المال بينهم أسداساً.

وعلى الثاني يضم ما حصل لسيين - وهو أحد وعشرون من ستة وثلاثين - إلى
ما حصل للمجاز لها آخراً - وهو ثمانية - يكون تسعة وعشرين، ثم يقسمونه أخماساً
لتحقق المساواة بين كل منها وكل من البنين، ولا يتقسم ولا وفق فيضرب خمسة في
الأصل - أعني ستة وثلاثين - تبلغ مائة وثلاثين، ومنها تصح للمجاز له أولاً خمسة
وثلاثون، وللباقين لكل واحد تسعة وعشرون.

فإن قيل، الوصية تقتضيه مساواة نصيب كل منهم لنصيب كل واحد من
الورثة، وقد راد نصيب المزار له أولاً، فيكون ذلك بديلاً للوصية
قلنا: لما أجازوا للأول خاصة سنحق مثل ما يستحقه أحدهم حينئذ فتعفت
المساواة، وأجازتهم للآخرين طارئة على هذا الاستحقاق والمساواة، فلا يهدح طرؤه
بالفصل.

واعلم أن مقتضى ذلك صحة إجازة بعد الرد، وعدّها إجازة للوصية، ومقتضى
إطلاقهم بطلان الوصية بمجرد الرد، فلا تكون الإجازة بعد ذلك إجازة حقيقة،
فليحقق ذلك.

قوله: (ولو أجاز واحد خاصة فللمجيز السدس ثلاثة من ثمانية عشر،
وللباقين أربعة أتساع هي ثمانية، يبقى سبعة للموصى لهم تضرب ثلاثة في
ثمانية عشر).

إنما كان للمجيز ثلاثة من ثمانية عشر هي السدس؛ لأنه لما أجاز الوصية لكل
كان له سهم من فريضة الإجازة - وهي ستة - فتأخذ مصروراً في وفق فريضة الرد
- أعني تسعة - وهو ثلاثة، وحاصل ضربه ثلاثة، وللآخرين سهامهم من فريضة الرد

ولو أجاز واحد لواحد دفع إليه ثلث ما في يده من الفضل، وهو ثلث سهم من ثمانية عشر، فتصرفها في ثلاثة تبلغ أربعة وخمسين.
ولو أوصى له بجزء مقدّر، ولآخر بمثل نصيب وراث، احتمال إعطاء الجزء لصاحبه وقسمة الباقي بين ورثته والموصى له، وإعطاء صاحب النصيب

وهي أربعة من تسعة، فيأخذونها مضروبة في الوفق من فريضة الإجارة وهو اثنان من ستة وذلك ثمانية، يبقى سبعة للموصى لهم يكسر على ثلاثة ولا وفق فتصرفها في ثمانية عشر يبلغ أربعة وخمسين، ومنها يصح
قوله: (ولو أجاز واحد لواحد دفع إليه ثلث ما في يده من الفضل - وهو ثلث سهم من ثمانية عشر - فتصرفها في ثلاثة تبلغ أربعة وخمسين).
قد علم أن للوارث مع الإجارة للجميع سديس هو ثلاثة من ثمانية عشر، ومع الرد أربعة، فالفصل بين النصيبين سهم.

فإذا أجاز واحد لواحد خاصة، فسحق الجار له من سهم الفصل ثلثه، فاحتيج إلى ضرب ثمانية عشر في ثلاثة تبلغ أربعة وخمسين، فللمجاز له منها تسع وسدس تسع وذلك سبعة، وللآخرين تسعان ثمانية عشر، وللمحيز أحد عشر وهي تسع وخمسة أسداس تسع، ولكل من الاثنين الآخرين اثنا عشر هي تسعان^(١)

قوله: (ولو أوصى بجزء مقدّر، ولآخر بمثل نصيب وراث، احتمال إعطاء الجزء لصاحبه وقسمة الباقي بين ورثته والموصى له، وإعطاء صاحب

(١) قد مرّ أنه إذا أجاز للجميع للجميع فلكل واحد من الورثة ٣ من ١٨ وهي اسدس، وفي حالة عدم الإجارة فلكل واحد من الورثة ٤ من ١٨، ولنفرض بينهما حصه واحد فإذا أجاز واحد من الأولاد لواحد من الموصى لهم فيسحق $\frac{1}{3}$ حصه زيادة عن نصيبه فليعرفه المخصص ضرب $3 \times 18 = 54$ فليجار له إضافة إلى حصته وهي التسع ٩ من ٥٤، وبسري ٧ وهو ما يعادل سبع وسدس سبع، وللآخرين $12 = 54 \times \frac{2}{9}$

وللمحيز ١٢ = ١١ وهو ما يعادل تسع وخمسة سدس من تسع ولكل من الاثنين $12 = 54 \times \frac{2}{9}$

مثل نصيب الوارث كأن لا وصية غيرها.

فلو أوصى له بثلاث ماله، ولآخر بمثل نصيب أحد بنييه، وهم ثلاثة، فعلى الأول للموصى له بالثلاث الثلث، والباقي يقسم ارباعاً بين الثاني والبنين، وتصح من ستة، فإن ردوا بطلت وصية الثاني. وعلى الثاني الأول الثلث، وللآخر الربع مع الاجازة، وتصح من ستة وثلاثين.

النصيب مثل نصيب الوارث كأن لا وصية غيرها، فلو أوصى له بثلاث ماله ولآخر بمثل نصيب أحد بنييه - وهم ثلاثة - فعلى الأول للموصى له بالثلاث الثلث والباقي يقسم ارباعاً بين الثاني والبنين وتصح من ستة، فإن ردوا بطلت وصية الثاني. وعلى الثاني الأول الثلث، وللآخر الربع مع الاجازة، وتصح من ستة وثلاثين.

لو أوصى لواحد بحره مقدر كثلث والربع، ولآخر بمثل نصيب وارث، والورثة ثلاثة، ففي كيفية اخراج الوصية الثانية وجهان:

أحدهما أن يقسم ما يبقى بعد الجزء بين الموصى له الثاني وبين الورثة ارباعاً، فيكون كواحد منهم، ووجهه: إنه أوصى بمثل نصيب الوارث، ونصيبه هو ما يكون بعد الوصايا؛ للنص الصريح، فتعين في تقديره اخراج كل من الوصيتين بحيث يساوي نصيب الوارث بعده، وإن نصية المائلة تفتضي أن يكون نصيب الموصى له الثاني غير زائد عن نصيب الوارث، كما لا يكون ناقصاً عنه، ولأن ذلك هو المتيقن، والزائد منفي بالأصل.

الثاني اعطاء صاحب النصيب مثل نصيب الوارث الذي ثبت له، على تقدير أن لا تكون وصيته سوى الوصية الثانية، ثم يؤخذ الجزء من الباقي ويقسم ما يبقى بعده بين الورثة، ووجهه: أنه جعله رابع الأربعة، ولولا الوصية الأولى لكان له الربع فكذا معها، إذ لم يقيّد نصيبه بكونه بعد الوصية الأولى.

ولو زاد الجزء على الثلث كالنصف احتمل وجهاً ثالثاً، وهو أن

ولأنه لو كان المراد بمائلة النصيب الذي بعد اخراج الجزء، لم يستحق الموصى له الثاني غيره وإن رد الموصى له بالجزء وصيته إذ لا يستحق غير ما أوصى له به، ولتأني باطل.

ويصعب بأن عدم التقيد لا يقتضي نفي نقيضه، وتبوت لازم عن مماثلته لنصيب الوارث الذي لا يكون إلا بعد الوصايا كلها، رئيس المراد بمائلة النصيب الذي بعد اخراج الجزء بل مماثلته مطلقاً على أي حال ذكر جمع الرد يستحق الثاني، كالوارث كما يستحق مع عدمه، والأول أقوى.

اد عرفت هذا، فلو أوصى لإبراهيم بن محمد ماله، وآخر بمثل نصيب أحد بهيه وهم ثلاثة فعلى الاحتمال الأول للموصى له بمائثلث الثلث، والباقي يقسم أربعاً بين الموصى له الثاني والثاني، فلا بد من مال له ثلث ولا يبقى منه بعد الثلث ربع، وذلك ستة.

وعلى الثاني للأول الثلث، وللتاني ربع لأصل، كأنه أوصى بثلث الأصل وربعه، والباقي يقسم أثلاثاً، فلا بد من مال له ثلث وربع ولا يبقى منه بعدها ثلث، وذلك ستة وثلاثون.

ولا يخفى أن شرط نعود الوصية الثانية في الفرض المذكور إجازة لورثة على الاحتمالين، لأنها رائدة على الثلث وواقعة بعد الأولى، فمع الرد لا تخرج إلا الأولى.

وبو أوصى بالثلث والنصيب معاً وردّ الوارث قسم الثلث بين الموصى له الأول ولتأني أثلاثاً، للموصى له بالجزء اثنان على لأول كما لو أجازوا، وعلى الثاني يقسم على سبعة، للموصى له، بالثلث أربعة وبالربع ثلاثة، فإن مخرجها اثنا عشر، فيضرب ثلاثة في سبعة.

قوله: (ولو زاد الجزء على الثلث كالنصف احتمل وجهاً ثالثاً، وهو أن

يجعل لصاحب النصيب نصيبه من الثلثين وهو ربعهما؛ لأن الثلثين حق للورثة، لا يؤخذ منهم شيء إلا بإجازتهم.

وصاحب النصيب كواحد منهم لا ينقص من السدس شيء إلا برضاء، فعلى الأول لصاحب الجزء النصف، والباقي أرباعاً للثاني والورثة، وتصح من ثمانية. وعلى الثاني للأول النصف وللثاني الربع، ويبقى الربع بين البنين، وتصح من اثني عشر. وعلى الثالث للأول النصف وللآخر السدس، ويبقى الثلث للبنين، وتصح من ثمانية عشر.

يجعل لصاحب النصيب نصيب من الثلثين وهو ربعهما؛ لأن الثلثين حق الورثة لا يؤخذ منها شيء إلا بإجازتهم، وصاحب النصيب كواحد منهم لا ينقص من السدس إلا برضاء، فعلى الأول لصاحب الجزء النصف والباقي أرباعاً للثاني والورثة ويصح من ثمانية، وعلى الثاني للأول النصف وللثاني الربع ويبقى الربع بين البنين وتصح من اثني عشر، وعلى الثالث للأول النصف وللآخر السدس ويبقى الثلث للبنين وتصح من ثمانية عشر.

إنما يجيء الوجه الثالث على تقدير كون الجزء الموصى به زائداً على الثلث؛ لأنه إن كان ثلثاً فما دون لم يكن نفوذ متوقفاً على الإجازة، بل يكون نافذاً على كل حال.

فأما مع زيادته فإن نفوذ الزائد حينئذٍ مستند إلى إجازة الوارث، والزائد محسوب من حصة نصيبه الذي وقعت المماثلة بينه وبين الوصية الثانية، فلا ينقص الموصى له الثاني عنه إلا برضاء.

فإذا أوصى بالنصف لواحد، ولآخر بمثل نصيب أحد البنين الثلاثة كان للموصى له الثاني السدس، لأن الثلثين حق للورثة لا يؤخذ منها شيء إلا بإجازتهم، فكانه قال: مثل نصيب أحد الورثة من الثلثين؛ نظراً إلى أن ذلك نصيبهم الثابت لهم

ولو أوصى لرجل بمثل نصيب ورث، ولآخر بجزء مما يبقى من المال، احتتمل أن يعطى صاحب النصيب مثل نصيب الوارث إذا لم يكن ثمة وصية أخرى، وأن يعطى مثل نصيبه من ثمن المال، وأن يعطى مثل نصيبه بعد أخذ صاحب الجزء نصيبه، فبدخلها حينئذ الدور.

فلو أوصى لواحد بمثل نصيب بن وله ثلاثة، ولآخر بنصف باقي المال، فعلى الأول لصاحب النصيب الربع، وللآخر نصف الباقي وما بقي

بأصل الشرع.

فعلى الوجه الأول: إذا أجاز لصاحب الجزء النصف، ويقسم الباقي بين الورثة والموصى له الثاني اربعاً ويصح من نهاية فانها عند إنصافها ربع. وعلى الثاني: للأول نصف الأصل والثاني وبعده ويبقى الربع بين البنين أثلاثاً، ويصح من اثني عشر؛ لأنه لا بد من عدد له ربع ولربعة ثلث.

وعلى الثالث: للأول النصف ولثاني السدس، والباقي - وهو الثلث - يقسم بين البنين أثلاثاً، ويصح من نهاية عشر؛ لأنه لا بد من عدده نصف وسدس ولثلاثة ثلث وذلك ثمانية عشر، حاصلة من ضرب الوفق من أحد المخرجين في الآخر

ولاحتمال الأول أقرب؛ لأن المتبادر من نصيب هو ما يصيب الوارث بعد الوصايا، ولأن المتيقن هو الأقل والزائد مشكوك فيه.

قوله: (ولو أوصى لرجل بمثل نصيب وارث، ولآخر بجزء مما يبقى من المال، احتتمل أن يعطى صاحب النصيب مثل نصيب الوارث، إذا لم يكن ثم وصية أخرى، وأن يعطى مثل نصيبه من ثمن المال، وأن يعطى مثل نصيبه بعد أخذ صاحب الجزء نصيبه فبدخلها حينئذ الدور. فلو أوصى لواحد بمثل نصيب ابن وله ثلاثة، ولآخر بنصف باقي المال، فعلى الأول لصاحب النصيب الربع وللآخر نصف الباقي وما بقي للبنين ويصح من ثمانية، وعلى

للبنين، وتصح من ثمانية. وعلى الثاني للأول السدس، وللآخر نصف الباقي، وتصح من ستة وثلاثين.

الثاني للأول السدس وللآخر نصف الباقي ويصح من ستة وثلاثين).

ما سبق كان الجزء الموصى به من أصل المال، وهنا الجزء الموصى به مما يبقى من المال بعد الوصية بالنصيب.

وتحقيقه: إنه إذا أوصى لشخص بمثل نصيب أحد ورثته، ولآخر بجزء مما يبقى من المال بعد النصيب المذكور كنصف الباقي مثلاً، ففي قدر ما يعطى صاحب النصيب احتمالات ثلاثة:

أحدهما أن يعطى بمثل نصيب أحد الورثة إذا لم يكن ثم وصية أخرى.

والثاني أن يعطى بمثل نصيبه من ثلثي المال.

والثالث أن يعطى بمثل نصيبه بعد الوصية الثانية، فيدخلها الدور حيثئذ - أي على هذا الاحتمال - لأن معرفة النصيب حينئذ موقوفة على معرفة الوصية الثانية، لأنه بعدها، ومعرفتها موقوفة على معرفة النصيب، لأنها في المثال المذكور نصف ما يبقى بعده.

ووجه كل من الاحتمالات الثلاثة قد سبق بيانه، فوجه الأول؛ وقوع الوصية الأولى حال عدم الثانية؛ لأنها قبلها، ولم يقيد بكون النصيب بعدها ووجه الثاني؛ إنه قد جعل للأول مثل نصيب الابن وهو يملك ربع الثلثين أصالة، وذلك هو السدس.

ووجه الثالث؛ إن نصيب لوارث هو ما يكون بعد الوصايا بنص القرآن، والكل ضعيف إلا الثالث، وقد سبق بيانه.

فعلى الأول؛ لصاحب النصيب ربع الأصل، وللآخر نصف الباقي، وما بقي للبنين ويصح من ثمانية، إذ لا بد من مال له ربع، ولما يبقى منه نصف ينقسم على الثلاثة فيزداد على الثلاثة مثلها، وعلى المجموع مثل ثلثه يكون ثمانية

وأما الثالث فله طرق:

أحدها: أن تأخذ مخرج النصف فتسقط منه سهماً يبقى سهم، ثم تزيد على عدد البنين واحداً تصير أربعة، تضربها في المخرج تصير ثمانية، تنقصها سهماً تبقى سبعة، فهي المال، للموصى له بالنصيب سهم، وللآخر نصف الباقي وهو ثلاثة، ولكل ابن سهم.

وعلى الثاني: للأول السدس، وبه ربع فثلاثين، وللآخر نصف الباقي، والنصف الآخر للبنين ويصح من ستة وثلاثين، لأنها تزيد على الثلاثة مثلها، وعلى المجموع مثل خمسة تكون سبعة وخمسة، بسطها تكون ستة وثلاثين، أو تقول نطلب مالاً له سدس، ولما يبقى منه بعد السدس نصف، فنضرب اثنين في ستة نبلغ اثني عشر، ونحب أن يكون للنصف الباقي ثلاثة فنضرب اثني عشر في ثلاثة

قوله: (وأما الثالث فله طرق، أحدها، أن تأخذ مخرج النصف فتسقط منه سهماً يبقى سهم، ثم تزيد على عدد البنين واحداً تصير أربعة، تضربها في المخرج تصير ثمانية، تنقصها سهماً يبقى سبعة، فهي المال، للموصى له بالنصيب سهم، وللآخر نصف الباقي وهو ثلاثة، ولكل ابن سهم).

إنما غير أسلوب العبارة بالنسبة إلى لاحتفال الثالث، لأن الكلام فيه طويل الدليل، فإن للتخلص من الدور اللام على هذه الاحتمال طرق، ذكر لمصنفها أربعة، ولهذا جعله آخر الاحتمالات:

أحدها طريق الحشو. وهو أن تأخذ سهام الورثة الثلاثة، وتضيف إليها سهماً للموصى له بالنصيب، ثم تضرب المجموع في مخرج النصف، وهو الوصية الثانية تبلغ ثمانية، تسقط منها الحاصل من ضرب الجزء موصى به بعد النصيب في النصيب وهو واحد يبقى سبعة، فهي المال

وطريق معرفة النصيب أن تصرف سهماً في مخرج النصف يكون اثنين، تسقط
مها ما أسقطته من المال يبقى واحد فهو النصيب، فحينئذ نقول: تدفع إلى الموصي
له الأول واحداً من سبعة، وإلى الثاني نصف الباقي ثلاثة، وإلى البين ما بقي لكل
واحد منهم سهم.

وإنما سميت هذه طريقة الحشو؛ لا شتائها على الحشو - وهو السهم الذي
يسقط في المثال - وقد ذكرها المصنف في التذكرة، فيما إذا أوصى لزيد بمثل نصيب
أحد بنيه الثلاثة، وأمر وبسهم باقي المال بعد النصيب، فقال: سهام الورثة ثلاثة،
ونضيف إليها سهماً لزيد بصير أربعة، يضربها في مخرج السدس يكون أربعة وعشرين،
يسقط منها الحاصل من خمسة أجزاء، فيبقى في النصيب - وهو واحد -
يبقى ثلاثة وعشرون فهي المال، فإن أردت النصيب أخذت سهماً وضربته في مخرج
السدس فيكون ستة، تسقط منها ما أسقطته من المال يبقى خمسة فهي النصيب^(١)،
وكذا ذكرها غيره.

وإنما أوردنا كلامه لأن ما ذكره هنا غير جيد، لأنه خلط طريق معرفة النصيب
بطريق معرفة المال على وجه لا يتميز، وراد بهما بقوله: (ثم تزيد على عدد البنين
واحداً...)، فإن الناظر لا يشك أن المعطوف بنم والمعطوف عليه كلاهما طريق معرفة
المال، وليس كذلك قطعاً، بل المعطوف عليه هو طريق معرفة النصيب. وكان حقه أن
يؤخر طريق معرفة المال، فإن النصيب إنما يطلب بعد معرفة المال.

وعلى هذا فنر أوصى بمثل نصيب أحد بنيه الخمسة، وللآخر بحمس ما يبقى
من المال، فخذ سهام الورثة وأصف بيهما سهماً واضربها في خمسة تبلغ ثلاثين، أسقط
منها سهم الحشو وهو مصروب الجزء في النصيب - أعني واحداً - يبقى تسعة وعشرون
هي المال، والنصيب هو ما يبقى من مصروب واحد في خمسة بعد اسقاط واحد - أعني

ثانيها: أن تزيد على سهم البنين نصف سهم، وتضربها في المخرج تكون سبعة.

ثالثها: تأخذ سهام البنين وهي ثلاثة، فنقول: هذا بقية مال ذهب نصفه، فإذا أردت تكميله زد عليه مثله، ثم رد عليه مثل سهم تكون سبعة.

أربعة - فدفعها إلى الموصى له الأول، وحسب لباقي خمسة تدفع إلى الموصى له الثاني، ويبقى عشرون، لكل ابن أربعة.

قوله: (الثاني) أن تزيد على سهم البنين نصف سهم، وتضربها في المخرج يكون سبعة).

هذا الطريق الثاني في معنى طريق الحشر، فإنه لا فرق بينهما، إلا أنك تسقط الحشر بعد الضرب في السابق، وهذا تسقط من السهام ما يلزم بسببه حصول الريادة بالصر.

ففي مثال الكتاب تسقط من سهم أربع نصفه، وتضرب ما بقي في مخرج الكسر - وهو اثنان - تبع سبعة، وطريق معرفة لتصيب ما تقدم وفي مثال التذكرة تسقط من السهم الرابع سدسه، وتضرب ثلاثة وخمسة أسداس في ستة تبلغ ثلاثة وعشرين^(١) وفي المثال الذي ذكرناه تسقط من السهم السادس خمسة، وتضرب الباقي في خمسة تبع تسعة وعشرين.

قوله: (الثالث) تأخذ سهام البنين - وهي ثلاثة - فنقول هذا بقية مال ذهب نصفه، فإذا أردت تكميله زد عليه مثله ثم زد عليه مثل سهم يكون سبعة).

هذا هو الطريق الثالث ويقال: أنه يسمى مكوساً؛ لأنك تبدأ في العمل بآخره، فتأخذ سهام البنين صحيحة وأقل ما تكون ثلاثة، فنقول: هذا بقية مال ذهب

ورابعها: أن تجعل لمال سهمين ونصيباً، وتدفع النصيب إلى صاحبه، وإلى الآخر سهماً، يبقى سهم للبنتين سهم تعدل ثلاثة، فالمال كله سبعة. وبالجبر تأخذ مالاً فتلقى منه نصيباً يبقى مال إلا نصيباً، وتدفع نصف الباقي إلى الموصى له الآخر يبقى نصف مال إلا نصف نصيب يعدل ثلاثة أوصياء، فاجبره بنصف نصيب وردّه على الثلاثة يبقى نصف كامل يعدل

صده، لأن الموصى له الثاني أخذ نصف الباقي وصرف إليهم النصف الآخر، فتزيد عليه مثله يكون ستة، ثم تريد سهماً للموصى له الأول

وفي مثال التذكرة تأخذ على ثلاث (أسهم) فنقول: هذا مال ذهب سدسه، فزيد عليه مثل خمسة يكون ثلاثة وثلاثة (أقسام) فخطها ونقلب الاسم تكون ثمانية عشر، تريد عليها قدر سهم أحد البنتين - وهو خمسة - يكون ثلاثة وعشرين

قوله: (الرابع) أن تجعل لمال سهمين ونصيباً، وتدفع النصيب إلى صاحبه وإلى الآخر سهماً، يبقى سهم للبنتين يعدل ثلاثة، فالمال كله سبعة). هذا هو الطريق الرابع، وهو طريق النصيب والسهم وحقيقته: أن نفرض المال سهمين ونصيباً، فالسهمان لكل من البنتين والموصى له الثاني، لأن لكل منها بقدر الآخر، إذ له نصف ما بقي، فيدفع لنصيب إلى الموصى له الأول، وأحد السهمين إلى الآخر، يبقى سهم يعدل أوصياء البنتين - وهي ثلاثة - فالمال كله سبعة.

وفي مثال التذكرة تجعل المال ستة سهام ونصيباً، وتدفع النصيب إلى صاحبه، وأحد السهام إلى الآخر، ثم تأخذ الباقي وتقسّمه على البنتين فيمكسر، فتضرب السهام في ثلاثة تبلغ ثمانية عشر، لكل ابن خمسة، وللموصى له الثاني ثلاثة، وللموصى له الأول خمسة كأحد البنتين، وذلك ثلاثة وعشرون

قوله: (وبالجبر تأخذ مالاً فتلقى منه نصيباً، يبقى مال إلا نصيباً، وتدفع نصف الباقي إلى الموصى له الآخر، يبقى نصف مال إلا نصف نصيب يعدل ثلاثة أوصياء، فاجبره بنصف نصيب وزده على الثلاثة يبقى نصف

ثلاثة ونصف، فالمال كله سبعة.

كاملاً يعدل ثلاثة ونصف، فالمال كله سبعة.

هذا هو طريق خامس، وهو أسهل طرق الحبر

وعلم أن الصير في قوله: (فاجره) يعود إلى نصف مال إلا نصف نصيب،

وفي قوله: (وزده على الثلاثة) يعود إلى نصف نصيب.

وبيان لعمل هذا الطريق في مثال لذكره أن يقول: تأخذ مالاً ونسقط منه

نصيباً لريد، يبقى مال إلا نصيباً، يسقط سدسه لعمرو، ويبقى خمسة أسدس مال

إلا خمسة أسداس نصيب، يعدل أنصبا الورثة وهي ثلاثة - فنحبر ونقابل يكون

خمسة أسداس مال يعدل ثلاثة أنصبا وخمسة أسداس نصيب، يضرب ثلاثة أنصبا

وخمسة أسداس نصيب في أقل عدده سدس - وهو مخرج المال - يكون ثلاثة

وعشرين فمحطها المال، والنصيب خمسة، عدد ما كان معك من أجزاء المال - على ما

سأقي في آخر العاشرة والثالثة عشر إن شاء الله - يبقى ثمانية عشر، سدسها لعمرو

يبقى خمسة عشر لكل ابن خمسة.

ومن الطرق طريقة الدينار والدرهم بأن تجعل المال ديناراً ودرهمين، وتجعل

لدينار نصيب الموصى له الأول، ودرهماً من الدرهمين للموصى له الثاني، يبقى درهم

بين البنين الثلاثة لكل ابن ثلث، فقيمة الدينار ثلث درهم، لأن للموصى له الدينار

مثل أحدهم، وقد كنا جعلنا المال ديناراً ودرهمين، فهو ابن درهمان وثلث نهبطها أثلاثاً

يكون المجموع سبعة.

ومنها أن تأخذ سهام الورثة وتضربها في مخرج النصف يكون ستة، تدفع نصفها

إلى الموصى له الثاني يبقى ثلاثة لكل ابن سهم وإذا ظهر أن النصب سهم فلتضفه

إلى ستة للموصى له الأول يكون المجموع سبعة.

ومنها أن يقال: إن المال كله اثنان ونصيب، النصيب للموصى له الأول وسهم

للموصى له الثاني يبقى سهم للورثة لا ينقسم على ثلاثة ولا وفق، فتضرب ثلاثة في

مسائل:

أ: لو أوصى له بمثل نصيب أحد بنيه الثلاثة، ولآخر بنصف ما يبقى من الثلث أخذت مخرج لنصف وثلث - وهو ستة - وتنقص منها واحداً يبقى خمسة فهي لنصيب ثم تزيد واحداً على سهام البنين وتضربها في المخرج، تكون أربعة وعشرين، تنقصها ثلاثة تبقى احد وعشرون، فهو المال، تدفع إلى صاحب النصيب خمسة يبقى من الثلث اثنان، تدفع منها سهماً إلى الموصى له الآخر يبقى خمسة عشر، لكل ابن خمسة.

اشين يبلغ ستة مع النصيب المجهول نصف الستة للموصى له الثاني والباقي للورثة لكل ابن سهم، فعرفنا أن النصيب المجهول واحد وأن المال سبعة.
قوله: (مسائل: الأولى: لو أوصى بمثل نصيب أحد بنيه الثلاثة، ولآخر بنصف ما يبقى...).

الفرق بين هذه المسألة ولقي فيها. إن لوصية النابية هنا بنصف ما يبقى من الثلث، وفي السابقة بنصف ما يبقى.

وقد ذكر المصنف للتخلص من الدور هنا طرقاً

أحدها: طريق الحشو وتعميقه. أن يأخذ سهام الورثة ونضيف إليها واحداً نصير أربعة، نضربها في مخرج لنصف وثلث - وهو ستة - تبلغ أربعة وعشرين، نسقط منها سهام الحشو، وهي مصروب واحد في مخرج الثلث، أو مصروب نصف في ستة، وذلك ثلاثة، يبقى احد وعشرون وهو المال.

فاذا أردت النصيب ألقيت من مصروب مخرج أحد الجزئين في مخرج الآخر - وهو ستة - واحداً يبقى خمسة فهي لنصيب، تدفعها إلى صاحبه يبقى من الثلث اثنان، تدفع منها سهماً إلى الموصى له الآخر يبقى خمسة عشر، لكل ابن خمسة.

وقد خلط المصنف الكلام في معرفة النصيب بالكلام في معرفة المال كما سبق،
إلا أنه هنا صرح بكون الباقي من ضرب أحد المخرجين في الآخر بعد اسقاط واحد
هو النصيب.

ولا يفرق العمل بهذا الطريق هنا وفي سابق إلا بتكثير سهام الحشو باعتبار
تعدد مخرج الكسر، والصابط في مثل ذلك أن تضرب جزء مخرج الكسر الأول - وهو
هنا النصف وحرؤه الواحد - في المخرج الآخر، أو تضرب الكسر - أعني النصف هنا -
في مضروب أحدهما في الآخر - وهو ستة - ونفي حاصل الضرب وهو هنا ثلاثة كما
بيناه.

فعلى هذا لو أوصى بمثل نصيب أحد بنيه الثلاثة، ولآخر بربع ما يبقى من
الثالث، فحدد سهام الورثة - وهو ثلاثة - وأصف بيهما واحد - وهو النصيب - ثم تضربها
في المخرج المشترك للثلاث والربع - وهو اثنا عشر - تبلغ ثمانية وأربعين، تسقط منها
مضروب واحد في ثلاثة، أو ربع في اثني عشر وذلك ثلاثة، تبقى خمسة وربعون فهي
المال، والنصيب ما يبقى من مضروب أحد المخرجين في الآخر بعد اسقاط واحد، وذلك
حد عشر، تدفعها إلى صاحبها، يبقى من ثلث أربعة، تدفع منها واحداً - وهو ربعها -
إلى الموصى له الآخر، يبقى ثلاثة وثلاثون لكل ابن أحد عشر.

ولو أوصى بمثل نصيب أحد بنيه الخمسة، وآخر بخمس ما يبقى من الثالث،
فسهام لورثته مع سهم صاحب النصيب ستة، تضربها في المخرج المشترك للخمس
والثالث - وهو خمسة عشر - يبلغ تسعين، تسقط منها مضروب واحد في ثلاثة أو خمس
في خمسة عشر وذلك ثلاثة، يبقى سبعة وثلاثون فهي المال، والنصيب أربعة عشر لمثل
ما سبق تدفعها لصاحبه، يبقى من الثلث خمسة عشر، يدفع خمسها - وهو ثلاثة - إلى
الموصى له الآخر يبقى سبعون لكل ابن أربعة عشر.

ولو أوصى بمثل نصيب أحد بنيه الأربعة، وآخر بربع ما يبقى من ربع المال

أو تزيد على سهام البنين نصفاً، وتضربها في المخرج، تكون إحدى وعشرين.
أو تجعل الثلث سهمين ونصيباً، وتدفع النصيب إلى صاحبه، وإلى الآخر سهماً،
يبقى من المال خمسة أسهم ونصيبين، تدفع نصيبين إلى ابنين، تبقى خمسة من
المال فهي النصيب، فإذا بسطتها كانت إحدى وعشرين.

ضربت خمسة - هي سهام البن مع نصيب - في ستة عشر مضروب أربعة في أربعة
تبلغ ثمانين، تسقط منها مضروب واحد في أربعة أو الربع في ستة عشر وذلك أربعة،
يبقى ستة وسبعون فهي المال والنصيب خمس عشر، والباقي من الربع أربعة، تدفع
إلى الموصى له الآخر منها واحداً يبقى ستون، لكل ابن منها خمسة عشر، وعلى هذا
كل ما يأتيك من نظائر ذلك.

قوله: (أو تزيد على سهام البنين نصفاً وتضربها في المخرج يكون
واحدًا وعشرين).

هذا هو الطريق الثاني، وبحقيقه أن تسقط من السهم المزيد على سهام البنين
ما يلزم بسببه حصول الريادة بالضرب، ففي مثال الكتاب تسقط النصف، وتصرب
ثلاثة ونصفاً في ستة يبلغ أحدًا وعشرين فهي المال، وباقي العمل كما سبق.

ولو كانت الوصية الشبيه بربع ما يبقى من الثلث ضربت ثلاثة وثلاثة أرباع
في اثني عشر، يبلغ خمسة وأربعين ولو كانت بحمس ما يبقى من الثلث والبنون خمسة،
ضربت خمسة وربعة أخماس في خمسة عشر يبلغ سبعة وثمانين، وذلك بعد ما تقدم ظاهر.
قوله: (أو تجعل الثلث سهمين ونصيباً، وتدفع النصيب إلى صاحبه
وإلى الآخر سهماً، يبقى من المال خمسة أسهم ونصيبين، تدفع نصيبين إلى
ابنين يبقى خمسة من المال فهي النصيب، فإذا بسطتها كانت إحدى
وعشرين).

هذا هو الطريق الثالث، وهو طريق النصيب والسهم.

أو تأخذ ثلث مال تدفع منه نصيباً إلى صاحبه، يبقى ثلث المال إلا نصيباً، تدفع نصفه وهو سدس مال إلا نصف نصيب إلى صاحبه، يبقى سدس مال إلا نصف نصيب، تزيد على ثلثي المال يبقى خمسة أسداس مال إلا نصف نصيب، تعدل انصباء الورثة وهي ثلاثة، ثم تجبر وتقابل تصير خمسة أسداس مال تعدل ثلاثة انصباء ونصفاً، فالمال يعدل أربعة انصباء وخمسة، فإذا بسطت بلغت أحداً وعشرين، والنصيب خمسة.

وتمحيقه، أن يجعل الثلث سهمين ونصيباً ليكون للباقي بعد النصيب نصف، فإذا دفعت النصيب إلى صاحبه، وإلى الآخر نصف الباقي - وهو سهم - يبقى من المال خمسة أسهم ونصيبين، لأن الثلثين أربعة أسهم ونصيبين، والباقي من ثلث سهم، تدفع النصيبين إلى اثنين، يبقى خمسة أسهم تعدل نصيب الباقي الآخر، فالنصيب خمسة، فإذا بسطت باقي الأنصاء أحسبنا كانت احداً وعشرين.

ولو كانت الوصية بربع ما يبقى من ثلث، جعلت أربعة سهام ونصيباً، واكملت العمل

واعلم أن الأولى أن يقول: أحداً، بدل (احدى) في قوله: (كانت حدى وعشرين)؛ لأنه لا محل للتأنيث.

قوله: (أو تأخذ ثلث مال تدفع منه نصيباً إلى صاحبه يبقى ثلث مال إلا نصيباً، تدفع نصفه وهو سدس المال - إلى قوله - . يبقى خمسة أسداس مال إلا نصف نصيب يعدل انصباء الورثة وهي ثلاثة، ثم تجبر وتقابل يصير خمسة أسداس مال يعدل ثلاثة أنصباء ونصفاً فالمال يعدل أربعة انصباء وخمسة، فإذا بسطت بلغت احداً وعشرين، ولنصيب خمسة)

هذا هو الطريق الرابع، وهو أحد طرق الخبر والمقابلة، وكله ظاهر ووجه قوته (فالمال يعدل أربعة أنصباء وخمسة)، أنه إذا كان خمسة أسداس

ب. لو أوصى بمثل نصيب أحد بنيه وهم ثلاثة، ولآخر بثالث ما يبقى من الثلث بعد النصيب من الثلث، فطريقه أن تجعل ثلث المال ثلاثة ونصيباً مجهولاً فالنصيب المجهول للموصى له بالنصيب، يبقى ثلاثة، سهم للموصى له بالثلث، بقي سهمان من ثلث المال تضمها إلى ما بقي فنقول: إذا

مال يمدل ثلاثة أنصاء ونصفاً، فسدس المال يعدل ثلاثة أخماس نصيب ونصف خمس نصيب.

وتوضيحه: إنك تضرب ثلاثة ونصفاً في خمسة تلغ سبعة عشر ونصفاً، ثم تقسمها على خمسة، فخراج القسمة ثلاثة ونصف، ذلك يصب كل سدس، فإذا أصفت إليها نصيب سدس آخر - وهو ثلث المال وذلك ثلاثة أخماس ونصف - كان مجموع ذلك أربعة أنصاء وخمس نصيب. وإما كان للنصيب خمسة لأنك بسطت الأنصاء أخماساً^(١).

قوله: (الثانية). لو أوصى له بمثل نصيب أحد بنيه وهم ثلاثة، ولآخر بثالث ما يبقى من الثلث بعد النصيب من الثلث، فطريقه: أن تجعل ثلث المال ثلاثة ونصيباً مجهولاً، فالنصيب المجهول للموصى له بالنصيب يبقى ثلاثة، سهم للموصى له بالثلث بقي سهمان من ثلث المال، تضمها إلى ما

(١) إذا أخذت $\frac{1}{3}$ مال وأعطيت نصيباً إلى صاحبه بقي $\frac{1}{3}$ مال - نصيب، ندفع صفة إلى الثاني:

$$\frac{\frac{1}{3} \text{ مال} - \text{نصيب}}{2} = \frac{1}{6} \text{ مال} - \frac{1}{6} \text{ نصيب حصة الثاني. وهو أيضاً المتبقي من الثلث}$$

$$\frac{1}{6} \text{ مال} - 1 - \text{نصيب} + 2 = 3 \text{ مال} = 2 \text{ أنصاء حصص الورثة}$$

$$\frac{5}{6} \text{ مال} = 3 \times \frac{1}{6} \text{ نصيب}$$

$$\text{المال} = \frac{5}{6} = \text{نصيب} \times \frac{3}{6} = \frac{21}{8} \text{ نصيب}$$

فالمال يكون ٢١ والنصيب ٨

فإذا أعطيت لأول النصيب ٥ فيبقى من الثلث ٢، ندفع صفة إلى الثاني وهو ١

الباقي ٢١ - ٦ = ١٥ تقسم على الأولاد الثلاثة.

كان ثلث المال ثلاثة ونصيباً مجهولاً فلتأه ستة ونصيبان مجهولان، تضم اليها ما بقي من الثلث وهو سهان فتصير ثمانية ونصيبين مجهولين، فالنصيبان للابنين، بقي ثمانية للابن الثالث.

فعرفا أن النصيب المجهول في الابتداء ثمانية، فنقول من رأس : لما قدرنا ثلث المال ثلاثة أسهم ونصيباً مجهولاً، وقد بان أن النصيب المجهول ثمانية، فاذن ثلث المال إحدى عشر، فتخرج لنصيب ثمانية، ويبقى معنا من الثلث ثلاثة، فتعطي الموصى له بثلاث ما بقي من الثلث سهماً واحداً، ويبقى سهان تضمها إلى ثلثي المال وهو اثنان وعشرون؛ لأن الثلث أحد عشر، فتصير أربعة وعشرين، لكل ابن ثمانية من النصيبين

واسمها تصح هذه الوصية بالثلث مما يبقى من الثلث إذا لم يكن النصيب مستغرقاً لثلث المال، فلو كان له أسأ يطلب الوصية، وإنما يتصور في ثلاثة بنين أو أكثر.

بقي فنقول. إذا كان ثلث المال ثلاثة ونصيباً مجهولاً، فلتأه ستة ونصيبان - إلى قوله :- للابنين، بقي ثمانية للابن الثالث، فعرفا أن نصيب المجهول في الابتداء ثمانية، فنقول من رأس : لما قدرنا ثلث المال ثلاثة أسهم ونصيباً مجهولاً، وقد بان أن النصيب المجهول ثمانية، فاذن ثلث المال أحد عشر، فيخرج النصيب ثمانية ويبقى معنا من الثلث ثلاثة، فيعطي الموصى له بثلاث ما بقي من الثلث سهماً واحداً، ويبقى سهان تضمها إلى ثلثي المال وهو اثنان وعشرون؛ لأن الثلث أحد عشر، فتصير أربعة وعشرين، لكل ابن ثمانية مثل النصيب، وإنما تصح هذه الوصية بالثلث مما يبقى من الثلث إذا لم يكن النصيب مستغرقاً لثلث المال، فلو كان له اثنان بطلت الوصية، وإنما يتصور في ثلاثة بنين أو أكثر).

أو نقول: نجعل ثلث لـل عدد دا اعطينا منه نصيباً يبقى عدد له
ثلث، فوضعنا أربعة، واعطينا الموصى له الأول نصيب ابن واحد ويعطى
الثاني ثلث ما بقي وهو واحد، يبقى اثنان ضمماهما إلى ثلثي المال - وهو
ثمانية - صارت عشر، فاعطينا كل ابن واحداً كما فرضنا للموصى له الأول،
يبقى سبعة وهو الخطأ الأول زائداً، فجعلنا ثلث المال خمسة والنصيب اثنين،

ظاهر كلام المصنف أن بين هذه المسألة والتي قبلها فرق، باعتبار أن الوصية
الثانية من الثلث، ولهذا قال بها (وبها تصح هذه الوصية بالثلث مما يبقى من الثلث
إذا لم يكن النصيب مستغرقاً لثلث المال) (سكت عنه في الأولى).
وبه نظر، لأن الأولى أيضاً الوصية الثانية فيها من الثلث؛ لأن قوله: (والآخر
بصاف ما يبقى من الثلث) صريح في ذلك، غاية ما في الباب أنه راد عما قوله (بعد
النصيب)، ولم يذكره فيها تقدم.

وذكره هنا غير محتاج إليه، حتى أنه لو كان له ابنان ووصى بمثل نصيب
أحدهما، وآخر بصاف ما يبقى من ثلث لم تصح الوصية الثانية، إذ لا يبقى من الثلث
بقية، فإن نصيب كل واحد من الابن ثلث المال، فالنصيب الموصى به ثلث.
وتستخرج هذه بطريق الحشو، بأن تصرف أربعة في تسعة يبلغ ستة وثلاثين،
تنقصها ثلاثة، والنصيب ثمانية، وكل ذلك بعد الإحاطة بها سبق ظاهر.

قوله: (أو نقول: نجعل ثلث المال عدداً، إذا أعطينا منه نصيباً يبقى
عدد له ثلث، فوضعنا أربعة، وأعطينا الموصى له الأول نصيب ابن واحد،
يعطى الثاني ثلث ما بقي - وهو واحد - يبقى اثنان، ضمماهما إلى ثلثي
المال - وهو ثمانية - صارت عشرة، فاعطينا كل ابن واحداً كما فرضنا
للموصى له الأول يبقى سبعة - وهو الخطأ الأول زائداً - فجعلنا ثلث المال
خمسة والنصيب اثنين، فأعطينا الموصى له الأول اثنين يبقى ثلاثة، والموصى

فاعطينا لموصى له الأول اثنين، يبقى ثلاثة للموصى له الثاني واحد، يبقى اثنان ضممناهما الى ثلثي المال وهو عشرة صار اثني عشر، فاعطينا لكل ابن اثنين، تبقى ستة وهو الخطأ الثاني رنداً نلقي أقل الخطأين من الأكثر يبقى واحد وهو المقسوم عليه.

ثم تصرب العدد الأول المفروض - وهو اربعة - في الخطأ الثاني - وهو ستة - تصير اربعة وعشرين، ثم تصرب العدد الثاني المفروض وهو خمسة - في الخطأ الأول - وهو سبعة - تصير خمسة وثلاثين، وتلقي الأقل من الزائد يبقى احد عشر وهو ثلث المال مضروب، ويقام المال ثلاثة وثلاثون. وإذا أردنا النصيب ضرباً بالنصيب الأول - وهو واحد - في الخطأ الثاني - وهو ستة - وضربنا بالنصيب الثاني في الخطأ الأول - وهو سبعة - يصير اربعة عشر نقصنا اقل العددين من الأكثر يبقى ثمانية وهو النصيب المطلوب.

له الثاني واحد يبقى اثنان، ضممناهما الى ثلثي المال - وهو عشرة - صار اثني عشر، فاعطينا كل ابن اثنين يبقى ستة - وهو الخطأ الثاني زائداً - يلقى أقل الخطأين من الأكثر يبقى واحد وهو المقسوم عليه، ثم يضرب العدد الأول المفروض - وهو اربعة - في الخطأ الثاني - وهو ستة - تصير اربعة وعشرين، ثم يضرب العدد الثاني المفروض - وهو خمسة - في الخطأ الأول - وهو سبعة - يصير خمسة وثلاثين، ويلقى الأقل من الأكثر يبقى احد عشر، وهو ثلث المال المطلق، ويقام المال ثلاثة وثلاثون وإذا أردنا النصيب ضرباً بالنصيب الأول - وهو واحد - في الخطأ الثاني - وهو ستة - وضربنا بالنصيب الثاني في الخطأ الأول - وهو سبعة - يصير اربعة عشر، نقصنا أقل العددين من الأكثر يبقى ثمانية، فهو النصيب المضروب).

أو نقول: نأخذ المال كنه ثلاثة أنصباء ووصيتين ونسَمي الوصيتين وصية، فيكون المال ثلاثة أنصباء ووصية، فنأخذ ثلث ذلك وهو نصيب وثلث وصية، فنُدفع إلى الموصي له الأول بوصية نصيباً، فيبقى من الثلث ثلث وصية، فنُدفع إلى الموصي له الثاني ثلث ذلك وهو تسع وصية، فيبقى من الثلث تسعا وصية.

ونزيد ذلك على لثنتين فيحصل معنا نصيبان وثمانية اتساع وصية

لم يستعمل المصنف العُسمة للفصل بين العددين الحاصلين، بالضرب على الفضل بين الخطأين، حيث أن الخطأين زائدان فإن الخطأين إذا كانا معاً زائدين أو كانا معاً ناقصين فالقسمة لفصل بين العددين على الفضل بين الخطأين، ولو قسم لم تماوت؛ لأن أحد عشر إذا قُسمت على واحد يخرج أحد عشر.

وقد صنع المصنف في التذكرة وغيره مثل ما صنع هنا في مسألة فرض العدد المزيد عليه النصيب المروض تانياً صنف المروض أولاً، وقال في آخره : وتسمى هذه الطريقة الجامع الأكبر من الخطأين^(١)

وطريق الخطأين تخرج به كثير من المجهولات، وله طرق مذكورة في مظانها واشترط له أن تكون نسبة العددين المأخوذتين كنسبة الحاصلين، لأن مرجعه إلى الاعداد الأربعة المناسبة.

قوله: (أو نقول: نأخذ المال كنه ثلاثة أنصباء ووصيتين، ونسَمي الوصيتين وصية فيكون المال ثلاثة أنصباء ووصية، فنأخذ ثلث ذلك - وهو نصيب - وثلث وصية، فنُدفع إلى الموصي له الأول بوصية نصيباً، فيبقى من الثلث ثلث وصية، فنُدفع إلى الموصي له الثاني ثلث ذلك - وهو تسع وصية - فيبقى من الثلث تسعا وصية، ونزيد ذلك على الثلثين، فيحصل معنا نصيبان

تعديل ذلك أنصاء الورثة، وهي ثلاثة أنصاء، نسقط نصيبين بنصيبين فيبقى ثمانية أتساع وصية تعديل نصيباً فتكمل الوصية وهو أن تزيد على كل واحد من النصيبين مثل ثمنه، لأن كل شيء اسقطت معه فتمن ما بقي مثل التسع الساقط، فيصير معنا وصية تعديل نصيباً ونصاً.

وقد كنا جعلنا المال ثلاثة أنصاء ووصية، فهو اذن أربعة أنصاء وثمان، فبسطة ذلك من جنس الكسر، فيصير المال ثلاثة وثلثين، والنصيب ثمانية.

وثمانية أتساع وصية تعديل ذلك أنصاء الورثة وهي ثلاثة أنصاء - نسقط نصيبين بنصيبين فيبقى ثمانية أتساع وصية تعديل نصيباً فتكمل الوصية، وهو أن تزيد على كل واحد من النصيبين مثل ثمنه - إلى قوله - وقد كنا جعلنا المال ثلاثة أنصاء ووصية، فهو اذن أربعة أنصاء وثمان، فبسطة ذلك من جنس الكسر فيصير المال ثلاثة وثلثين، والنصيب ثمانية).

أنما كان المدفوع إلى الموصى له الثاني تسعاً؛ لأن المدفوع إليه ثلث ثلث وصية، وهو الباقي من الثلث بعد النصيب المدفوع إلى الموصى له الأول، وثلث الثلث مخرجه تسعة، فهو واحد من تسعة وذلك تسع فيبقى من ثلث الوصية ثلثاء - وهما تسعان - يريدان على الثلثين - وهما نصيبان وثنا وصية - فيجتمع معنا مع النصيبين ثلثا وصية وتسعاها، وبعد البسط يكون ذلك ثمانية أتساع وصية، ومجموع ذلك حق الورثة من التركة، فهو معادل لأنصبتهم وهي ثلاثة. فإذا أسقطنا نصيبين من أحد المتعادلين بمثلها من المعادل الآخر بقي ثمانية أتساع وصية تعديل نصيب الاثنين الثالث. وطريق معرفة قدر ذلك: أن تزيد على كل واحد من المتعادلين أعني ثمانية أتساع وصية ونصيب الثالث، وسياها نصيبين نظراً إلى أن معادل النصيب نصيب مثل ثمنه، فإذا زدت على ثمانية أتساع وصية مثل ثمن ذلك زدت عليها تسع وصية؛ لأن

أو بقول: المال وصية وأربعة أنصباء، بأن يريد نصيب الموصى له على أنصباء الورثة، ونجعل الوصية لثانية وصية، فالثلث نصيب وثلث نصيب وثلث وصية، ندفع منه إلى الموصى له نصيباً، فيبقى ثلث نصيب وثلث وصية، ندفع بالوصية الثانية ثلث ذلك وهو تسع نصيب وتسع وصية، فيبقى من الثلث بعد الوصيتين تسعا نصيب وتسعا وصية، تريد ذلك على الثلثين، وذلك نصيبان وثلثا نصيب وثلث وصية، فيحصل معنا نصيبان وثمانية أتساع

كل شيء أسقطت تسعه فتمن ما بقي مثل التسع الساقط فتكون وصية كاملة. وإذا زدت على النصيب مثل ثمنه، كأن نصيباً وثماناً، فتكون الوصية معادلة نصيباً وثماناً، فتضمان إلى الثلاثة الأنصباء المفروضة أولاً مع الوصية يبلغ ما ذكره - وهو أربعة أنصباء وثمان - وبعد البسط من جسد الثمن وطلب الاسم يكون المجموع ثلاثة وثلثين هو المال والنصيب ثمانية، وقسمته معلومة مما تقدم.

واعلم أن قول المصنف: (لأن كل شيء أسقطت تسعه)، تعليل لهوله: (فنكمل الوصية وهو أن يريد على كل واحد من النصيبين مثل ثمنه)، فإن تكميل ثمانية أتساع الوصية لتصير وصية كاملة، لما كان بزيادة تسعها على ثمانية أتساعها، فقد فسر التكميل في كلامه بأنه زيادة مثل الثمن، أنه على أن زيادة مثل ثمن ثمانية أتساع هي زيادة التسع بعينها، فإن ما أسقطت تسعه، فتمن ما بقي مثل التسع الساقط، وقد عرفت أنه ارتكب المجاز في قوله: (على كل واحد من النصيبين).

قوله: (أو نقول: المال وصية وأربعة أنصباء)، بأن نزيد نصيب الموصى له على أنصباء الورثة، ونجعل الوصية الثانية وصية، فالثلث نصيب وثلث نصيب وثلث وصية، ندفع منه إلى الموصى له نصيباً - إلى قوله - فيبقى من الثلث بعد الوصيتين تسعا نصيب وتسعا وصية، نزيد ذلك على الثلثين وذلك نصيبان وثلثان وثلثا وصية، فيحصل معنا نصيبان وثمانية أتساع نصيب وثمانية

نصيب وثمانية أتساع وصية، يعدل ذلك نصباء لورثة وهي ثلاثة أنصباء، فتسقط نصيبين وثمانية أتساع نصيب بمثلها، فيبقى تسع نصيب يعدل ثمانية أتساع وصية. فالنصيب الكامل يعدل ثاني وصايا، فالنصيب ثمانية والوصية واحدة وقد جعلنا المال أربعة أنصباء ووصية، فهو ثلاثة وثلاثون

أتساع وصية، يعدل ذلك أنصباء الورثة - وهي ثلاثة أنصباء - فتسقط نصيبين وثمانية أتساع نصيب بمثلها، فيبقى تسع نصيب تعدل ثمانية أتساع وصية، فالنصيب الكامل يعدل ثمان وصايا، فالنصيب ثمانية والوصية واحدة، وقد جعلنا المال أربعة أنصباء ووصية فهو ثلاثة وثلاثون.

الفرق بين هذا الطريق وألثني قوله، إنه سمي الوصيتين - أعني لنصيب والوصية الثانية - وصية في الطريق السابق، وهما أبقى كلا من الوصية والنصيب بعالمه، فتضم الوصية بالنصيب إلى أنصباء الورثة، والعمل كله ظاهر

وقوله: (وذلك) إشارة إلى الثلثين، فإن ما بقي بعد الثلث نصيبان وثلاث نصيب وثلاث وصية، فإذا ردت على ذلك ما بقي من ثلث - وهو تسعا نصيب وتسعا وصية -

جعلت ثلثي النصيب وثلثي الوصية أنساعاً من جنس المرید فيحصل ما ذكره ومعادلة ذلك لأنصباء الورثة اثلاثة ظهروا، فإن ذلك هو الباقي بعد الوصايا، فإذا أسقطت المشترك - وهو نصيبان - من أحد الجانبين بمثلها من الجانب الآخر، وكذا ثمانية أتساع نصيب بمثلها بقي من أنصباء لورثة تسع نصيب، يعدل ما بقي من الجانب الآخر وهو ثمانية أتساع وصية، فيكون نصيب الكامل معادلاً لثمان وصايا، لأنك تضرب ثمانية في تسعة ينبع اثنا وسبعين هي قدر أحراء الوصايا المعادلة لنصيب، فتقسمها على تسعة يخرج ثمانية هي عدد الوصايا، فتفرض الوصية ثل ما يكون صحيحاً - وذلك واحد - فيكون لنصيب ثمانية أمثالها، فيكون مجموع الأربعة الأنصباء والوصية ثلاثة وثلاثين.

ج: لو أوصى له بتكملة ثلث ماله بنصيب أحد بنيهِ - أي بفضل الجزء المذكور من المال على النصيب - ولآخر بثلث ما بقي من الثلث، والبنون ثلاثة، فنأخذ ثلث المال دفعناه إلى الموصى له ونستثني منه نصيباً، فيبقى معنا من الثلث نصيب، ويبقى في يد الموصى له ثلث مال إلا نصيباً، وهو التكملة الموصى بها.

ثم دفعنا إلى الموصى له الثاني ثلث ما بقي من الثلث بعد التكملة وهو ثلث نصيب، فيبقى من الثلث ثلثا نصيب، زدنا ذلك على ثلثي المال فيصير معنا ثلثا مال وثلثا نصيب يعدل ذلك أنصباء البنين وهي ثلاثة أنصباء، فنقابل بأن نسقط ثلثي نصيب بمثله فيبقى ثلثا مال يعدل نصيبين وثلثا فنكمل المال، وهو أن نزيد على ما معنا مثل نصفه، بأن نضرب ذلك في ثلاثة ونقسمه على اثنين، فيحصل معنا مال يعدل ثلاثة أنصباء ونصفاً، فنبسطة أنصافاً فيصير المال سبعة والنصيب سهمين.

قوله: (الثالثة: لو أوصى له بتكملة ثلث ماله بنصيب أحد بنيهِ، أي: بفضل الجزء المذكور من المال على النصيب. ولآخر بثلث ما بقي من الثلث، والبنون ثلاثة. فنأخذ ثلث المال دفعناه إلى الموصى له، ونستثني منه نصيباً، فيبقى معنا من الثلث نصيب، ويبقى في يد الموصى له ثلث مال إلا نصيباً، وهو التكملة الموصى بها، ثم دفعنا إلى الموصى له الثاني ثلث ما بقي من الثلث بعد التكملة وهو ثلث نصيب - إلى قوله - يعدل ذلك أنصباء البنين - وهي ثلاثة أنصباء - فنقابل: بأن نسقط ثلثي نصيب بمثله فيبقى ثلثا مال يعدل نصيبين وثلثاً، فنكمل المال، وهو أن نزيد على ما معنا مثل نصفه، بأن نضرب ذلك في ثلاثة ونقسمه على اثنين، فيحصل معنا مال يعدل ثلاثة أنصباء ونصفاً، فنبسطة أنصافاً فيصير المال سبعة والنصيب سهمين والوصيتان

والوصيتان من الثلث، فنضرب ثلاثة في سبعة فتصير إحدى وعشرين، والنصيب ستة أسهم، فإذا ردا التجزئة أخذنا ثلث المال وهو سبعة، دفعنا إلى الموصى له الأول بالتكملة فضل الثلث على النصيب وهو واحد، فيبقى من ثلث المال ستة، دفعنا إلى الموصى له الثاني ثلث ذلك سهمين؛ فيبقى أربعة تزيد ذلك على الثنتين فيصير ثمانية عشر للبين، لكل ابن ستة،

من الثلث، فنضرب ثلاثة في سبعة فيصير أحدًا وعشرين والنصيب ستة أسهم. فإذا أردنا التحرئة أخذنا ثلث المال - وهو سبعة - دفعنا إلى الموصى له الأول بالكملة فضل الثلث على النصيب - وهو واحد - فيبقى من ثلث المال ستة، دفعنا إلى الموصى له الثاني ثلث ذلك سهمين يبقى أربعة، تزيد ذلك على الثنتين فيصير ثمانية عشر للبين، لكل ابن ستة).

فمر تكملة ثلث المال بنصيب أحد البين. بأنها فصل الجزء المذكور من المال على النصيب، والتفسير صحيح، لأن المراد بها فصل الجزء من المال، أي زيادته على النصيب.

والمراد بالجزء في العبارة هو ثلث المال، فحيث هي البقية التي إذا ضمت إلى النصيب بلغ المجموع ثلث المال. والجار في قوله (من المال) متعلق بمحذوف، هو حال من الجزء أو صفة له.

وأما المفسر في قوله: (بتكملة ثلث ماله بنصيب أحد بنيه) ففيه شيء، فإن الموصى به هو تكملة الثلث بما زاد على النصيب وهو نفس الفضل، لا تكملته بالنصيب كما وقع في العبارة، فإن ذلك يقتضي أن يكون الموصى به هو النصيب إذ هو المكمل له، والحاصل إن التكملة هي الفضل المذكور.

فلو ترك أربعة بنين، وأوصى بتكملة ثلث ماله بما زاد على نصيب أحدهم، فمعنى ذلك أنه أوصى بالثلث إلا نصيباً.

ولو لا الوصية الثانية بطلت الأولى.

وقوله. (فتقابل بأن يسقط ثلثي نصيب بمثله)، يعلم منه أن المقابلة بعد الجبر هي إسقاط المشترك، ليبقى من المتعادلين ما به ترجع المسألة إلى إحدى المسائل الست الجبرية، فيبقى هنا ثلثا مال يعدل نصيبين وثلثا، وذلك راجع إلى الثانية من المفردات، وهي أموال تعدل عدداً.

فإن كان أقل من مال كما هنا، كملته وردت على معادله وكملت العمل، ففي المثال يريد على ما معنا - وهو ثلثا مال - مثل نصفه، إما بأن نصرب ذلك في ثلاثة يبلغ ستة، ثم نقسمه على اثنين يخرج ثلاثة وهو مال، أو بأن نزيد عليه ثلثاً، فإن نصف الثلثين ثلث كما هو ظاهر، كما أن ثلث ثلاثة أربع ربع، وربع أربعة أحاس خمس، فإن أي جزء حذفته من مخرجيها فإن نصيبه إلى ما بقي من المخرج كنسبة الذي قبله إلى مخرجيها، فإذا حذفنا العشر من عشرة فنسبته إلى ما بقي أنه تسع.

وإنما عدل المصنف في التكميل إلى ما فيه ضرب وصحة؛ للسبب على قاعدة يتمتع بها، وذلك أنك إذا أردت أن تزيد على عدد بقدر جزئه فاصرب العدد في مخرج الجزء الذي بعد ذلك الجزء، ثم اقسم الحاصل على مخرج ذلك الجزء فما خرج فهو الجواب.

فإذا أردت أن تزيد على العشرة مثل ربعها فاضربها في خمسة واقسمها على أربعة يخرج اثنا عشر ونصف، أو مثل سبعها فاضربها في ثمانية واقسمها على سبعة يخرج أحد عشر وثلثة أسباع، وعلى هذا.

وقوله: (والوصيتان من الثلث) وجهه. أن التكملة هي فصل الثلث على النصيب، والوصية الثانية هي ثلث ما يبقى من الثلث، ولكونها من الثلث احتيج إلى ضرب ثلاثة في سبعة، إذ ليس للسبعة ثلث صحيح.

قوله: (ولو لا الوصية الثانية بطلت الأولى).

وجهه: أنه إذا تجردت الوصية عن الوصية الثانية لا يكون للثلث فضل على

وبطريق الخطأين نفرض الثلث أربعة والتكملة واحداً نسلمه إلى

النصيب؛ وذلك لأن التكملة - التي هي لعصل على النصيب - والنصيب كلاهما من الثلث، فيكون الثلثان الآخران نصيبين وارثين كل نصيب منهما ثلث، فيجب أن يكون النصيب الثالث ثلثاً كاملاً، وحينئذ فلا فضل، فاستتمت صحة الوصية الأولى بدون الثانية.

أما معها فإن تنمة النصيب الثالث بعد إخراج الوصية الثانية منه يكون من الثلثين، فيستون فيها وفي الباقي من الثلث

وقد جزم المصنف هنا بصحة الوصية لأولى جمع أوجود الثانية، وقد ذكر بعض العامة في صحتها وجهين أحدهما البطالان؛ لأن الأولى باطلة والثانية فرعها، وعلى ما سبق من الردد في كلام المصنف في الإقرار فيها لو كان: له ثلاثة إلا ثلاثة إلا درهما، فإن في بطلانها وجه؛ لأن الأول مستوعب ولثاني فرع عليه وفي وجه صحتها؛ لأن الثاني أخرج لأول عن كونه مسوعباً، فقد كان الأنسب أن يشير إلى الوجهين هنا، وكيف كان فالأصح الصحة.

اذ عرفت ذلك فاعلم أن اشتراط الوصية ثمانية لصحة الوصية الأولى إما هو في هذه الصورة الخاصة، فلو كان البون أربعة وأوصى بتكملة الثلث بالرائد على نصيب أحدهم صحت.

وطريق استخراجها أن نقول: نأخذ مالاً ونصرف ثلثه إلى الموصي له ونسترد منه نصيباً، فيحصل معنا ثلثا مال ونصيب يعدل نصيب الورثة - وهي أربعة - نلقي نصيباً بنصيب يبقى ثلثا مال يعدل ثلاثة أنصباء، بسطها أثلاثاً ونقلب الاسم فالمال تسعة والنصيب اثنان، والتفاوت بين النصيب وثلث واحد فهو التكملة، يدفع إلى الموصي له يبقى ثمانية لكل ابن سهمان

قوله: (وبطريق الخطأين - إلى قوله - يبقى بعد النقص اثنان وثلث

الأول وإلى الثاني آخر، ويزاد الباقي على الثلاثين، ثم نقسم اثلاثاً على الورثة، ونضم التكملة إلى نصيب أحدهم نصير أربعة وثلاثاً.

وكان ينبغي أن يكون أربعة فالثالث الخطأ الأول، ثم نفرض خمسة، والتكملة اثنين، يبقى اثنان بعد الوصيتين، نضم إلى الثلاثين ونقسم المجموع على الورثة لكل أربعة نضم إلى التكملة فالرائد واحد وهو الخطأ الثاني، فإذا نقص منه الأول بقي ثلثان هي المقسوم عليه، ثم نضرب الخطأ الأول في العدد الثاني يكون اتحاداً وثلاثين، والخطأ الثاني في الأول يصير أربعة، يبقى بعد النقص اثنان وثلاث هي ثلث المال.

فإذا أردت التكملة واضرب التكملة لأولى في الخطأ الثاني يكون واحداً، والثانية في الأولى يكون ثلثين، وبعد الإسقاط يبقى ثلث هو التكملة والمال سبعة، وبعد البسط يكون إحدى وعشرين والتكملة واحداً.

د: لو أوصى له بمثل نصيب أحد بنيه الثلاثة، ولآخر بنصف ما يبقى من الثلث، ولثالث بربع مال فخذ المخارج وهي اثنان وثلاثة وأربعة، واضرب بعضها في بعض تبلغ أربعة وعشرين، وزد على عدد البنين واحداً

هي ثلث المال).

لو أردت قسمتها على فضل الخطائين لكان المخارج ثلاثة ونصف، فإذا اعتبرتها كانت اثنين وثلاثاً؛ لأن كل واحد من الثلاثة وثلث من جنس المقسوم عليه - وهو الثلثان - فإذا اعتبرت صحاحاً حصل ما ذكر

قوله: (الرابع: لو أوصى له بمثل نصيب أحد بنيه الثلاثة، ولآخر بنصف ما يبقى من الثلث، ولثالث بربع المال، فخذ المخارج - وهي اثنان وثلاثة وأربعة - واضرب بعضها في بعض تبلغ أربعة وعشرين، وزد على عدد

تصير أربعة، تضربها في أربعة وعشرين تبلغ ستة وتسعين، اسقط منها ضرب نصف سهم في أربعة وعشرين وهو اثنا عشر، تبقى أربعة وثمانون فهي المال.

ثم انظر الأربعة والعشرين فاقص سدسها لأجل الوصية الثانية، وربعها لأجل الوصية الثالثة، يبقى أربعة عشر فهي النصيب، فادفعها إلى الموصى له بالنصيب.

ثم ادفع إلى الثاني نصف ما يبقى من الثلث وهو سبعة وإلى الثالث ربع المال احدا وعشرين، تبقى اسديس وربعون لكل ابن أربعة عشر.

البنين واحداً يصير أربعة، تضربها في أربعة وعشرين تبلغ ستة وتسعين، أسقط منها ضرب نصف سهم في أربعة وعشرين - وهو اثنا عشر - يبقى أربعة وثمانون فهي المال، ثم انظر الأربعة والعشرين فانقص سدسها لأجل الوصية الثانية، وربعها لأجل الوصية الثالثة يبقى أربعة عشر فهي النصيب، فادفعها إلى الموصى له بالنصيب، ثم ادفع إلى الثاني نصف ما يبقى من الثلث - وهو سبعة - وإلى الثالث ربع المال احدا وعشرين يبقى اثنان وأربعون، لكل ابن أربعة عشر).

هذا المذكور في بيان هذا الإيضاح هو طريق المحشو الذي تقدم ذكره، ومخالفته لما سبق باعتبار حال الفرض المذكور، وقد ذكر بعضهم انه يسمى طريق الباب؛ لأنه يحتاج في كل باب إلى طريق على حدة وشرط على حدة.

وتوضيحه: إنك تجمع الكسور الواقعة في الوصايا - وهي اثنان وثلاثة وأربعة، مخرج النصف والثلث والربع - وتضرب بعضها في بعض يبلغ أربعة وعشرين، وتزيد على عدد البنين - فإنه سهامهم - سهماً للوصية الأولى، ثم تضربها في أربعة وعشرين تبلغ ستة وتسعين، أسقط منها ما يجب اسقاطه، وهو مضروب عدد الوصية الأولى

وتصح من اثني عشر؛ لأننا ندفع ربع المال إلى الموصى له به، ونأخذ ثلث المال ندفع منه نصيباً إلى الموصى له، يبقى ثلث مال إلا نصيباً، ندفع نصفه إلى الموصى له به، ونضم الباقي وهو سدس مال إلا نصف نصيب إلى الباقي من المال فيكمل نصف مال ونصف سدس مال إلا نصف نصيب

ولو أوصى له بمثل نصيب أحد بنيه الثلاثة، وآخر بربع ما يبقى من الثلث، وثالث بربع مال، فالمخارج أربعة وثلاثة وأربعة، ومضروبها ثمانية وأربعون، ثم خذ سهام البتين الثلاثة وزد عليها واحداً وحسبها في ثمانية وأربعين يبلغ مائة واثنين وتسعين، انقصها مضروب واحد في مخرج الثلث والرابع، فمضروب ربع سهم في ثمانية وأربعين - وهو اثنا عشر - يبقى مائة وثلاثون فهي المال.

فإذا أردت النصيب فاقصص من ثمانية وأربعين نصف سدسها، إذ هو ربع الثلث، لأجل الوصية الثانية - وذلك أربعة - وربعها لأجل الوصية الثالثة - وذلك اثنا عشر - يبقى اثنان وثلاثون فهي النصيب.

فإذا دفعها إلى الموصى له الأول بقي من الثلث ثمانية وعشرون، فادفع ربعها إلى الموصى له الثاني - وهو سبعة - يبقى أحد وعشرون، ثم ادفع ربع المال - وهو خمسة وأربعون - إلى الموصى له الثالث يبقى ستة وتسعون، لكل ابن اثنان وثلاثون، وعلى هذا القياس.

واعلم أن ما ذكره المصنف في بيان هذه الفرص بطريق الحشو أحسن من ما ذكره سابقاً وأوفق لكلامهم.

قوله: (ويصح من اثني عشر؛ لأننا ندفع ربع المال إلى الموصى له به ونأخذ ثلث المال ندفع منه نصيباً إلى الموصى له به يبقى ثلث مال إلا نصيباً ندفع نصفه إلى الموصى له به ونضم الباقي - وهو سدس مال إلا نصف نصيب - إلى الباقي من المال فيكمل نصف مال ونصف سدس مال إلا نصف

يعدل ثلاثة أنصباء.

فإذا جبرت وقابلت بقي نصف مال ونصف سدس مال تعدل ثلاثة أنصباء ونصفا، فالنصيب سدس والمال اثني عشر؛ لأنها مخرج الثلث والرابع. ولو أوصى بمثل أحد بنيه الستة وبخمس ما يبقى من ربعه بعد

نصيب يعدل ثلاثة أنصباء، فإذا جبرت وقابلت بقي نصف مال ونصف سدس مال تعدل ثلاثة أنصباء ونصفا فالنصيب سدس والمال اثنا عشر لأنها مخرج الثلث والرابع.

تصح المسألة من اثني عشر بالجبر والمقابلة، والباقي من المال في قوله: (ونضم الباقي - وهو سدس مال - إلا نصف نصيب - إلى الباقي من المال) سدسان ونصف سدس، لأنك اقتطعت من المال ربعه وثلاثة، وذلك ثلاثة أمداس ونصف، يبقى ما ذكر فإذا ضمنت إليه ما بقي من ثلث - وهو سدس مال - إلا نصف نصيب، وذلك نصف ثلثه إلا النصيب - بلغ نصف مال ونصف سدس مال إلا نصف نصيب، وذلك يعدل أنصباء الورثة وهي ثلاثة؛ لأن ما يبقى بعد الوصايا حق للورثة.

وقوله: (فإذا جبرت وقابلت كان مال ونصف سدس مال يعدل ثلاثة أنصباء ونصفا) فيه ملاحظة؛ لأن المقابلة إذا كانت اسقاطاً المشترك، ولا مشترك بين المتعادلين، فلا موضع لذكرها.

وقوله: (فالنصيب سدس) يقتضي أن تكون أنصباء الورثة نصف المال، وحينئذ فالباقي من النصيب سدس، لأن النصيب سدس للموصى له الأول ونصف الباقي هو نصف سدس للموصى له الثاني، فيبقى من النصف سدس ونصف سدس هو رابع المال للموصى له الثالث.

والمال اثنا عشر، لا تنال الوصية على ثلث والرابع ومخرجها ذلك، أو لأن السدس والرابع اللذين ساق إليها العمل مخرجها اثنا عشر.

قوله: (ولو أوصى بمثل أحد بنيه الستة وبخمس ما يبقى من ربعه

النصيب، لآخر يمثل أحدهم إلا ربع ما يبقى من ثلثه بعد النصيب وبعد الوصية الأولى، فخذ ربع مال وانقص منه نصيباً وانقص خمس الباقي من الربع، فيبقى من الربع خمس مال إلا أربعة أخماس النصيب، وزد عليه نصف سدس مال، وهو فضل ما بين الثلث والربع، ليكون باقياً من الثلث فاجعل المال ستين.

والذي بقي من الربع هو خمس المال، إلا أربعة أخماس النصيب، وذلك ثنا عشر إلا أربعة أخماس نصيب، فإذا زدت عليه نصف سدس المال وهو خمسة أسهم صار سبعة عشر إلا أربعة أخماس نصيب.

فهذا هو الباقي من ثلث المال، فأخرج منه نصيباً للثاني، يبقى سبعة عشر إلا نصيباً وأربعة أخماس نصيب.

ثم استرجع من النصيب ربع ما بقي من الثلث، وذلك أربعة أسهم وربع سهم إلا ربع نصيب وخمس نصيب وزد ذلك على ما بقي من

بعد النصيب، ولآخر يمثل أحدهم إلا ربع ما يبقى من ثلثه بعد النصيب وبعد الوصية الأولى فخذ ربع المال وانقص منه نصيباً وانقص خمس الباقي من الربع، فيبقى من الربع خمس مال إلا أربعة أخماس النصيب، زد عليه نصف سدس مال - وهو فضل ما بين الثلث والربع - ليكون باقياً من الثلث، فاجعل المال ستين، والذي بقي من الربع هو خمس مال إلا أربعة أخماس النصيب، وذلك اثنا عشر إلا أربعة أخماس نصيب، فإذا زدت عليه نصف سدس المال - وهو خمسة أسهم - صار سبعة عشر إلا أربعة أخماس نصيب، فهذا هو الباقي من ثلث المال، فأخرج منه نصيباً للثاني يبقى سبعة عشر إلا نصيباً وأربعة أخماس نصيب، ثم استرجع من النصيب ربع ما بقي من الثلث، وذلك أربعة أسهم وربع سهم إلا ربع نصيب وخمس نصيب،

الثالث فيكون احدا وعشرين سهماً وربع سهم إلا نصيبين وربع نصيب، ضم ذلك إلى ثلثي المال وهو أربعون سهماً، يكون مالاً وسدس ثمن مال إلا نصيبين وربع نصيب يعدل انصبء البنين وهي ستة.

فإذا جبرت صار مالاً وسدس ثمن مال يعدل ثمانية انصباء وربع نصيب فاضرب ذلك في مخرج المال وهو ثمانية واربعون، ويكون ثلاثمائة وستة وتسعين نصيباً، فالنصيب تسعة واربعون سهماً، وهو مثل عدد ما كان معك من اجزاء المال وسدس ثمن المالة.

وزد ذلك على ما بقي من الثلث يكون واحداً وعشرين سهماً وربع سهم إلا نصيبين وربع نصيب، يضم ذلك إلى ثلثي المال - وهو أربعون سهماً - يكون مالاً وسدس ثمن مال إلا نصيبين وربع نصيب يعدل انصباء البنين - وهي ستة -، فإذا جبرت صار مالاً وسدس ثمن مال يعدل ثمانية انصباء وربع نصيب، فاضرب ذلك في مخرج المال - وهو ثمانية واربعون - يكون ثلاثمائة وستة وتسعين نصيباً، والنصيب تسعة واربعون سهماً، وهو مثل عدد ما كان معك من أجزاء المال وسدس ثمن المال).

يستفاد من قوله: (ولآخر بمنزل أحدهم) أن ما سبق - وهو الوصية بالنصيب وخمس ما يبقى من ريعه بعد النصيب - كله وصية واحدة لواحد، وهي المراد بالوصية الأولى في قوله: (وبعد الوصية الأولى).

وطريق استخراجها: انك اذا اخذت ربع المال ونقصت منه نصيباً بقي ربع مال إلا نصيباً، فإذا نقصت خمس الباقي - وهو خمس الربع إلا خمس نصيب - بقي أربعة أخماس الربع إلا أربعة أخماس النصيب، وذلك خمس مال إلا أربعة أخماس النصيب. وببساطة: أن ربع المال اذا نقصت منه نصيباً فقد نقصت من كل خمس من أخماس الربع خمس نصيب.

ولا يخفى أن ربع المال إذا نقصت خمسة بقى خمس المال، فإن التفاوت بين الخمس والربع من المخرج المشترك لها - وهو عشرون - يسهم؛ لأن ربعها خمسة وخمسها أربعة فإذا نقصت من الخمسة واحداً - هو خمسها - بقي أربعة هي خمس المال، فظهر أنه يبقى بعد نقص خمس الباقي من لربع خمس مال إلا أربعة أخماس النصيب.

وحينئذٍ مرد على ذلك نصف سدس مال - وهو فصل ما بين الثلث والربع - ليكون هذا الفضل مع ما بقي من الربع هو الباقي من الثلث بعد النصيب وبعد خمس الربع، فتدفع الوصية الثانية بأن تأخذ مثل نصيب أحدهم وتستثنى منه ربع ما يبقى من الثلث بعد النصيب المأخوذ ثانياً وبعد الوصية الأولى - وهي مجموع النصيب الأول وخمس ما يبقى من الربع بعد النصيب - فاجعل المال ستين؛ لأنك تأخذ المحارج - وهي خمسة وأربعة وثلاثة مخرج الخمس والربع والثلث - وتضرب بعضها في بعض يحصل ستون، ربعها خمسة عشر، والباقي من الربع وهو خمس مال إلا أربعة أخماس النصيب، وذلك اثنا عشر إلا أربعة أخماس نصيب.

فإذا زدت عليه نصف سدس المال - وهو خمسة أسهم - صار سبعة عشر إلا أربعة أخماس نصيب، فهذا هو الباقي من ثلث مال، فإذا أخرجت منه نصيباً للثاني يبقى سبعة عشر إلا نصيباً وإلا أربعة أخماس نصيب، فاسترجع من النصيب ربع ما بقي من الثلث، وذلك أربعة أسهم وربع سهم إلا ربع نصيب وخمس نصيب، وذلك لأن ربع سبعة عشر إلا نصيباً وإلا أربعة أخماس نصيب هو أربعة وربع إلا ربع المستثنى، وربع النصيب معلوم، وربع أربعة أخماس نصيب خمس نصيب، وذلك معلوم أيضاً.

فإذا استرجعت ذلك فزده على ما بقي من الثلث - وهو ما ذكر - يبلغ أحداً وعشرين سهماً وربع سهم إلا نصيبين وربع نصيب، فإن المستثنى من سبعة عشر نصيب وأربعة أخماس نصيب، وبما استرجعته وهو قدر ربع الباقي ربع نصيب وخمس

نصيب.

فإذا ضمت خمس نصيب إلى أربعة أحاس كان نصيباً كاملاً. فيكون مجموع المستثنى نصيبين وربعاً. فإذا ضمت ذلك إلى ما بقي من المال وهو ثلثاء - لأنك إنَّها أحدث أولاً ربعه، ثم الفصل بينه وبين الثلث وذلك أربعون سهماً من ستين - بلغ المجموع مالاً وسدس ثمن مال. لأن نصيبين وربيع نصيب، فإن واحداً وربعاً سدس ثمن ستين؛ لأن ثمنها سبعة ونصف وسدسها واحد وربيع وذلك يعدل أنصباء البين الستة

فإذا عبرت المستثنى منه بالمستثنى، وردت على معادله مثله صار ذلك مالاً وسدس ثمن مال، يعدل ثمانية أنصباء وربيع نصيب؛ فينتهي الحال إلى أموال تعدل عدداً وهي الثانية من المفردات.

وطريق استخراج معادل المال الضرب بأن تضرب جميع ما معك في أجزاء المال، ثم تجعل حاصل الضرب هو المال والنصيب هو ما معك من أجزاء المال وما معها بالقلب والتحويل على ما أرشد إليه في العاشرة والثالثة عشر.

وإن شئت استخرجته بالضرب والقسمة، بأن تبسط المال من حنس ما معه من الكسر وهو سدس ثمن، وبمخرجه مضروب ستة في ثمانية وذلك ثمانية وأربعون، فيكون المجموع تسعة وأربعين، فاضرب أجزاء المال من ذلك - وهي ثمانية وأربعون - في ثمانية وربيع يبلغ ثلاثمائة وستة وتسعين، ثم اقسم حاصل الضرب على مجموع أجزاء المال مع الكسر الذي معه يخرج ثمانية وأربعة أسباع سبع، وذلك معادل المال من ثمانية وربيع.

فإذا بسطتها من جسس الكسر بلغ المجموع ثلاثمائة وستة وتسعين؛ لأن مخرج الكسر تسعة وأربعون، وقد علم أن النصيب من ذلك تسعة وأربعون؛ لأن ذلك هو الواحد من عدد الأنصباء، أعني ثمانية وسبع سبع.

وهذا الطريق يستخرج معادل المال فيها إذا عُدل ما فوق المال الواحد عدداً
مثلاً إذا كان مالان ورُبع يعادل ثمانية عشر، فبسط المالين من جنس الكسر يبلغ
المجموع تسعة، ثم اضرب أجزاء المال منها - وهي أربعة - في ثمانية عشر تبلغ اثنين
وسبعين، فاقسمها على تسعة فالخارج ثمانية وهي معادل مال.

ولو كان معادل مالين ورُبع ستة عشر وثلاثاً، ضربت أربعة في ستة عشر وثلاث
يبلغ خمسة وستين وثلاثاً، فإذا قسمتها على تسعة فالخارج سبعة وتسعان وثلاث تسع
وذلك معادل المال.

وإن شئت أن تستخرج معادل المال في مسألة الكتاب بالنسبة كما تستخرجه
بالنسبة في الفرض الأول، فإنك إذا بسطت مالين ورُبعاً كان تسعة أجزاء المال منها
أربعة فإذا نسبتها إلى التسعة كانت أربعة أضعاف، فمعادل المال أربعة أضعاف ثمانية
عشر وذلك ثمانية. فنقول: في مسألة الكتاب إذا بسطت المال من جنس ما معه من
الكسر - وهو سدس ثمن - كان المجموع تسعة وأربعين، فإذا نسبت أجزاء المال إليها
- وهي ثمانية وأربعون - كانت ستة أسباع وستة أسباع سبع، فخرج معادل المال من
ثمانية ورُبع ستة أسباع ذلك وستة أسباع سبعة

وامتحنه أنك إذا ضربت ثمانية ورُبعاً في مخرج الكسر وهو سبع سبع - أعني
تسعة وأربعين - حصل أربعائة وأربعة ورُبع، فإذا قسمتها على سبعة خرج بالقسمة
سبعة وخمسون وخمسة أسباع ورُبع سبع، وذلك هو سبع حاصل الضرب، فإذا أخذت
حصّة المال من ذلك - أعني ستة أسباع وستة أسباع سبع - كان ثلاثمائة وستة وتسعين.
ومعادل سدس ثمن المال ثمانية ورُبع، فإنك إذا قسمت أربعائة وأربعة ورُبعاً
على ثمانية ورُبع خرج تسعة وأربعون معادل مال منها ثمانية وأربعون، ومعادل سدس
ثمن المال واحد منها، وذلك ما ذكر.

واعلم أن المشار إليه بـ (ذلك) في قول نصف: (ما ضرب ذلك في مخرج المال)

وامتنعاه أن يأخذ ربع المال وهو تسعة وتسعون، وتنقص منه نصيباً وهو تسعة وأربعون يبقى خمسون، وتخرج خمسها عشرة أسهم، فتكون الوصية الأولى تسعة وخمسين سهماً، انقصها من ثلث المال وهو مائة واثنان وثلاثون سهماً، يبقى من الثلث ثلاثة وسبعون سهماً، فأخرج منه نصيباً للثاني يبقى أربعة وعشرون سهماً، استثنى ربع ذلك ستة أسهم، يبقى من النصيب ثلاثة وأربعون سهماً وهي الوصية الثانية

والوصيتان مائة سهم وسههما، إذا أخرجتهما من المال يبقى مائتان وأربعة وتسعون للبين السبعة، لكن وأحكم تسعة وأربعون.

هـ: لو أوصى له بمثل نصيب أحد بنيه الثلاثة. ولآخر بثلث ما بقي من الثلث، ولآخر بدينهم، فاجعل المال تسعة دراهم وثلاثة أنصباء، فادفع إلى الموصى له الأول نصيباً، وإلى الثاني والثالث درهين بقي سبعة ونصيبان، ادفع نصيبين إلى اثنين، يبقى سبعة للابن الثالث.

فالنصيب سبعة والمال ثلاثون،

هو ثمانية وربع، وأرد به (مخرج المال) هي أجزاءه بعد بسطه من جنس الكسر وذلك هو مخرج الكسر، فأطلق عليه مخرج المال توسعاً، وقوله (وامتنعاه أن يأخذ ربع المال وهو تسعة وتسعون...) ظاهر بعد ما حققناه.

قوله: (الخامس: ولو أوصى له بمثل نصيب أحد بنيه الثلاثة، ولآخر بثلث ما يبقى من الثلث، ولآخر بدينهم. فاجعل المال تسعة دراهم وثلاثة أنصباء، فادفع إلى الموصى له الأول نصيباً، وإلى الثاني والثالث درهين بقي سبعة ونصيبان، ادفع نصيبين إلى اثنين يبقى سبعة للابن الثالث فالنصيب سبعة والمال ثلاثون).

إنما جعل المال ثلاثة وتسعة دراهم ، لأنه لا بد أن يكون ثلث المال مجموع

فإن كانت الوصية الثالثة درهين فالنصيب ستة ومال سبعة وعشرون.
و: لو أوصى له بثلاث ماله، ولآخر بمائة، ولثالث بتمام الثلث على
المائة، ولم يزد الثلث على مائة بطلت وصية التمام، وإن زاد على المائة وأجاز
الورثة مضت الوصايا.

ولو كان له ثلاثمائة فأوصى له بخمسين، ولآخر بتمام الثلث، فلكل
منها خمسون، فإن رد الأول وصيته فللثاني خمسون.
ولو أوصى للأول بمائة فلا شيء للثاني، سواء رد الأول أو أجاز

نصيب وعدد له ثلث، ولما كانت الوصية الثالثة درهماً جعل ذلك العدد دراهم، ولما ظهر
أن النصيب سبعة علم أن المال ثلاثون؛ لأنه مجموع ثلاثة أنصاء وتسعة دراهم
قوله: (فإن كانت الوصية الثالثة درهين فالنصيب ستة، والمال سبعة
وعشرون).

وذلك لأنك تدفع من الثلث نصيباً إلى الموصى له لأول، ودرهماً - ثلث الباقي -
إلى الموصى له الثاني، ودرهين إلى الثالث، تبقى ستة دراهم ومصبيان، فادفع
النصيبين إلى اثنين يبقى ستة دراهم للآخرين، فبطلت النصيب ستة، فثلاثة
أنصاء وتسعة دراهم سبعة وعشرون، ولو كانت الوصية الثالثة ثلاثة دراهم وأجازوا
فالمال أربعة وعشرون.

قوله: (السادس: لو أوصى له بثلاث ماله، ولآخر بمائة، ولثالث بتمام
الثلث على المائة، ولم يزد الثلث على المائة بطلت وصية التمام، وإن زاد على
مائة وأجاز الورثة مضت الوصايا. ولو كان له ثلاثمائة فأوصى له بخمسين،
ولآخر بتمام الثلث، فلكل منها خمسون، فإن رد الأول وصيته فللثاني
خمسون، ولو أوصى للأول بمائة فلا شيء للثاني، سواء رد الأول أو أجاز).
لو أوصى له بثلاث ماله، ولآخر بمقدار ثلث زائد على المائة، فإن لم يزد

ز: لو أوصى لزيد بالنصف، ولآخر بالربع، وقال: لا تقدموا أحدهما على الأخرى، فالأقوى عندي مع عدم الإجازة بسط الثلث على نسبة الجزئين فالفريضة من تسعة، ومع الإجازة من أربعة، فإن أجازوا لأحدهما خاصة ضربت مسألة الرد في مسألة الإجازة، وأعطيت المجاز له سهمه من مسألة الإجازة مضروباً في مسألة الرد، والمردود عليه سهمه من مسألة الرد مضروباً في مسألة الإجازة.

ولو أجاز بعض الورثة لها دون البعض، أعطيت المجيز سهمه من

الثلث على مائة، كأن كان المال ثلاثمائة لم يصلح الوصية الثانية التي هي مقدار التمام، إذ لا تمام هنا، بخلاف لو زاد كأن كان المال أربعمائة، فإنه إذا أجاز الورثة أعطى الموصى له الثاني فضل الثلث على مائة.

ولو كان له ثلاثمائة، فأوصى لزيد بحمسين، ولآخر بتمام الثلث، فلكل من الموصى لها خمسون، فإن تمام الثلث حمسون فإن رد الأول وصيته فالوصية الثانية بحالها، فالثاني حمسون، ولو أوصى في هذا الفرص بمائة، ولآخر بتمام الثلث فلا شيء للثاني، إذ المائة هي تمام الثلث فلا تنم له ورأها، سواء قبل الأول وصيته أو ردها.

قوله: (السابع: لو أوصى لزيد بالنصف، ولآخر بالربع، وقال: لا تقدموا أحدهما على الأخرى، فالأقوى عندي مع عدم الإجازة بسط الثلث على نسبة الجزئين، فالفريضة من تسعة ومع الإجازة من أربعة، فإن أجازوا لأحدهما خاصة ضربت مسألة الرد في مسألة الإجازة، وأعطيت المجاز له سهمه من مسألة الإجازة مضروباً في مسألة الرد، والمردود عليه سهمه من مسألة الرد مضروباً في مسألة الإجازة. ولو أجاز بعض الورثة لها دون البعض أعطيت المجيز سهمه من مسألة الإجازة مضروباً في مسألة

مسألة الاجازة مضروباً في مسألة الرد، ومن لم يحجز سهمه من مسألة الرد مضروباً في مسألة الاجازة وقسمت الباقي من الوصيتين على ثلاثة.

الرد، ومن لم يحجز سهمه من مسألة الرد مضروباً في مسألة الاجازة وقسمت الباقي بين الوصيتين على ثلاثة).

إذا أوصى بجزأين أو أجزاء من المال، فإن أجاز الورثة فلا بحث، وإن لم يجزوا وضاق الثلث عن الوصيتين، ولم تكن الوصية الثانية رجوعاً عن الأولى، قدمت السابقة على ما تقدم.

فإن نص على عدم التقديم فالأقوى عند المصنف بسط الثلث على نسبة الجزأين؛ لأن الموصي لما نص على عدم التقديم لم يكن لاحداهما أولوية على الأخرى فإذا كانت إحدى الوصيتين النصف والأخرى الربع جمعتهما فبلغتا ثلاثة أرباع، فإذا بسطت الثلث عليها أصاب وصية النصف تسعاً ووصية الربع تسع، فتكون الفريضة من تسعة.

ويحتمل قسمة الثلث عليها على حكم الدعاوى، فيدفع إلى الموصي له بالنصف الثلث من ما زاد على الربع - وهو نصف سدس - لعدم تراحم الوصيتين فيه، ويبقى ربع يقسم بين الوصيتين؛ لتراحمها فيه ولا أولوية.

وتصح من أربعة وعشرين مخرج الثمن ونصف السدس، ويضعف بأن في ذلك تقديماً لوصية النصف بنصف سدس وقد نهى عنه لموصي، فيكون ما قواه المصنف أقوى.

وينخرج من اطلاق قول الشيخ في الخلاف فيها إذا أوصى بجميع ماله لواحد، ولآخر بثلث ماله وأجاز الورثة، أن الأول يأخذ جميع المال، وتبطل الأخيرة إذ لا محل لها. ومن قوله فيه : إذا بدأ بوصية الثلث وأجازوا فلصاحبها الثلث وللآخر الثلثان، بطلان وصية الرابع إذا بدأ بوصية النصف ولم يجزوا، لأنها بالنسبة إلى الثلث كالجميع،

ولو كان ماله ثلاثة آلاف، فأوصى له بعبد يساوي خمسمائة، ولآخر

والثالث في كل المال^(١) ويضعف بأنه، إذا نص على عدم التقديم امتنع المحكم بالبطالان في واحدة منها.

وما ذكره الشيخ في العرصين إما يتم إذا لم يكن نص على عدم التقديم، أما معه: فعلى ما اختاره المصنف يجب تعسيف المال على أربعة؛ لأنك إذا جمعت الوصيتين كانتا مالاً ورهماً، فإذا بسطت ذلك كان أربعة، وعلى احتمال قسمة الدعاوى يعطى صاحب الكل الثلثين، ويقسم الثلث بينه وبين الموصى له بالثلث.

إذا عرفت ذلك فاعلم أنه إذا أجاز الوارث في الفرض المذكور في الكتاب فالقربضة باعتبار الوصيتين من أربعة هي مخرج الربع، فإن مخرج النصف داخل، للورثة ربع يدفع إليهم على حسب حالهم، فإن احتيج إلى قسمته فلا بد من عمل آخر، وإن احتازوا لأحدهما دون الآخر صرف مسألة الرد - تسعة - في مسألة الاجازة - أربعة - تبلغ ستة وثلثين، وأعطيت المحتاز له سهمه من مسألة الاجازة مضروباً في مسألة الرد، فلو كان صاحب النصف أعطيته ثمانية عشر، وأعطيت المردود عليه سهمه من مسألة الرد مضروباً في مسألة الاجازة فلو كان صاحب الربع دفعت إليه أربعة.

ولو أجاز بعض الورثة لهم دون البعض، أعطيت المجهز سهمه من مسألة الاجازة مضروباً في مسألة الرد، ومن لم يجز بالعكس، وقسمت الباقي بين الوصيتين على ثلاثة، فلو كان له إيمان في الفرض المذكور وأجاز أحدهما مسألة الاجازة ثمانية، ومضروبها في تسعة اثنان وسبعون، للمجهز سهم من مسألة الاجازة مضروب في تسعة، وللآخر ثلاثة من مسألة الرد مضروبة في ثمانية أربعة وعشرون، يبقى تسعة وثلثون، لنفي النصف ستة وعشرون، وللآخر الباقي

قوله: (ولو كان ماله ثلاثة آلاف فأوصى له بعبد يساوي خمسمائة،

بدار تساوي ألفاً، ولثالث بخمسائة، ومنع من التقديم وردّ الورثة، فلكل واحد منهم نصف ما أوصى له به.

ح: لو أوصى له بنصف ماله، ولآخر بثلثه، ولآخر بربعه على سبيل العول، من غير تقديم ولا رجوع، فقد بينّا أن الوجه عندنا الصحة مع اجازة الورثة فيحتمل حينئذٍ قسمة المال على ثلاثة عشر سهماً، للموصى له بالنصف ستة، وبالثالث أربعة، وبالربع ثلاثة وأعطاه صاحب النصف خمسة وثلاثي سهم، وصاحب الثلث ثلاثة وثلاثي سهم، وصاحب الربع سهمين وثلاثي سهم، لأن صاحب النصف يفضل صاحب الثلث بسهمين من اثني عشر فيدفعان

ولآخر بدار تساوي ألفاً، ولثالث بخمسائة ومنع من التقديم وردّ الورثة، فلكل واحد منهم نصف ما أوصى له به).

إذا أوصى بما يريد على الثلث، كما لو أوصى بعدد يساوي خمسمائة، ولآخر بدار تساوي ألفاً، ولثالث بخمسائة، ونصّ على عدم لتقديم، فطريق القسمة مع ردّ الورثة أن تنظر إلى ما راد من جملة الوصايا على الثلث، وتنقص بذلك النسبة عن نصيب كل واحد من الموصى لهم، والرائد هنا ألف هو نصف، فترد كل واحد من الموصى لهم إلى نصف ما أوصى له به، ولو كان ثلث ماله خمسمائة ردت كلاً منهم إلى ربع الوصية.

قوله: (ولو أوصى له بنصف ماله، ولآخر بثلثه، ولآخر بربعه على سبيل العول، من غير تقديم ولا رجوع، فقد بينّا أن الوجه عندنا الصحة مع اجازة الورثة، فيحتمل حينئذٍ قسمة المال على ثلاثة عشر سهماً، للموصى له بالنصف ستة، وبالثالث أربعة، وبالربع ثلاثة، وأعطاه صاحب النصف خمسة وثلاثي سهم، وصاحب الثلث ثلاثة وثلاثي سهم، وصاحب الربع سهمين وثلاثي سهم؛ لأن صاحب النصف يفضل صاحب الثلث بسهمين من اثني

إليه، وهما يفضلان صاحب الربع كل واحد منها سهم فيأخذانه، فيبقى ثمانية بينهم أثلاثاً، فتصح من ستة وثلاثين، لصاحب النصف سبعة عشر، والثالث أحد عشر، والرابع ثمانية.

عشر فيدفعان إليه، وهما يفضلان صاحب الربع كل واحد منهم بسهم فيأخذانه، فتبقى ثمانية أسهم بينهم أثلاثاً، فيصح من ستة وثلاثين، لصاحب النصف سبعة عشر، والثالث أحد عشر، والرابع ثمانية).

لو أوصى بصف ماله، وآخر بثلثه، وآخر بربعه على سبيل العول، أي على وجه يقسم المال على الأجزاء المذكورة بالنسبة مريداً عدم تقديم بعض على بعض، وعدم الرجوع عن شيء من الوصايا، فقد ذكر المصنف أنه قد بين أن الوجه الصحيح مع إجازة الورثة، ولم يسبق في كلامه لذلك ذكر، إلا أن يريد بالبيان ما يلزم من قوله في المسألة السابقة (فالأقوى عندى مع عدم الإجازة بسط الثلث على نسبة الخزان)، فإن ذلك يستلزم العول بالصحة، إلا أن إطلاق البيان على هذا القدر لا يخلو من توسع، ويمكن أن يريد تبين ذلك في كتاب آخر، وهو بعيد.

ثم إن الظاهر من العبارة أن في المسألة قولاً بالبطلان، ولعله يريد به ما يقتضيه قول الشيخ في الخلاف من بطلان الوصية بالزائد على جميع المال^(١)، وتقبيده الصحة بإجازة الورثة غير واضح، بل تصح الوصايا أجازوا أم لا، كما في المسألة التي قبل هذه، ويحيى في المسألة احتمالان.

إذا عرفت ذلك فوجه الصحة عموم قوله تعالى: ﴿فَمَنْ هَدَاهُ سَبْعًا﴾ الآية^(٢)، وأن هذه وصية صدرت من أهله في محلها، ولا مانع من صحتها إلا زيادتها على المال وذلك لا يصلح للمانة، إذ حكمه وجوب البسط، فمع إجازة الورثة يقسم المال كله على الوصايا، فيحتمل قسمته على ثلاثة عشر، لوجوب التقسيط بالنسبة، كما في

(١) الخلاف ٢: ٢٤٨ مسألة ١٠ كتاب الوصايا

(٢) البقرة: ١٨٩

الشركاء وأرباب الديون؛ لأن ذلك هو المعقول من معنى العول. ويحتمل الحمل على الدعاوى، فيحتصر الأكثر نصيباً بها بفضل من نصيبه عن الأدون منه ويقسم بينهم ما سواه، قدر النصف بفضل صاحب الثلث بسهمين من اثني عشر - وهي مخرج النصف والثلث والرابع - لأن التفاوت بين النصف والثلث بسدس وهو سهمان من اثني عشر، فيحتص بهما.

وكل واحد من صاحب النصف والثلث بفضل صاحب الربع بنصف سدس، (هو التفاوت بين الثلث والرابع، وذلك سهم من اثني عشر فيحتصان بهما، فيبقى من جميع المال ثمانية أسهم)^(١)، وكل منهم يطلب ثلاثة هي قدر الربع، فالموصى له بالربع يطلبها؛ لأنها وصية.

وصاحب الثلث يطلب ستة الثلث وهي ثلاثة، لأن معه سهماً فإن مجموع الثلث أربعة، وصاحب النصف معه ثلاثة فيطلب ثلاثة أخرى؛ لأن النصف ستة؛ فتقسم الثمانية بينهم أثلاثاً لكل سهمان وثلاثا سهم، فيصيب صاحب النصف خمسة وثلثي سهم وصاحب الثلث ثلاثة وثلثي سهم، وصاحب الربع اثنين وثلثي سهم، ويصح من ستة وثلاثين يضرب مخرج الثلث في اثني عشر.

هذا إذا أحرار الورثة، فإن لم يجبروا فلاحتيان آتيان في الثلث، فإن الوصايا في الثلث مع زيادتها عليه وعدم الإحالة كحاله بنسبة إلى جميع المال مع الزيادة عليه والإجازة.

ويضعف الاحتمال الثاني بأن المسعة في الدعاوى للتكافؤ بين المتداعيين في اليد الدالة على الملك والحجة، وذلك متفق في وصية، إذ لا دعوى ولا يد لواحد من الموصى لهم ولا ملك، وإنما اشتركوا في سبب الاستحقاق وتفاوتوا في القدر، وقد ضاق المال فوجب التقييط عليهم بحيث يورع المال على نسبة الاستحقاق

(١) لم ترد في النسخة المخطئة (ض)

ط: لو أوصى له بنصيب أحد ولديه، ولآخر بنصف الباقي وأجازا
فالفريضة من خمسة؛ لأن للأول نصيباً، يبقى مال إلا نصيباً للثاني نصفه
يبقى نصف مال إلا نصف نصيب يعدل نصيبين.
فاذا جبرت وقابلت بقي نصف مال يعدل نصيبين ونصفاً، فالمال
يعدل خمسة، للأول سهم يبقى أربعة للثاني نصفها، ولكل ابن سهم.
ولو لم يميزا بطلت الثانية، وكان المال اثلاثاً.

وكذا النقصان لعدم الأولوية، بل لعائل أن يقول إن الاحتمال لثاني لا يأتي
في هذا العرص أصلاً، لأن المروص في كلام المصنف أن الوصية المذكورة مقيدة
بكونها على سبيل العول، ولا معنى للعول إلا توريع المال على نسبة الحقوق مع
قصوره عنها، بحيث يكون الحرمان على سبيلها نضد
ومع تعيين الوصية في كلام الموصي بذلك فكيف يحىء الاحتمال الثاني؟ اللهم
إلا أن يقال: إن مراد المصنف بالعول ما فسر به من قوله من غير تقديم ولا رجوع،
لا التوريع للمال على نسبة الحقوق بحيث يكون الحرمان على سبيلها، لكن هذا بعيد
جداً إذ لا يهم من العول إلا ما ذكرناه.

واعلم أن المصنف قد ارتكب محارفي قوله (وهما يفصلان صاحب الربع كل
واحد منهم بسهم) لأن حقه أن يكون الصغير في قوله، (مهم) صير نسبة، والأمر في
ذلك سهل

قوله: (التاسع: لو أوصى له بنصيب أحد ولديه، ولآخر بنصف
الباقي، وأجازوا فالفريضة من خمسة؛ لأن للأول نصيباً يبقى مال إلا نصيباً
لِلثاني نصفه يبقى نصف مال إلا نصف نصيب يعدل نصيبين، فإذا جبرت
وقابلت بقي نصف مال يعدل نصيبين ونصفاً، فالمال يعدل خمسة، للأول سهم
يبقى أربعة، للثاني نصفها ولكل ابن سهم، ولو لم يميزا بطلت الثانية وكان
المال أثلاثاً).

اعلم ان في عبارة المصنف النحوري مرس، أحدهما قوله (واجازوا)؛ لأن مرجع التصير مثنى، والآخر في قوله (لو أوصى له بنصيب أحد ولديه)، فإن مراده الوصية بمثل النصيب؛ لأنه ذكر في الوصية بالنصيب اثنالين، أحدهما البطلان ولم يرجع واحدا منها.

والمرص ينقسم إلى ثلاثة أقسام؛ لأن لولدين اما أن ينجرا، أو يردها، أو ينجيز أحدهما ويرد الآخر.

فإن أجرا فالمسألة دورية إذ لا يعرف من النصيب - وهو الوصية الأولى - إلا بعد الوصية الثانية، ولا يعرف نصف مما يهيء أعني الوصية الثالثة - إلا بعد النصيب.

ويستخرج بالخبر والمقابلة، فيصح من حصة، لأن تأخذ للموصى له الأول نصيباً من المال كله فيبقى مال إلا نصيباً، ولدي نصفه، يبقى نصف مال إلا نصف نصيب بعد نصيبين للولدين، فإذا جبرت نصف مال إلا نصف نصيب بنصف نصيب وردت على معادله مثله، كان نصف من يعدل نصيبين ونصفاً، فالمال كله يعدل خمسة هي الفريضة، للأول سهم يبقى أربعة، لثاني نصفها اثنان، ولكل ابن سهم.

ويستخرج بالحشو ايضاً، فإنك تزيد سهماً على سهام الولدين، ثم تضرب ذلك في المخرج - وهو اثنان - وتسقط سهم الحشو، يبقى حصة هي المال، والنصيب واحد على ما سبق. وإذا قد عرفت أن المقابلة هي اسقاط المشترك فقول المصنف هنا - فإذا جبرت وقابلت - لا يخفى من تسامح، إذا لا اسقط هنا

وإن لم يجر الولدان بطلت الوصية لديه لوجوب اختصاصها بالثلثين لكل منها ثلث، فيكون النصيب الموصى به للأول ثلثاً؛ لأن الوصية له بمثل نصيب أحد الولدين، فلا يبقى للوصية الثانية شيء، فتكون باطلة لا بحالة

ولو أجاز أحدهما احتمل ضرب ثلاثة في خمسة فللمجيز الخمس، وللآخر الثلث، تبقى سبعة، للأول أربعة، لأنه مع الإجازة يأخذ ثلاثة ومع عدمها خمسة، فإذا أجاز أحدهما نقص منه بالنسبة وللثاني ثلاثة.

ويحتمل أن يكون للأول مثل نصيب المحير؛ لأنه أقل الورثة سهاماً فتصح من خمسة؛ لأن للثاني نصف نصيب المجيز، وللأول مثل نصفه أيضاً وللآخر نصيب كامل فالmaal يعدل نصيبين ونصفاً، فللمجيز واحد من خمسة، ولكل من الموصي لها واحد، وللآخر اثنان، ويضعف بأخذه أكثر من الثلث ويحتمل من سنة لتجديد النقص بعد الوفاة، فلم يكن مراداً للموصي، فيكون للأول الثلث سهماً، ولغير المحير سهماً، وسهم للمحير، وسهم للباقي.

والحق الأول، فكر لكل من المحير والأول ثلاثة، ولغير المحير خمسة، وللثاني أربعة.

قوله: (ولو أجاز أحدهما احتمل ضرب ثلاثة في خمسة، فللمجيز الخمس، ولأخيه الثلث، يبقى سبعة للأول أربعة، لأنه مع الإجازة يأخذ ثلاثة ومع عدمها خمسة، فإذا أجاز أحدهما نقص منه بالنسبة، وللثاني ثلاثة. ويحتمل أن يكون للأول مثل نصيب المحير؛ لأنه أقل الورثة سهاماً، فتصح من خمسة، لأن للثاني نصف نصيب المجيز، وللأول مثل نصفه أيضاً، وللآخر نصيب كامل، فالmaal يعدل نصيبين ونصفاً، فللمجيز واحد من خمسة، ولكل من الموصي لها واحد، وللآخر اثنان، ويضعف بأخذه أكثر من الثلث. ويحتمل من سنة لتجديد النقص بعد الوفاة، فلم يكن مراداً للموصي، فيكون للأول الثلث سهماً، ولغير المحير سهماً، وسهم للمجيز، وسهم للثاني. والحق الأول، لكن لكل من المجيز والأول ثلاثة ولغير المجيز خمسة وللثاني أربعة).

هذا هو القسم الثالث من أقسام المسألة، وهو ما إذا أجاز أحد الولدين وردَّ الآخر وفي حكمه احتمالات ثلاثة:

أحدها: صرب فريضة الاجارة - وهي خمسة - في فريضة الرد - وهي ثلاثة - تبلغ خمسة عشر، فيدفع إلى المجبر سهمه من فريضة الاجارة، وهو واحد مضروباً في فريضة الرد وذلك ثلاثة، هي الخمس من مضروب لعريصتين، وإلى أخيه الراد سهمه من فريضة الرد مضروباً في فريضة الاجارة، وذلك خمسة هي الثلث، عملاً بمقتضى الاجارة والرد بالنسبة إلى كل منهما، يبقى سبعة من خمسة عشر، يدفع إلى الموصى له الأول أربعة.

ووجهه إنه مع الاجارة من الولدين يأخذ ثلاثة مثل نصيب كل واحد منها، ومع ردها يأخذ خمسة هي الثلث، فإذا أجاز أحدهما ورد الآخر حكمنا بتأثير اجارة واحد في نصف التفاوت الحاصل بالاجارتين، فنقصه من الخمسة واحداً باعتبار اجارة واحد، وبقي على الثلاثة واحداً باعتبار رد الآخر فيبقى ثلاثة عن سهامهم، فيدفع إلى الموصى له الثاني، لأنه موخر عن الموصى له الأول، فإن له نصف ما يبقى بعد النصيب، ويشكل ذلك بوجهين:

أحدهما: إن في ذلك تبديلاً للوصية، لأن الوصية للأول بمثل نصيب أحد الولدين، ونصيب الوارث هو ما يصل إليه بالارث من التركة بعد الوصايا، ومع إطلاق الوصية فله مثل نصيب الأقل نصيباً، ولأربعة ليست مثل نصيب واحد منها.

الثاني: إن هذا الحكم مبني على أن تأثير مجموع الاجارة - وهي اجارة الولدين - في تفاوت سهمين من خمسة من أصل خمسة عشر، مضروب فريضة الاجارة في فريضة الرد، يقتضي تأثير اجارة واحد في تفاوت واحد، وهو ممنوع.

ولم لا يجوز أن يكون المقتضي لا يستحق كل من السهمين هو ردهما من حيث هو كذلك، وقد انتهى باجازه واحد، إذا المجموع ينتهي بانتفاء أي جزء كان من

أجزائه، فانتفى اصل استحقاقهما، لانتفاء مقتضيه وأصالة عدمه، وقد لحظ المصنف هذا فاختار آخر هذا الاحتمال، ورد هذا الحكم خاصة.

الاحتمال الثاني: ان يكون للموصى له الأول مثل نصيب المجيز؛ لأنه أقل الورثة سهاماً، وقد عرفت سابقاً أن الموصى له بمثل نصيب وارث يستحق مثل نصيب الأقل، وحيث فتصح من حمسة، لأن للموصى له الثاني نصف نصيب المجيز؛ لأن له نصف نصيب الولدين لو أجازا، فإذا أجاز واحد كان له نصف نصيبه. وقد عرفت أن للأول مثل نصف هذا النصيب، لأنه يستحق مثل ما يصل إلى المحيز بالارث، وإما يرث نصف النصيب المذكور، وللولد الآخر نصيب كامل، فالمال كله يعدل نصيباً وصلاً، فلذا بسطته كان حمية، لكل من المحيز والموصى له الأول والثاني واحداً، وللرأد سهران، ويضعف بأمرين

أحدهما: ما ذكره المصنف، وهو أن ذلك يستلزم أن يأخذ أزيد من الثلث، وهو باطل؛ لأن أقصى استحقاقه الثلث، فإن ثلث التركة مع الوصية لا اختيار للورثة فيه. فإذا كانا ابين كان لكل منهما ثلث من الثلثين الباقيين، فإجازة أحدهما تؤثر في نصيبه، ورد الآخر يقتضي توفير نصيبه عليه لا استحقاق شيء زائد عليه

الثاني: إن الموصى له ثلث لا يستحق نصف نصيب المجيز، إما يستحق نصف الباقي مع الإجازة، وقد عدت أن المراد بالباقي ما يبقى بعد نصيب الموصى له الأول، الذي هو مثل نصيب الوارث فنصيب الوارث هو ما كان بعد الوصية الثانية أيضاً، فكيف تكون الوصية الثانية نصفه؟

فإن قيل: هي النصف على تقدير الرد

قلنا: إن كان المراد بالرد ردها معاً، فنصيب هو المماثل لنصيبها الحاصل بعد الوصيتين لا الأقل، إذ لا أقل حيث، وإن كان المراد رد واحد فقد، عرفت أن الوصية الثانية لا يتصور كونها نصفه، كما أنها مع الإجازة منها لا تكون نصف

النصيبين.

الاحتمال الثالث، أن تكون المسألة من ستة للموصى له الأول الثلث سهمان، والغير المجيز سهمان، وللمجيز سهم، وللموصى له ثاني سهم. ووجهه. إن الوصية بمثل نصيب أحد الولدين، المتبادر منها المائل للنصيب المستحق له بأصل الشرع عند الوصية وعند الوفاة، والمستحق لكل من الوارثين حينئذ هو الثلث، ولذلك حُجِرَ على الموصى فيها ونقص نصيب المجيز عن الثلث بسبب إجابة طارئ بعد الوفاة، فلا يكون مراداً للموصى، فلا يقتضي نقصان نصيب الموصى له الأول فيكون له الثلث. وكذا غير المجيز، وللموصى له الثاني نصف مُدَّتِي بآخِرة المجيز وللمجيز النصف الآخر، فتصرب ثلاثة في مخرج النصف يبلغ ستة.

وصفه ظاهر، فإن نصيب الوارث هو المستحق بعد الوصايا، ثم إنه كيف تجتمع رادة الموصى اخراج الوصية الثانية، وعدم رادة النصيب المنعقد بالاجارة، فإن صحتها بدون الاجارة ممتنع، على أن المجيز يجب أن يأخذ نصيبه من فريضة الاجارة مضروباً في فريضة الرد، وذلك في هذا العرص الخمس، وعلى هذا الاحتمال فهو السادس.

ولصنف الاحتمالات كلها - سوى الأول - اختار المصنف الأول مصرحاً بأنه الحق، إلا في نصيب الموصى له الأول، فاختر أن له مثل سهم المجيز؛ نظراً إلى قوه مدركه، وهذا في الحقيقة احتمال معايير للاحتتمالات كلها، وإن أطلق عليه الأول توسعاً.

واعلم أنه على ما سياتي إن شاء الله تعالى في الفرض الذي بعد هذا، من أنه على الاحتمال الثالث يجيء احتمالان، فهما محيى احتمالان أيضاً. أحدهما ما سبق، ولثاني، أن لكل من الموصى له الأول وغير المجيز الثلث، وللمجيز الخمس، وهو سهم من فريضة الاجارة مضروباً في فريضة الرد، وباقى وهو سهمان للموصى له الثاني، ويصح من خمسة عشر، وهذان الاحتملان وإن لم يكونا يظهران للاحتتمالين المذكورين

ولو أوصى له بمثل نصيب أحد أولاده وهم ثلاثة، ولآخر بثلاث ما يبقى من جميع المال بعد إخراج النصيب، فطريقه أن تقدر جميع المال ثلاثة أسهم ونصيباً مجهولاً والنصيب المجهول للموصى له بالنصيب، وسهم للموصى له بالثلاث بقي سهمان لا ينقسمان على ثلاثة، تضرب ثلاثة في ثلاثة تصير تسعة ونصيباً مجهولاً، فالنصيب المجهول للموصى له بالنصيب، بقي تسعة، ثلاثة للموصى له بالثلاث، ولكل ابن سهمان، فظهر أن النصيب المجهول سهمان.

فالمسألة من أحد عشر سهماً للموصى له بالنصيب، وثلاثة للموصى له بالثلاث، ولكل ابن سهمان.
أو نقول: ندفع إلى الموصى له الأول نصيباً، يبقى مال إلا نصيباً، ندفع ثلثه إلى الثاني وهو ثلث مال إلا ثلث نصيب، يبقى ثلثا مال إلا ثلثي نصيب تعدل ثلاثة انصباء الورثة.

هناك، إلا أنها آتيان لا محالة

قوله: (ولو أوصى له بمثل نصيب أحد أولاده وهم ثلاثة، ولآخر بثلاث ما يبقى من جميع المال بعد إخراج النصيب، فطريقه: أن تقدر جميع المال ثلاثة أسهم ونصيباً مجهولاً، والنصيب المجهول للموصى له بالنصيب، وسهم للموصى له بالثلاث، بقي سهمان لا يستقيمان على ثلاثة، يضرب ثلاثة في ثلاثة يصير تسعة ونصيباً مجهولاً، فالنصيب المجهول للموصى له بالنصيب، بقي تسعة: ثلاثة للموصى له بالثلاث، ولكل ابن سهمان - إلى قوله - أو نقول: ندفع إلى الموصى له الأول نصيباً يبقى مال إلا نصيباً، ندفع ثلثه إلى الثاني - وهو ثلث مال إلا ثلث نصيب - يبقى ثلثا مال إلا ثلثي نصيب، يعدل

فإذا جبرت وقابلت بقي ثلثا مال يعدل ثلاثة أنصباء وثلثي نصيب،
فإذا اكملت المال بقي مال يعدل خمسة أنصباء ونصفاً.
فإذا بسطت من جنس الكسر بقي المال أحد عشر والنصيب
ثان، هذا مع اجازة الورثة.

ولو لم تجز الورثة فالغريضة من تسعة لكل ابن سهران، وللموصى
له بالنصيب سهران، وللآخر سهم؛ لأننا ندفع إلى الأول نصيباً، وإلى الثاني
تمام الثلث، يبقى ثلثا مال يعدل ثلاثة أنصباء، فالثلث نصيب ونصف، فالمال
بعد البسط تسعة والنصيب سهران

ثلاثة أنصباء الورثة فإذا حشرت وقابلت بقي ثلث مال يعدل ثلاثة أنصباء
وثلثي نصيب، فإذا اكملت المال بقي مال يعدل خمسة أنصباء ونصفاً، فإذا
بسطت من جنس الكسر بقي المال أحد عشر والنصيب اثنان، هذا مع
اجازة لورثة. ولو لم تجز الورثة فالغريضة من تسعة لكل ابن سهران،
وللموصى له بالنصيب سهران وللآخر سهم، لأننا ندفع إلى الأول نصيباً،
وإلى الثاني تمام الثلث، يبقى ثلثا مال يعدل ثلاثة أنصباء، فالثلث نصيب
ونصف، فالمال بعد البسط تسعة والنصيب سهران

لو أوصى له بمثل نصيب أحد أولاده وهم ثلاثة، وآخر بثلث ما يبقى من جميع
المال بعد اخراج النصيب، فإذا أن يجز الورثة جميعهم، أولاً يجزوا أو يجيز واحد منهم،
فهذه أقسام ثلاثة ذكرها المصنف ولم يذكر غيرها مع أن هناك تسماً رباعاً، وهو أن يجيز
ثان ويرد واحد.

فإن أحبروا فالمسألة دورية، لتوقف معرفة النصيب على معرفة الوصية،
وبالعكس ولاستحراجها طرق، منها طريق العشو وهي ظاهرة، ولم يذكر المصنف
سوى طريقين، طريق لنصيب والسهم، وطريق الجبر، والعمل بهما ظاهر، وفي قوله:

ولو أجاز أحدهم ضربت على الاحتمال الأول تسعة في إحدى عشر، ثم ثلاثة في المجتمع يصير مائتين وسبعة وتسعين، للأول اثنان وستون، وللثاني تسعة وأربعون، وللمجيز أربعة وخمسون، ولكل ابن من الآخرين ستة وستون.

وعلى الثاني من أحد عشر؛ لأننا نجعل المال تسعة ونصيباً، وبأخذ

(فإذا جبرت وقابلت) تجوز قد نهى عليه مراراً

ولو لم يميزوا فظاهر عبارة المصنف أن المسألة دورية، حيث أنه فرض النصيب مجهولاً، وساق استخراجها بطريق التنصيب إلى آخره - وليس كذلك، فإن الثلثين بين الورثة أثلاثاً لكل كسبان، وللموصى له الأول مثل أحدهم، وللثاني ما سقى وهو تسع. ولا تتوقف معرفة أنصاء الورثة على الوصايا لما عرفت من أن لهم الثلثين، والأمر ظاهر.

واعلم أن المصنف إنما ذكر هذه المسألة في ديل التاسعة؛ لأن العرض الأقصى منها هو بيان حكم ما إذا أجاز واحد من الورثة، وتخرج ذلك على الاحتمالات المذكورة في التاسعة، فكأنها من منماتها، حتى أنه لو قال ولو كان البين ثلاثة وأوصى بمثل نصيب أحدهم، ولآخر بثلاث ما يبقى من المال، فإن أجازوا فكذا وإن لم يميزوا فكذا وإن أجاز واحد اطردت لاحتالات الثلاثة، فظهر كونه من منماتها أكمل ظهور.

قوله: (ولو أجاز أحدهم ضربت على الاحتمال الأول تسعة في أحد عشر، ثم ثلاثة في المجتمع يصير مائتين وسبعة وتسعين، للأول اثنان وستون، وللثاني تسعة وأربعون، وللمجيز أربعة وخمسون، ولكل من الآخرين ستة وستون، وعلى الثاني من أحد عشر؛ لأننا نجعل المال تسعة ونصيباً، وبأخذ

الثاني من نصيب المجيز سهماً، يبقى اثنان، فالنصيب اثنان، ويضعف بها تقدم.

وعلى الثالث للأول تسعة من ستة وثلاثين، وللثاني تمام الثلث ثلاثة، ومن المجيز سهران وله ستة، ولكل من الآخرين ثمانية.

وبحتمل عليه أن يكون للأول ثمان وعشرون من تسعة وتسعين، ولغير المجيز كذلك، وللمجيز ثمانية عشر، وللثاني خمسة عشر وعلى المختار للأول من الثلث ثمانية عشر وباقيه وأربعة من المجيز للثاني، وللمجيز ثمانية عشر، ولكل من الباقيين اثنان وعشرون.

الثاني من نصيب المجيز سهماً، يبقى اثنان فالنصيب اثنان، ويضعف بها تقدم وعلى الثالث للأول تسعة من ستة وثلاثين، وللثاني تمام الثلث ثلاثة، ومن المجيز سهران وله ستة، ولكل من الآخرين ثمانية، وبحتمل عليه أن يكون للأول اثنان وعشرون من تسعة وتسعين، ولغير المجيز كذلك، وللمجيز ثمانية عشر، وللثاني خمسة عشر، وعلى المختار للأول من الثلث ثمانية عشر وباقيه وأربعة من المجيز للثاني، وللمجيز ثمانية عشر، ولكل من الباقيين اثنان وعشرون.

هذا هو القسم الثالث، وهو ما إذا أجاز واحد منهم، وفيه الاحتمالات التي في المسألة السابقة:

لأول أن يكون للمجيز سهمه من فريضة الاجازة، وهي أحد عشر، سهمه فيها اثنان مصروباً في فريضة الرد وذلك تسعة، فيكون له ثمانية عشر من تسعة وتسعين مصروباً إحدى العريضتين في الأخرى، ولكل من الآخرين نصيبه من فريضة الرد، اثنان مصروباً في فريضة الاجازة، فكل منهما اثنان وعشرون، وللموصى له الأول عشرون وثلاثان؛ لأن له حال رد الجميع اثنان وعشرون مثل نصيب أحدهم،

وحال اجازتهم ثمانية عشر، فاجازة الجميع تنقصه أربعة

فعلى هذا اجازة واحد تنقصه ثلث ذلك - وهو واحد وثلث - بناء على أن اجازة البعض مؤثرة بنسبة تأثير اجازة الكل، فمن ثم احتيج إلى ضرب ثلاثه مخرج الثلث - في تسعة وتسعين طلباً لزول الكسر يبلغ مائتين وسبعة وتسعين فمن كان له شيء في الفريضة الأولى أحذه مضروباً في ثلاثة، فللمجبر أربعة وخمسون، ولكل من الابنين الآخرين ستة وستون، وللموصى له الأول اثنان وستون، وللموصى له الثاني ما يبقى وهو تسعة وأربعون، فإنه يجوز باقي ثلثه يصيب الموصى له الأول، وذلك سبعة وثلاثون، ومن نصيب المجبر الباقي

وتنقيحه: إن للموصى له بالنصيب حال اجازة الكل سهمين من فريضة الاجازة - أحد عشر - مضروبين في فريضة الرد، ثم في الثلاثة وذلك أربعة وخمسون، وله حال رد الكل سهمان من فريضة الرد - تسعة - مضروبين في فريضة الاجازة، ثم في ثلاثة وذلك ستة وستون، فله حال اجازة واحد اثنان وستون؛ لأن اجازة الكل تنقصه اثنا عشر، فاجازة الواحد تنقصه أربعة.

وللموصى له الثاني حال اجازة الكل ثلاثة من فريضة الاجازة، مضروبة في فريضة الرد ثم في ثلاثة، وذلك أحد وثلاثون، وحال رد الكل واحد من فريضة الرد مضروباً في فريضة الاجازة ثم في ثلاثة وذلك ثلاثة وثلاثون، فاجازة الكل تزيد ثمانية وأربعين، فاجازة الواحد تزيد ثلثها وذلك ستة عشر، فيكون له ما ذكر.

وحاصل هذا الاحتمال يرجع إلى اعتبار الاجازة من البعض والرد من البعض الآخر، وقد عرفت ما فيه في المسألة السابقة فلا حاجة إلى اعادته.

الاحتمال الثاني، أن يكون للموصى له بالنصيب مثل نصيب المجبر، وللثاني ثلثه، ولكل من الابنين نصيب كامس فيدخلها لدور، لأن للموصى له الأول مثل نصيب المجبر بعد الوصايا كلها، فمعرض جميع المال نصيباً مجهولاً وعدداً له ثلث

وثلثه ثلث؛ لأنه لا بد من انقسامه على البين الثلاثة، ولا بد من أن يكون نصيب المجيز ثلث وذلك تسعة، فيدفع النصيب المجهول للموصى له بالنصيب، ولكل ابن ثلاثة إلا المجيز فإن ثلث نصيبه للموصى له ثلثي سهم يبقى له سهبان، فعرفنا أن النصيب المجهول سهبان، فالمال كله أحد عشر

ويضعف بأن كل واحد من الابن الذين يأخذ أريد من حقه، لأن حق كل واحد على تقدير الرد ثلث الثلثين، إذ لا حق للورث في ثلث المركة مع ستعراق الوصايا إياها فيكون لكل منهم تسعة الأصول هما ثلث الثلثين، وذلك من أحد عشر سهبان وأربعة أنساع فكيف يستحق ثلثه، وإجارة المجيز إنما تقتضي نقصان سهم لا زيادة سهم الآخرين وأيضاً فإن الثاني يجوز مع رد الجميع تسع المال، فكيف يكون له مع إجارة واحد حصة من أحد عشر؟

الاحتمال الثالث: أن يكون للموصى له لأول مثل نصيب من رد، لأن النقص الحاصل بالإجارة طراً بعد الوفاة، فلا يكون مراداً للموصى، وعلى هذا الاحتمال فيحيى احتمالان:

أحدهما: أن يكون له مثل نصيبه على تقدير عدم الوصية الثانية، وذلك ربع الأصل، لأن لكل واحد من البين ثلث الأصل، فإذا أصفا إليها مثل أحدها للموصى له الأول كانت أربعة، فيكون لكل واحد ربع، لأن الموصى قد جمعه بمسألة أحدهم، ولا ينقص عنه بسبب الوصية الثانية، لأن النصيب مقدم عليها بنص الموصي

ولا معنى للتقدم، إلا أن المقدمة تنفذ بمها ويخص النقص بالتأخرة، فحينئذ يكون للموصى له الثاني فصل الثلث على اربع، وهو نصف سدس، ومحرج ذلك اثنا عشر، ويقسم الثلثان بين البين اثلاثاً، ويدفع من سهم المجيز من ذلك ما تعدد فيه الإجارة.

وليس للثلاثين ثلث، فيضرب ثلاثة في ثلثي عشر يبلغ ستة وثلاثين، للموصى له

الأول الربع تسعة، وللتاني تسعة الثلث ثلاثة، ولكل من البنين ثمانية، وتدفع من سهم المحيز إلى الموصى له الثاني سهران، وذلك لأنه أوصى له بثلث الباقي بعد الوصية الأولى وهو تسعة، فإن الباقي بعدها سبعة وعشرون وثلثه ذلك، وقد أخذ تسعة الثلث ثلاثة، فيبقى له ستة في يد كل ابن اثنين، فيدفعان إليه من سهم المحيز خاصة فتكمل له خمسة، وينقص أربعة يرد لابن لاخرين، ونصيب المحيز ستة، وكل من الرادين ثمانية.

ويضعف هذا الاحتمال بأن نصيب الموصى له بالنصيب يجب بمثلته لنصيب أقل الورثة نصيباً بعد الوصايا، فلا يكون الربع

وليس المراد من تقسمة على الوصية الثانية اختياره بدونها، بل يعتبر معها بمثل نصيب الأقل، فإذا علم قدره أخرج من الثلث أولاً وكان النقص بهذا الاعتبار على الوصية الثانية أما اعتباره بدونها بل رائداً على تقدير عدمها، فإن تقديمه عليها لا يقتضيه الاحتمال الثاني من الاحتمالين الآتين.

وعلى الثالث أن يكون للموصى له الأول مثل نصيب غير المحيز من القلتين، ووجهه ما سبق من أن النقص الحاصل بالاجارة طار بعد الوفاة، فلا يعتد في المائلة بين النصيب ونصيب المحيز، وضعفه معلوم.

وعلى هذا فيكون لكل من الردين والموصى له الأول نصيبه من فريضة الرد اثنان مضروباً في فريضة الاجارة، وذلك اثنان وعشرون من مجموع مضروب فريضة الاجارة في فريضة الرد وهو تسعة وتسعون وللمحيز اثنان من فريضة الاجارة مضروباً في فريضة الرد فيكون له ثمانية عشر وللموصى له الثاني خمسة عشر، تسعة الثلث منها أحد عشر، ومن نصيب المحيز أربعة.

وعلى الاحتمال الرابع المختار عند المصنف يخرج الثلث للوصايا، للأول منه مثل نصيب المحيز؛ لأنه أقل أنصباء الورثة، وهو مضروب سهمين من أحد عشر في

ولو قال: إن لم يجر الورثة فلا تقديم لأحدهما، فالوجه عندي الجواز ويحصل العول فيقسم الثلث على نسبة الاجازة، فنجعل المال ثلاثة أسهم، الثلث للموصى لها لا ينقسم على خمسة، وسهتان للورثة لا ينقسم على ثلاثة، نضرب ثلاثة في خمسة، ثم ثلاثة في المجتمع يصير خمسة وأربعين، ستة للموصى له بالنصيب، وتسعة للآخر، ولكل ابن عشرة.

تسعة تبلغ ثمانية عشر، يبقى من الثلث خمسة عشر للثاني لأن الأول قد استوفى حقه منه، وله من نصيب المحير أربعة بالاجازة فيكمل له خمسة عشر. وقد علم أنه للمحير ثمانية، ولكل من الآخرين اثنان وعشرون، مصروب اثني من فريضة الرد في أحد عشر فريضة الاجازة.

قال الشارح العاضل: وهذا لإحتمال كسبي على تأثير اجازة الواحد كتأثير اجازة الكل، واحتصاص الثاني بها بقص من نصيب الأول باجارة الكل^(١) وهذا يوهم ان في تأثير اجازة الواحد هنا احتمالاً. وليس كذلك، إذ لا شك في أن للاجارة أثراً في تنفيذ الوصية بحسبها إذا عرفت ذلك فالمحتر عند المصنف هو المحتر.

قوله: (ولو قال: إن لم يجر الورثة فلا تقديم لأحدهما، فالوجه عندي الجواز ويحصل العول، فنقسم الثلث على نسبة الاجازة، فنجعل المال ثلاثة أسهم، الثلث للموصى لها لا ينقسم على خمسة، وسهتان للورثة لا ينقسمان على ثلاثة، يضرب ثلاثة في خمسة، ثم ثلاثة في المجتمع يصير خمسة وأربعين، ستة للموصى له بالنصيب، وتسعة للآخر، ولكل ابن عشرة).

قد علم أن الوصية بثلاث ما يبقى بعد نصيب يفتضي ان يكون النصيب بعد معرفة قدره مقدماً على الوصية الثانية من الثلث، بمعنى أن الثلث لو ضاق عنها يخرج النصيب ويدخل النقص على الوصية الثانية. ولفظ الموصي صريح في ذلك، فإن

قوله: (بعد النصيب) صريح في التقديم، إذ المتبادر من البعدية ذلك.
فلو قال الموصي: إن لم يجرز الورثة فلا تقديم لواحد من الموصى لها الأول
والثاني على الآخر ففي الجواز وجهان:
أحدهما: - واختاره المصنف - الجواز للأصل، ولمعوم، فمن بدله بعدما
سمعه^(١).

والثاني: ونقله الشارح قولاً^(٢) البطلان؛ لأن قوله: (ثلث ما يبقى بعد النصيب)
نص على التقديم، فإذا قال لا تقديم، كان تنقيضاً. كذا علل الشارح الفاضل ورده
باختلاف الشرط، فإن التقديم على تقدير الاجارة، وعدمه على تقدير عدمها.
وفيه نظراً؛ لأنه إن ثبت التالي بين أول كلام الموصي وآخره، فإنها هو في تقديم
إحدى الوصيتين وعدمه، فلو لم يطلان اعتبار التقديم خاصة دون الوصيتين، إذ لا تلازم
بينهما وبين التقديم، حتى أنه لو كان بينهما تلازم لم يندفع البطلان باختلاف الشرط
الذي ذكره.

والحق أن كلام الموصي ظاهر في التقديم، إذ المتبادر من البعدية هذا المعنى،
مع احتمال أن يريد بها بعدية اعتبار، بمعنى أن اعتبار قدر الوصية الثانية إنما هو بما
يبقى بعد اقتطاع قدر النصيب.

فإذا نص على عدم التقديم تحضت البعدية للمعنى الأخير، فكأنه قال: قدر
النصيب وثلث ما يبقى من المال بعد اعتباره، إذ لم يجرز الورثة، ولم يبق لها ما يخرجان
منه إلا الثلث إذ لا أولوية لأحدهما على الآخر، بل يقسط الثلث عليهما بالنسبة، وهذا
صحيح لا مانع منه.

فصل هذا يقسط الثلث عليهما بمجموعهما، وهو المراد من قول المصنف

(١) البقرة: ١٨٦

(٢) لصاح الفوائد ٢: ٥٦٩

ي: لو أوصى له بمثل نصيب أحد بنيه الخمسة، ولآخر بثلاث ما يبقى من الربع صح

ولو كان البنون ثلاثة لم تصح، وبها تصح في أربعة فصاعداً. وطريقه أن نجعل ربع المال ثلاثة أسهم ونصيباً مجهولاً، يعطي واحداً لصاحب الثلث من الربع، يبقى سهم، نضمها إلى ثلاثة أرباع المال وهو تسعة وثلاثة أنصباء فيصير أحد عشر سهماً وثلاثة أنصباء، فنُدفع الأنصباء الثلاثة إلى ثلاثة بنين، يبقى أحد عشر للابنين الباقيين، لكل واحد خمسة ونصف، فعرّفنا أن النصيب المجهول في الابتداء خمسة ونصف، فحول من رأس: كنا قد جعلنا ربع المال ثلاثة أسهم ونصيباً مجهولاً، وقد ظهر أن النصيب المجهول خمسة ونصف، فالربع ثمانية ونصف فسطها اصافاً فهي سبعة عشر، للموصى له بنصيب أحد عشر، وهو مبسوط خمسة ونصف، وللموصى له بثلاث ما يبقى من الربع سهماً، يبقى معاً أربعة، نضمها إلى ثلاثة أرباع المال وهو أحد وخمسون تصير خمسة وخمسين، نقسم على خمسة بين لكل ابن أحد عشر مثل حصة صاحب النصيب.

(فتقسم الثلث على نسبة الاجازة، فنجعل المال ثلاثة أسهم، الثلث للموصى لها) يجب أن يقسم على مجموع الوصيتين، وهما سهمان للموصى له الأول وثلث ما يبقى ثلاثة وجملة ذلك خمسة ولا يقسم، والثلاثان للورثة لا يقسمان على ثلاثة، فتضرب ثلاثة في خمسة، والمجتمع في أصل الفريضة يبلغ خمسة وأربعين، ستة للموصى له بالنصيب، وتسعة للآخر، ولكل ابن عشرة.

قوله: (العاشر: لو أوصى له بمثل نصيب أحد بنيه الخمسة، ولآخر بثلاث ما يبقى من الربع صح، ولو كان البنون ثلاثة لم يصح وإنما يصح في أربعة فصاعداً).

ولو كان البنون ستة وأوصى لواحد بمثل أحدهم ولآخر بربع ما يبقى من المال بعد النصيب، فتأخذ مالا وتعطي صاحب النصيب منه نصيبا، يبقى مال إلا نصيباً تعطى رבעه للثاني وهو ربع مال إلا ربع نصيب، يبقى من المال ثلاثة أرباع إلا ثلاثة أرباع نصيب تعدل أنصاء البنين الستة، فاجبر ذلك بثلاثة أرباع نصيب. وزد مثله على أنصاء البنين، يكون ثلاثة أرباع مال يعدل ستة أنصاء وثلاثة أرباع نصيب، فكمّل المال بأن تريد عليه ثلثه، وتزيد على الأنصاء ثلثها يكون مالا كاملاً يعدل تسعة أنصاء، والنصيب

وجهه: ان الوصية بما محضريان في الربع. وبحب أن يبقى منه بعدهما بقية. فإذا كان لثلاثة كان الباقي - وهو ثلاثة أرباع المال - مع ما يبقى من الربع لهم، فنصيب كل واحد منهم أزيد من ربع المال، والنصيب الموصى به بحب أن يكون بقدر نصيب أحدهم، فكيف يبقى ربع المال به وبالوصية الثانية، فمتى كان كذلك بطلت الوصية الثانية خاصة لعدم بقائه شيء من الربع بعد النصيب يصرف إليها بحلاف الأولى، إذ لا مانع من صحتها

أما إذا كان البنون أربعة فإن بكل واحد منهم ثلاثة أرباع ربع المال، وللوصى به بالنصيب كذلك، فيبقى بعد نصيبه من الربع بقية تصرف منها الوصية الثانية. قوله: (ولو كان البنون ستة، وأوصى لواحد بمثل أحدهم، ولآخر بربع ما يبقى من المال بعد النصيب، فتأخذ مالا وتعطي صاحب النصيب منه نصيباً، يبقى مال إلا نصيباً، تعطى رבעه للثاني - وهو ربع مال إلا ربع نصيب - يبقى من المال ثلاثة أرباع إلا ثلاثة أرباع نصيب يعدل أنصاء البنين الستة، فاجبر ذلك بثلاثة أرباع نصيب، وزد مثله على أنصاء البنين يكون ثلاثة أرباع مال يعدل ستة أنصاء وثلاثة أرباع نصيب، فكمّل المال بأن تزيد عليه ثلاثة، وتزيد على الأنصاء ثلثها يكون مالا كاملاً يعدل تسعة

واحد فأعط صاحب النصيب نصيبه من المال يبقى ثمانية ربعة سهان للثاني، يبقى ستة لكل ابن سهم

أو تضرب ستة الأنصباء وثلاثة أرباع النصيب في مخرج المال وهو أربعة يكون سبعة وعشرين، وتجعل النصيب عدد ما كان بقي من أجزاء المال وهو ثلاثة، وهذه الطريقة تطرد في جميع المسائل.

يا: لو ترك ثمانية بنين ووصى لرجل بمثل نصيب أحدهم، ولآخر بخمس ما يبقى من المال بعد النصيب، فخذ مالاً وانقص منه نصيباً، يبقى مال إلا نصيباً، انقص منه خمسة للثاني، وهو خمس مال إلا خمس نصيب، يبقى ربعة أخماس مال إلا أربعة أخماس لنصيبا تعدل الأنصباء اليسروهي ثمانية، جرد ذلك بأربعة أخماس نصيبه ورده على الأنصباء نصير أربعة خماس مال تعدل ثمانية أنصباء وربعة أخماس نصيب، فأكمل المال بأن تزيد عليه ربعة، فرد على ما معك ربعة فيصير مالاً يعدل أحد عشر نصيباً، ومنها تصح. والنصيب واحد تدفعه إلى لأول تبقى عشرة تدفع خمسها إلى الثاني تبقى ثمانية بين البنين.

أنصباء، والنصيب واحد، فأعط صاحب النصيب نصيبه من المال يبقى ثمانية، ربعة سهان للثاني، يبقى ستة لكل ابن سهم. أو تضرب الستة إلا نصيباً وثلاثة أرباع النصيب في مخرج المال - وهو أربعة - يكون سبعة وعشرين، وتجعل النصيب عدد ما كان بقي من أجزاء المال وهو ثلاثة، وهذا الطريق يطرد في جميع المسائل).

اعلم أن قوله: (أو تضرب) معطوف على قوله (فأكمل المال)، ومحصله أن العمل يتحقق بكل من الأمرين، فإن شئت كملت ما معك من أجزاء المال مالاً كاملاً، وزدت على معادله بالنسبة من المعادل

أو تضرب الثانية والأربعة الأخماس الذي هو النصيب في مخرج المال وهو خمسة تصير أربعة وأربعين، ومنها نصح. والنصيب أجزاء المال الذي هو أربعة، ولو كان البون أربعة فالعريضة من ستة بالطريق الأول.

يسب: لو أوصى بمثل أحد بنيه الأربعة، ولآخر بنصف باقي الثلث بعد النصيب، فخذ ثلث مال وانقص منه نصيباً، يبقى ثلث مال إلا نصيباً، تنقص نصفه للثاني، يبقى من الثلث سدس مال إلا نصف نصيب، تزيد على ثلثي المال يصير خمسة أسداس مال إلا نصف نصيب يعدل أنصاء البنتين، فاحبر ذلك يكون خمسة أسداس مال يعدل أربعة أنصاء ونصفاً، فكمّل المال بأن تزيد على ما معك خمسة، تصير مائة يعدل خمسة أنصاء وخمسة نصيب، فابسطها أخماساً تكون تسعة وعشرين، والنصيب خمسة.

وإن شئت ضربت الأنصاء الستة وثلاثة أرباع النصيب في مخرج أجزاء المال بعد الجبر، وذلك أربعة، فإنها ثلاثة أرباع مال، ومخرج الربع أربعة، وتجعل حاصل الضرب هو المال، والنصيب عدد ما كان بقي معك من أجزاء المال بانقلب والنحو مل.

وهذا الطريق يطرد في جميع مسائل، حتى أنه لو انتهى العمل إلى أن يكون المعادل أريد من مال - كما في السابق - فإن المعادل مال وسدس ثمن مال، فإنك تضرب المعادل الآخر - وهو ثمانية وربع - في مخرج المال - وهو ثمانية وأربعون - وتجعل حاصل لضرب هو المال، والنصيب عدد ما كان معك من أجزاء المال، وهو تسعة وأربعون

قوله: (ولو كان البون أربعة فالعريضة من ستة بالطريق الأول).

وذلك لأنه بعد الجبر يكون أربعة أخماس مال يعدل أربعة أنصاء وأربعة أخماس نصيب، فإذا كملت لما كان ردت على ما معك ربعه كان مائة يعدل ستة أنصاء، فالعريضة من ستة.

وإن ركب لتكميل، وضربت الأنصاء لأربعة وأربعة الأخماس في مخرج

يج: لو ترك أبوين وبنين وبنتين، وأوصى لرجل بمثل نصيب ابن، ولآخر بتكملة السدس بنصيب بنت ولآخر بتكملة الخمس بنصيب الأم، ولآخر بثلث ما بقي من الثلث بعد الوصايا، فالمسألة من ثمانية عشر، للأبوين ستة، وللأبنين ثمانية، وللبنتين أربعة، ثم تجعل التركة شيئاً، ثم تأخذ السدس وهو سدس شيء فنلقي منه نصيب إحدى البنتين، وذلك سهمان فيبقى سدس شيء إلا نصيبين.

فهذا هو التكملة الأولى، ثم خذ خمس شيء فألق منه نصيب الأم وهو ثلاثة أسهم، يبقى خمس شيء إلا ثلاثة أنصباء.

فهذا هو التكملة الثانية، ثم خذ مثل نصيب أحد الأبنين وذلك أربعة أنصباء للموصى له بالمثل، ثم جمع ذلك كله فيكون خمس شيء.

المال - وهو خمسة - بلغت أربعة وعشرين فهي المال، ونصيب أربعة عدد ما كان بقي من أجزاء المال، فالفرصة بالطريق الثاني أربعة وعشرون.

قوله: (الثالث عشر، لو ترك أبوين وابنتين وبنتين، وأوصى لرجل بمثل نصيب ابن، ولآخر بتكملة السدس بنصيب بنت، ولآخر بتكملة الخمس بنصيب الأم، ولآخر بثلث ما بقي من الثلث بعد الوصايا فالمسألة من ثمانية عشر، للأبوين ستة، وللأبنين ثمانية، وللبنتين أربعة، ثم تجعل التركة شيئاً، ثم تأخذ السدس - وهو سدس شيء - فنلقي منه نصيب إحدى البنتين، وذلك سهمان، فيبقى سدس شيء إلا نصيبين، فهذا هو التكملة الأولى، ثم خذ خمس شيء وألق منه نصيب الأم - وهو ثلاثة أسهم - يبقى خمس شيء إلا ثلاثة أنصباء، فهذا هو التكملة الثانية، ثم خذ مثل نصيب أحد الأبنين وذلك أربعة أنصباء للموصى به بالمثل، ثم اجمع ذلك كله فيكون

وسدس شيء إلا نصيباً فألق ذلك من الثلث فيبقى نصيب إلا ثلث عشر شيء، فخذ ثلثه وهو ثلث نصيب إلا تسع عشر شيء، فيبقى ثلثا نصيب إلا تسعي عشر شيء، فرد ذلك على ثلثي المال وهو ثلثا شيء فيصير ثمانية وخمسين جزء من تسعين جزء من شيء وثلثي نصيب، فهذا يعدل أنصباء الورثة وهي ثمانية عشر نصيباً فألق ثلثي نصيب بمثلها، يبقى سبعة عشر وثلث نصيب يعدل ثمانية وخمسين جزء من تسعين جزء.

فاضرب جميع ما معك في المخرج وهو تسعون، فتصير الأنصباء ألف نصيب وخمسة وستين، والأشياء ثمانية وخمسين، فاقرب وحول، واجعل الشيء ألفاً وخمسة وستين والنصيب ثمانية وخمسين.

خمس شيء وسدس شيء إلا نصيباً فألق ذلك من الثلث فيبقى نصيب إلا ثلث عشر شيء - إلى قوله - فرد ذلك على ثلثي المال - وهو ثلث شيء - فيصير ثمانية وخمسين جزءاً من تسعين جزءاً من شيء وثلثي نصيب، فهذا يعدل أنصباء الورثة - وهي ثمانية عشر - فألق ثلثي نصيب بمثلها يبقى سبعة عشر وثلث نصيب، يعدل ثمانية وخمسين جزءاً من تسعين جزءاً من شيء، فاضرب جميع ما معك في المخرج وهو تسعون فتصير الأنصباء ألف نصيب وخمسة وستين، والأشياء ثمانية وخمسين، فاقرب وحول واجعل الشيء ألفاً وخمسة وستين والنصيب ثمانية وخمسين).

أراد بقوله (عالمسألة من ثمانية عشر) مسألة الورثة، فإن أصل فريضة من ستة، للأبوين السدس، يبقى أربعة للأولاد توافق سهامهم الستة بالنصف، فيضرب لوفق من السهام - وهو ثلاثة - في لفريضة يبلغ ثمانية عشر.

وانما احسب إلى تصحيح مسألة الورثة؛ لأن معرفة تكملة السدس بنصيب بنت، وتكملة الخمس بنصيب الأم بدون ذلك غير ممكن.

وبعد ذلك تجعل التركة شيئاً لمكان الوصية المجهولة، ثم تأخذ سدس الأصل - وهو سدس شيء - فتلقي منه ما ذكره لتحصيل التكملة الأولى في الوصية، فإن المراد بها فضل السدس على نصيب البنت، وقد تأخذ خمس الأصل أيضاً وتعمل ما ذكره للتكملة الثانية، وتأخذ مثل نصيب ابن وهو أربعة أنصباء، للموصى له بمثل نصيب ابن.

ولا يتعين أخذه بعد التكملتين وإن أضاف المصنف بشم في العبارة الترتيب، فإنه يمكن أخذه قبلها، فإذا أحدث التكملتين والأنصباء الأربع فاجمعها لتعلم كم بقي من الثلث بعدها فتأخذ ثلاثة، وهو المراد بقوله: (ثم اجمع ذلك كله)، فالتكملة الأولى سدس شيء إلا نصيبين، والتكملة الثانية خمس شيء إلا ثلاثة أنصباء، ومجموعها خمس شيء وسدس شيء، إلا خمسة أنصباء.

وإذا لحقت أربعة أنصباء الموصى له بالمثل صار المجموع خمس شيء وسدس شيء إلا نصيباً، ومخرج الخمس والسدس ثلاثون، ومجموعها أحد عشر - هي ثلث وثلث عشر - فيكون مجموع ذلك ثلثاً وثلث عشر، لا نصيباً، فالباقى من الثلث نصيب إلا ثلث عشر شيء، فخذ ثلثه للموصى له الرابع، وهو ثلث نصيب إلا تسع عشر شيء، فإن ثلث الاستثناء - أعني ثلث عشر شيء - تسع عشر شيء، فيبقى من الثلث ثلثا نصيب إلا تسعي عشر شيء، فزده على ثلثي المال وهو ثلثا شيء.

ومخرج تسع عشر تسعون مصروب تسعة في عشرة، فيصير جميع ما معك ثلثي شيء وثلثي نصيب إلا تسعي عشر شيء وثلثون جزءاً من تسعين جزءاً من شيء، فإذا نقصنا تسعي عشر شيء - وهما جزءان من تسعين، وهما المستثنيان من ثلثي النصيب - بقي ثمانية وخمسون جزءاً من شيء، وثلثا نصيب يعدل أنصباء الورثة - وهي ثمانية عشر - فائق المشترك - وهو ثلثا نصيب من أحد المتعادلين بمثلها من المعادل الآخر - يبقى سبعة عشر نصيباً وثلث نصيب، يعدل ثمانية وخمسين جزءاً من تسعين

وامتحان ذلك: انك اذا أخذت لصاحب المثل نصيبه، وهو مائتان واثنتان وثلاثون، فهو له ثم تأخذ سدس المال وهو مائتان وستون، فألق من ذلك نصيب بنت وهو مائة وستة عشر، فيبقى مائة وأربعة وأربعون، فهذا هو التكملة الأولى. ثم تأخذ خمس المال وذلك ثلاثمائة واثنى عشر، فألق منه نصيب الأم، وهو مائة وأربعة وسبعون، فتبقى مائة وثمانية وثلاثون فهو التكملة الثانية.

ثم اجمع ذلك كله، اعني الوصايا الثلاث، فيكون مجموعها خمسمائة وأربعة عشر، فألق ذلك من الثلث، وهو خمسمائة وعشرون، فأعط من ذلك ثلثه

جره من شيء، فاضرب جميع ما معك من الأنصاء - وهي سبعة عشر وثلث - في مخرج المال - وهو تسعون - يبلغ ألفاً وخمسمائة وستين نصيباً، اذا قسّمته على سبعة عشر وثلث، معادل ثمانية وخمسين جره من تسعين جره من شيء خرج تسعون فإذا بسطتها أجزاء كانت خمسة آلاف ومائتين وعشرين، فإذا قسّمته على تسعين خرج ثمانية وخمسون، فيكون حينئذ ثمانية وخمسين كما ذكره المصنف، فاقرب وحول، بأن تجعل الشيء - وهو مجموع المال - ألفاً وخمسمائة وستين، والنصيب ثمانية وخمسين.

قوله: (وامتحان ذلك أنك اذا أخذت لصاحب المثل نصيبه - وهو مائتان واثنتان وثلاثون - فهو له، ثم تأخذ سدس المال - وهو مائتان وستون - فألق من ذلك نصيب بنت - وهو مائة وستة عشر - فيبقى مائة وأربعة وأربعون، فهذا هو التكملة الأولى، ثم تأخذ خمس المال - وذلك ثلاثمائة واثنى عشر - فألق منه نصيب الأم - وهو مائة وأربعة وسبعون - فيبقى مائة وثمانية وثلاثون، فهو التكملة الثانية، ثم اجمع ذلك كله - أعني الوصايا الثلاث - فيكون مجموعها خمسمائة وأربعة عشر، فألق ذلك من الثلث - وهو خمسمائة

للموصى له الثالث، وذلك اثنان، فيبقى أربعة، فزدها على ثلثي المال، وذلك ألف وأربعون، فيصير ألفاً وأربعة وأربعين.
فاقسم ذلك بين الورثة على ثمانية عشر، فيخرج من القسمة ثمانية وخمسون كما خرج النصيب أولاً، فيكون للأُم مائة وأربعة وسبعون، وللأب مائة وأربعة وسبعون، وللبننتين مائتان واثنان وثلاثون، وللبنين أربع مائة وأربعة وستون.

وعشرون - فأعط من ذلك ثلثه للموصى له الثالث - وذلك اثنان - فيبقى أربعة، فزدها على ثلثي المال - وذلك ألف وأربعون - فيصير ألفاً وأربعة وأربعين، فاقسم ذلك بين الورثة على ثمانية عشر، فيخرج من القسمة ثمانية وخمسون كما خرج النصيب أولاً، فيكون للأُم مائة وأربعة وسبعون وللأب مائة وأربعة وسبعون، وللبنتين مائتان واثنان وثلاثون، وللبنين أربع مائة وأربعة وستون).

إنما كان لصاحب المثل ما ذكر؛ لأن له مثل نصيب الابن أربعة أنصباء، والنصيب ثمانية وخمسون، وإنما كان نصيب البنت الملقى من سدس المال مائة وستة عشر؛ لأن لها نصيبين.

وإنما كان نصيب الأم مائة وأربعة وسبعين؛ لأن لها ثلاثة أنصباء، وأشار بذلك في قوله: (فأعط من ذلك ثلثه للموصى له الثالث) إلى ما يبقى من الثلث بعد القاء الوصايا الثلاث وهو ستة أسهم وإن لم يكن مذكوراً في العبارة إلا أنه معلوم، وكان حقه أن يقول: للموصى له الرابع؛ لأنه قد تقدمه ثلاثة آخر.

ولا يخفى أن ألفاً وأربعة وأربعين إذا قسمت على ثمانية عشر خرج من القسمة ثمانية وخمسون، فيكون النصيب منها ثمانية وخمسين، كما ذكر أولاً في القلب والتحويل، فيقسم على ما ذكره.

يد: لو أوصى بأجزاء مختلفة من شيء غير مستوعبة تخرج من الثلث لجماعة، وبسط الباقي على تلك النسبة، فابسط الشيء على أقل عدد تحصل فيه تلك الأجزاء، مثلاً لو أوصى لزيد بثلث عبد، وآخر بربعة، ولثالث بسدسه، والفاضل بينهم على النسبة، بسطت العبد اتساعاً، فإن الأجزاء تخرج من اثني عشر، للأول أربعة، وللثاني ثلاثة، وللثالث اثنان، الجميع تسعة. وكذا الفاضل، فتبسط العبد اتساعاً، للأول منها أربعة، وللثاني ثلاثة، وللثالث اثنان.

قوله: (لو أوصى بأجزاء مختلفة من شيء غير مستوعبة يخرج من الثلث لجماعة، وبسط الباقي على تلك النسبة، فابسط الشيء على أقل عدد تحصل منه تلك الأجزاء. مثلاً لو أوصى لزيد بثلث عبد، وآخر بربعة، ولثالث بسدسه، والفاضل بينهم على النسبة، بسطت العبد اتساعاً، فإن الأجزاء تخرج من اثني عشر للأول أربعة، وللثاني ثلاثة، وللثالث اثنان، الجميع تسعة، وكذا الفاضل فتبسط العبد اتساعاً، للأول منها أربعة، وللثاني ثلاثة، وللثالث اثنان).

أراد بالأجزاء المختلفة مثل لثلث والرابع والسادس وما جرى هذا المجرى، والجار والمحرور في قوله: (من شيء) صفة لأجزاء، فمتعلق الجار محذوف، وقوله: (غير مستوعبة) صفة أخرى له، والضمير في (يخرج) يعود إلى شيء، والجملة الفعلية صفة له، وفي الفصل بينها وبين الموصوف بقوله: (غير مستوعبة) قبح؛ لأنه أجنبي، لوقوعه صفة للأجزاء.

ولو سكنت عن قوله: (يخرج من الثلث) لثم المراد إذ الكلام في الوصية على تقدير نفوذها: إما بخروجها من الثلث، أو بإجازة الوارث، وقوله: (وبسط الباقي) معطوف على المجرور في قوله: (بأجزاء)، أي: أوصى بأجزاء وبسط الباقي

.....

بعدها على تلك النسبة، أي: نسبتها

والمعنى: أنه لو أوصى بأجزاء مختلفة من شيء، كثلث عبد وربعه وسدسه، ولم تكن تلك الأجزاء الموصى بها متنوعة لذلك الشيء - كما في المثال - وأوصى ببسط باقي الشيء على نسبة الأجزاء، فالطريق أن تبسط الشيء على أقل عدد تحصل منه تلك الأجزاء، وذلك بأن تعتبر مخارج الأجزاء وتبسط المخرج المشترك بينها، وتبسط الشيء بقدره، فإذا أخذت الأجزاء نظرت كم مبلغها وبسطت الباقي عليه.

ففي المثال مخرج الأجزاء اثنا عشر، فتبسط العبد كذلك، ثم تأخذ ثلثه وربعه وسدسه وتجمعها تبلغ تسعة، فالباقي منه - وهو ربعة - تبسطه على تسعة فحينئذ يبسط العبد كله أنساع، ولا يحتاج إلى عمل آخر؛ لأن الموصى لهم أولاً هم الموصى لهم آخراً، فيدفع إلى الموصى له الأول أربعة أنساع، وإلى الثاني ثلاثة أنساع، وإلى الثالث تسعة، بخلاف ما لو اختلف الموصى لهم أولاً وآخر، فإنه لا بد من عمل آخر لتنفيذ لوصية الثمانية، وهو المراد بقوله، (ولو أوصى بالفاضل لغيرهم على النسبة أيضاً صرحت ثلاثة وفق التسعة مع اثني عشر فيها بصير ستة وثلاثين، للأوتل سبعة وعشرون، وللأواخر تسعة).

وتحقيق ذلك أنه إذا أوصى مع الوصية لأولى بمأصل العبد لغير الموصى لهم بالأجزاء، لكن على النسبة أيضاً، فإن لفاضل عن الوصية الأولى من العبد ثلاثة من اثني عشر، تقسمها على تسعة سهام الموصى لهم آخراً، فإنها نصيبهم ولا تنقسم.

وبينها وبين السهام توافق بالثنت بالمعنى لأعم، فتضرب وفق من السهام - أعني لتسعة - وهو ثلاثة، في الأصل - وهو اثنا عشر - يبلغ ستة وثلاثين، للأوتل سبعة وعشرون، فكل من كان له نصيب من التسعة أحده من سبعة وعشرين مضروباً في ثلاثة، فلصاحب الثلث اثنا عشر، ولصاحب الربع تسعة، ولصاحب السدس ستة، وللأواخر تسعة لكل واحد منهم ما عين له

ولو أوصى بالفاضل لغيرهم على النسبة أيضاً ضربت ثلاثة وفق التسعة مع اثني عشر فيها نصير ستة وثلاثين، للأوائل سبعة وعشرون وللأواخر تسعة.

يه: لو أوصى له بمثل أحد بنيه الستة، ولآخر بثلاث ما يبقى من الربع بعد النصيب، ولثالث بنصف ما يبقى من الثلث بعد الوصيتين. فخذ ربع مال وانقص منه نصيباً للأول يبقى ربع مال إلا نصيباً، انقص ثلثه للثاني وذلك نصف سدس مال إلا ثلث نصيب، يبقى من الربع سدس مال إلا ثلثي نصيب زد عليه نصف سدس المال؛ لأن الربع اذا زدت عليه نصف سدس نصير ثلثاً، فيصير هذا والباقي من الربع الباقي من الثلث، فيكون ربع مال إلا ثلثي نصيب.

واعلم أن قول المصنف: (وفق لتسعة مع اثني عشر) يقتضي أن يكون المعتبر توافق السهام والفريضة، وليس كذلك، إذ المعتبر هو توافق النصيب والسهام أو تباينها، وإن كان في هذا الموضع توافق النصيب والسهام يلزمه توافق السهام والفريضة. ولعل المصنف إنما اعتبره هنا للتلازم، إلا أن الأحسن الجري على القاعدة التي لا تنخرم

قوله: (لو أوصى له بمثل أحد بنيه الستة، ولآخر بثلاث ما يبقى من الربع بعد النصيب، ولثالث بنصف ما يبقى من الثلث بعد الوصيتين، فخذ ربع مال وانقص منه نصيباً للأول يبقى ربع مال إلا نصيباً، انقص ثلثه للثاني - وذلك نصف سدس مال إلا ثلث نصيب - يبقى من الربع سدس مال إلا ثلثي نصيب، زد عليه نصف سدس المال؛ لأن الربع اذا زدت عليه نصف سدس نصير ثلثاً، فيصير هذا والباقي من الربع الباقي من الثلث، فيكون ربع مال إلا ثلثي نصيب .

هذا هو الباقي من ثلث المال بعد اخراج الوصيتين، فأنقص نصفه للثالث يبقى ثمن مال إلا ثلث نصيب زده على ثلثي المال، يكون ثلثي مال وثمان مال إلا ثلث نصيب يعدل انصباء الورثة وهي ستة.

فاذا جبرت صار ثلثا مال وثمان مال يعدل ستة انصباء وثلث نصيب، فكمّل المال وهو أن تزيد على ما معك خمسة اجزاء من تسعة عشر جزء، فيصير مالا يعدل ثمانية انصباء.

هذا هو الباقي من ثلث المال بعد اخراج الوصيتين، فأنقص نصفه للثالث، يبقى ثمن مال إلا ثلث نصيب، زده على ثلثي المال يكون ثلثي مال وثمان مال إلا ثلث نصيب يعدل انصباء الورثة وهي ستة، فاذا جبرت صار ثلثا مال وثمان مال يعدل ستة انصباء وثلث نصيب، فكمّل المال، وهو أن تزيد على ما معك خمسة اجزاء من تسعة عشر جزءاً، فيصير مالا يعدل ثمانية انصباء).

لمشار إليه بقوله. (هذا) في قوله (فيصير هذا والباقي من الربع هو المرید، وهو نصف سدس المال، وقد عرفت إن الباقي من لربع سدس المال إلا ثلثي نصيب؛ لأننا دفعنا من ربع مال إلا نصيباً ثلثه، وهو نصف سدس مال إلا ثلث نصيب.

ولا ريب أن نصف سدس مال إذا زيد على الباقي من ربع المال - وهو سدس مال إلا ثلثي نصيب - كان ذلك هو الباقي من ثلث المال، بعد اعطاء النصيب من الربع وثلث الباقي بعده، فالباقي الذي في لعبارة خبر يصير في قوله، (فيصير هذا والباقي من الربع الباقي من الثلث)، أي فيصير هذا والباقي من الربع هو الباقي من الثلث، ولا شك أن هذا الباقي من الثلث هو ربع مال إلا ثلثي نصيب؛ لأنه سدس مال ونصف سدس مال إلا ثلثي نصيب

فخذ ربعها سهمين، وأعطى الأول نصيباً، يبقى من الربع سهم أعطى ثلثه للثاني.
فالوصيتان سهم وثلث سهم، يبقى من الثلث سهم وثلث، ادفع
نصفه وهو ثلثا سهم إلى الثالث فالوصايا الثلاث سهماً، يبقى ستة لكل
ابن سهم، فإن أردت أن يزول الكسر ضربت المال الذي هو ثمانية في ثلاثة

واعلم أن ثلثي مال وثمان مال مجموعها ستة أثنان مال وثلث مال ؛ وذلك لأن
مخرج الثلث ثلاثة، ومخرج الثمن ثمانية ومضروب أحدهما في الآخر أربعة وعشرون،
فإذا أخذت ثلثها وثمانها كان مجموع ذلك تسعة عشر، وهو ستة أثنان وثلث ثمن، فإذا
أردت تكميل المال زدت عليه ثمنًا وثلثي ثمن، وهو خمسة أجزاء من أربعة وعشرين
يبلغ مالاً كاملاً.

وما أحسن قوله في التكميل، (وهو أن تزيد على ما معك خمسة أجزاء من تسعة
عشر جزءاً)، أي: مقدار خمسة أجزاء، وإنما كانت هذه العبارة أحسن؛ لأنها أدل على
مقدار ما يزداد في معادل المال، فإنك تبسط الأنصباء من جنس الثلث يبلغ الجميع تسعة
عشر، فتزيد عليها قدر خمسة أجزاء من تسعة عشر.

ولو قال بدل هذه العبارة في التكميل، وهو أن تزيد خمسة أجزاء من أربعة
وعشرين جزءاً من أربعة وعشرين جزءاً من مال مثلاً، أو ثمن مال وثلثي ثمن مال،
لم يكن في الدلالة على مقدار المزيد في المعادل الآخر كالذي ذكره في الجلاء والظهور.
ومعلوم أن المال إذا كمل بقدر خمسة أجزاء من تسعة عشر جزءاً فصار مالاً
كاملاً، صار معادلاً لثمانية أنصباء، فظهر أن المال ثمانية أنصباء، والنصيب واحد.

قوله: (فخذ ربعها سهمين وأعطى الأول نصيباً، يبقى من الربع سهم،
أعطى ثلثه للثاني، فالوصيتان سهم وثلث سهم، يبقى من الثلث سهم وثلث،
ادفع نصفه - وهو ثلثا سهم - إلى الثالث فالوصايا الثلاث سهماً، يبقى ستة
لكل ابن سهم، فإن أردت أن يزول الكسر ضربت المال الذي هو ثمانية في

يكون أربعة وعشرين، والنصيب ثلاثة و لوصية الأولى ثلاثة والثانية واحد،
والثالثة اثنان.

ثلاثة يكون أربعة وعشرين، والنصيب ثلاثة، والوصية الأولى ثلاثة، والثانية
واحد، والثالثة اثنان).

لا يخفى أن ثلث ثمانية لما كان اثنين وثنين، وقد دفع إلى الأول سهم، وإلى الثاني
ثلث سهم، لم يبق من ثلث إلا سهم وثلث. ولا ريب أن روال الكسر بضرب مخرجه
في أجزاء المال - وهي الأنصاء الثمانية - لتخرج جميع الوصايا صحاحاً
واعلم أنه قد أورد بعض الفصلاء على ما ذكره المصنف من بيان هذه المسائل
بالجبر والمعاينة سؤالاً حاصله إن ما بين يدي غير مطابق لقوانين الحساب لأن المال
عندهم هو مربع الشيء، وهو حاصل ضرب الشيء في نفسه، والشيء هو جذر المال،
وليس المال المذكور في شيء من المسائل المذكورة بمربع، فيكون المال بمعنى لعوي
لا اصطلاحي

ثم تكلف عرض المسائل ما أحوداً فيها شيء، فقل في المسألة الأولى - وهي
ما إذا أوصى له بمثل نصيب أحد بنيه الثلاثة، وآخر بنصف ما يبقى من الثلث - إن
النصيب شيء ونريد عليه الثلث بعددله نصف أقله اثنان، فيكون الثثنان الباقيان
شيئين وأربعة، فتدفع إلى الموصى له الأول وإلى الثاني واحداً نصف باقي الثلث، يبقى
شيئان وخمسة تعدل ثلاثة أشياء هي أنصاء الورثة، تقابل شيئين بمثلها يبقى خمسة
يعدل نصيباً - وهي الشيء - فيكون المال كله حداً وعشرين، وعلى هذا الهيج جرى
في باقي المسائل. والجواب عن ذلك من وجوه:

الأول. إنه لا يراد بالمال في المسائل المذكورة هو المال لغة قطعاً؛ لأن المراد

به فريضة لموصى لهم، وذلك ليس من المال المعوي في شيء

الثاني: إنه لو صح عدم مطابقة لقوانين الحساب مع كونه قد استخرج به

المطلوب المجهول على وجه صحيح لم يكن ذلك قديحاً، نعم يلزم على صناعة الحساب

أن يكون تكلف ما ذكره غير محتاج إليه، فلا يكون ما ذكره سؤلاً على المصنف بل على الحساب، ولا يدفع السؤال عنهم بما عدل إليه

الثالث: إن الشيء عندهم هو الجذر، وليس الشيء فيما مرصه ويبي به الواقع جذراً، فيرد عليه مثل ما أورده.

وتنصيح الجواب، إن المال المذكور في المسائل مال اصطلاحى فإن المراد به القريضة التي لا تكون إلا بالصرف والتصفيف، وذلك مربع في الواقع لعدد، وذلك العدد جذره.

ولا يشترط لمطابقته للقوانين كونه مطلوباً من حيث كونه مربعاً لجذره، فإن القوم قالوا: إن المجهول إن كان مربعاً سمي مالاً، ولم يعتبروا في ذلك كونه مطلوباً من حيث كونه مربعاً لشيء معين، فقد يحقق كون القريضة مربعاً، فإذا كانت مجهولة كان إطلاق المال عليها صحيحاً جازياً على اصطلاحهم.

كما أنه إذا طلب معرفة المجهول، ولم يكن فيه ضرب ولا تضعيف فإنه يسمى شيئاً عندهم كما في قولنا لريد عشرة ونصف ما لعمر ولعمر عشرة ونصف ما لزيد، بفرض ما لريد شيئاً، إذ لا ضرب هنا ولا تضعيف، فذلك العدد المطلوب جذر وضلع في نفس الأمر.

فإن قيل: كما أنه جذر كذلك هو مربع لشيء آخر، فأبي ترجيح؟ قلنا: قد لا يكون مربعاً كما إذا كان اثنين مثلاً، فإن الجذر واقع عليه دون المربع، فالحاصل أن ما اعترض به مدهوع، وما عدل إليه غير مطابق لقوانين الصناعة فليتأمل.

فهرس الموضوعات الوصية

الموضوع	الصفحة
ماهية الوصية وأحكامها	
تعريف الوصية	٧
اعتبار الوصية إلى الإيجاب والقبول، وبيان ألقاطها	٨
بيان بعض ألقاط الوصية	٩
عدم تأثير القبول قبل الموت	١٠
عدم اشتراط القبول لفظاً	١١
عدم اشتراط اتصال القبول بالموت	١٢
بيان حكم رد الموصى له الوصية قبل القبول أو بعده	١٣
بيان حكم رد بعض الوصية	١٤
قيام وراث الموصى له في قبول الوصية أو ردها	١٥
حكم الوصية بالمعامل والمحل	١٧
صحة الوصية مطلقة أو مقيدة	١٨
كفاية الاشارة الدالة على مراد في الوصية	١٩
عدم كفاية الكتابة دون الاشارة أو اللفظ	١٩
اشراط معرفة الشهود ما في الوصية	٢٠

الصفحة	الموضوع
٢١	رجوع المال إلى التركة برد الوصية
٢٢	حكم رد الوصية في موضع يستمتع به الرد
٢٢	بيان ألقاظ رد الوصية
٢٣	عدم توقف الوصية على القبول لو كانت لمير معين
٢٣	بيان أن القبول كاشف أو ناقل
٢٧	حكم النفاء المتعدد بين الموت والقبول
٢٨	وصية مالك الأمة المزوجة لزوجها
٣٠	وصية الشخص بأبيه المملوك للموصي
٣١	لو وطأ وارث الموصي الجارية لم يرثن بها بعد موت الموصي
٣٢	حكم زكاة العطرة لو كان الموصي به عبيد ومات الموصي قبل هلال شوال

الموصي

٣٣	ما يشترط توفره في الموصي
٣٤	عدم قبول وصية الموصي لو جرح نفسه به فيه هلاكها ثم أوصى
٣٦	قبول وصية الموصي لو أوصى ثم قتل نفسه
٣٦	صححة وصية الميتر والمفلس
٣٧	حكم وصية العبد لو ملك بعد العتق
٣٨	حكم وصية الكافر
٣٩	حكم وصية الأخرس
٤٠	صححة وصية النعير لو أوصى ثم استنص
٤٠	وجوب الوصية على كل من عليه حق من مال أو غيره

الموصى له

٤١	ما يشترط توفره في الموصى له
٤٢	الوصية للحمل

الصفحة

الموضوع

٤٣	رد الولي الوصية للمصنعة
٤٤	الماء المتجدد بين الوفاة والرد
٤٥	ذكر بعض الأشخاص الذين لا تصح لهم الوصية
٤٦	الوصية للجزء الحر من العبد
٤٨	الوصية للجزء المبيع
٤٩	الوصية للدابة
٥١	الوصية للدمي والحربي والمرتب
٥٣	صحة الوصية للأجنبي والوارث
٥٤	الوصية لأم ولد
٥٦	حكم اطلاق الوصية
٥٧	الوصية للأولاد على كتاب الله
٥٧	الوصية للقرابة
٥٩	الوصية لقربه النبي (ص)
٦٠	الوصية لأقرب الناس
٦٢	الوصية لجماعة من أقرب الناس
٦٥	الوصية للعصبة
٦٥	الوصية لأهل بيت فلان
٦٥	الوصية لأهل فلان
٦٧	بيان معنى الذرية والأختان والأصهار
٦٨	بيان معنى لآل والعقرة
٦٩	بيان معنى يقوم، لجيران والعشيرة
٧٠	حكم الوصية لمواليه
٧٢	وصية المسلم لأهل قرية
٧٣	وصية الكافر للعقراء، أو لأهل قريته
٧٤	الوصية لمخارج أو لقاتل الموصي

الموضوع	الصفحة
عنى المستولدة لو قتل سيدها	٧٥
الوصية لأصناف الركاة أو المستعنفها	٧٦
دخول المساكين لو كانت الوصية للمعقر	٧٧
لو مات الموصى له قبل الموصى	٧٩
الوصية في سبيل الله	٨٠
استعباب الوصية للمعقر	٨١

فروع:

أ لو أوصى لعبد برقبته	٨١
ب. لو أوصى لمكاتبه	٨٢
ج. لو أوصى لحمل امرأة من زوجها	٨٤
د. لو أوصى بعين لمي وميت. أو للمعانيط	٨٥
هـ. لو أوصى بشيء لزهد وللمساكين	٨٦
و. لو قال: اشترؤا بشي رقاباً فأعتفوها	٨٧
ز. لو أوصى لحمل فأنتم به لأقل من ستة أشهر	٨٧
ح. لو أوصى للمسجد	٨٨
ط. لو أوصى لكل وارث بقدر نصيبه	٨٨
ي. حكم اشتراط «تعيين»	٩١
يا. لو أوصى لمن يعدر حمل اللعظ عليه جمعة	٩٣
يب. لو أوصى لتحمل فوصعت حياً وميتاً	٩٦

الموصى به

تعريف الموصى به	٩٨
ما يشترط توفره في الموصى به، وما لا يشترط	٩٩

الصفحة	الموضوع
١٠٠	الوصية بالمناقع، أو المجهول، أو المصوب، أو الأبق
١٠١	الوصية بمال الغير
١٠١	الوصية بالخمر والتحرير وكلب المرائش وطبل «دهو
١٠٢	الوصية بما يتمتع به في ثابي الحال
١٠٢	الوصية بالقسط أو النصيب
١٠٣	الوصية بما ينتقل إلى لوارث
١٠٤	لو أوصى بكلب ولا كلب له
١٠٦	أحكام تتعلق بالوصية بطبل اللهور
١٠٨	يشترط أن لا يكون الموصى به زائداً على الثلث
١٠٩	استحباب الوصية بأقل من الثلث
١١٠	توقف الوصية بأكثر من الثلث على إجازة الورثة
١١١	حكم اشتراط الإجازة من الورثة فيما لو أوصى الموصي ببيع تركته بمن المثل
١١٣	حكم الإجازة إذا وقعت بعد الموت أو قبله
١١٥	عدم صحة الإجازة إلا من جاز التصرف
١١٦	اعتبار الثلث وقت الوفاة لا وقت الوصية
١١٧	لو أوصى بالمضاربة بتركته أجمع
١١٩	لو أوصى بواجب وغيره
١٢٠	لو أوصى بعدة وصايا مستحبة
١٢١	لو أوصى لزيد بثلث، ولعمرو بربع، ولخالد بسدس
١٢٢	لو أوصى بثلثه لزيد، وبثلثه لعمرو
١٢٤	لو أوصى بمعين زائد عن الثلث لثنين ولم يجر الورثة
١٢٥	لو كانت الوصية بمعين فادعوا الورثة ظن أنه الثلث
١٢٦	لو أوصى بمعين يخرج من الثلث
١٢٧	لو اشتملت لوصية على التصرف في أكثر من الثلث
١٢٨	لو كانت الوصية بأحد مصراعي باب، أو أحد زوجي حف

المصروع

الصفحة

١٣٠ حكم اجاره الورثة لو شتمت الوصية عن انصرف في أكثر من الثلث
لأحكام الراجعة إلى اللفظ.

أحكام الموصى به:

- ١٣٣ عدم دخول الحمل لو كانت الوصية بالحامل، وكذا العكس
١٣٣ سقوط الحمل الموصى به بالحياه
١٣٤ سقوط الحمل الموصى به ميتاً
١٣٥ لو كانت الوصية بها مع علمه اسم المحلل والمحرم
١٣٦ لو كانت الوصية بكلب
١٣٦ لو كانت الوصية بطبل من طوله
١٣٧ لو كانت الوصية بالمحرم
١٣٧ لو كانت الوصية بدب
١٣٨ لو كانت الوصية بعود من هيداه
١٣٩ بيان الصابط في الوصية إذا كانت تقع على أشياء متعددة وقوعاً متساوياً
١٤١ لو كانت الوصية بعرس
١٤٤ لو كانت الوصية برأس من بمالكه
١٤٦ لو قال الموصي: اشتروا له من مالي رأساً
١٤٦ لو قال الموصي: أعطوه رأساً من رقبتي
١٤٨ لو قال الموصي: أعطوه رأساً من رقبتي
١٤٨ لو قال الموصي: أعطوه عبداً من مالي
١٤٩ لو قال الموصي: أعطوه عبداً من عبيدي ولا عبداً له ثم يجدد له قبل الموت
١٥١ إجراء الذكر ولانثى لو كانت الوصية بشاة
١٥٢ أجزاء الصغير والكبير لو كانت الوصية ببيع
١٥٤ اندراج ما يدخل بالبيع لو كانت الوصية بدار
١٥٦ حمل الجمع على الثلاثة

الموضوع	الصفحة
لو قال الموصي: إن كان حمدا غلاماً، فولدت غلامين	١٥٩
لو قال الموصي: أوصيت لأحدهما ثم مات قبل البيان	١٦١
لو كانت الوصية للقرءاء	١٦٢
لو كانت الوصية للعبداء	١٦٣
لو كانت الوصية لزيد ولجبرئيل، أو للربيع، أو للحنظ	١٦٤
لو كانت الوصية لزيد وله	١٦٥
لو كانت الوصية لأقارب علوي معين	١٦٥
دحول الوارث وغيره لو كانت الوصية لأقارب الموصي	١٦٨
الوصية لغير المحصرين	١٦٩
وجوب تنسوية في الوصية لثلاثة معينين	١٧٠
حتمصاص الذكور بالوصية لو كانت لهن فلان	١٧٠
الوصية للأرمل	١٧١
الوصية للأبام	١٧١
بطلان الوصية لو كانت لورثة فلان ومات ولا ولدت له	١٧٢
لو قال الموصي: لعصية زيد، مات الموصي وريد حي	١٧٢
الوصية للشيوخ، والشبان، والكهول	١٧٣
الوصية لأعقل الناس	١٧٤
الوصية لأعق الناس	١٧٤
الأحكام المعنوية:	
لو أوصى بخدمة عبده، أو بجره داره، أو بعره بمئنه	١٧٥
الوصية بمنافع العبد	١٧٦
الوصية بمنافع الأمة	١٧٧
ذكر أحكام متعلقة بالوصية بمنافع العبد ولأمة	١٧٨
لو جنى العبد قديم حق المجنى عليه على الموصي له	١٨٦

الموضوع

الصفحة

- ١٨٧ صحة الوصية بالمنفعة مؤبدة ومؤقتة ومطلقة
- ١٨٨ تقييد الوصية بوقت معين
- ١٨٩ جواز بيع العبد الموصى به لو كانت الوصية مؤقتة
- ١٩٠ احتساب منافع العبد الموصى به من الثلث
- ١٩٤ الوصية باحدى منافع العبد
- ١٩٦ الوصية باللبن دون الصوف
- ١٩٧ نفقة العبد والحيوان الموصى بخدمته وفطرته على الوارث
- ٢٠٠ الوصية لشخص بحسب زرعه ولاجر يثمنه
- ٢٠١ للوصية لشخص بفص خاتم ولاجر بالخاتم
- ٢٠١ احتياج النخلة الموصى بثمرتها إلى السقي
- ٢٠٢ الوصية لشخص بالرقبة ولاجر بالانقضاء
- ٢٠٣ الوصية لشخص من غلة داره بدينار، وغلتها ديناران
- ٢٠٥ تقديم الدين على الوصية
- ٢٠٧ لو أوصى بعتق ماله دخل ما يملكه منفرداً ومشتركاً
- ٢٠٨ لو أوصى بعتق عبيده ولا تركه غيرهم عتق ثلثهم بالقرعة
- ٢٠٩ العمل بالقرعة لو كانت الوصية بعتق عدد معين من عبيده دون التبيين
- ٢٠٩ الوصية بعتق رقبة مؤمنة
- ٢١٠ لو أوصى بعتق رقبة بشمن معين فتعذر
- ٢١١ الوصية بجزء من المال
- ٢١٣ الوصية بسهم من المال أو بشيء منه
- ٢١٤ تقديم قول الوارث مع يمينه في حالة الاختلاف في الموصى به
- ٢١٥ الوصية بالكثير
- ٢١٥ الوصية بجزء الجزء
- ٢١٦ لو أوصى الموصى بأشياء فنسي الوصي شيئاً منها
- ٢١٧ دخول الحلية والجفن لو كانت الوصية بسيف معين

الموضوع	الصفحة
دخول المظروف لو كانت الوصية بهندوق أو جراب	٢١٨
الوصية باخراج بعض الولد من التركة	٢١٩
لو قال الموصي: حجوا عني بألفه وأجرة المثل أقل	٢٢١
لو أوصى بثلته إلى الفقراء وله أموال متفرقة	٢٢٣
وجوب عتق ثلاثة لو قال الموصي: اعتقوا رقاباً	٢٢٤
لو أوصى لشخص بعد ولاخر بتمام الثلث	٢٢٦
بطلان الوصية لو مات العبد الموصى به قبل الموصي	٢٢٨
لو قبل المريض الوصية بأية عتق عليه من أجل المال	٢٢٩
احتساب الوصية بالخج تطوعاً من الثلث	٢٣٢
الأحكام المتعلقة بالحساب:	
الوصية بمثل نصيب أحد الورثة	٢٣٥
الوصية بمثل نصيب أحد الورثة معيناً	٢٣٦
الوصية بمثل نصيب البنت، وله مع البنت زوجة وأجارتا	٢٣٨
الوصية لأجنبي بنصيب ولده	٢٣٩
الوصية بنصيب ابنته وكان قاتلاً أو كافراً	٢٤١
الوصية بنصيب ابنته ولا ابن له	٢٤١
الوصية بنصيب وارث مقدر	٢٤١
الوصية بنصيب ابنته، وله ابن وبنت	٢٤٣
الوصية بجزء معلوم من التركة	٢٤٤
الوصية بثلث ماله وله ابنان وبنتان	٢٤٦
الوصية بثلث ماله وله ثلاث أخوات من الأبوين وجد من الأم	٢٤٨
الوصية بجزء من حصة وارث معين	٢٤٩
الوصية بالربع من حصة الابن دون البنت	٢٥٤
الوصية بمساواة البنت مع الابن	٢٥٧
الوصية بنصف حصة الابن بعد الوصية	٢٥٨

الموضوع

الصفحة

- ٢٥٩ الوصية بضعف نصيب ابنه أو بضعفه
- ٢٦١ الوصية بثلاثة أضعاف ابنه
- ٢٦٢ الوصية بمثل أحد بنيه الثلاثة
- ٢٦٣ الوصية لآخر بربع ما يبقى من ثلث ماله بعد الوصية الأولى
- ٢٦٧ صحة الوصية مرتبة ومشاركة
- ٢٦٧ لو قال: ثلثي لفلان فإن مات قبل فهو لفلان
- ٢٦٨ لو قال: ثلثي لفلان فإن قدم الغائب فهو له
- ٢٦٩ الوصية لشخص بثلث، ولآخر بربع، ولثالث بخمسة
- ٢٧٠ الوصية لشخص بمائة، ولآخر بنار، ولآخر بعبد
- ٢٧١ لو خلف الموصي ثلاثة بنين وأوصى لثلاثة بمثل أنصبتهم
- ٢٧٥ الوصية لشخص بجزء مقدرة، ولآخر بمثل نصيب وارثه
- ٢٧٦ الوصية لشخص بثلث ماله، ولآخر بمثل نصيب أحد بنيه
- ٢٧٨ لو كان الجزء الموصى به زائداً على الثلث
- ٢٧٩ الوصية لشخص بمثل نصيب وارث، ولآخر بجزء ما يبقى من المال

مسائل:

- ٢٨٦ أ: الوصية لشخص بمثل نصيب أحد بنيه الثلاثة، ولآخر بنصف ما يبقى من الثلث
- ٢٩٠ ب: الوصية لشخص بمثل نصيب أحد بنيه الثلاثة، ولآخر بثلث ما يبقى من الثلث
- ٢٩٨ ج: الوصية لشخص بتكملة ثلث ماله بنصيب أحد بنيه، ولآخر بثلث ما بقي من الثلث
- ٣٠٢ د: الوصية لشخص بمثل نصيب أحد بنيه الثلاثة، ولآخر بنصف ما يبقى، ولثالث بربع المال
- هـ: الوصية لشخص بمثل نصيب أحد بنيه الثلاثة، ولآخر بثلث ما بقي من الثلث، ولآخر بفرهم
- ٣١٢ و: الوصية لشخص بثلث ماله، ولآخر بمائة، ولثالث بتمام الثلث على المائة
- ٣١٣ ز: لو أوصى لزيد بالنصف، ولآخر بالربع، وقال: لا تقدموا أحداهما على الأخرى
- ٣١٤ ح: الوصية لشخص بنصف ماله، ولآخر بثلثه، ولآخر بربعه على سبيل العول
- ٣١٧

الموضوع الصفحة

- ٢٢٠ ط: الوصية لشخص نصيب أحد ولديه، وآخر بنصف الباقي، وأجازا
- ٢٣٥ ي: الوصية لشخص بمثل نصيب أحد بنه الخمسة، وآخر بثلث ما يبقى من الربح
- ٢٣٧ يا: الوصية لشخص بمثل نصيب أحد بنه الثانية، وآخر بخمس ما يبقى
- ٢٣٨ يبه: الوصية لشخص بمثل نصيب أحد بنه الأربعة، وآخر بنصف باقي الثلث
- يج: لو ترك شخص أبوين وابنين وبنتين، وأوصى لرجل بمثل نصيب ابن، وآخر بتكملة
- السدس بنصيب بنت، وآخر بتكملة الخمس بنصيب الأم، وآخر بثلث ما بقي من الثلث
- ٢٣٩ بعد الوصايا
- ٢٣٤ يد: الوصية بأجزاء مختلفة من شيء غير مستوعبة
- يه: الوصية لشخص بمثل نصيب أحد بنه الستة، وآخر بثلث ما يبقى من الربح بعد
- ٢٤٦ النصيب، ولثالث بنصف ما يبقى من الثلث بعد الوصيتين
- ٢٥١ فهرس الموضوعات

مركز تحقيق كتاب ميرزا علوم اسلامي